



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

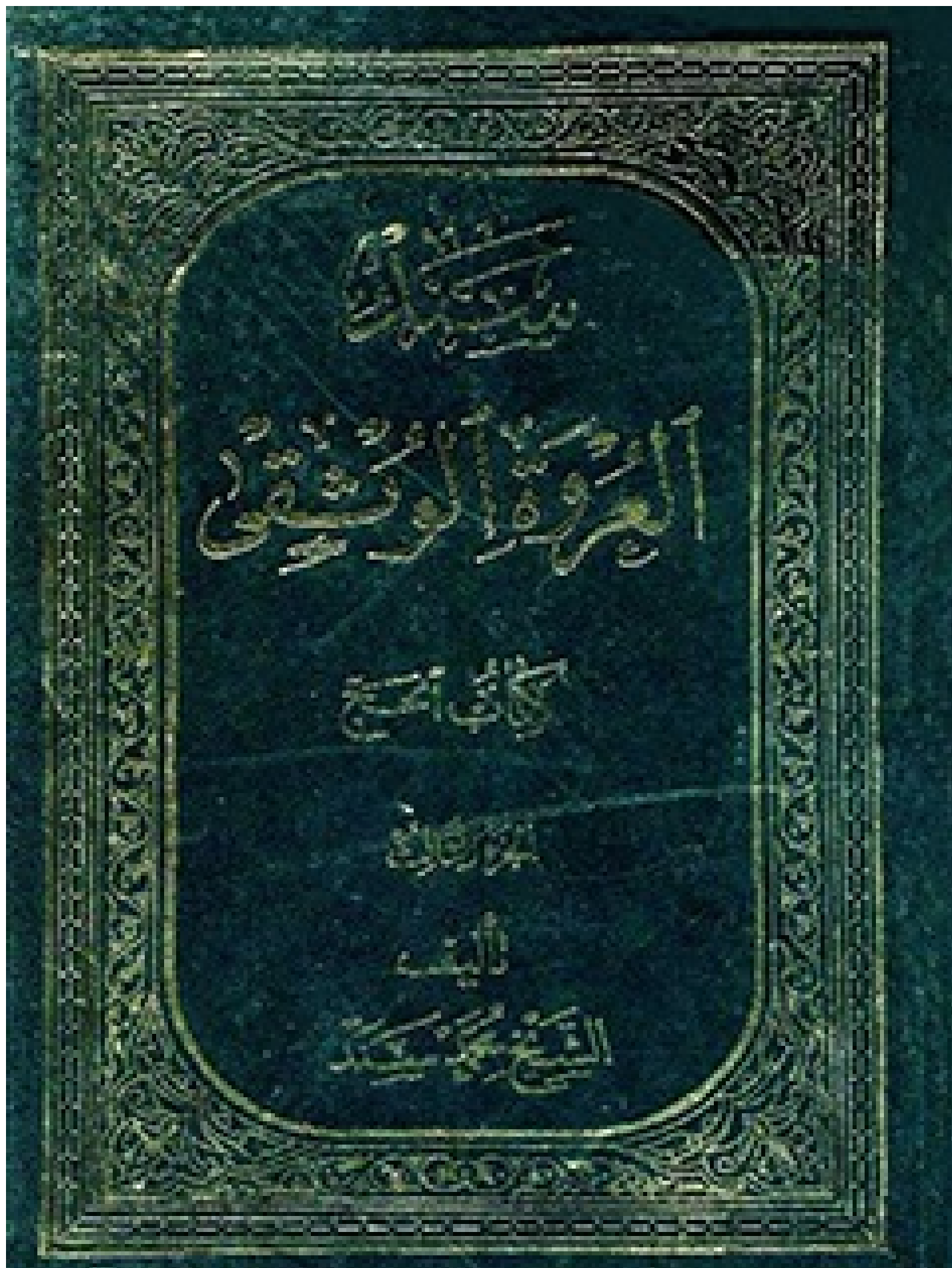
اصبهان

للغلام



اشرافيية
عليه السلام

www. **Ghaemiyeh** .com
www. **Ghaemiyeh** .org
www. **Ghaemiyeh** .net
www. **Ghaemiyeh** .ir



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَشْكُرَهُ لَوْلَا رَحْمَتُ اللَّهِ عَلَيْنَا لَفُتْنَا فِي الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ

الْجَمْعُ وَالْمَعْرُوفُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَشْكُرَهُ لَوْلَا رَحْمَتُ اللَّهِ عَلَيْنَا لَفُتْنَا فِي الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ

الْجَمْعُ وَالْمَعْرُوفُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سند العروه الوثقى (كتاب الحج)

كاتب:

محمد السند

نشرت فى الطباعة:

جامعه ام القرى

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
١٤	سند العروه الوثقى (كتاب الحج) الجزء الثالث
١٤	اشاره
١٤	اشاره
٢٠	المقدمه
٢٢	تروك الإحرام
٢٢	اشاره
٢٢	١- الصيد البزى
٢٢	مسأله ١٩٩: لا يجوز للمحرم سواء كان فى الحل أو الحرم صيد الحيوان البزى أو قتله
٢٤	مسأله ٢٠٠: كما يحرم على المحرم صيد الحيوان البرى تحرم عليه الإعانه على صيده
٢٥	مسأله ٢٠١: لا يجوز للمحرم إمساك الصيد البزى و الاحتفاظ به
٣٢	مسأله ٢٠٢: الحكم المذكور انما يختص بالحيوان البزى
٤١	مسأله ٢٠٣: فراخ هذه الأقسام الثلاثه من الحيوانات البريه و البحريه و الأهليه و بيضها تابعه للأصول فى حكمها
٤٢	مسأله ٢٠٤: لا يجوز للمحرم قتل السباع إلا فيما إذا خيف منها على النفس
٤٣	مسأله ٢٠٥: يجوز للمحرم أن يقتل الأفعى و الأسود الغدر
٤٤	مسأله ٢٠٦: لا بأس للمحرم أن يرمى الغراب و الحدأه
٤٥	كفارات الصيد
٤٥	اشاره
٤٥	مسأله ٢٠٧: فى قتل النعامه بدنه
٤٥	مسأله ٢٠٨: من أصاب شيئاً من الصيد
٥٢	مسأله ٢٠٩: إذا قتل المحرم حمامه و نحوها فى خارج الحرم فعليه شاه
٥٣	مسأله ٢١٠: فى قتل القطاه و الحجل و الدراج و نظيرها حمل قد فطم من اللبن و أكل من الشجر
٥٥	مسأله ٢١١: فى قتل البربوع و القنفذ و الضب و ما أشبهها جدى
٥٦	مسأله ٢١٢: فى قتل الزنبور متعمداً إطعام شىء من الطعام

- مسأله ٢١٣: يجب على المحرم أن ينحرف عن الجاده إذا كان فيها الجراد ٥٦
- مسأله ٢١٤: لو اشترك جماعه محرمون في قتل صيد فعلى كل واحد منهم كفاره مستقله ٥٧
- مسأله ٢١٥: كفاره أكل الصيد ككفاره الصيد نفسه ٥٧
- مسأله ٢١٦: من كان معه صيد و دخل الحرم يجب عليه إرساله ٦١
- مسأله ٢١٧: لا فرق في وجوب الكفاره في قتل الصيد و أكله بين العمد و السهو و الجهل ٦٢
- مسأله ٢١٨: تتكرر الكفاره بتكرر الصيد جهلاً أو نسياناً أو خطأً ٦٢
- ٢- مجامعه النساء ٦٦
- مسأله ٢١٩: يحرم على المحرم الجماع ٦٦
- مسأله ٢٢٠: إذا جامع المتمتع أثناء عمرته قبل أو دبراً عالماً عامداً ٦٧
- مسأله ٢٢١: إذا جامع المحرم للحج امرأته قبل أو دبراً عالماً عامداً قبل الوقوف بالمزدلفه ٧٢
- مسأله ٢٢٢: إذا جامع المحرم امرأته عالماً عامداً بعد الوقوف بالمزدلفه ٧٩
- مسأله ٢٢٣: من جامع امرأته عالماً عامداً في العمره المفرده ٨١
- مسأله ٢٢٤: من أحل من إحرامه ٨١
- مسأله ٢٢٥: إذا جامع المحرم امرأته جهلاً أو نسياناً ٨٢
- ٣- تقبيل النساء ٨٤
- مسأله ٢٢٦: لا يجوز للمحرم تقبيل زوجته عن شهوه ٨٤
- مسأله ٢٢٧: إذا قبل الرجل بعد طواف النساء امرأته المحرمه ٨٥
- ٤- مس النساء ٨٩
- مسأله ٢٢٨: لا يجوز للمحرم أن يمس زوجته عن شهوه ٨٩
- ٥- النظر إلى المرأه و ملاعبتها ٩٢
- مسأله ٢٢٩: إذا لآعب المحرم امرأته حتى يمنى ٩٢
- مسأله ٢٣٠: إذا نظر المحرم إلى زوجته عن شهوه فأمنى ٩٤
- مسأله ٢٣١: يجوز استمتاع المحرم من زوجته في غير ما ذكر ٩٤
- ٦- الاستمنا ٩٧
- مسأله ٢٣٢: إذا عبث المحرم بذكره فأمنى ٩٧
- ٧- عقد النكاح ١٠٠

- مسألة ٢٣٣: يحرم على المحرم التزويج لنفسه أو لغيره ١٠٠
- مسألة ٢٣٤: لو عقد المحرم أو عقد المحل للمحرم امرأة و دخل بها و كان العاقد و الزوج عالمين بتحريم العقد في هذا الحال ١٠٢
- مسألة ٢٣٥: المشهور حرمة حضور المحرم مجلس العقد و الشهادة عليه ١٠٢
- مسألة ٢٣٦: لأحوط أن لا يتعرض المحرم لخطبه النساء ١٠٤
- ٨- استعمال الطيب ١٠٦
- مسألة ٢٣٧: يحرم على المحرم استعمال الزعفران و العود و المسك و الورد و العنبر بالشم و الدلك و الأكل ١٠٦
- مسألة ٢٣٨: لا بأس بأكل الفواكه الطيبة الرائحة كالفتحاح و السفرجل ١١٩
- مسألة ٢٣٩: لا يجب على المحرم أن يمسك على أنفه من الرائحة الطيبة حال سعيه بين الصفا و المروه ١٢٦
- مسألة ٢٤٠: إذا استعمل المحرم متعمدا شيئا من الروائح الطيبة ١٢٧
- مسألة ٢٤١: يحرم على المحرم أن يمسك على أنفه من الروائح الكريهة. ١٣١
- ٩- لبس المخيط للرجال ١٣٢
- مسألة ٢٤٢: يحرم على المحرم أن يلبس القميص و القباء و السروال و الثوب المزور مع شد أزراره و الدرع ١٣٢
- مسألة ٢٤٣: لأحوط أن لا يعقد الأزار في عنقه بل لا يعقده مطلقاً ١٤١
- مسألة ٢٤٤: يجوز للنساء لبس المخيط مطلقاً عدا القفازين ١٤٦
- مسألة ٢٤٥: إذا لبس المحرم متعمدا شيئا مما حرم لبسه عليه فكفارته شاه ١٤٧
- ١٠ - الاكتحال ١٥٠
- مسألة ٢٤٦: لاكتحال على صور ١٥٠
- ١١ - النظر في المرأة ١٥٤
- مسألة ٢٤٧: يحرم على المحرم النظر في المرأة للزينة ١٥٤
- ١٢ - لبس الخف و الجورب ١٥٧
- مسألة ٢٤٨: يحرم على الرجل المحرم لبس الخف و الجورب ١٥٧
- ١٣ - الكذب و السب ١٦١
- مسألة ٢٤٩: الكذب و السب محرمان في جميع الأحوال، لكن حرمتها مؤكدة حال الإحرام ١٦١
- ١٤ - الجدال ١٦٧
- مسألة ٢٥٠: لا يجوز للمحرم الجدال ١٦٧
- ١٥ - قتل هوام الجسد ١٧٩

- مسألة ٢٥٣: لا يجوز للمحرم قتل القمل و لا إلقاءه من جسده - - - - - ١٧٩
- ١٦ - التزين - - - - - ١٨٤
- مسألة ٢٥٤: يحرم على المحرم التختم بقصد الزينه - - - - - ١٨٤
- مسألة ٢٥٥: يحرم على المحرم استعمال الحناء فيما إذا عد زينه خارجاً - - - - - ١٨٤
- مسألة ٢٥٦: يحرم على المرأة المحرمة لبس الحلي للزينه - - - - - ١٨٥
- ١٧ - الادهان - - - - - ١٨٩
- مسألة ٢٥٧: لا يجوز للمحرم الادهان - - - - - ١٨٩
- مسألة ٢٥٨: كفاره الادهان شاه إذا كان عن علم و عمد - - - - - ١٩٢
- ١٨ - إزالة الشعر عن البدن - - - - - ١٩٥
- مسألة ٢٥٩: لا يجوز للمحرم أن يزيل الشعر عن بدنه أو بدن غيره المحرم أو المحل - - - - - ١٩٥
- مسألة ٢٦٠: إذا حلق المحرم رأسه من دون ضروره فكفارته شاه - - - - - ١٩٧
- مسألة ٢٦١: لا بأس بحك المحرم رأسه ما لم يسقط الشعر عن رأسه و ما لم يدمه - - - - - ٢٠٤
- ١٩ - ستر الرأس للرجال - - - - - ٢٠٥
- مسألة ٢٦٢: لا يجوز للرجل المحرم ستر رأسه - - - - - ٢٠٥
- مسألة ٢٦٣: يجوز ستر الرأس بشيء من البدن كاليد - - - - - ٢٠٨
- مسألة ٢٦٤: لا يجوز للمحرم الارتماس فى الماء - - - - - ٢٠٩
- مسألة ٢٦٥: إذا ستر المحرم رأسه فكفارته شاه على الأحوط - - - - - ٢٠٩
- ٢٠ - ستر الوجه للنساء - - - - - ٢١٢
- مسألة ٢٦٦: لا يجوز للمرأة المحرمة أن تستر وجهها بالبرقع أو النقاب أو ما شابه ذلك - - - - - ٢١٢
- مسألة ٢٦٧: للمرأة المحرمة أن تتحجب من الاجنبى - - - - - ٢١٥
- مسألة ٢٦٨: كفاره ستر الوجه شاه على الأحوط - - - - - ٢١٥
- ٢١ - التظليل للرجال - - - - - ٢١٦
- مسألة ٢٦٩: لا يجوز للرجل المحرم التظليل حال مسيره بمظله أو غيرها - - - - - ٢١٦
- مسألة ٢٧٠: المراد من الاستئلال التستر من الشمس أو البرد أو الحر أو المطر أو الريح و نحو ذلك - - - - - ٢٣٣
- مسألة ٢٧١: لا بأس بالتظليل تحت السقوف للمحرم بعد وصوله إلى مكة. - - - - - ٢٣٣
- مسألة ٢٧٢: لا بأس بالتظليل للنساء و الاطفال - - - - - ٢٣٤

- مسأله ٢٧٣: كفاره التظليل شاه - - - - - ٢٣٥
- ٢٢ - إخراج الدم من البدن - - - - - ٢٣٨
- ٢٣ - التقليل - - - - - ٢٤٢
- اشاره - - - - - ٢٤٢
- مسأله ٢٧٤: كفاره تقليم كل ظفر مد من الطعام - - - - - ٢٤٢
- مسأله ٢٧٥: إذا قلم المحرم أظفيره فأدمى اعتماداً على فتوى من جوزه - - - - - ٢٤٤
- ٢٤ - قلع الضرس - - - - - ٢٤٤
- مسأله ٢٧٦: ذهب جمع من الفقهاء إلى حرمه قلع الضرس على المحرم و ان لم يخرج به الدم - - - - - ٢٤٤
- ٢٥ - حمل السلاح - - - - - ٢٤٧
- مسأله ٢٧٧: لا يجوز للمحرم حمل السلاح - - - - - ٢٤٧
- مسأله ٢٧٨: لا باس بوجود السلاح عند المحرم إذا لم يكن حاملاً له. - - - - - ٢٤٩
- مسأله ٢٧٩: تختص حرمه حمل السلاح بحال الاختيار - - - - - ٢٤٩
- مسأله ٢٨٠: كفاره حمل السلاح شاه على الأحوط - - - - - ٢٤٩
- أحكام الحرم - - - - - ٢٥٠
- اشاره - - - - - ٢٥٠
- الصيد في الحرم و قلع شجره و نبتته - - - - - ٢٥٠
- اشاره - - - - - ٢٥٠
- مسأله ٢٨١: الشجره التي تكون أصلها في الحرم و فرعها في خارجه أو بالعكس حكمها حكم الشجره التي يكون جميعها في الحرم - - - - - ٢٥٣
- مسأله ٢٨٢: كفاره قلع الشجره قيمه تلك الشجره - - - - - ٢٥٣
- محل ذبح الكفاره و مورد مصرفها - - - - - ٢٥٧
- مسأله ٢٨٣: إذا وجبت على المحرم كفاره لاجل الصيد في العمره - - - - - ٢٥٧
- مسأله ٢٨٤: إذا وجبت الكفاره على المحرم بسبب غير الصيد - - - - - ٢٤٨
- الطواف - - - - - ٢٧٤
- شروط الطواف - - - - - ٢٧٤
- اشاره - - - - - ٢٧٤
- يعتبر في الطواف أمور - - - - - ٢٨٠

- إشارة ٢٨٠
- الأول: النية ٢٨٠
- الثاني: الطهارة من الحدثين الأكبر والأصغر ٢٨١
- إشارة ٢٨١
- مسألة ٢٨٥: إذا أحدث المحرم أثناء طوافه فللمسألة صور ٢٨١
- مسألة ٢٨٦: إذا شك في الطهارة قبل الشروع في الطواف أو أثناءه ٢٩١
- مسألة ٢٨٧: إذا شك في الطهارة بعد الفراغ من الطواف لم يعتن بالشك ٢٩٣
- مسألة ٢٨٨: إذا لم يتمكن المكلف من الوضوء يتيمم و يأتي بالطواف ٢٩٣
- مسألة ٢٨٩: يجب على الحائض والنفساء بعد انقضاء أيامهما وعلى المجنب الاغتسال للطواف ٢٩٤
- مسألة ٢٩٠: إذا حاضت المرأة في عمره التمتع حال الإحرام أو بعده و قد وسع الوقت لأداء أعمالها ٢٩٥
- مسألة ٢٩١: إذا حاضت المحرمة أثناء طوافها ٢٩٧
- مسألة ٢٩٢: إذا حاضت المرأة بعد الفراغ من الطواف و قبل الاتيان بصلاته الطواف صح طوافها ٣٠١
- مسألة ٢٩٣: إذا طافت المرأة و صلت ثم شعرت بالحيض و لم تدر أنه كان قبل الطواف أو قبل الصلاة أو في أثناءها أو أنه حدث بعد الصلاة ٣٠٢
- مسألة ٢٩٤: إذا دخلت المرأة مکه و كانت متمكنة من أعمال العمره و لكنها أخرتها إلى أن حاضت حتى ضاق الوقت مع العلم و العمد ٣٠٣
- مسألة ٢٩٥: الطواف المندوب لا تعتبر فيه الطهارة ٣٠٣
- مسألة ٢٩٦: المعذور يكتفى بطهارته العذريه كالمجبور و المسلوس ٣٠٤
- الثالث: من الأمور المعتره في الطواف: الطهارة من الخبث على الأحوط ٣٠٤
- الرابع: من الأمور المعتره في الطواف: الطهارة من الخبث ٣٠٩
- إشارة ٣٠٩
- مسألة ٢٩٧: لا بأس بدم القروح و الجروح فيما يشق الاجتناب عنه ٣١١
- مسألة ٢٩٨: إذا لم يعلم بنجاسه بدنه أو ثيابه ثم علم بها بعد الفراغ من الطواف صح طوافه ٣١١
- مسألة ٢٩٩: إذا نسي نجاسه بدنه أو ثيابه ثم تذكرها بعد طوافه ٣١٢
- مسألة ٣٠٠: إذا لم يعلم بنجاسه بدنه أو ثيابه و علم بها أثناء الطواف أو طرأت النجاسه عليه قبل فراغه من الطواف ٣١٢
- الخامس: الختان للرجال ٣١٣
- إشارة ٣١٣
- مسألة ٣٠١: إذا طاف المحرم غير مختون بالغاً كان أو صبياً مميّزاً ٣١٥

- مسألة ٣٠٢: إذا استطاع المكلف و هو غير مختون ٣١٥
- السادس: ستر العوره حال الطواف على الأحوط ٣١٥
- واجبات الطواف ٣١٩
- اشاره ٣١٩
- تعتبر فى الطواف أمور ٣١٩
- اشاره ٣١٩
- الأول:الابتداء من الحجر الاسود ٣١٩
- الثانى: الانتهاء فى كل شوط بالحجر الاسود ٣١٩
- الثالث: جعل الكعبه على يساره فى جميع أحوال الطواف ٣٢٠
- الرابع: إدخال حجر إسماعيل فى المطاف ٣٢٢
- الخامس: خروج الطائف عن الكعبه ٣٢٣
- السادس: أن يطوف بالبيت سبع مرات متواليات عرفا ٣٢٣
- مسألة ٣٠٣: اعتبر المشهور فى الطواف أن يكون بين الكعبه و مقام إبراهيم ٣٢٤
- مسألة ٣٠٤: إذا خرج الطائف عن المطاف فدخل الكعبه بطل طوافه ٣٣١
- مسألة ٣٠٥: إذا تجاوز عن مطافه إلى الشاذروان بطل طوافه بالنسبه إلى المقدار الخارج عن المطاف ٣٣٢
- مسألة ٣٠٦: إذا دخل الطائف حجر إسماعيل بطل الشوط الذى وقع ذلك فيه ٣٣٢
- مسألة ٣٠٧: إذا خرج الطائف من المطاف إلى الخارج قبل تجاوزه النصف من دون عذر ٣٣٣
- مسألة ٣٠٨: إذا أحدث أثناء طوافه جاز له أن يخرج و يتطهر ثم يرجع و يتم طوافه ٣٣٧
- مسألة ٣٠٩: إذا التجا الطائف إلى قطع طوافه و خروجه عن المطاف شوط او شوطين ثم خرج مع رجل فى حاجته. ٣٣٧
- مسألة ٣١٠: يجوز للطائف أن يخرج من المطاف لعياده مريض أو لقضاء حاجه لنفسه أو لأحد إخوانه المؤمنين ٣٣٨
- مسألة ٣١١: يجوز الجلوس أثناء الطواف للاستراحه ٣٣٨
- التقصان فى الطواف ٣٣٩
- مسألة ٣١٢: إذا نقص من طوافه عمدا ٣٣٩
- مسألة ٣١٣: إذا نقص من طوافه سهوا ٣٣٩
- الزيادة فى الطواف ٣٤٢
- اشاره ٣٤٢

- الأولى: أن لا يقصد الطائف جزئيه الزائد للطواف الذى بيده أو لطواف آخر ----- ٣٤٢
- الثانيه: أن يقصد حين شروعه فى الطواف أو فى أثنائه الإتيان بالزائد على أن يكون جزءاً من طوافه الذى بيده ----- ٣٤٢
- الثالثه: أن يأتى بالزائد على أن يكون جزءاً من طوافه الذى فرغ منه ----- ٣٤٤
- الرابعه: أن يقصد جزئيه الزائد لطواف آخر و يتم الطواف الثانى ----- ٣٤٤
- مسأله ٣١٤: إذا زاد فى طوافه سهواً ----- ٣٥٤
- الشك فى عدد الأشواط ----- ٣٥٥
- اشاره ----- ٣٥٥
- مسأله ٣١٥: إذا شك فى عدد الأشواط بعد الفراغ من الطواف و التجاوز من محله لم يعتن بالشك ----- ٣٥٥
- مسأله ٣١٦: إذا تيقن بالسبعه و شك فى الزائد ----- ٣٥٥
- مسأله ٣١٧: إذا شك فى عدد الأشواط ----- ٣٥٥
- مسأله ٣١٨: إذا شك بين السادس و السابع و بنى على السادس جهلاً منه بالحكم و أتم طوافه ----- ٣٥٥
- مسأله ٣١٩: يجوز للطائف أن يتكل على إحصاء صاحبه فى حفظ عدد أشواطه ----- ٣٦٠
- مسأله ٣٢٠: إذا شك فى الطواف المندوب يبنى على الأقل ----- ٣٦١
- مسأله ٣٢١: إذا ترك الطواف فى عمره التمتع عمداً مع العلم بالحكم أو مع الجهل به ----- ٣٦١
- مسأله ٣٢٢: إذا ترك الطواف نسياناً و جب تداركه بعد التذکر ----- ٣٦١
- مسأله ٣٢٣: إذا نسى الطواف حتى رجع إلى بلده ----- ٣٦٤
- مسأله ٣٢٤: إذا نسى الطواف و تذكره فى زمان يمكنه القضاء قضاءه بإحرامه الأول من دون حاجه إلى تجديد الإحرام ----- ٣٦٤
- مسأله ٣٢٥: لا يحل لناسى الطواف ما كان حله متوقفاً عليه حتى يقضيه بنفسه أو بنائبه ----- ٣٦٥
- مسأله ٣٢٦: إذا لم يتمكن من الطواف بنفسه لمرض أو كسر و أشباه ذلك ----- ٣٦٥
- صلاه الطواف ----- ٣٦٩
- اشاره ----- ٣٦٩
- مسأله ٣٢٧: من ترك صلاه الطواف عاماً عامداً ----- ٣٨٢
- مسأله ٣٢٨: تجب المبادره إلى الصلاه بعد الطواف ----- ٣٨٢
- مسأله ٣٢٩: إذا نسى صلاه الطواف و ذكرها بعد السعى ----- ٣٨٢
- مسأله ٣٣٠: إذا نسى صلاه الطواف حتى مات ----- ٣٨٨
- مسأله ٣٣١: إذا كان فى قراءه المصلى لحن ----- ٣٨٩

- مسألة ٣٣٢: إذا كان جاهلاً باللحن في قراءته - - - - - ٣٨٩
- السعي - - - - - ٣٩١
- إشاره - - - - - ٣٩١
- مسألة ٣٣٣: محل السعي إنما هو بعد الطواف و صلاته - - - - - ٣٩٣
- مسألة ٣٣٤: يعتبر في السعي النيه - - - - - ٣٩٤
- مسألة ٣٣٥: يبدأ بالسعي من أول جزء من الصفا ثم يذهب بعد ذلك إلى المروه - - - - - ٣٩٤
- مسألة ٣٣٦: لو بدأ بالمروه قبل الصفا - - - - - ٤٠١
- مسألة ٣٣٧: لا يعتبر في السعي المشى راجلاً - - - - - ٤٠٧
- مسألة ٣٣٨: يعتبر في السعي أن يكون ذهابه و إياه فيما بين الصفا و المروه من الطريق المتعارف - - - - - ٤٠٨
- مسألة ٣٣٩: يجب استقبال المروه عند الذهاب إليها - - - - - ٤٠٩
- مسألة ٣٤٠: يجوز الجلوس على الصفا أو المروه أو فيما بينهما للاستراحه - - - - - ٤٠٩
- الفهرست - - - - - ٤١٣
- تعريف مركز - - - - - ٤٢٨

پدیدآوران: یزدی، محمد کاظم بن عبدالعظیم (نویسنده)، سند، محمد (نویسنده)

عنوان های دیگر: العروه الوثقی. برگزیده. کتاب الحج. شرح کتاب الحج

عنوان و نام پدیدآور: سند العروه الوثقی (کتاب الحج) الجزء الثالث / تالیف محمد سند

ناشر: مؤسسه ام القرى للتحقیق و النشر

مکان نشر: بیروت - لبنان

تعداد جلد: ۴ ج

سال نشر: ۱۴۲۶ ق

یادداشت: عربی

عنوان دیگر: العروه الوثقی. شرح

موضوع: یزدی، محمد کاظم بن عبدالعظیم، ۱۲۴۷؟ - ۱۳۳۸؟ ق. العروه الوثقی -- نقد و تفسیر

موضوع: فقه جعفری -- قرن ۱۴

شناسه افزوده: یزدی، محمد کاظم بن عبدالعظیم، ۱۲۴۷؟ - ۱۳۳۸؟ ق. العروه الوثقی. شرح

رده بندی کنگره: ۱۳۸۴ ۲۳۵۹ ۴۰۴۰-۵-۱۸۳ BP

رده بندی دیویی: ۲۹۷/۳۴۲

شماره کتابشناسی ملی: م ۷۴-۶۶۲۸

ص: ۱

بسم الله الرحمن الرحيم

ص: ٣

سند العروه الوثقى (كتاب الحج) الجزء الثالث

تأليف محمد سند

ص: ٤

الحمد لله الذى لا يبلغ مدحته القائلون، و لا يحصى نعماءه العادون، و لا يؤدي حقه المجتهدون، الذى لا يدركه بعد الهمم، و لا يناله غوص الفطن، الذى ليس لصفته حد محدود و لا نعت موجود، و لا وقت معدود و لا أجل ممدود.

و الصلاه و السلام على أشرف أصفياؤه و خاتم أنبيائه، و أحب أهل أرضه و سمائه الرسول المسدد، المحمود الأحمد أبى القاسم محمد، و على آله الذين رزقوا فهمه و علمه، و الذين اختارهم الله و اصطفاهم لإكمال دينه إذ بهم أتم نعمته، فصلى الله عليهم أجمعين.

و بعد..

فهذا هو الجزء الثالث من كتاب الحج، و الذى تبدأ مسأله من تروك الإحرام و تنتهى بالسعى، و التى ألقاها أستاذنا الفقيه المحقق دامت افاضاته خلال أيام التعطيل و لياليه على جمع من طلبته الفضلاء، و قد حزننا شرف تقريره و إعداده ليظهر بالصوره التى هو عليها. و قد اشتمل على مجموعه من البحوث التحقيقيه و التدقيقيه المهمه، و جاءت فى طياته جملة من القواعد:

الأولى: قاعده تكرر أو وحده الكفار بتكرر سببها.

الثانيه: قاعده فى عموم كفاره الدم فى التروك.

الثالثة: قاعده فى صحه النسك مع الخلل غير العمدى فى الطواف و السعى.

الرابعه: قاعده فى موالاته الطواف.

الخامسه: قاعده فى كون أفعال النسك و العبادات أربع مراتب.

و من المؤمل أن ينتفع بها أهل التحقيق و الغور الفقهي، سائلين من المولى تبارك و تعالى أن يديم عطاءه و توفيقاته علينا إنه سميع الدعاء.

١١ ذو القعدة الحرام المصادف

لميلاد أبى الحسن الرضا ١٤٢٤ هـ.

السيد أحمد الماجد -- الشيخ حسن آل عصفور

ص: ٨

قلنا فى ما سبق: إن الإحرام يتحقق بالتلبيه أو الإشعار أو التقليد، ولا ينعقد الإحرام بدونها و إن حصلت منه نيه الإحرام، فإذا أحرم المكلف حرمت عليه أمور، و هى خمس و عشرون كما يلى:

- ١ - الصيد البرى، ٢ - مجامعه النساء، ٣ - تقبيل النساء، ٤ - لمس المرأة، ٥ - النظر إلى المرأة، ٦ - الاستمنا، ٧ - عقد النكاح، ٨ - استعمال الطيب، ٩ - لبس المخيط للرجال، ١٠ - التكحل، ١١ - النظر فى المرأة، ١٢ - لبس الخف و الجورب للرجال، ١٣ - الكذب و السب، ١٤ - المجادله، ١٥ - قتل القمل و نحوه من الحشرات التى تكون على جسد الإنسان، ١٦ - التزين، ١٧ - الأذهان، ١٨ - إزالة الشعر من البدن، ١٩ - ستر الرأس للرجال، و هكذا الارتماس فى الماء حتى على النساء، ٢٠ - ستر الوجه للنساء، ٢١ - التظليل للرجال، ٢٢ - إخراج الدم من البدن، ٢٣ - التقليم، ٢٤ - قلع السن، ٢٥ - حمل السلاح.

١- الصيد البرى

مسأله ١٩٩: لا يجوز للمحرم سواء كان فى الحل أو الحرم صيد الحيوان البرى أو قتله

(مسأله ١٩٩): لا- يجوز للمحرم سواء كان فى الحل أو الحرم صيد الحيوان البرى أو قتله كان محلل الأكل أم لم يكن كما لا يجوز له قتل الحيوان البرى و إن تأهل بعد صيده، و لا يجوز صيد الحرم مطلقاً و إن كان الصائد محلاً (١).

اما المحرم فيحرم عليه الصيد أو قتل الحيوان البرى الممتنع المحلل أو المحرم الأكل و إن تأهل و فى الحل أو الحرم. و يدل عليه قوله تعالى: يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا

لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ (١).

و قوله تعالى: وَ حُرْمٌ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرْمًا (٢).

و قوله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيُؤْمِنُوا بِاللَّهِ بِشَيْءٍ مِّنَ الصَّيْدِ تَنَالَهُ أَيْدِيكُمْ وَ رِمَاحُكُمْ لِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَخَافُهُ بِالْغَيْبِ (٣).

و الإطلاق فيها يشمل الشقوق المزبوره كلها كما لا يخفى.

و يدل عليه النصوص المتواتره:

كصحيح الحلبي عن أبي عبد الله: (لا تستحلن شيئاً من الصيد و أنت حرام) (٤).

و فى صحيح عمر بن يزيد عن أبي عبد الله قال: (و اجتنب فى إحرامك صيد البر كله) (٥).

و صحيحه معاوية بن عمار عن أبي عبد الله - فى حديث - قال: (ثم اتقى قتل الدواب كلها) (٦). و غيرها من الروايات المتفرقه فى الوسائل من أبواب تروك الإحرام . و أبواب كفارات الصيد.

ص: ١٠

١- ١) المائده: ٩٥.

٢- ٢) المائده: ٩٦.

٣- ٣) المائده: ٩٤.

٤- ٤) أبواب التروك، ب ١، ح ١.

٥- ٥) نفس المصدر، ح ٥.

٦- ٦) أبواب التروك، ب ٨١، ح ٢.

مسأله ۲۰۰: كما يحرم على المحرم صيد الحيوان البرى تحرم عليه الإعانه على صيده

(مسأله ۲۰۰): كما يحرم على المحرم صيد الحيوان البرى تحرم عليه الإعانه على صيده، و لو بالإشاره، و لا فرق فى حرمه الإعانه بين أن يكون الصائد

و أما صيد الحرم فيحرم مطلقاً حتى على المحل و يدل عليه قوله تعالى: وَ مَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا (۱). و الموصول و إن كان للعاقل لكنه يشمل غيره عند اشتراك الحكم لتغليب العاقل على غيره.

و فى صحيح عبد الله بن سنان أنه سئل أبا عبد الله عن قول الله عز و جل وَ مَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا قال: (و من دخل الحرم مستجيراً به كان آمناً من سخط الله، و من دخله من الوحش و الطير كان آمناً من أن يهاج أو يؤذى حتى يخرج من الحرم) (۲).

و فى صحيح الحلبي المتقدم عن أبي عبد الله (لا تستحلن شيئاً من الصيد و أنت حرام و لا أنت حلال فى الحرم) (۳).

بل فى صحيح على بن جعفر قال سألت أخى موسى عن حمام الحرم يصاد فى الحلّ فقال: (لا يصاد حمام الحرم حيث كان إذا علم أنه من حمام الحرم) (۴). و ظاهره التعميم لمن أنتسب من الحيوان للحرم و أن وجد فى الحلّ كما فى الحمام.

و مثله إطلاق مصححه إبراهيم بن ميمون، و غيرها من الروايات فى الأبواب المزبوره.

ص: ۱۱

۱- ۱) سوره آل عمران: ۹۷.

۲- ۲) أبواب كفارات الصيد، ب ۱۳، ح ۱.

۳- ۳) نفس المصدر، ح ۲.

۴- ۴) نفس المصدر، ح ۴.

محرمًا أو محلاً (١).

مسألة ٢٠١: لا يجوز للمحرم إمساك الصيد البري و الاحتفاظ به

(مسألة ٢٠١): لا- يجوز للمحرم إمساك الصيد البري و الاحتفاظ به و ان كان اصطياده له قبل إحرامه، و لا يجوز له أكل لحم الصيد، و ان كان الصائد محلاً و يحرم الصيد الذي ذبحه المحرم على المحل أيضاً، و كذلك ما ذبحه المحل في الحرم و الجراد ملحق بالحيوان البري فيحرم صيده و إمساكه و أكله (٢).

ففي صحيح الحلبي المتقدم عن أبي عبد الله (... لا تدلن عليه محلاً و لا محرماً فيصطاده، و لا تشر إليه فيستحل من أجلك فإن فيه فداء لمن تعمه) (١).

نعم قد يقال، إن هذه الصحيحة لا إطلاق فيها لما كان الصيد في الحل للمحل لكن الإطلاق تام في صحيحة منصور بن حازم عن أبي عبد الله قال: (المحرم لا يدل على الصيد فإن دل فعليه فقتل عليه الفداء) (٢).

و كذا صحيحة عمر بن يزيد المتقدمه (و لا تشر إليه فيصيده) (٣) و غيرها من الروايات.

و أما مرسل بن شجره حيث فيه (يجوز للمحرم أن يشير بصيد على محل) فمتروك أو فيه تصحيف من سقوط كلمه (لا).

و لا يخفى ان الإشارة و الدلاله متنوعه عرفاً بانحاء مختلفه.

تعرض الماتن لعه فروع:

ص: ١٢

١- ١) أبواب تروك الإحرام، ب ١، ح ١.

٢- ٢) أبواب كفارات الصيد، ب ١٧، ح ٢.

٣- ٣) تروك الإحرام، ب ١، ح ٥.

الأول: حرمة الإمساك و إن صيد قبل الإحرام.

و يدل عليه إطلاق تحريم الصيد فى الآيه الشامل للإمساك لا سيما و أن الإشاره و الإعانه على صيده أيضاً محرمة و هى أخف من الإمساك، و كذلك يدل عليه ما تقدم من صحيح معاويه بن عمار (١) من عموم اتقاء الدواب و كذا صحيح عمر بن يزيد (٢) فى عموم الاجتناب و كذا صحيح الحلبي (٣) فى عموم النهى عن استحلال الصيد بل إن الصيد المنهى عنه صادق على الإمساك و ان لم يذبحه، و كذا الصحيح إلى ابن أبى عمير عن أبى سعيد المكارى عن أبى عبد الله قال: (لا يحرم أحد و معه شىء من الصيد حتى يخرج من مكه) (٤).

الثانى: حرمة أكل الصيد و إن كان الصائد محلاً.

و يدل عليه مضافاً إلى ما تقدم فى الفرع الأدله من عموم الأولى الناهيه ما فى صحيح عمر بن يزيد عن أبى عبد الله ، قال: (و لا تأكل مما صاده غيرك) (٥)، و مثله فى صحيح الحلبي و معاويه بن عمار و محمد بن مسلم (٦).

الثالث: حرمة صيد المذبوح بيد المحرم أو المذبوح بيد المحل فى الحرم.

ص: ١٣

١-١) أبواب تروك الإحرام، ب ٨١، ح ٢.

٢-٢) أبواب تروك الإحرام، ب ١، ح ٥.

٣-٣) نفس المصدر، ح ١.

٤-٤) أبواب كفارات الصيد، ب ٤٣، ح ٣.

٥-٥) ؟؟؟

٦-٦) أبواب التروك، ب ٢، ح ١، و ح ٢، و ح ٤.

أدعى الإجماع على الحرمة في الشق الأول و خالف الصدوق و ابن الجنيد و المفيد و السيد المرتضى و مال إليه في المدارك. و أما الشق الثاني فهو محل اتفاق.

أما ميتة ذبح المحرم فيدل عليه موثق إسحاق عن جعفر ان علياً كان يقول: (إذا ذبح المحرم الصيد في غير الحرم فهو ميتة لا يأكله محل ولا محرم) (١). و مثله رواه وهب (٢) و صحيح خلاد السري عن أبي عبد الله في رجل ذبح حمامه من حمام الحرم قال: (عليه الفداء قلت فيأكله؟ قال: لا قلت فيطرحة قال: إذا طرحة فعليه فداء آخر قلت: فما يصنع به؟ قال: يدفنه) (٣)، و لا يخفى ان الموثق في ذبح الصيد بخلاف مرسل ابن أبي عمير، و يعارضه عدة روايات أخرى كصحيح منصور بن حازم قال: قلت: لأبي عبد الله رجل أصاب صيداً و هو محرم آكل منه و انا حلال؟ قال: انا كنت فاعلاً، قلت: رجل أصاب مالاً حراماً؟ فقال: (ليس هذا مثل هذا يرحمك الله. ان ذلك عليه) (٤).

و في صحيحه الآخر قال: قلت: لأبي عبد الله رجل أصاب من صيد أصابه محرم و هو حلال قال: (فليأكل منه الحلال، و ليس عليه شيء انما الفداء على المحرم) (٥)، و مثله صحيح حريز (٦) و صحيح معاوية بن عمار (٧).

ص: ١٤

-
- ١- ١) أبواب تروك الإحرام، ب ١٠، ح ٥.
 - ٢- ٢) نفس المصدر، ح ٣.
 - ٣- ٣) نفس المصدر، ح ٣.
 - ٤- ٤) أبواب تروك الإحرام، ب ٣، ح ٣.
 - ٥- ٥) نفس المصدر، ح ١.
 - ٦- ٦) نفس المصدر، ح ٤.

و صحيح الحلبي قال: (المحرم إذا قتل الصيد فعليه جزاءه و تصدق بالصيد على مسكين) (١).

و قد يجمع بينها و بين الموثق المتقدم بان موردها فى القتل بالصيد و مورد الموثق فى ذبح الصيد، و الجمود على ألفاظ الروايات يقتضى ذلك.

و جمع بينها أيضاً بحمل الروايات المجوزه على وقوع التذكية بيد المحل و وقوع الإمساك بيد المحرم و يحتمله بدواً صحيح منصور الثانى.

و قد تدعم روايات الحلّ بطائفه أخرى من روايات المضطر إلى أكل الصيد أو الميتة كصحيح الحلبي عن أبى عبد الله قال: سألته عن المحرم يضطر فيجد الميتة و الصيد أيهما يأكل؟ قال: يأكل من الصيد اما يحب ان يأكل من ماله، قلت: بلى، قال: (انما عليه الفداء فليأكل و ليفده) (٢).

و فى صحيح منصور بن حازم قال: قلت، لأبى عبد الله محرمأ اضطر إلى صيد و إلى ميتة من أيهما يأكل؟ قال: (يأكل من الصيد)، قلت: أ ليس الله قد أحل الميتة لمن اضطر إليها، قال: (بلى، و لكن يفدى، ألا ترى انه انما يأكل من ماله فيأكل الصيد و عليه فداؤه) (٣).

و تقريب تأييده الحل بها بان صيد المحرم لو كان ميتة لاجتمعت فى أكل الصيد حرمتان حرمه الإحرام و حرمه أكل الميتة فكان الاجتناب عنه أولى من الميتة غير الصيد.

ص: ١٥

١- ١) أبواب تروك الإحرام، ب ١٠، ح ٦.

٢- ٢) كفارات الصيد، ب ٣٤، ح ١.

٣- ٣) نفس المصدر، ح ٧.

و فيه: ان حرمة إصابه الصيد مقرر على كل تقدير على المحرم. و ليس الرافع لها الاضطرار و مع رفع الاضطرار لتلك الحرمة لا يترتب عنوان الميتة لانها فى لسان الأدله مترتبه على الحرمة التكليفية الناشئه من تروك الإحرام .

هذا و الصحيح ترجيح روايات الحل لمخالفتها للعامه و موافقه موثق إسحاق الدال على الحرمة لفتواهم، و الملحوظ أن إسحاق الراوى لميته ذبح المحرم للصيد قد روى أيضاً الحرمة للمضطر عن جعفر عن أبيه ان علياً كان يقول: (إذا اضطر المحرم إلى الصيد و إلى الميتة فليأكل الميتة التى أحلّ الله له) (١) و مثلها روايه عبد الغفار الجازى و مرسله الصدوق، أى ان إسحاق كما روى حرمة أكل المحل من صيد المحرم و انها ميتة روى أيضاً حرمة الصيد على المضطر المحرم و ترجيح أكل الميتة عليه و فى كلا الروايتين يسند الإمام الحكم إلى جده أمير المؤمنين و هو يومئ إلى التقية و قد ذهب فى مسأله المضطر إلى ترجيح الميتة على الصيد جملة من العامه كأبى حنيفة و مالك و أحمد و الحسن البصرى و الثورى و محمد بن الحسن كما حكى ذلك عنهم العلامة فى المنتهى مما يدل على ذهابهم إلى الحرمة فى المقام و ان ما أصابه المحرم من الصيد ميتة فترجح روايات الحل المخالفه للعامه على موثق إسحاق الموافق لهم.

و يعضد هذا الحمل أيضاً ما فى قوله فى صحيحه منصور بن حازم الأولى (انا كنت فاعلاً) أى إسناده إلى ذاته الشريفه فى مقابل أئمه العامه و فقهاءهم.

ص: ١٦

ان قلت: ان موثق إسحاق فى خصوص الذبح و روايات الحلّ موردها الإصابه فى الصيد و بعضها الآخر مطلق فلا تعارض مستقر فى البين بل يمكن الجمع العرفى بينهما فلا تصل النوبه للترجيح كما نسب التفصيل للشيخ المفيد فى المقنعه.

قلت: ان الظاهر من روايات الحلّ و الحرمة عدم خصوص الذبح أو الصيد و لو بمعونه الفهم العرفى بل الحكم متقوم بالحيوان البرى نفسه و يعضد عدم الخصوصيه للذبح ما فى ذيل الموثق من ذبح المحل للصيد فى الحرم فإن الحكم كما سيأتى غير مختص بالذبح بل يشمل القتل بالصيد. و ما نسب للشيخ المفيد من التفصيل لم نقف عليه بل الموجود من عبارته (و لا بأس أن يأكل المحلّ مما صاده المحرم و على المحرم فداءه) (١).

ثم إن ما فى صحيح الحلبي من الروايات المتقدمه حيث قال : (و تصدق بالصيد على مسكين) حاكمه على ما دل على روايات الحرمة من وجوب الدفن بالحكومه التفسيريه أى أن وجوب الدفن ليس لحرمة أكله على المحل بل لأجل تجنب وجوب الفداء الآخر بسبب الأكل، و ظاهر صحيح الحلبي حصول التجنب المزبور بالتصدق به على المسكين.

أما الشق الثانى و هو ما ذبح فى الحرم من المحلّ أو المحرم

فيدل عليه ذيل موثق إسحاق السابق و روايات وهب المتقدمه أيضاً و فى صحيح منصور بن حازم عن أبى عبد الله - فى الحمام - (و اذا دخل الحرم حيّاً ثم ذبح فى الحرم فلا يأكله لأنه ذبح بعد ما دخل مأمنه) (٢).

ص: ١٧

١-١) المقنعه: ٤٣٨.

٢-٢) أبواب تروك الإحرام، ب، ٥، ح ١.

و فى صحيح الحلبى قال سئل أبو عبد الله ... فقال: إذا أدخله الحرم و هو حياً فقد حرم لحمه و إمساكه قال: لا تشتريه فى الحرم إلاّ مذبوحاً قد ذبح فى الحلّ ثمّ أدخل فى الحرم، فلا بأس (١) و فى طريق الكلينى (فلا- بأس للحلال) (٢) و فى صحيح الحلبى الآخر قال سألت أبا عبد الله عن محرم أصاب صيداً و اهدى الئى منه قال: (لا، أنه صيد فى الحرم) (٣).

و صحيحه شهاب بن عبد ربه قال قلت لأبى عبد الله و إنى اتسحر بفراخ أوتى بها من غير مكه فتذبح فى الحرم فاتسحر بها؟ فقال: (بئس السحور سحورك اما علمت أن ما دخلت به الحرم حياً فقد حرم عليك ذبحه و امساكه) (٤).

و مصحح عبد الاعلى بن أعين قال سألت ابا عبد الله عن رجل أصاب صيداً فى الحلّ فربطه إلى جانب الحرم فمشى الصيد برباطه حتى دخل الحرم و الرباط فى عنقه فاجتر الرجل بحبله حتى أخرجه من الحرم و الرجل فى الحلّ فقال (ثمنه و لحمه حرام مثل الميتة) (٥).

هذا و الإنصاف أنه لا يظهر من هذه الروايات أجمعها كون حرمه الذبح و حرمه أكل المذبوح من جهة الخلل فى شرائط التذكية ب-ل الحرمه فى جهة دخول

ص: ١٨

١-١) أبواب تروك الإحرام، ب٥، ح٤.

٢-٢) أبواب كفارات الصيد، ب١٤، ح٧.

٣-٣) أبواب تروك الإحرام، ب٤، ح١.

٤-٤) أبواب الكفارات، ب١٢، ح٤.

٥-٥) أبواب كفارات الصيد، ب١٥، ح١.

(مسأله ۲۰۲): الحكم المذكور انما يختص بالحيوان البري و أما صيد البحر كالسمك فلا بأس به و المراد بصيد البحر ما يعيش فيه فقط، و أما ما يعيش في البر و البحر كليهما فملحق بالبري، و لا بأس بصيد ما يشك في كونه برياً

الصيد في مأمنه لقول تعالى وَ مَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا (۱) كما هو مفاد صحيحه الحلبي المتقدمه.

عن أبي عبد الله قال: (لا تستحلن شيئاً من الصيد و أنت حرام و لا و أنت حلال في حرم) فإنه ظاهر فيها مع كونه في سياق واحد من المحرم و الحرام هو من جهة الحرام

و المتصفح لأبواب الكفارات يرى سكوت الروايات عن ميتة المذبوح و أن عمدته حكمه الفداء و الكفاره و في كثير من فروض تلك الروايات قد فرض حصول الأكل من الصيد فكان من المناسب التنبه على ميتته و نجاسته و نحو ذلك، و يعضده إطلاق روايات المضطر إلى الصيد أو الميتة (۲) الشامله لكل من المحلّ و المحرم في الحرم كما في موثق يونس بن يعقوب قال: سألت ابا عبد الله عن المضطر إلى ميتته و هو يجد الصيد قال: (يأكل الصيد، قلت: إن الله عز و جل قد أحل له الميتة إذا اضطر إليها و لم يحلّ له الصيد! قال: أ تأكل من مالك أحب إليك أم الميتة؟ قلت: من ما لي، قال، هو مالك لأن عليك فداؤه قلت: فإن لم يكن عندي مال قال: تقضيه إذا رجعت إلى مالك) (۳) و غيرها.

ص: ۱۹

۱- ۱) آل عمران: ۹۷.

۲- ۲) أبواب الكفارات، ب ۴۳.

على الأظهر، و كذلك لا بأس بذبح الحيوانات الأهلية كالدجاج و الغنم و البقر و الإبل و الدجاج الحبشى و إن توخشت، كما لا بأس بذبح ما يشك في كونه أهلياً(١).

و فيما تقدم و إن أشكلنا على دلالتها على عدم ميته الصيد برافعيه الاضطرار لحرمة الصيد الرافع للميته - و ذلك لدلاله الفداء بمقتضى تلك الروايات على ثبوت ماله للمذبوح بخلاف ما لو كان ميته حيث قد دلت الروايات الأخرى (١) على ثبوت الفداء للأكل زياده على فداء آخر لارتكاب الصيد.

و بعبارة أخرى أن التعليل الوارد في روايات المضطر بثبوت الفداء الموجب لملكيه الصيد بغض النظر عن الاضطرار دال على الماله و عدم ميته اما موثق إسحاق الدال على الميته فقد عرفت موافقته للعامه في ثمه رجح الميته على الصيد.

الرابع: حرمة صيد الجراد:

يدل عليه نصوص متعدده (٢) كصحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر قال: مرّ على (صلوات الله و سلامه عليه) على قوم يأكلون جراداً و هم محرمون فقال: سبحان الله و انتم محرمون فقالوا: انما هو من صيد البحر. فقال: (ارمسوه في الماء إذن) (٣).

في المتن عدّه فروع:

الأول: اختصاص الحرمة بصيد البرّي دون البحري:

ص: ٢٠

١- ١) أبواب تروك الإحرام، ب ١٠، و أبواب كفارات الصيد، ب ١٤، ح ٧.

٢- ٢) أبواب تروك الإحرام، ب ٧.

٣- ٣) أبواب كفارات الصيد، ب ١٧.

و يدل عليه قوله تعالى: **أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَ طَعَامُهُ مَتَاعاً لَكُمْ وَ لِلسَّيَّارَةِ وَ حُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرْمًا (١).**

و هو تفصيل لما أطلق في الآيه السابقه يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيِّدَ وَ أَنْتُمْ حُرْمٌ و يدل على التفصيل روايات مستفيضه أيضاً (٢).

كصحيح عمر بن يزيد المتقدم عن أبي عبد الله (و اجتنب في إحرامك صيد البر كله و لا تأكل مما صاده غيرك) الحديث (٣) و صحيح معاويه عن أبي عبد الله في حديث قال: (و السمك لا بأس بأكل طريه و مالحه و كذلك كل صيد يكون في البحر مما يجوز أكله) (٤).

ثم انه لا- فرق في صيد البرى بين محلل الأكل و محرمه و ما ثبتت فيه الكفاره و ما لم تثبت خلافاً لجماعه كل ذلك لإطلاق الأدله الناهيه مضافاً لخصوص النصوص الوارده للنهى عن قتل السباع إذا لم ترده (٥).

الثانى: يلحق بالبرى ما يعيش فى البرّ و البحر:

و يدل عليه عمده نصوص كصحيح معاويه بن عمار قال: قال أبو عبد الله : الجراد من البحر: و قال: كل شىء أصله فى البحر و يكون فى البرّ و البحر فلا

ص: ٢١

١- ١) المائده: ٩٦.

٢- ٢) أبواب تروك الإحرام، ب ٦.

٣- ٣) نفس المصدر، ب ١، ح ٥.

٤- ٤) التهذيب ٣٦٤: ٥، ح ١٢٦٩.

٥- ٥) أبواب تروك الإحرام، ب ٨١، ح ١، و ح ٢.

ينبغي للمحرم أن يأكله فإن قتله فعليه الجزاء كما قال الله عز وجل (١) و مثله صحيحه الآخر (٢).

نعم وقع الكلام فى التمييز بين الطير البرى و البحرى فى صحيح حريز عن أبى عبد الله : (قال السمك لا بأس بأكل طريه و مالحه و يتزود قال الله تعالى: أَجَلٌ لَّكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَ طَعَامُهُ مَتَاعًا لَّكُمْ قَالَ: فليخبر الذين يأكلون، و قال: فصل ما بينهما كل طير يكون فى الآجام يبيض فى البرّ و يفرخ فى البرّ فهو من صيد البرّ، و ما كان من الطير يكون فى البحر و يفرخ فى البحر فهو من صيد البحر) (٣).

و فى مرسل حريز الآخر (و فصل ما بينهما كل طير يكون فى الآجام يبيض فى البرّ و يفرخ فى البرّ فهو من صيد البرّ، و ما كان من صيد البرّ يكون فى البرّ و يبيض فى البحر فهو من صيد البحر) (٤).

و إسناد صحيح حريز إلى معاوية بن عمار كما وقع فى الوسائل من سهو القلم إذ الموجود فى التهذيب المطبوع إسناده إلى حريز.

و فى الوافى كالتهديب أسندها إلى حريز (٥) فما فى كشف اللثام و الجوهر و غيرها من إسنادها إلى معاوية بن عمار منشأها ما وقع فى الوسائل.

ص: ٢٢

١-١) أبواب تروك الإحرام، ب٦، ح٢.

١-٢) أبواب كفارات الصيد، ب٣٧، ح١.

٣-٣) التهذيب ٣٦٥: ٥، ح ١٢٧٠.

٤-٤) أبواب تروك الإحرام، ب٦، ح٣.

٥-٥) الوافى ٧٢٥: ١٣.

ثم أن في طريق الكافي و الصدوق ذيل الروايه (و ما كان من صيد البرّ يكون في البرّ و يبيض في البحر فهو من صيد البحر) بخلاف طريق الشيخ حيث عبر (و ما كان من الطير يكون في البرّ...) حسب ما هو موجود في الوسائل و التهذيب إلّا- أن في الوافي نقل الذيل عن التهذيب بلفظ (و ما كان من صيد البرّ) و على ذلك يظهر أن التعبير بالطير في الذيل في الوسائل و التهذيب المطبوع من سهو القلم أو اشتباه النساخ. و إلا فلا يتحصل للروايه معنى لأن صدرها حيثئذ دال على أن ما يكون من الطير يبيض حول الماء كالذى في الآجام هو من صيد البرّ و مقتضى المقابله حيثئذ أن يبيض الطير في الماء و يفرخ في الماء و هو كما قال صاحب الجواهر (لا نعرف ما يبيض و يفرخ في نفس الماء) (1) و قال (لم نجد ذلك منقحاً في كلامهم).

فالصحيح أن الطير كله صيد برّي كما في موثق الطيار عن أحدهما قال: (لا يأكل المحرم طير الماء) اما الضابطه المزبوره في الروايه فهي تمييز للحيوانات البرمائيه أى التى تعيش في البرّ و البحر سواء كانت من الطير أو الدواب غايه الأمر أن الطيور تدرج في الشق الأول من الضابطه و بعض البرمائيات الآخر تدرج في الشق الثانى. فيكون هذه الضابطه للحيوانات المشتركه.

ثم لا منافاه بين هذه الضابطه و ما ذكر من ضابطه في صحيح معاويه بن عمار المتقدم في الجراد قال: قال أبى عبد الله (الجراد من البحر) و قال: (كل شىء أصله في البحر فيكون في البرّ و البحر فلا- ينبغى للمحرم أن يقتله فإن قتله فعليه الجزاء كما قال الله...) (2) و ذلك أن الضابطه المذكوره في روايات الجراد

مطلقه و الشق الثانى من روايه حريز مقيده لها بغير من يفرخ فى الماء مع أن الجراد يتكاثر فى البرّ أو فوق سطح الماء فى الهواء لا داخل الماء.

الثالث: ما يشك فى كونه برياً.

و الشك تاره فى الشبهه الحكميه و أخرى الموضوعيه، و الحكميه أيضاً تاره فى المتولد بين البرى و البحرى أو البرى و الأهلى و ثالثه الشك فى اندراج نوعه فى البرى ثم أن كلاً من الشبهتين تاره فى الحلّ و أخرى فى الحرم فقد يقرر التمسك بعموم حرمه الصيد كما فى الآيه و الروايات و غايه ما خرج عنها صيد البحر بضميمه تنقيح العدم الأزلّى لعدم الخاص، إلا انه يشكل عليه بأن ذلك تام فى غير المخصص المنوع أى الذى يبقى نوعاً واحداً تحت العام كما هو الحال فى عمومات النكاح بعد خروج المنقطع عنها.

و قد يقرر العموم بالصيغه الوارده فى صحيح معاويه (... ثم اتقى قتل الدواب كلها إلا الأفعى و العقرب و الفأره) الحديث (1) أو بعموم قوله تعالى: وَ مَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا (2) فيما إذا كان فى الحرم.

و أشكل عليهما أيضاً بتخصيص هذين العمومين بما ورد عن صحيح حريز عن أبى عبد الله (المحرم فى إحرامه يذبح ما أحل للحلال أن يذبحه فى الحرم) (3) فإنه لا ريب فى حليه ذبح المشكوك فى هذه الشقوق للمحل فى الحرم لأن

ص: ٢٤

١-١) أبواب تروك الإحرام، ب ٨١، ح ٢.

٢-٢) آل عمران: ٩٧.

٣-٣) أبواب تروك الإحرام، ب ٨٢، ح ٢ و ٣.

الذى يحرم هو خصوص الصيد البرى و مع الشك فيه لا يمكن التمسك بعموم الصيد البرى فيكون المشكوك للمحل مورداً للأصول المفرغه و هى أصاله الإباحه، و بالتالى يحل للمحرم بتبع ذلك.

كما يشكل فى العموم الثانى فإنه غير صادق فى بعض موارد الشك حيث أنه لا يصدق على الحيوان المشكوك المتولد فى الحرم مثلاً أنه دخل من الحل إلى الحرم.

و فيه: اما الإشكال الثانى فمدفوع بأن الدخول ليس قيماً للحكم و انما هو كناية عن الكينونه فى الحرم و لذلك لو تولد الصيد البرى فى الحرم كما يقع ذلك فى بعض أنواع الصيد البرى من الطيور و الدواب فلا ريب فى حرمة صيده للمحل فى الحرم.

و أما الإشكال الأول فالظاهر من الأدله و كثير من الروايات أن موضوع حرمة الصيد على المحل فى الحرم هو بعينه موضوع حرمة الصيد على المحرم فى إحرامه أى أن الحرمتين فى عرض واحد تواردتا على موضوع واحد لا- أن أحدهما فى طول الأخرى.

و كذلك الحال فى جانب الحلّ فما ورد فى صحيحه حريز إنما هو كناية عن وحده الموضوع و تلازم الحكمين لأجل ذلك، فحينئذ يصح عكس هذا التلازم بأن كل ما حرم على المحرم من صيد فى إحرامه يحرم على المحل فى الحرم فلاحظ ما تقدم فى موثق إسحاق (١) المتضمن لكون ما يذبحانه ميتة فإن لسانه توارد الحكمين على

موضوع واحد، وكذلك ما تقدم في صحيح الحلبي عن أبي عبد الله قال: (لا تستحلن شيئاً من الصيد و أنت حرام، و لا أنت حلال في الحرم) (١)

و في موثق معاوية بن عمار عن أبي عبد الله : قال: (لا تأكل شيئاً من الصيد... فإن أصبته و أنت حلال في الحرم فعليك قيمه واحده، و أن أصبته و أنت حرام في الحلّ فعليك قيمه و أن أصبته و أنت حرام في الحرم فعليك الفداء مضاعفاً) الحديث (٢).

فإذا تنفح الموضوع في المحرم، يتنفع للمحل في الحرم أيضاً.

فالتمسك بهذين العمومين بضميمه استصحاب عدم المخصص تام.

و قد يقال: أن المخصص لهذين العمومين بعنوان الصيد البحري منوع للعموم - نظير الكلام في الآيه - فالباقي هو عنوان صيد البرّ. فإنه يقال: أن موضوع العموم في صحيحه معاوية بن عمار ليس بعنوان الصيد بل مطلق الدواب صيداً كان أو غيره، غايه الأمر قد خرج منه الدواب الأهليه - كما سيأتي - و المؤذى من السباع و العقرب و الفأره و الحيه من الحشرات كما أن الخارج ليس نوعاً واحداً مما يكشف عن كون المستثنى منه ذا أنواع عديده مأكول اللحم و غير مأكول كذلك من البهائم أو السباع أو الوحش أو الحشرات أو غيرها.

الرابع: حليه ذبح الحيوانات الأهليه كالدجاج و الغنم و البقر و الدجاج الحبشى و ان توحش.

ص: ٢٦

١- ١) أبواب تروك الإحرام، ب ١.

٢- ٢) أبواب كفارات الصيد، ب ٣١، ح ٥.

و يدل عليه صحيح أبي بصير البخري عن أبي عبد الله قال: (تذبح في الحرم الإبل و البقر و الغنم و الدجاج) (١) و في صحيح حريز عن أبي عبد الله قال: (المحرم يذبح ما حلّ للحلال في الحرم ان يذبحه و هو في الحلّ و الحرم جميعاً) (٢) و في حسنه أو مصححه أبي بصير عن أبي عبد الله قال: (لا يذبح بمكه إلا الإبل و البقر و الغنم و الدجاج) * (٣) (٤) و ظاهره حصر الحليه في الأربعة لا- مطلق عنوان الحيوان الأهلى و لعل وجه التعميم في الكلمات كون الحرمه مناطه بالصيد و هو غير صادق على مطلق الأهلى كالحمار و الفرس نعم عباره المحقق في الشرائع استثنى خصوص النعم و الدجاج، و يعضد ذلك صحيح معاويه بن عمار قال: (سألت أبا عبد الله عن الدجاج الحبشى فقال ليس من الصيد انما الصيد ما كان بين السماء و الأرض، قال و قال أبو عبد الله ما كان من الطير لا- يصف فلكك أن تخرجه من الحرم و ما صف منها فليس لك أن تخرجه من الحرم) (٥) فتعليه بالحليه بنفى الصيد ظاهر في تعميم الحليه و اناطه الحرمه بعنوان الصيد و في صحيح محمد بن مسلم عن أبي عبد الله التعليل لحليه الدجاج الحبشى بقوله

ص: ٢٧

-
- ١- ١) أبواب تروك الإحرام، ب ٨٢، ح ١.
 ٢- ٢) نفس المصدر السابق، ح ٢.
 ٣- ٣) (و رواه الصدوق بسند صحيح عن ابن مسكان عن أبي بصير قريب منه الفقيه ١٧٢: ٢، ح ٧٥٥، و الوسائل أبواب التروك، ب ٨٢، ذيل ح ١.
 ٤- ٤) نفس المصدر السابق، ح ٥.
 ٥- ٥) أبواب كفارات الصيد، ب ٤١، ح ٢.

مسأله ٢٠٣: فراخ هذه الأقسام الثلاثة من الحيوانات البريه و البحريه و الأهليه و بيضها تابعه للأصول فى حكمها

(مسأله ٢٠٣): فراخ هذه الأقسام الثلاثة من الحيوانات البريه و البحريه و الأهليه و بيضها تابعه للأصول فى حكمها(١).

(إنها لا تستقل بالطيران...) و يعضد ذلك أيضاً ما فى صحيح حريز المتقدم من حليته الذبح للمحرم لكل ما يجوز ذبحه للمحل (١) ثم ان مقتضى إطلاقها عليه الأهلى و ان توحش لكن ذلك مبنى على كون العنوان مشيراً إلى الطباع و الأنواع و لو استظهر منه النعت بلحاظ حاله الفعلية أشكل الحال فيما توحش كما أشكلت الحرمة فيما صار أهلياً فيما كان ممتنعاً لتبدل عاداته، ثم إن ما يقال من التعارض بين نقل الشيخ لصحيحه أبى بصير و نقل الصدوق حيث عبّر بالحصر فى نقل الصدوق دون نقل الشيخ و ترجيح نقل الشيخ لقول صاحب الوسائل بعد ذكر نقل الشيخ و رواه الصدوق بإسناده لابن مسكان مثله، و لا أقل من التعارض و التساقط.

ففيه: أن نقل الكلينى عن أبى بصير مطابق لنقل الصدوق و فى الوافى نقل عن الصدوق بصوره الحصر و أما تعبير صاحب الوسائل بكلمه (مثله) فالظاهر جرى اصطلاح صاحب الوسائل على التماثل فى أصل المضمون لا التماثل فى خصوصيات الألفاظ و قد تكرر منه فى موارد عديده فى الوسائل.

إلا أن الذى يوجب رفع اليد عن هذا الحصر هو ما ذكرناه ثمه.

ثم أنه قد علم من الفرع السابق الحكم فيما يشك فى كونه أهلياً و انه مقتضى النصوص التجنب فلاحظ.

و استدل عليه بما ورد فى ثبوت الفداء فى أكله و كسره كما فى صحيح أبى

ص: ٢٨

مسأله ٢٠٤: لا يجوز للمحرم قتل السباع إلا فيما إذا خيف منها على النفس

(مسأله ٢٠٤): لا- يجوز للمحرم قتل السباع إلا فيما إذا خيف منها على النفس، و كذلك إذا آذت حمام الحرم، و لا كفاره في قتل السباع حتى الأسد على الأظهر بلا فرق بين ما جاز قتلها و ما لم يجز (١).

عبده (١) و قد يشكل بأن ثبوت الكفاره أعم من الحرمه؟

وفيه: مضاف إلى أن الظهور الأولي لمفاد و مقتضى الكفاره هو الحرمه و ما ثبت من الكفاره في موارد الاضطرار أو الجهل و نحوه لا يدفع هذا الاقتضاء لأن غايه الأمر هو العذر عن الحرمه الواقعيه لا عدمها، مضافاً إلى أن صحيح حريز قد اشتمل على ثبوت الكفاره للمحل أيضاً و هو ظاهر في حرمه التعرض لحرمه الحرم.

و يدل على الحرمه استثناء الحليّه في صحيح حريز عن أبي عبد الله: (كل ما يخاف المحرم على نفسه من السباع و الحيات و غيرها فليقتلها و أن لم يردك فلا ترده) مثله صحيح معاويه بن عمار (٢).

و يدل على الاستثناء الثاني صحيح معاويه بن عمار (٣)

و أما عدم الكفاره في السباع فلعدم الدليل. نعم عن الشيخ في الخلاف القول بثبوت الكبش في مطلق السباع و لعله تعديا لما في معتبره أبي سعيد المكارى قال: قلت: لأبي عبد الله رجل قتل أسداً في حرم قال (عليه كبش يذبحه) (٤) (٤)

ص: ٢٩

١-١) أبواب كفارات الصيد، ب٥٧، ح ١ و أبواب كفارات الصيد، ب١٦ و ٢٣، ح ٣ و أبواب كفارات الصيد، ب٣ و ب٩ و ب١٠، ح ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٨ و ٩.

٢-٢) أبواب تروك الإحرام، ب٨١، ح ١.

٣-٣) نفس المصدر و الباب، ح ٢.

٤-٤) (٤) (٤) أبواب كفارات. الصيد. ب. ٣٩. ح ١.

(مسأله ٢٠٥): يجوز للمحرم أن يقتل الأفعى والأسود الغدر و كل حيه سوء و العقرب و الفأره، و لا كفاره فى قتل شىء من ذلك(١).

و تضعيف الروايه بأبى يزيد العطار و أبى سعيد المكارى لا وجه له بعد توثيقهما و إن كان واقفى.

و وجه التعميم من الشيخ فى الخلاف و إن خص الكفاره فى المبسوط بالأسد كون لفظه الأسد تستعمل فى مطلق السبع المشابه كالنمر و الفهد و نحوهما من السباع المفترسه دون الذئب و الثعلب و ما شبهها.

و قد حكى القول بثبوت الكفاره فى الأسد على بن بابويه و الفقيه الرضوى.

و يدل عليه عدّه نصوص و الاستثناء فى صحيحه معاويه بن عمار المتقدمه (اتقى قتل الدواب كلها إلا الأفعى و العقرب فأما الفأره فانها توهى السقاء و تضرم على أهل البيت و أما العقرب فإن رسول الله مدّ يده إلى حجر فلسعته فقال: لعنك الله لا براً تدعيه و لا- فاجرا و الحيه ان ارادتك فاقتلها و إن لم تردك فلا- تردها، و الأسود الغدر فاقتله على كل حال و ارم الغراب و الحداه رمياً على ظهر بغيرك). و ظاهر هذا النص عدم خصوصيه هذه العناوين بل من باب كونها عاديه على الإنسان فتدرج فى الضابطه السابقه.

و قد قيد بقتلهن فى صحيحه الحسين بن أبى علاء (١) و فى موثق غياث بن إبراهيم عن أبيه ٢ و فى موثق سدير زياده (و الغراب إلا بقع ترميه) (٢) و كذا فى

ص: ٣٠

١-٢، ١) نفس المصدر و الباب .ح. ٥.

٢-٣) نفس المصدر و الباب .ح. ٨.

مسأله ٢٠٦: لا بأس للمحرم أن يرمى الغراب و الحدأه

(مسأله ٢٠٦): لا بأس للمحرم أن يرمى الغراب و الحدأه، و لا كفاره لو أصابهما الرمي و قتلهما (١) .

صحيح الحلبي (١) بل فيه (الأفعى و كل حيه سوء) (٢) و فى موثق غياث زياده ذكر الزنبور و النسر و الذئب (٣).

قد تقدم ما يدل عليه فى نصوص المسأله السابقه فراجع.

ص: ٣١

١-١) أبواب تروك الإحرام، ب ٨١ ح ١١.

٢-٢) أبواب تروك الإحرام، ب ٨١ ح ٦.

٣-٣) أبواب تروك الإحرام، ب ٨١ ح ٨.

مسألة ٢٠٧: قتل النعام بدنه

(مسألة ٢٠٧): في قتل النعام بدنه، و في قتل بقرة الوحش بقرة، و في قتل حمار الوحش بدنه أو بقرة، و في قتل الظبي و الأرنب شاه، و كذلك في الثعلب على الأحوط (١).

مسألة ٢٠٨: من أصاب شيئاً من الصيد

(مسألة ٢٠٨): من أصاب شيئاً من الصيد فإن كان فداؤه بدنه و لم يجدها فعليه إطعام ستين مسكيناً، لكل مسكين مُدّ، فإن لم يقدر صام ثمانية عشر يوماً، و إن كان فداؤه بقرة و لم يجدها فليطعم ثلاثين مسكيناً، فإن لم يقدر صام و يدل عليه نصوص كصحيح يعقوب بن شعيب عن أبي عبد الله و فيه. أن في النعام بدنه و كذا في حمار الوحش، و في البقرة بقرة (١).

و في صحيح حريز عن أبي عبد الله أنه في النعام بدنه و في حمار الوحش بقرة و في الضبي شاه و في البقرة بقرة (٢) و غيرها من الروايات (٣) كصحيح سليمان ابن خالد و أما الأرنب فيدل عليه صحيح البنظي عن أبي الحسن (٤) و الحلبي (٥).

١-١) أبواب الكفارات، ب ١، ح ٤.

٢-٢) أبواب الكفارات، ب ١، ح ١.

٣-٣) أبواب الكفارات، ب ٢ و ٣ و ١١ و ١٨.

٤-٤) أبواب الكفارات، ب ١، ح ٢.

تسعه أيام، و إن كان فداؤه شاه و لم يجدها فليطعم عشرة مساكين، فإن لم يقدر صام ثلاثة أيام (١).

و أما الثعلب فيدل عليه معتبره أبي بصير (١) و اشتمال السند على سهل سهل و اشتمالها على ابن أبي حمزة فهو و إن كان ملعوناً إلا أن الراوى عنه هو البنزطى و احمد بن محمد الأشعرى أو البرقى مما يدل على كون رويتهما عنه أيام استقامته لأن الطائفه قد قاطعته بعد ذلك. سكوته فى صحيح البنزطى السابق عن الثعلب دون الأرنب غير معارض إذ لعل اكتفاءه بالإجابة عن الأرنب عنه بعد وحده الحكم فيهما.

و فيها أمور:

الأول: أن من كانت عليه كفاره بدّنه فلم يتمكن منها، أو إذا عجز عنها فوظيفته اطعام ستين مسكيناً. و يدل عليه عدّه روايات منها صحيح على بن جعفر سألته عن رجل محرم أصاب نعامه ما عليه؟ قال: عليه بدنه، فإن لم يجد فليصدق على ستين مسكيناً فإن لم يجد فليصم ثمانية عشر يوماً (٢).

و مثله صحيح محمد بن مسلم و زراره (٣). و مثلها صحيح أبي بصير بطريق الصدوق (٤).

ص: ٣٣

١-١) أبواب الكفارات، ب٤، ح٤.

٢-٢) الوسائل أبواب كفارات الصيد، ب٢، ح٦.

٣-٣) أبواب كفارات الصيد، ب٢، ح٩.

٤-٤) نفس الباب، ح٣.

ثم إن صحيح محمد بن مسلم و زراره قوله فإن كانت قيمه البدنه أكثر من إطعام ستين مسكيناً لم يزد على إطعام ستين مسكيناً، وإن كانت قيمه البدنه أقل من إطعام ستين مسكيناً لم يكن عليه إلا قيمه البدنه.

و مثلها صحيح جميل بن دراج عن بعض أصحابنا (1) و كذا ما فى بعض الروايات من جعل مقدار المساكين عدلُ قيمه الهدى كصحيح محمد بن مسلم و غيره، و هو مفاد ظاهر الآيه، فإن مقتضى إطلاق العدليه هو المطابقه لقيمه البدنه و إن قلَّ عن ستين مسكيناً أو عدل ذلك صيماً. و قد حكى التزامه بذلك بعض .

و أشكل عليه: بأن قيمه البدنه فى الغالب تزيد على ستين مسكين و انخفاؤها إلى ما دون ذلك نادر و شاذ.

و قد يقرب الاشكال بعبارة أخرى. أن قيمه البدنه ليس من الضرورى أن تعدل قيمتها مقدار ستين مسكيناً، بل إما تزيد كما هو الغالب أو تنقص. اضعف إلى ذلك أن المدّ من الطعام الذى يقدر عدده بعدد المساكين إن جعل من البرّ فيختلف عن القيمي أو غيره من الأطمعه.

أقول: قد حكى صاحب الحقائق ثلاثه أقوال عن الأصحاب و أن الأكثر أختار التعديل و المقابله فى القيمه فلم يحدده بالستين كما لم يحدد بالصيام بثمانيه عشر، و هذا هو مقتضى الظهور البدوى فى الآيه، إلا أن اكثر الروايات قد نفت الزيادة على ستين مسكين حتى الروايتين المزبورتين فلا مناص من رفع اليد عن إطلاق التعديل فى الآيه.

و إما النقصان عن ستين فهو و إن كان له وجه لصحيح محمد بن مسلم و زراره و هو مقتضى التعديل أيضاً إلا أن الاحوط الوقوف على الستين لقوه كون ذلك العدد تحديداً شرعياً لمتوسط القيمه فيكون تحديداً فى تقريب، نظير ما وقع فى تحديد مثل الصيد من النعم مع أن الآيه مطلقه و كما سيأتى فى ترتيب هذه الكفاره مع أن ظاهر البدوى للآيه يقتضى التخيير بل إن فى ذيل الآيه الشريفه العديد من الروايات المعبره الوارده (١) المفسره لقوله يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ أن العدل رسول الله و الإمام من بعده أى مما فوض حكمه إليهم (صلوات الله عليهم).

الثانى: ظاهر الأصحاب بل حكى عنه الاجماع أن الكفاره مرتبه و حكى عن العلامه التخيير و مال إليه فى الحدائق.

و ظاهر الأخبار المزبوره يقتضى الترتيب و ظاهر الآيه و إن كانت يقتضى التخيير إلا أن لفظه (أو) تستعمل بمعنى (الواو) لمطلق الجمع كما فى قوله تعالى: وَلَا تَطْعَمْنَهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا (٢) و قوله تعالى: وَلَا عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ أَوْ (٣) فيرفع اليد عن الظهور المنسب لها.

و استدل فى الحدائق بصحيحه حريز عن أبى عبد الله أنه قال: (و كل شىء فى القرآن (أو) فصاحبه بالخيار يختار ما شاء، و كل شىء فى القرآن فمن لم يجد فعليه كذا فالأول بالخيار) (٤)

ص: ٣٥

١-١) تفسير البرهان.

٢-٢) الإنسان ٢٤.

٣-٣) النور: ٦١.

٤-٤) أبواب بقيه كفارات الإحرام، ب ١٤، ح ١.

و فيه: ان مفاد هذه الروايه لا يزيد عن الظهور الإطلاقي للآيه فيقيد إطلاقها.

الثالث: فى جنس الطعام فقد عبّر فى العديد من الكلمات بالبرّ، و فى كلمات أخرى أطلق الإطعام، و عن العلامه و الشهيد الثانى التصريح باجزاء مطلق الطعام و لو غير البر و فى لسان العرب عن الخليل: العالى فى كلام العرب أن الطعام هو البرّ خاصه) - و قال أيضاً - و أهل الحجاز إذا أطلقوا اللفظ بالطعام عنوا به البرّ خاصه) و فى مجمع البحرين الطعام: (ما يؤكل و ربما خص بالبرّ)

و أما الروايات فقد ورد فى كفاره اليمين ما يعطى الاختصاص كصحيحى الحلبي و هشام بن الحكم (1) و فى بعض ما ورد فى كفاره الإفطار فى شهر رمضان الإطعام بالتمر. و فى خصوص المقام روى الكليني بإسناده إلى الزهرى عن على بن الحسين فيه (قال: يقوم الصيد قيمه عدل ثم يغض تلك قيمه على البرّ، ثم يكال ذلك البرّ أصواعاً...) (2) و فى الفقه الرضوى أورد عين العبارة (3) هذا و التعدى عن كفاره اليمين فى الروايات (4) الأولى على تقدير تسليم دلالتها على الحصر، محل تأمل. و كذا الحال فى دلاله روايه الزهرى فإن استفاده الحصر منها محل تأمل. مضافاً إلى أن نزول القرآن الكريم على لغه الحجاز فى استعمال الألفاظ و تفهيم المعانى محل تأمل فضلاً عن الروايات، و تمام الكلام موكول لباب الكفارات.

ص: ٣٦

١-١) أبواب الكفارات، ب ١٤.

٢-٢) أبواب بقيه الصوم الواجب، ب ١، ح ١.

٣-٣) فقه الرضوى: ٢٠١، ب ٢٩.

٤-٤) أبواب الكفارات، ب ١٢ و ١٤.

الرابع: فى المراد من البدنه: فقد نقل فى لسان العرب عن أكثر اللغويين تعميمها إلى الإبل و البقره و حكى فى مجمع البحرين عن حكى أن أئمه اللغه قد خصوها بالإبل و يدفع التعميم ظاهر قوله تعالى: وَ الْبَيْدَنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ فَمَاذُكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافَّ فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا (١) و هو كناية عن النحر نعم العامه حيث بنو على تعميم النحر إلى البقر فعمموا البدنه مضافاً لأخذهم المعنى الوصفى للماده لمطلق السنم و عظم الجسم.

و على أى تقدير فيرفع إرادته التعميم فى المقام المقابله فى الروايات الوارده بين كفاره النعامه و غيرها من الحمار و نحوه بثبوت البدنه فى الأول و البقره فى الثانى مما يدل على المقابله بينهما.

و فى روايه أبى الصباح عبر (و فى النعامه جزور) (٢) و هو دال على الاختصاص بالإبل و التعميم إلى الذكر و الأنثى.

الخامس: أن المقدار اللازم من الطعام هو مدّ، و أن أستحب أن يكون على الضعف نصف صاع جمعاً بين الروايات الداله على كل منها.

و نظيره ورد فى روايات كفارة اليمين مع التصريح بانتداب ما زاد عليه مدّ فى روايات أخرى.

السادس: فى الصيام الذى هو بدلٌ عن الإطعام، قولان: الأول: ستون يوماً، و الثانى: ثمانيه عشر يوماً. و نسب الأول لجماعه . و وجه القولين اختلاف الروايات،

ص: ٣٧

١- ١) الحج: ٣٦.

٢- ٢) كفارات الصيد، ب ١، ح ٣.

فیدل علی الأول صحیحہ أبی عبیدہ عن أبی عبد الله (و فیہا) لكل مسکین نصف صاع فإن لم یقدر علی الطعام صام لكل نصف صاع يوماً (١).

و صحیح محمد بن مسلم عن أبی جعفر : فلیصم بقدر ما بلغ لكل طعام مسکین يوماً (٢).

و فی موثق ابن بکیر عن بعض أصحابنا عن أبی عبد الله ... ثم یصوم لكل يوماً، فإن زادت الإمداد علی شهرین فلیس علیہ اکثر منه (٣).

و یدل علی الثانی صحیح علی بن جعفر (٤) و صحیح أبی بصیر (٥) و کذا معتبره داود الرقی (٦) و أبان بن تغلب (٧) و صحیح معاویہ ابن عمار قال: قال أبو عبد الله : (و من أصاب شیئاً فداؤه بدنه من الإبل، فإن لم یجد ما یشتري بدنه فأراد أن یتصدق فعلیه أن یطعم ستین مسکیناً لكل مسکین مداً، فإن لم یقدر علی ذلك صام مکان ذلك ثمانیه عشر يوماً، مکان کل عشره مساکین ثلاثه أيام،...) الحدیث (٨).

ص: ٣٨

١-١) أبواب کفارات الصيد، ب ٢، ح ١.

٢-٢) نفس الباب، ح ١٠.

٣-٣) نفس الباب، ح ٥.

٤-٤) نفس الباب، ح ٦.

٥-٥) نفس الباب، ح ٣.

٦-٦) نفس الباب، ح ٤.

٧-٧) نفس الباب، ح ١١.

٨-٨) نفس المصدر، ح ١٣.

مسأله ٢٠٩: إذا قتل المحرم حمامه و نحوها فى خارج الحرم فعليه شاه

(مسأله ٢٠٩): إذا قتل المحرم حمامه و نحوها فى خارج الحرم فعليه شاه، و فى فرخها حمل أو جدى، و فى كسر بيضها درهم على الأحوط، و اذا قتلها المحل فى الحرم فعليه درهم، و فى فرخها نصف درهم، و فى بيضها ربهه، و اذا قتلها المحرم فى الحرم فعليه الجمع بين الكفارتين، و كذلك فى قتل الفرخ و كسر البيض، و حكم البيض إذا تحرك فيه الفرخ حكم الفرخ (١).

و الروايه نص فى الثمانيه عشر و أن العدليه هى بين كل عشره مساكين و ثلاثه أيام من الصيام، و يعضد مفادها ما فى الآيات السابقه على كفاره الصيد من ذكر كفاره اليمين حيث جعل فيها بدل إطعام عشره مساكين صيام ثلاثه أيام، فيحمل ما تقدم فى النصوص السابقه فى القول الأول على الاستحباب لا سيما الإشعار الموجود فى مرسل ابن بكير المتقدم.

ثم لا يخفى أن مقتضى الروايات الوارده فى المقام عدم تقييد الصيام بالتتابع كما هو مقتضى حسنه سليمان بن جعفر الجعفرى عن أبى الحسن فى حديث قال: (انما الصيام الذى لا يفرق كفاره الظهر و كفاره الدم و كفاره اليمين) (١).

و يدل على كل ذلك النصوص الوارده فى المقام، و يحمل المطلق منهما على المقيّد بلا مؤنه فى مراجعه النصوص فلاحظ الأبواب المزبوره (٢).

نعم بيضها فى الحلّ ورد فى صحيحه حريز أن على المحرم درهم (٣) و ورد فى

ص: ٣٩

١-١) أبواب بقيه الصوم الواجب، ب ١٠، ح ٣.

٢-٢) أبواب كفارات الصيد، ب ٩ و ١٠ و ١١ و ١٦ و ٢٢.

٣-٣) أبواب كفارات الصيد، ب ٩، ح ١.

مسأله ٢١٠: فى قتل القطاه و الحجل و الدرّاج و نظيرها حمل قد فطم من اللبن و أكل من الشجر

(مسأله ٢١٠): فى قتل القطاه و الحجل و الدرّاج و نظيرها حمل قد فطم من اللبن و أكل من الشجر، و فى العصفور و القُبّره و الصعوه مد من الطعام على المشهور، و الأحوط فيها حمل فطيم، و فى قتل جراده واحده تمره، و فى أكثر من واحده كف من الطعام، و فى الكثير شاه(١).

صحيحه سليمان بن خالد (و ان لم يكن تحريك فدرهم و للبيض نصف درهم) (١) فمقتضى الصحيحه الثانيه التفصيل فى البيض أن الدرهم للبيض إن اشتمل على الفرخ لم يتحرك، و إن لم يشتمل فنصف درهم. كما يظهر من صحيحه سليمان بن خالد أن الفرخ فى البيض إن تحرك حكم الفرخ الخارج عن البيضه.

أما كفاره القطاه و الحجل و الدرّاج و نظيرها فيدل عليه صحيح سليمان بن خالد عن أبى جعفر قال: فى كتاب أمير المؤمنين على (من أصاب قطاه أو حجله أو دراجه أو نظيرهن فعليه دم).

و فى صحيح مسكان عنه عن أبى عبد الله فى القطاه.. حملٌ قد فطم من اللبن و اكل من الشجر (٢).

و أما العصفور و القُبّره و الصعوه فليل أنه يندرج فى نظائر ما تقدم فىكون فيه حمل فطيم. و فيه ما لا يخفى إذا النظر لما تقدم ما يكون بحجمها و حكى عن الصدوقين أن الكفاره فيه شاه، و قد يكون تمسكاً منهما بعموم الفداء على مطلق الصيد كصحيح زراره (٣). و موثق أبى بصير (٤). إلا أنه لا مجال للاطلاق مع ورود

ص: ٤٠

١-١) أبواب كفارات الصيد، ب٩، ح ١١.

٢-٢) أبواب كفارات الصيد ب٥، ح ٢.

٣-٣) أبواب كفارات الصيد، ح ١.

٤-٤) أبواب كفارات الصيد، ب١٨، ح ٧ و ٥.

النصوص الخاصة الآتية.

و قد يؤيد بأن كفاره كسر بيض القطاه هو نتاج بكاره الغنم (١). حيث أن العصفور و نحوه لا يقل عن ذلك.

هذا و قد روى عن صفوان بن يحيى عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله : القنبره و العصفور و الصعوه يقتلها المحرم. قال: عليه مدّ من طعام لكل واحد (٢). و الروايه و إن وصفت بالإرسال إلا أن المرسل هو صفوان، مضافاً إلى أن التعبير ببعض أصحابنا، و هو يختلف عن التعبير عن رجل أو عمن أخبره أو..، مؤيداً ذلك بعمل القدماء بهذه الروايه .

و أما الجراد فقيل بأن كفارتها تمره كما عن الشيخ في المبسوط، و قيل كفّ من طعام، و قيل بالتخيير.

و الروايات الواردة في المقام منها صحيح معاويه عن أبي عبد الله قال: قلت: ما تقول في من قتل جراده و هو محرم: قال: تمره خيرٌ من جراده (٣).

و مثله صحيح زراره، و صحيح ممد بن مسلم عن أبي عبد الله قال: سألته عن محرم قتل جراده؟ قال: (كفّ من طعام، و إن كان أكثر فعليه شاه) (٤).

و قد رواه الكليني بطريق آخر عن محمد بن مسلم إلا أنه ذكر في السؤال

ص: ٤١

١-١) أبواب كفارات الصيد، ب ٢٥.

٢-٢) أبواب كفارات الصيد، ب ٧، ح ١.

٣-٣) أبواب كفارات الصيد، ب ٧، ح ٣.

٤-٤) أبواب كفارات الصيد، ب ٣٧، ح ١.

مسأله ٢١١: فى قتل اليربوع و القنفذ و الضب و ما أشبهها جدى

(مسأله ٢١١): فى قتل اليربوع و القنفذ و الضب و ما أشبهها جدى، و فى قتل العظايه كف من الطعام (١).

(قتل جراده) فىكون الجواب التفصيل بين الجراده و الكثير بخلاف ما فى الاستبصار فإنه تفصيل بين الكثير و الجمع. و قد رويت صورته الروايه فى نسخ آخر، كما ذكر صاحب الوسائل و الحدائق بجعل فرض السؤال: (جراداً كثيراً)، أى التفصيل بين الكثير و الأكثر و على أى تقدير فلا تنافى بين ما ورد فى الجراده إنه تمره و ما ورد من أنه كف من طعام. فإن تمره فى الجراده الواحده، و الكف فى أدنى الجمع فما فوق و الشاه فى المجموعات الكثيره.

و صورته الروايه فى طريق الكلينى الواقع فيه سهل بن زياد لا يعارض به صورته الروايه فى طريقى الشيخ لعدم إتقان و ضبط سهل كما وقفنا عليه فى موارد هذا و فى روايه عروه الحناط (١): إن أصاب جراده و أكلها عليه دم.

و يدل عليه صحيح مسمع بن عبد الملك (٢) و صحيح معاويه (٣). نعم فى الأول لاشتماله على تعليل دال على عموم ثبوت الجدى فى أمثال تلك الحيوانات و غيرها مما لا يؤكل. أى أنه صالحٌ لثبوت الكفاره المزبوره فى مطلق ما لا يؤكل و ما لا ينتفع به. نعم حكى عن أبى الصلاح القول بأن كفاره الثلاثه حملٌ قد فطم و لم نقف على روايه خاصه فى ذلك سوى الاطلاقات المشار إليها المتقدمه.

ص: ٤٢

١-١) أبواب كفارات الصيد، ب٣٧، ح٥.

٢-٢) أبواب كفارات الصيد، ب٦، ح١ و ح٢.

٣-٣) أبواب كفارات الصيد، ب٧، ح٣.

مسألة ٢١٢: في قتل الزنبور متعمداً إطعام شيء من الطعام

(مسألة ٢١٢): في قتل الزنبور متعمداً إطعام شيء من الطعام، وإذا كان القتل دفعاً لإيذائه فلا شيء عليه (١).

مسألة ٢١٣: يجب على المحرم أن ينحرف عن الجاده إذا كان فيها الجراد

(مسألة ٢١٣): يجب على المحرم أن ينحرف عن الجاده إذا كان فيها الجراد، فإن لم يتمكن فلا بأس بقتلها (٢).

وقد اختلف تعبير الأصحاب عن الكفاره في العمد بالتصدق بشيء أو بتمره و إن كانت كثيره فمد من طعام، و ثالث بكف من تمر و طعام. الوجه في اختلاف الأقوال اختلاف السنن الروايات. ففي صحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله التفصيل بين الخطأ و العمد و بين ما إذا أراد أو لم يرد. و قال : يطعم شيئاً من الطعام (١). و في موثق غياث ابن إبراهيم عن أبيه عن أبي عبد الله قال: يقتل المحرم الزنبور و النسر و الأسود الغدر و الذئب ما خاف أن يعدو عليه ... الحديث (٢). يستفاد منها جواز القتل عند الخوف و معرضه الإيذاء. و إن لم يرد. و مثلهما روايه وهب بن وهب (٣). و لعل من اسقط الكفاره في الزنبور اعتمد على الموثق المزبور. لكن الصحيح التفصيل بين ما كان في معرض الإيذاء و ما لم يكن كذلك في ثبوت الكفاره في الثاني و هي مطلق ما صدق عليه القليل من الطعام و لعل من بنى على التمره تعدياً لما ورد في الجرّاد.

لتجنب قتل الصيد فإن لم يتمكن فالعجز عذرٌ رافع للحرمة مضافاً إلى

ص: ٤٣

١-١) أبواب الكفارات، ب ٨، ح ١.

٢-٢) أبواب تروك الإحرام، ب ٨١، ح ٨.

٣-٣) نفس الباب، ح ١٢.

مسأله ٢١٤: لو اشترك جماعة محرمون في قتل صيد فعلى كل واحد منهم كفاره مستقله

(مسأله ٢١٤): لو اشترك جماعة محرمون في قتل صيد فعلى كل واحد منهم كفاره مستقله (١).

مسأله ٢١٥: كفاره أكل الصيد ككفاره الصيد نفسه

(مسأله ٢١٥): كفاره أكل الصيد ككفاره الصيد نفسه، فلو صاده المحرم و أكله فعليه كفارتان (٢).

النصوص الوارده (١).

للنصوص الوارده (٢).

و حكى في الحدائق قولين للأصحاب في فرض اجتماع القتل و الأكل للصيد الأول بوجوب الفداء عن النهايه و المبسوط و التذكره و المختلف و المسالك و الثاني بوجوب قيمه عن الخلاف و الشرائع و ذهب المحقق الاردبيلي و تلميذه إلى نفى كفاره الأكل مع اجتماعها بالصيد و البحث في مقامين:

الأول: في مماثله كفاره الأكل لكفاره الصيد.

الثاني: في تكرر الكفاره بهما.

و الروايات الوارده في المقام على ألسن منها ما كان بلسان ثبوت (قيمه الصيد) كصحيح معاويه بن عمار عن أبي عبد الله قال: (اجتمع قوم على صيد و هم محرمون في صيده أو أكلوا منه، فعلى كل واحد منهم قيمته) (٣).

و مثله موثقه الآخر عن أبي عبد الله - في حديث - قال: و أي قوم اجتمعوا

ص: ٤٤

١- ١) أبواب كفارات الصيد، ب٣٨.

٢- ٢) أبواب كفارات الصيد، ب١٨ و ١٩.

٣- ٣) أبواب كفارات الصيد، ب١٨، ح ١.

على صيد فأكلوا منه فإن على كل إنسان منهم قيمتاً (١) فإن اجتمعوا في صيد فعليهم مثل ذلك (٢)، مثلها صحيحه منصور بن حازم قال قلت لأبي عبد الله أهدى لنا طيراً مذبوحاً بمكه فأكله أهلنا فقال: (لا يرى به أهل مكة بأساً قلت: فأى شيء تقول أنت؟ فقال عليهم ثمنه) (٣). إلا أن الصحيحه لم يقيد موردها بأكل المحرم.

و منها ما كان بلسان الفداء كصحيح على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر (عن قوم اشتروا ظيباً فأكلوا منه جميعاً و هم حرم ما عليهم؟ قال: على كل من أكل منهم فداء صيد، كل إنسان منهم على حدته فداء صيد كاملاً) (٤).

و مثلها الروايات الواردة في الاضطرار للصيد إنه يأكله و يفديه (٥) و مثلها أيضاً الصحيح إلى ابن عمير عن ذكره عن أبي عبد الله قال: قلت له المحرم يصيب الصيد فيفديه أم يطعمه أم يطرحه قال: (يكون عليه فداء آخر قلت: فما يصنع به؟ قال يدفنه) (٦).

و لا تعارض هذه الروايه بالروايات الداله على جواز أكل المحلّ مما اصطاده

ص: ٤٥

١-١) و في موضع آخر (قيمه قيمه).

٢-٢) أبواب كفارات الصيد، ب ١٨، ح ٣.

٣-٣) أبواب كفارات الصيد، ب ١٠، ح ٢.

٤-٤) أبواب كفارات الصيد، ب ١٨، ح ٢.

٥-٥) أبواب كفارات الصيد، ب ٤٣.

٦-٦) أبواب تروك الإحرام، ب ١٠، ح ٣.

المحرّم إذ الحليه للمحل لا تنافى ثبوت الفداء على أكل المحرم له أو تمكينه الآخرين من الأكل و مثلها الصحيحه الأخرى لابن
أبى عمير عن خلاد السرى (١).

و منها ما دل على ثبوت فداء مخصوص.

مثل صحيح أبان بن تغلب قال سألت أبا عبد الله عن محرمين أصابوا فراخ نعام فذبحوها و أكلوها فقال: (عليه مكان كل فرخ
أصابوه و أكلوه بدنه يشتركون فيهن فيشتركون على عدد الفراخ و عدد الرجال) الحديث (٢).

و الصدوق روى الروايه بإسقاط كلمه (فذبحوها) و هى على التقديرين داله على وحده الكفاره عند اجتماع القتل و الأكل لأن
الإصابه بمعنى القتل و الصيد و حينئذ تكون الروايه خاصه فى فراخ النعام فى مقابل الروايات السابقه العديده الداله على تعدد
الكفاره كما هو مقتضى القاعده أيضا فلا تصلح مستندا لقول الارديلى و تلميذه. و موثق يوسف الطاطرى قال قلت لأبى عبد الله
صيد أكله قوم محرمون؟ قال: (عليهم شاه شاه و ليس على الذى ذبحه إلا شاه) (٣).

و موثق أبى بصير عن أبى عبد الله سألته عن قوم محرمين اشتروا صيدا فاشتركوا فيه فقالت رفيقه لهم اجعلوا لى فيه بدرهم فجعلوا
لها فقال: (على كل إنسان منهم شاه) (٤).

ص: ٤٦

١-١) أبواب تروك الإحرام، ب ١٠، ح ٢.

٢-٢) أبواب كفارات الصيد، ب ١٨، ح ٤.

٣-٣) أبواب كفارات الصيد، ب ١٨، ح ٨.

٤-٤) أبواب كفارات الصيد، ب ١٨، ح ٥.

و صحيح زراره قال سمعت أبا جعفر يقول: (من نتف إبطه أو قلم ظفره... أو أكل طعاماً لا ينبغي له أكله و هو محرم... و من فعله متعمداً فعليه دم شاه) (١).

و حسنه الحارث بن المغيرة عن أبي عبد الله قال: سئل عن رجل أكل من بيض حمام الحرم و هو محرم. قال: عليه لكل بيضه دم، و عليه ثمنها سدس أو ربع. - الوهم من صالح - ثم قال: إن الدماء لزمته و هو محرم و إن الجزاء لزمه لأخذه بيض حمام الحرم (٢).

و المفروض في مورد هذه الروايه تعدد الكفاره إلى ثلاث حيث أنه كسر البيض و هو محرم و اكله كذلك و كون البيض في الحرم. فهذه الروايه قد وحدت بين كفاره كسر المحرم و أكله، نظير صحيحه أبان بن تغلب المتقدمه.

و بعبارة أخرى إن الكفاره هنا اثبتت للأكل و هي شاه و لم تماثل كفاره كسر البيض فالحكم خاص بالمورد من جهتين، الأولى من جهة تغاير جنس الأكل مع كفاره اصابه الصيد الثانيه من جهة عدم تعدد كفارتهما. فيكون الحكم خاصاً ببيض حمام الحرم، إلا أن التعليل في هذه الروايه يصلح لعموم ثبوت أصل الكفاره أو مطلق الكفاره للأكل.

ثم إن الجمع بين الطائفتين الأوليتين هو بحمل ما دل على القيمه في موارد كون اصابه الصيد كفارته القيمه، حيث لم ينص على فداء خاص له. كما قيل في الإبل و اليعفور و الوعل و غيرها فيقيد إطلاقها بخصوص مفاد الطائفة الثانيه

ص: ٤٧

١- ١) أبواب بقيه كفارات الإحرام، ب ٨، ح ٢.

٢- ٢) أبواب كفارات الصيد، ب ١٠، ح ٤.

(مسألة ٢١٦): من كان معه صيد و دخل الحرم يجب عليه إرساله، فإن لم يرسله حتى مات لزمه الفداء، بل الحكم كذلك بعد إحرامه و إن لم يدخل الحرم على الأحوط (١).

الوارده فى الصيد الذى عين لإصابته فداء خاص. اما الطائفة الثالثة فمفاد صحيحه زواره ثبوت الشاه لأكل كل الصيد، و يعضده موثق الطاطرى و يؤيده موثق أبى بصير و حينئذ فيحمل الفداء الذى فى الطائفة الثانية على الشاه.

نعم يبقى الكلام فى النسبه بين الطائفة الثالثه و الأولى فهل هى التباين ليجمع بينهما بالتخير، أو تلحظ النسبه بينهما بعد انقلاب النسبه بتوسط الطائفة الثانية، و هو إن لم يكن أقوى فهو أحوط. و الأظهر تماثل كفاره القتل و الأكل و تكررها و ذلك لدلاله روايات القيمه على تماثل الاكل و القتل بعد حملها على القيمى الذى لم يعين له فداء مخصوص و امكان حمل روايات الشاه على كون فداء الصيد ذلك و لو بقريته ذكر كفاره الذبح فى بعضها انه شاه و نظيره اكل بيض الحمام حيث فى كفاره اكله شاه مضافاً إلى ما فى صحيح خلاصه أن فى الأكل فداء آخر متكرر مع الاصابه و أما صحيح منصور فالقيمه الواحده هى للحرم لا للإحرام. و كذلك صحيح على بن جعفر فإن مفاده أن كفاء الأكل هو الفداء المقرر فى الصيد.

يقتضى أصل الحكم عموم الروايات المتقدمه المشيره إلى عموم قوله تعالى: **وَ مَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا (١)**، و يدل عليه فى خصوص المقام موثق ابن بكير و صحيح بكير قال سألت أحدهما عن رجل أصاب طيراً فى الحل فاشتراه فأدخله الحرم فمات فقال ان كان حين أدخله الحرم خلى سبيله فمات ف فلا شىء عليه، و إن كان

مسألة ٢١٧: لا فرق في وجوب الكفاره في قتل الصيد و أكله بين العمد و السهو و الجهل

(مسألة ٢١٧): لا فرق في وجوب الكفاره في قتل الصيد و أكله بين العمد و السهو و الجهل (١).

مسألة ٢١٨: تتكرر الكفاره بتكرر الصيد جهلاً أو نسياناً أو خطأً

(مسألة ٢١٨): تتكرر الكفاره بتكرر الصيد جهلاً أو نسياناً أو خطأً، و كذلك في العمد إذا كان الصيد من المحل في الحرم، أو من المحرم مع تعدد الإحرام،

أمسكه حتى مات عنده في الحرم فعليه الفداء (١). مضافاً إلى ما تقدم من أن اصابه الصيد في الحرم توجب ضمان قيمه على المحل و المحرم و الامساك حتى الموت نوع من الاتلاف أما ذيل روايه أبي سعيد المكارى فهى من عباره الشيخ فى شرح المقنعه. ثم إن ظاهر الروايه لزوم الفداء على المَحَلِّ و المحرم لإطلاق عنوان الرجل فيهما. نعم يبقى الكلام فى ان مقتضى الروايه لزوم الفداء، و مقتضى ما تقدم من اصابه الصيد فى الحرم هو قيمه. و الظاهر حمل الفداء على قيمه كما تقدم فى روايات صيد المحلِّ فى الحرم حيث تضمّن بعضها عنوان الفداء (٢).

و أما المحرم فقد تقدم حرمة امساك الصيد عليه مطلقاً كما حكى عن العلامة (٣) الاجماع على لزوم الفداء عليه و إن كان فى الحلّ. و الوجه فى ذلك ما ذكرناه من أنه اتلاف للصيد فيندرج فى اصابه الصيد.

لنصوص المستثنيه له عن رافعيه الجهاله (٤)

ص: ٤٩

١-١) أبواب كفارات الصيد، ب ١٢، ح ٨.

٢-٢) أبواب كفارات الصيد، ب ٤٤.

٣-٣) المنتهى.

٤-٤) أبواب كفارات الصيد، ب ٣١.

و أما إذا تكرر الصيد عمداً من المحرم فى إحرام واحد لم تتعدد الكفاره (١).

مقتضى القاعده تكّرر كفاره الصيد لعدم تداخل الاسباب و المسببات، مضافاً إلى تنصيص صحيحه معاويه بن عمار عن أبى عبد الله فى المحرم يصيب الصيد. قال: (عليه الكفاره فى كل ما أصاب) (١).

و خصص هذا العموم بقوله تعالى: وَ مَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ... لِيُذَوَّقَ وَبَالَ أَمْرِهِ عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ وَ مَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ (٢).

و مورد الآيه ما إذا ارتكب قتل الصيد مرتين عمداً لأخذ العمد فى صدر الآيه، و التعبير فى ذيلها بالعود و الانتقام. لكن الكلام فى معنى العمد هل هو أن يقتله و هو ذاكر لإحرامه أو عالم أن ما يقتله مما يحرم عليه قتله، فلو كان ناسياً لإحرامه أو جاهلاً بالحكم فيصدق عليه أنه مخطئ كما ذكر ذلك فى الكشاف؟ أو أن العمد هو العمد للقتل و إن كان ناسياً لإحرامه، فالمتعمد يعمّ الجاهل و العالم بالحكم كما ذكر ذلك فى مجمع البيان.

و الأظهر ما ذكره الكشاف، و الفاضل الجواد فى مسالكه، و البيضاوى فى تفسيره، و كثير من المفسرين، و ذلك لأخذ معنى الإثم فى العمد و هو لا يتحقق مع نسيان الحكم أو الجهل به.

و تعريف العمد و إن طلق فى كثير من كلمات اللغويين أنه مطلق القصد و إرادته الشئ عن التفات، إلا أن الأقوى هو ما ذكرناه كما يلاحظ فى

ص: ٥٠

١- ١) أبواب كفاره الصيد، ب ٤٧، ح ١.

٢- ٢) المائده: ٩٥.

موارد استخدامه. مضافاً إلى القرينه في خصوص المقام من ذكر الانتقام و هو في موارد تنجيز الحكم و كون الاصطياد في حاله ذكر الإحرام.

نعم في صدق العمد مع الجهل أو الجهل القصورى أو ناسى الحكم دون الإحرام إشكال كما وقع الكلام فيه في كتاب الصوم. و بعبارة أخرى: إن كان العمد مضافاً و مسنداً للقتل المقيد بحاله الإحرام كما هو ظاهر الآيه فلا يصدق مع نسيان الإحرام و لكن يصدق مع نسيان الحكم و الجهل به، و إن كان العمد مضافاً و أسند للإحرام أى الفعل بوصف الحرمة - فلا يصدق مع الجهل بالحكم و نسيانه، نظير الترديد في باب الصوم من أن العمد مضافاً للأكل و الفعل في الصوم أو إلى الفعل بعنوان المفطر أو الفعل بما هو حرام فالاختلاف منشؤه الاختلاف في استظهار العنوان المضاف إليه العمد و إلا فالعمد هو قصد الشيء و اختياره و التوجه إليه زائداً على الفعل الاختيارى، و الأظهر إضافة العمد إلى الفعل بقيد الإحرام أن الظاهر من الإحرام هو حاله تحريم التروك فلا يصدق مع الجهل المركب و لا مع الجهل القصورى و على كل تقدير فالمورد الخارج عن العموم بالآيه هو ما إذا تكرر العمد.

و يدل على تخصيص العموم أيضاً صحيح الحلبي عن أبي عبد الله قال (المحرم إذا قتل الصيد فعليه جزاءه و تصدق بالصيد على مسكين، فإن عاد فقتل صيداً آخر لم يكن عليه جزاء و ينتقم الله منه، و النقمه في الآخره) (١).

و مثله الصحيح إلى ابن أبي عمير إلى بعض أصحابه عن أبي عبد الله

ص: ٥١

قال (إذا صاب المحرم الصيد خطأ فعليه الكفاره فإن أصابه ثانياً خطأ فعليه الكفاره أبداً إذا كان خطأ فإن أصابه متعمداً كان عليه الكفاره فإن أصابه ثانياً متعمداً فهو ممن ينتقم الله منه و النقمه فى الآخره و لم يكن عليه كفاره) (١).

و صحيح حفص الاعور عن أبى عبد الله (٢) و قد اشتمل على نفس التفصيل و بهذه الروايات يندفع ما ذهب إليه جماعه منهم الشيخ فى بعض كتبه و العلامه فى المختلف و ابن الجنيده من عدم سقوط الكفاره فى المتعمد بدعوى أن الانتقام فى الآخره لا ينافى ثبوت الكفاره و منع كون التقسيم و المقابله فى الآيه يقتضى قطع الشركه. و هذا القول مضافاً إلى ضعفه فى قبال تنصيص الروايات أن نقمه الأخرى لا تجتمع مع الكفاره فى الدنيا كما ورد فى الحدود من أن الله لا يجمع بين عقوبتين فى الدنيا و الآخره أى الجمع بين تشريع العقوبه فى الدنيا و الجزاء بها فى الآخره فلا ينافى موارد تعجيل العقوبه التكوينية فى الدنيا مع عذاب الآخره.

ثم إن ظاهر صحيح الحلبي و إن لم يؤخذ فى القتل الاول قتل العمد إلا أنه بقرينه عدم أخذه لفظاً فى الصيد الثانى أى التسويه بين التعبير فى الصيد الاول مع الصيد الثانى يظهر كون المراد منهما متحداً و هو كون الصيد عمدياً لا سيما و أن الصحيحه فى طريق آخر قد صرح فيها بذكر الآيه التى موردها ذلك.

ص: ٥٢

١- ١) أبواب كفارات الصيد، ب٤٨، ح٢.

٢- ٢) أبواب كفارات الصيد، ب٤٨، ح٣.

مسأله ٢١٩: يحرم على المحرم الجماع

(مسأله ٢١٩): يحرم على المحرم الجماع أثناء عمره التمتع، و أثناء عمره المفردة، و أثناء الحج، و بعده قبل الإتيان بصلاه طواف النساء(١).

و يدلّ عليه قوله تعالى: الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ (١) و هي داله على الحرمة في إحرام الحج سواء كان في التمتع أو غيره و بالتالى تندرج عمره التمتع فيه لكون فرض الحج ينشأ بها و يدل على اطلاق الحكم في العمره المفردة عده طوائف من الروايات.

منها: ما دل على لزوم طواف النساء في مطلق النسك حتى المفردة و أن بدونه لا يمكن التحلل من النساء إلا به (٢).

و منها: ما دل على تحريم النساء على المحرم مطلقاً (٣).

و منها: ما دل على ثبوت الكفاره في لاستمتاع بالنساء (٤) و غيرها من الطوائف.

أما امتداد الحرمة إلى صلاه الطواف فمبنى على جزئيه الصلاه في الاعمال، و هو خلاف المشهور كما سيأتى.

ص: ٥٣

١-١ البقره: ١٩٧.

٢-٢ أبواب الطواف، ب ٢.

٣-٣ أبواب تروك الإحرام، ب ١٢ - ١٦.

٤-٤ أبواب كفارات الاستمتاع بالإحرام.

(مسألة ٢٢٠): إذا جامع المتمتع أثناء عمرته قبل أو دبراً عالماً عامداً، فإن كان بعد الفراغ من السعى لم تفسد عمرته، ووجبت عليه الكفارة وهي على الأحوط جزور، ومع العجز عنه بقره، ومع العجز عنها شاه وان كان قبل الفراغ من السعى فكفارته كما تقدم، ولا تفسد عمرته أيضاً على الأظهر، والأحوط إعادتها قبل الحج مع الإمكان، وإلا أعاد حجه في العام القابل (١).

و الأولى: تحرير البحث في هذه المسألة في مطلق العمره، ثم البحث عن خصوص عمره المتمتع.

قال المجلسي في ملاذ الأخيار: ومذهب الأصحاب أن من جامع في إحرام العمره قبل السعى فسدت عمرته، وعليه بدنه و قضاؤها ولا نعلم فيه مخالف بل ظاهر عبارته المنتهى أنه موضع وفاق. ونقل عن ابن أبي عقيل التوقف، و خص الشيخ هنا الحكم بالمفردة، و ظاهر الأكثر عدم الفرق بينهما و بين المتمتع بها، و لم يذكر الشيخ و الأكثر وجوب اتمام العمره الفاسده و قطع العلامه في القواعد و الشهيدان و غيرهما بالوجوب انتهى. و مال إليه صاحب الجواهر بل استظهر أن يكون الفساد في العمره تجوزاً كما هو في الحج، و أن العمره الثانيه عقوبه و الأولى هي الفرض و اختاره صاحب الحدائق قبله (١)، و قال ابن سعيد في الجامع (و اذا جامع في عمره مبتوله قبل الطواف أو السعى فعليه بدنه و اتمامها و العمره في الشهر الداخل) في الغنيه و الاصبح و المختصر النافع لم يعبروا بإفساد العمره بـ لذكروا لزوم الكفاره و إعادته العمره في الشهر اللاحق (٢). لكن الظاهر من

ص: ٥٤

١- (١) الحدائق ٣٦١: ١٥.

٢- (٢) الجامع للشرائع: ١٨٨.

المشهور عدم فساد النسك بمعنى البطلان و إن استظهره غير واحد من كلماتهم، و ذلك بشهاده ما ذكره في مسأله من افسد نسكه بالجماع ثم احصر كان عليه بدنه، للافساد و دمّ للإحصار مما يدل على أنه لا يخرج من إحرامه بالجماع بل يبقى عليه و لا يتحلل إلاّ بالمضى و اتمام النسك. ذكر ذلك في الشرائع في الحج في ذيل ترك الاستمتاع، و عطف صاحب الجواهر على نفس الفرض فيما لو اعتمر و كذا ما ذكره من تكرّر كفّاره الوطى بتكرّر الوطء . قال في الغنيه: و ليس للمخالف أن يقول إن الحج قد فسد بالوطى الأول، و الثانى لم يفسده فلا يجب به كفّاره لأنه و إن فسد بالاول فحرمته باقيه بدليل وجوب المضى فيه فتعلقت الكفّاره بالمستأنف منه. انتهى.

و الظاهر عدم اختصاص ذلك بالحج و شموله للعمره. كما اطلق ذلك الشهيد في الدروس (1) و قال في الانتصار و مما انفردت به الاماميه القول بأن الجماع إذا تكرّر من المحرم تكررت الكفّاره سواء كان ذلك في مجلس واحد أو في أماكن كثيره و سواء كفّر عن الأول أو لم يكفر و خالف باقى الفقهاء في ذلك. نعم في ذيل استدلاله يظهر أن كلامه في الحج.

أما الروايات الواردة في المقام:

فصحيح بريد بن معاويه البجلي قال: سألت أبا جعفر عن رجل اعتمر عمره مفرده فغشى أهله قبل أن يفرغ من طوافه و سعيه. قال: عليه بدنه لفساد عمرته و عليه أن يقيم إلى الشهر الآخر فيخرج إلى بعض المواقيت فيحرم بعمره.

ص: ٥٥

و صحيح مسمع عن أبى عبد الله فى الرجل يعتمر مفرده، ثم يطوف بالبیت طواف الفريضة ثم يغشى أهله قبل ان يسعى بين الصفا و المروه، قال: قد افسد عمرته عليه بدنه و عليه أن يقيم بمكه (١) حتى يخرج الشهر الذى اعتمر فيه، ثم يخرج إلى الوقت الذى وقته رسول الله لأهله فيحرم منه و يعتمر (٢).

و التقييد ب- (يقيم بمكه محلاً) فى روايه الكلينى و الشيخ دون الصدوق، و قد يستظهر من هذا التقييد الاحلال بفساد العمره مضافاً إلى ظهور الفساد فى البطلان كما نص عليه الشيخ فى المبسوط، و العلامه فى بعض كتبه، و نسب إلى المشهور، و لكن لم نقف على التعبير بالبطلان عند كثير من المتقدمين، بل بعضهم لم يعبر بالفساد أيضاً، و قد عرفت ان بعضهم نص على الاتمام و الصحيح أن الافساد هنا فى الروايات ليس بمعنى البطلان بل بمعنى النقصان، و يشهد لذلك عدّه قرائن: منها: جمله متقدمه فى (مسأله ١٠) من فصل النيايه.

و منها: ما ورد فى صحيح أبى بصير أنه سأل الصادق عن رجل واقع امراته و هو محرم. قال: عليه جزور كوماء. فقال لا يقدر. فقال ينبغى لأصحابه أن يجمعوا له و لا يفسدوا حجه (٣). فقد أسند الإفساد هنا إلى ترك الكفاره.

و منها: ما تكرر التعبير بالافساد فى من جامع قبل الموقف فى الحج مع إرادته النقصان دون البطلان كما مرّ و أن حجته هى الأولى و الثانيه عقوبه.

ص: ٥٦

١-١) فى التهذيب و الكافى: محلاً.

٢-٢) أبواب كفارات الاستمتاع، ب ١٢، ح ٢.

٣-٣) أبواب كفارات الاستمتاع، ب ٣، ح ١٣.

و منها: أن من لبى فقد احرم و لا- يتحلل من إحرامه إلا بالنسك، و غايه ما فى هذه الروايات هو إسناد الفساد إلى النسك من دون إسناده إلى الإحرام. و الإحرام فى النسك بمنزله الطهاره فى الصلاه أى أنه شرط فى صحتها من دون أن تكون هى شرط، فى صحتها، كما بنوا على ذلك فى العديد من الموارد، كمن احرم للحج ففاته الموقفان فإنه يتحلل بعمره مفرده.

و منها: أن تقييد الإقامه بالاحلال لدفع وهم كون الإقامه الواجبه لقضاء النسك، و الاحتباس به موجب لبقاء حاله الإحرام و عدم التحلل من النسك السابق الذى وقع فيه الجماع، نظير توهم البقاء على الإحرام بعد عمره التمتع للاحتباس بالحج، كما ذهب إلى ذلك جملة من العامه. فلم يسند الاحلال فى الروايه السابقه إلى فساد العمره، بل إن مقتضى وصف خصوص الاقامه بالاحلال كون الحاله السابقه هى الإحرام و لا يتحلل منها إلا باتيان النسك.

و منها: الامر بالفصل بين العمرتين بشهر، سواء حمل الامر المزبور على الندب كما هو الصحيح و ذهب إليه الفاضلان و جماعه أو حمل على الوجوب فإنه دال، على الاعتداد بالنسك السابق، و حمل الفصل على التعديده فى خصوص المقام و إن كانت العمره السابقه قد بطلت ليس بأولى من جعل ذلك قرينه على حمل لفظه الفساد على النقصان.

و منها: ما سياتى من امكان اطلاق ما دلّ على الصحه فى عمره التمتع بالجماع قبل التقصير. و دعوى اختلاف حكم العمرتين مدفوع بأن عمره التمتع هى عمره مفرده أدخلت فى الحج فمن ثم اعتبر فيها كل ما اعتبر فى المفرده إلا- ما أخرجه الدليل كسقوط طواف النساء و نحو ذلك.

فتحصل أن اللازم في المفردة وجوب الاتمام وإن وجب عليه الاتيان بعمره أخرى عقوبه و التكفير ببدنه. كما أن غايه ما دلت عليه الروايات السابقه انما هو في من جامع قبل السعي، و أما من جامع بعده و قبل التقصير فيلزمه بدنه من دون لزوم القضاء لإطلاق ما دل على لزوم التكفير ببدنه بالجماع كصحيح أبي بصير المتقدم و غيره (١).

اما الكلام في عمره المتمتع فالتفصيل في وجوب قضاء العمره بالجماع في الأولى قبل السعي لا بعده كما مرّ في المفردة بعد كون الحكم في المتعه هو الحكم في المفردة إلا ما أخرجاه الدليل.

و يدل على الصحه اختصاص الكفار بالبدنه دون قضاء العمره فيما كان الجماع قبل التقصير، صحيح الحلبي أنه قال سألت ابا عبد الله عن متمتع طاف بالبيت و بين الصفا و المروه و قبل امرأته قبل أن يقصر من رأسه؟ قال: (عليه دم يهريقه، و إن كان الجماع فعليه جزور أو بقره) (٢).

و صحيح معاويه بن عمار سألت أبا عبد الله عن متمتع وقع على أهله قبل أن يقصر قال (ينحر جزور، و قد خشيت أن يكون قد ثلم حجه) (٣)

و قد أستدل بمفهوم هذه الروايه بأنه لو كان الجماع قبل السعي و الطواف لوقع ما كان يخشى و هو الثلم (٤).

ص: ٥٨

١- ١) أبواب كفارات الاستمتاع، ب ٣.

٢- ٢) أبواب كفارات الاستمتاع، ب ١٣، ح ١.

٣- ٣) أبواب كفارات الاستمتاع، ب ١٣، ح ٢.

٤- ٤) ثلم: و في اللغه ثلم الاناء و السيف و نحوه كسر حرفه حافظه و يقال في الاناء ثلّم إذا انكسر في

مسأله ٢٢١: إذا جامع المحرم للحج امرأته قبلاً أو دبراً عالماً عامداً قبل الوقوف بالمزدلفه

(مسأله ٢٢١): إذا جامع المحرم للحج امرأته قبلاً أو دبراً عالماً عامداً قبل الوقوف بالمزدلفه وجبت عليه الكفاره و الإتمام و إعادته الحج من عام قابل سواء كان الحج فرضاً أم نفلاً، و كذلك المرأة إذا كانت محرمة و عالمة بالحال و مطاوعه

و فيه: أن التلم بمعنى النقص لا الفساد فهو أدل على الصحة لا الفساد. هذا كله فى صحة أو فساد العمره.

إما كون الكفّار مرتبه بين البدنه فإن لم يقدر فالبقره فإن لم يقدر فالشاه فقد استشكل فيه بأن فى ظاهر صحيح الحلبي الآخر عن أبى عبد الله (..) و إن جامع فعليه جزور أو بقره). و فى معتبره ابن مسكان عن أبى عبد الله قال: قلت: متمتع وقع على امراته قبل أن يقصر. فقال: عليه دم شاه و التخيير بين الامور الثلاثه.

و فى موثق أو روايه اسحاق بن عمار عن أبى الحسن موسى: (... إن كان موسراً و كان عالماً أنه لا ينبغى له و كان هو الذى امرها بالإحرام فعليه بدنه و إن شاء بقره و إن شاء شاه... و إن كان امرها و هو معسر فعليه دم شاه أو صيام) (١).

و الصحيح هو الترتيب كما عليه المشهور لصحيح على بن جعفر عن أخيه - فى حديث - قال: (فمن رفق فعليه بدنه ينحرها و إن لم يجد فشاه) (٢).

ص: ٥٩

١-١) أبواب كفارات الاستمتاع، ب ٨، ح ٢.

٢-٢) أبواب كفارات الاستمتاع، ب ٣، ح ٤.

له على الجماع، و لو كانت المرأة مكرهه على الجماع لم يفسد حجها، و تجب على الزوج المكره كفارتان، و لا شيء على المرأة، و كفاره الجماع بدنه مع اليسر و مع العجز عنها شاه، و يجب التفريق بين الرجل و المرأة في حجتهما، و في المعاده إذا لم يكن معهما ثالث إلى أن يرجعا إلى نفس المحل الذى وقع فيه الجماع، و إذا كان الجماع بعد تجاوزه من منى إلى عرفات لزم استمرار الفصل بينهما من ذلك المحل إلى وقت النحر بمنى، و الأحوط استمرار الفصل إلى الفراغ من تمام أعمال الحج (١).

و حسنه خالد بياح القلانيس قال: سألت ابا عبد الله عن رجل أتى أهله و عليه طواف النساء. قال: (عليه بدنه). ثم جاء آخر فسأله عنها فقال: (عليك بقره). ثم جاء آخر فسأله عنها. فقال: (عليه شاه). فقلت بعد ما قاموا اصلحك الله كيف قلت عليه بدنه؟ فقال: (انت موسر و عليك بدنه، و على الوسط بقره، و على الفقير شاه) (١)، و ذيل روايه إسحاق المتقدم لا تخلو من إشعار أو دلالة على الترتيب أيضاً.

و يؤيده ما يأتى فى من أمنى و موثق (٢) أبى بصير من الترتيب بين الثلاثة.

و تشتمل المسأله على خمس جهات:

الجهه الأولى: فى ثبوت الكفاره..

و حكى صاحب الحدائق للأصحاب قولين فيها احدهما كونها ترتيبيه كما فى العمره، و الآخر: رتب بين البدنه ثم التخيير بين البقره و الشاه. و تأمل بعض الاعلام فى الاجتزاء بالبقره فى الكفاره.

ص: ٦٠

١-١) أبواب كفارات الاستمتاع، ب ١٠، ح ١.

٢-٢) أبواب كفارات الاستمتاع، ب ٢/١٦.

أقول: و يدل على الترتيب و الاجتزاء بالبقرة ما تقدم فى الترتيب فى العمره حيث أن موضوع الروايات المتقدمه هى مطلق المحرم، مضافاً إلى أن ما ورد فى عمره التمتع ظاهر فى أن الكفاره لأجل الخدش فى حج التمتع.

الجهه الثانيه: وجوب اتمام الحج الذى بيده، و قد تقدم فى النائب إذا افسد حجه جمله من الروايات داله على ذلك (١)، و أن حجهه هى الأولى و الثانيه عقوبه. مضافاً إلى ما ذكرناه من مقتضى القاعده و أن الافساد بمعنى النقص.

الجهه الثالثه: وجوب الحج عليه من قابل و تدل عليه الروايات المتقدمه.

الجهه الرابعه: فى وجوب التفريق بينهما من موضع الجماع إلا- أن الخلاف قد وقع فى منتهى حدّ التفريق. و قد نسب الإجماع على التفريق فى حجه القضاء و الخلاف فى الحجّه الأولى و قال الشريف المرتضى فإن من وطأ عامداً زوجته أو أمته فأفسد بذلك حجه يفرق بينهما. انتهى.

و الظاهر التعميم للأمه، و حكى عن الصدوق و الفاضلين وجوب التفريق فى الحجّه الثانيه إذا سلكا نفس الطريق و إلا- فلا- و مستندهم. صحيح الحلبي الآتى. و العمده التعرض إلى الروايات و هى على السن.

فمنها: ما دل على أن منتهى التفريق هو المحل الذى اصابا فيه الجماع كصحيح معاويه بن عمار قال: سألت ابا عبد الله .. و إن لم يكن جاهلاً فإن عليه ان يسوق بدنه و يفرّقا بينهما حتى يقضيا المناسك و يرجعا إلى المكان الذى

ص: ٦١

اصابا منه ما اصابا و عليه الحج من قابل) (١) و ظاهرها وجوب التفريق فى الحجه الأولى من دون التعرض للحجه الثانيه.

و مثلها صحيح زراره قال سألته... قال: (.. و ان كانا عالمين فرق بينهما من المكان الذى احدثا فيه و عليهما بدنه و عليهما الحج من قابل، فإذا بلغا المكان الذى احدثا فيه فرق بينهما حتى ينقضا نسكهما و يرجعا إلى المكان الذى اصابا منه ما اصابا) (٢) و صريح هذه الروايه وجوب التفريق فى كلتى الحجتين و لا- ينافيها الروايه السابقه و نظائرها مما لم يتعرض لوجوب التفريق فى الحجه الثانيه. نعم ظاهرها شرطيه المرور على المكان الذى احدثا فيه.

و مثلها صحيح الحلبي عن أبى عبد الله فى حديث ... و يفرق بينهما حتى ينفرا الناس و يرجعا إلى المكان الذى اصابا منه ما أصابا. قلت: أ رأيت إن أخذنا فى غير ذلك الطريق إلى ارض اخرى يجتمعان؟ قال: (نعم).. الحديث (٣). و هى صريحه فى اشتراط التفريق فى الحجه الثانيه فى سلوك نفس الطريق و مثله فى خصوص ذلك روايه محمد بن مسلم (٤). و مثل هذه الروايات صحيحه سليمان بن خالد (٥).

و منها: ما دل على ان منتهى التفريق هو بلوغ الهدى محله، كصحيح معاويه

ص: ٦٢

١- ١) أبواب كفارات الاستمتاع ب٣، ح ٢.

٢- ٢) نفس الباب، ح ٩.

٣- ٣) نفس الباب، ح ١٤.

٤- ٤) الأبواب المزبوره ب١٥/٣.

٥- ٥) أبواب كفارات الاستمتاع ب٤، ح ١.

ابن عمار الآخر عن أبي عبد الله في المحرم يقع على اهله فقال: (يفرق بينهما ولا يجتمعان في خباء إلا أن يكون معهما غيرهما حتى يبلغ الهدى محله) (١).

و هذه الصحيحه داله على تعميم الحكم للامه كما ذكر السيد المرتضى و غيره. كما ان هذه الصحيحه تفيد أن معنى التفريق هو حرمة الخلوه.

و منها: ما حدد بكون منتهى التفريق مكه. كروايه على بن أبي حمزه قال: سألت ابا الحسن (....) و يفترقان من المكان الذى كانا فيه ما كان حتى ينتهيا إلى مكه و عليهما الحج من قابل لا بد منه. قال قلت: فإذا انتهيا إلى مكه فهى امرأته كما كانت؟ فقال: نعم هى امرأته كما هى فإذا انتهيا إلى المكان الذى كان منهما ما كان افترقا حتى يحلا فإذا احلا فقد انقضى عنهما فإن أبى كان يقول ذلك) (٢).

و ظاهر هذه الروايه و إن كان مجرد بلوغ مكه و إن لم يأتيا بالأعمال إلا أنه حيث عبّر فى الذيل بيحلا دلّ على أن المراد إتمام الأعمال فى مكه.

و التدافع بين الروايات ليس فى الحد المكانى فقط، بل فى الحد الزمانى أيضاً.

و قد جمع بينهما بحمل الحد الزائد على الاستحباب و أن اللازم هو بلوغ الهدى محله.

و فيه: و إن كان متينا إلا أنه يرد عليه، أن محل الاصابه ليس من الضرورى أن يكون متأخراً عن منى، إذ قد يكون محل الاصابه قبل منى كما لو كان فى المزدلفه، فبين الحدين عموم و خصوص من وجه

ص: ٦٣

١-١) نفس الباب، ح ٥.

٢-٢) أبواب كفارات الاستمتاع، ب ٤، ح ٢.

وقيل بأن صحيح الحلبي المتقدم أخصّ بالنسبه إلى كل من الطائفتين فيخصص الطائفة الثانيه و تنقلب النسبه بينهما و بين الأولى و النتيجة التفصيل بينما إذا وقع الجماع قبل منى فيكون هو المنتهى، و ما إذا وقع بعدها فيكون المنتهى منى، و بالتالى سيكون المدار على اقصى الحدين، و هو موافق للاحتياط. إلا أن الكلام فى كون صحيح الحلبي أخص فإن ذكر الاصابه بعد النفر لا يستلزم تأخر موضع الاصابه عن منى ليدل على أن موضع الاصابه كان قبل منى من ناحيه مكه.

نعم الروايه داله على لزوم تحقق القيدتين فتكون النتيجة مفادها لزوم اقصى الحدين فتكون نسبتها مع الطائفتين نسبه الخصوص المطلق إن لوحظت النسبه بين الادله بلحاظ المحمول أيضاً لا الموضوع فقط.

و قد يقال أن الغايه حيث انها سبب الحليه و النسبه بينهما من وجه فمقتضى القاعده الجمع بينهما ب-(أو) كما فى حد الترخص فى التقصير. إلا أن هذا و إن كان مقتضى القاعده فى الجمع بين الاسباب الوارده على مسبب واحد، إلا أن خصوص صحيح الحلبي داله على أن الجمع بينهما جمع و اوى.

الجهه الخامسه: لو اكره الزوج زوجته تضاعفت عليه الكفارته، و انتفت عنها الكفارته، و يدل عليه صحيح معاويه بن عمار قال سألت ابا عبد الله عن رجل [محرم] وقع على اهله فيما دون الفرج. قال: (عليه بدنه، و ليس عليه الحج من قابل. و إن كان استكرهها فعليه بدنتان و عليه الحج من قابل) (1).

و مثلها روايه على بن أبى حمزه قال سألت ابا الحسن ... و إن كان استكرهها. قال: (فعليه بدنتان..) (١).

و فى صحيح سليمان ابن خالد و إن كانت المرأه لم تُعن بشهوه و استكرهها صاحبها فليس عليها شىء (٢) و مثلها صحيح الحلبي (٣)

ثم ان انتفاء الكفاره عن المرأه على وفق القاعده أيضاً، و أما لو كانت هى مكرهه - بالكسر - و الرجل مكرهه - بالفتح - فانتفاء الكفاره عنه على مقتضى قاعده رافعيه الاستكراه. و أما تحملها للكفاره عنه فلا دليل عليه، كما هو الحال فى باب الصوم نعم لو كان الزوج المكرهه بالكسر - محلاً فتحتل عنها الكفاره لظهور النصوص السابقه فى كون موضوع التحمل كونها محرمة. مضافاً إلى خصوص موثق إسحاق بن عمار المتقدم قال: قلت لأبى الحسن موسى : عن رجل وقع على أمه له محرمة... الحديث (٤).

و نظير البحث فى المقام التعميم فى باب الصوم.

ثم إن فساد الحج و العمره يأتى فيه القولان و ثبوت الكفاره على الجماع الظاهر عدم اختصاصه بجماع الحليله بل يعم الزنا لظهور أخذ المرأه و الاهل فى الروايات من باب الغلبه . و يؤيده أخذ مطلق الرفث فى صحيح على بن جعفر

ص: ٦٥

١-١) أبواب كفارات الاستمتاع، ب ٤، ح ٢.

١-٢) أبواب كفارات الاستمتاع، ب ٤، ح ١.

٣-٣) أبواب كفارات الاستمتاع، ب ٣، ح ١٤.

٢-٤) أبواب كفارات الاستمتاع، ب ٨، ح ٢.

(مسأله ۲۲۲): إذا جامع المحرم امرأته عالماً عامداً بعد الوقوف بالمزدلفه، فإن كان ذلك قبل طواف النساء وجبت عليه الكفاره على النحو المتقدم، ولكن لا تجب عليه الإعادة، وكذلك إذا كان جماعه قبل الشوط الخامس من طواف النساء، وأما إذا كان بعده فلا كفاره عليه أيضاً (۱).

المتقدم في ثبوت كفاره البدنه. كما استظهره العلامة في القواعد. قال في الانتصار: و مما ظن انفراد الاماميه به القول بأن المحرم إذا تلوط بغلام أو أتى بهيمه أو أتى امرأه في دبرها فسد حجه و عليه بدنه، و أن ذلك جارى مجرى الوطء في القبل. و نظيره في الخلاف (۱). و كذا في تذكره الفقهاء (۲).

تعرض الماتن إلى ثبوت كفاره البدنه للجماع بعد الوقوف بالمزدلفه، و قبل الشوط الخامس من طواف النساء، و عدم وجوب الحج عليه من قابل.

أما الأخير فلا بد من ثبوت الإعادة من قابل يحتاج إلى دليل، هذا مع تقييد النصوص المتضمنه للإعادة بالجماع قبل المزدلفه، و الظاهر تقييد الإعادة بقبليه المزدلفه، فلو وقع الجماع في المزدلفه و لو ليلاً فلا يفسد حجه و لا إعادته عليه لعدم شمول النصوص له و تقيدها بقبل أن يأتي المزدلفه. اما ثبوت البدنه فيدل عليه جملة من النصوص، كصحيح معاوية بن عمار (۳). و صحيح العيس (۴). و حسنه أبي خالد

ص: ۶۶

۱- ۱) الخلاف ۳۷۰: ۲.

۲- ۲) تذكره الفقهاء ۳۸۲: ۷.

۳- ۳) كفارات الاستمتاع، ب ۹، ح ۱.

۴- ۴) نفس الباب، ح ۲.

القماط (١). و كذا حسنه خالد ببيع القلانس المتقدمه (٢). و صحيح على بن جعفر (٣). و معتبره زراره (٤).

أما تحديد ذلك بقبل الشوط الخامس من طواف النساء فيدل عليه صحيحه حمران بن أعين عن أبي جعفر قال: سألته عن رجل كان عليه طواف النساء وحده فطاف منه خمسه أشواط ثم غمز به بطنه فخاف أن يبدره، فخرج إلى منزله فانقض ثم غشى جاريته. قال: (يغتسل ثم يرجع فيطوف بالبيت طوافين تمام ما كان قد بقى عليه من طوافه و يستغفر الله و لا يعود، و إن كان طاف طواف النساء فطاف منه ثلاثه أشواط ثم خرج فغشى فقد أفسد حجه و عليه بدنه و يغتسل، ثم يعود فيطوف أسبوعاً) (٥).

و الظاهر من الروايه التفصيل بلحاظ نصف الطواف و التقييد بالخمسه في فرض السائل لدلاله استثناء الذيل على كون ما قبل النصف هو منتهى حد ثبوت الكفاره.

أما التعبير في الذيل بإفساد الحج فقد يوهم بلزوم الإعادة من قابل و لكن قد تقدم من أن الإفساد ليس بمعنى البطلان و إنما بمعنى النقصان كما ورد في معتبره

ص: ٦٧

١-١) نفس الباب، ح ٣.

٢-٢) كفارات الاستمتاع، ب ١٠، ج ١.

٣-٣) نفس الباب، ح ٧.

٤-٤) نفس الباب، ح ٣.

٥-٥) نفس الأبواب، ب ١١، ح ١.

مسألة ٢٢٣: من جامع امرأته عالماً عامداً في العمره المفردة

(مسألة ٢٢٣): من جامع امرأته عالماً عامداً في العمره المفردة وجبت عليه الكفارة على النحو المتقدم، ولا تفسد عمرته إذا كان الجماع بعد السعى، وأما إذا كان قبله بطلت عمرته أيضاً، ووجب عليه أن يقيم بمكة إلى شهر آخر ثم يخرج إلى أحد المواقيت ويحرم منه للعمره المعاده، والأحوط إتمام العمره الفاسده أيضاً (١).

مسألة ٢٢٤: من أحل من إحرامه

(مسألة ٢٢٤): من أحل من إحرامه، إذا جامع زوجته المحرمه وجبت الكفارة على زوجته، وعلى الرجل أن يغرمها، بناء على ما روى والكفارة بدنه (٢).

أبي بصير أن من لم يكفر ببدنه قد افسد حجه (١). وليس إفساد الحج بترك كفارة البدنه موجب لإعادته الحج من قابل.

قد تقدم الكلام فيها مفصلاً في المسألة ٢٢٠.

ويدل عليه صحيح أبي بصير قال: قلت لأبي عبد الله: رجل أحل من إحرامه ولم تحل امرأته فوقع عليها. قال: (عليها بدنه يغرمها زوجها) (٢). حيث لم يقيد السائل الوقاع باكراه الزوج فيدل على كون الفرض اعم من الاكراه.

ويدعم التعميم ما تقدم من موثق إسحاق بن عمار - على الأقوى - عن رجل محل وقع على أمه له محرمه... فقال: (إن كان موسراً و كان عالماً أنه لا ينبغي له و كان هو الذي أمرها بالإحرام فعليه بدنه) (٣). إلا أن ظاهر الموثق ثبوت

ص: ٦٨

١-١) أبواب كفارات الإحرام، ب ٣، ح ١٣.

٢-٢) أبواب كفارات الاستمتاع، ب ٥، ح ١.

٣-٣) أبواب كفارات الاستمتاع، ب ٨، ح ٢.

(مسأله ۲۲۵): إذا جامع المحرم امرأته جهلاً- أو نسياناً صحت عمرته و حججه، و لا تجب عليه الكفاره، و هذا الحكم يجرى في بقيه المحرمات الآتية التي توجب الكفاره، بمعنى أن ارتكاب أى عمل على المحرم لا يوجب الكفاره إذا كان صدوره منه ناشئاً عن جهل أو نسيان، و يستثنى من ذلك موارد:

۱ - ما إذا نسى الطواف في الحج و واقع أهله، أو نسى شيئاً من السعى في عمره التمتع فاحل لاعتقاده الفراغ من السعى، و ما إذا أتى أهله بعد السعى و قبل التقصير جاهلاً بالحكم.

۲ - من أمر يده على رأسه أو لحيته عبثاً فسقطت شعره أو شعرتان.

۳ - ما إذا دهن عن جهل، و يأتي جميع ذلك في محالها(۱).

الكفاره على الرجل. و يشهد للإطلاق في صحيح أبي بصير التعبير فيه بثبوت الكفاره على المرأة غاية الأمر أن الزوج يغرم عن أدائها. فلو كان الفرض كونها مكرهه لما ثبت عليها الكفاره، بل عليه دونها إذا قد مر في النصوص المتقدمه أن المكرهه ليس عليها شيء. إلا أن بين موثق إسحاق و صحيح أبي بصير اختلاف حيث أن مفاد الأول تحمل الرجل المحل الكفاره عن أمته، و لعل الوجه فيه تحمل السيد كفارات الإحرام عن عبده.

و يدل عليه عموماً صحيح عبد الصمد بن بشير عن أبي عبد الله في حديث أن رجلاً أعجمياً دخل المسجد يلبي و عليه قميصه فقال لأبي عبد الله انى كنت رجلاً اعلم بيدي و اجتمعت لى نفقه فجئت أحج لم اسأل احداً عن شيء و افتونى هؤلاء أن اشق قميصى و انزعه من قبل رجلى، و ان حجى فاسدٌ و ان على بدنه، فقال له: (متى لبست قميصك، ابعده ما لبيت أم قبل؟) قال: قبل أن ألبى، قال: (فأخرجه من رأسك، فانه ليس عليك بدنه و ليس عليك الحج من قابل)

أى رجل ركب امرأً بجهاله فلا شىء عليه، طف بالبيت سبعاً وصلى ركعتين عند مقام إبراهيم و اسع بين الصفا و المروه و قَصْر من شعرك فاذا كان يوم الترويه... الخ) (١). و كذلك يدل عليه عموم حديث الرفع و يدل بالخصوص فى الجماع جمله من الروايات كصحيح معاوية بن عمار عن أبى عبد الله (... إن كان جاهلاً فليس عليه شىء ، و إن لم يكن جاهلاً..) (٢). فقد قابلت بين الحالتين و جعلت الاعداد من قابل و البدنه فى صورته العلم. و مثله صحيح زراره (٣).

ثم إنه قد عرفت أن الاعداد فى العمره المفردة أو الحج ليس من باب البطلان بل هى كفاره و عقوبه فترتفع بالجهاله أيضاً، و لو بنى على البطلان فيهما أو احدهما فقد عرفت أيضاً أن الفساد فى روايات الحج خصص بالعلم و نفى عن الجهل.

و أما فى روايات العمره فقد علل ثبوت البدنه لفساد العمره الدال على انتفاء الفساد بانتفاء البدنه، أى اختصاص الفساد بالعلم كما فى صحيح بريد العجلي (٤). اما موارد الاستثناء فستأتى فى محلها.

ص: ٧٠

-
- ١-١) أبواب تروك الإحرام، ب ٤٥، ح ٣.
 - ٢-٢) أبواب كفارات الاستمتاع، ب ٣، ح ١٢.
 - ٣-٣) نفس الباب، ح ٩.
 - ٤-٤) أبواب كفارات الاستمتاع، ب ١٢، ح ١.

مسأله ٢٢٦: لا يجوز للمحرم تقبيل زوجته عن شهوه

(مسأله ٢٢٦): لا- يجوز للمحرم تقبيل زوجته عن شهوه، فلو قبلها و خرج منه المنى فعليه كفاره بدنه أو جزور، و كذلك إذا لم يخرج منه المنى على الأحوط، و أما إذا لم يكن التقبيل عن شهوه فكفارته شاه(١).

فصّل جمله من الأصحاب بين التقبيل بشهوه و التقبيل بغير شهوه فأثبتوا كفاره الشاه فى الثانى و البدنه و الجزور فى الأول و اطلقوا فى الأول سواء أمنى أو لم يمنى. نعم قيد فى كلمات بعضهم بالامناء كالمقنعه و الحلّى.

و الصحيح: هو التفصيل الأول كما سيظهر من جمع الروايات التى فى المقام.

منها: صحيح الحلبيّ قال سألته عن المحرم يضع يده... قلت: المحرم يضع يده بشهوه قال: (يهرق دم شاه) قلت: فإن قبل؟، قال: (هذا أشد ينحر بدنه) (١).

و منها: صحيحه مسمع أبى سيار قال لى أبو عبد الله : (يا ابا سيار إن حال المحرم ضيقه فمن قبل امراته على غير شهوه و هو محرم فعليه دم شاه، و من قبل امراته على شهوه فأمنى فعليه جزور و يستغفر ربه...) (٢) الحديث.

و فى روايه على بن أبى حمزه عن أبى الحسن قال سألته عن رجل قبل امرأته و هو محرم؟ قال: عليه بدنه و ان لم ينزل، و ليس له أن يأكل منها) (٣).

ص: ٧١

١-١) أبواب كفارات الاستمتاع، ب١٨، ح١.

٢-٢) أبواب كفارات الاستمتاع، ب١٨، ح٣.

٣-٣) أبواب كفارات الاستمتاع، ب١٨، ح٤.

(مسأله ٢٢٧): إذا قبل الرجل بعد طواف النساء امرأته المحرمة فالأحوط أن

و اشكل بالتعارض بين صحيحه الحلبي و صحيح مسمع حيث قيد كفاره الجزور بالتقبيل بشهوه مع الإيماء بينما أطلق ذلك في صحيح الحلبي فهل يحمل المطلق على المقيد أم يعمل بكل منهما؟ و الصحيح عدم التدافع بين المدلولين من رأس، و لو سلم فلا يحمل المطلق على المقيد.

اما عدم التدافع فلأن صحيح مسمع لم يتعرض للتقبيل كسبب للكفاره بل انما هو متعرض للاستمناء و الذي سيأتي أنه موجب للبدنه حيث أن الاستمناء هو الإقدام على فعل شهوى لا يأمن فيه بعدم الإنزال و ذكر التقبيل في الصحيح المزبور من باب تداخل الأسباب لا سيما من درجات ترك واحد و هو الاستمتاع الجنسي كما هو الحال في صحيح الحلبي حيث تعرض في صدره إلى المسّ بشهوه أنه فيه شاه ثم إلى التقبيل و ان فيه بدنه مع أن التقبيل مسّ و زياده إلا أنه يندك في ما هو اشد منه كما يندك المساوى في المساوى فلا تدافع بين صحيح مسمع و الحلبي.

إما عدم حمل المطلق على المقيد لو سلم التدافع فلأن المطلق البدلي يحمل على المقيد لا المطلق الاستغراقى. هذا مضافاً إلى نصوصيه صدر صحيح الحلبي أن المسّ بشهوه من غير تقبيل فيه شاه. المؤكد لأشديه كفاره التقبيل بشهوه من جهة افتراقها عن مطلق المسّ. نعم في صحيح آخر للحلبي سألت أبا عبد الله عن متمتع طاف بالبيت و بين الصفا و المروه و قبل امرأته قبل أن يقصر من رأسه؟ قال: (عليه دم يهريقه، و إن كان الجماع فعليه جزور أو بقره) (١). و هو محمول على التقبيل بغير الشهوه.

ص: ٧٢

يكفر بدم شاه(١).

و يدل عليه صحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله في حديث قال: سألته عن رجل قبل امرأته، و قد طاف طواف النساء، و لم تطف هي، قال: عليه (دم يهريقه من عنده) (١). و مثلها روايه زراره (٢).

و أشكل على دلالتها بأن المحلّ لا- يحرم عليه التقبيل و المحرّمه لا دليل على حرمة تقبيلها هي فضلا عن أن تقبيل الرجل لها فثبوت الكفاره من دون حرمة في البين لتحمل الرجل عن امرأته ذلك.

و فيه: أن المحكى عن الشيخ المفيد: و ان هويت المرأه ذلك كان عليها مثل ما عليه و قال الديلمي في المراسم العلويه في فصل ذكر أحكام الخطأ و رابعه ما فيه دم مطلق... و من قبل امرأته و قد طاف طواف النساء و هي لم تطف و هو مكره لها فعليه دمّ، فإن كانت مطاوعه فالدم عليها دونه، و سيأتي في الملا-عبه تنصيب البعض على عموميه الترك للمرأه كيحيى بن سعيد في الجامع و صاحب الحدائق للنص الآتي.

كما أن في نصوص الجماع أنها إن طاوعته، و في بعضها إن اعانت بشهوه، و في بعضها إن لم يستكرهها. كل ذلك مما يدعم عموم حرمة التقبيل و المس الآتي و الاستمناة لكل من الرجل و المرأه، و أنّ ذكر الرجل من باب أن ابتداء الفعل يكون منه غالباً، حتى أن في بعض نصوص الجماع كروايه خالد الأصم (٣) السؤال عن كفاره المحرم الذي شكز بامرأته، أجاب بثبوت البدنه عليه و لم يتعرض للمرأه،

ص: ٧٣

١-١) أبواب كفارات الاستمتاع، ب ١٨، ح ٢.

٢-٢) أبواب كفارات الاستمتاع، ب ١٨، ح ٧.

٣-٣) أبواب كفارات الاستمتاع، ب ٣، ح ٧.

فعاودت المرأة بالسؤال أنها قد اشتهدت. فأجاب بثبوت البدنه عليها، مع أن الحكم شامل لهما إلا أنه خص الجواب بالرجل . و سيأتى أن مفاد الروايه و هو الشكز مفاده الملاعبه. و هذا مما يدل على أن تركيز السؤال و الجواب حول الرجل لأجل ابتداء الفعل به لا التخصيص دون المرأة، مع أن حرمه الاستمتاع بنحو الملاعبه إن كانت ثابتة للمرأة فكيف لا يثبت حرمه الاستمناء لها بالرجل و سيأتى أن حرمه الاستمناء شامله لها أيضاً، و لا تخلو بعض النصوص عن الدلاله عليه. فتحريم الجماع و الملاعبه و الاستمناء عليها من دون استفاده التعميم من روايات التقبيل و المس يمّجّه الظهور العرفى، مضافاً إلى أن المماسه و التقبيل نحو الملاعبه، مضافاً إلى دعوى استفاده الحرمه من باب التلازم و لا يكون الفعل من جهه محلل و أخرى محرّم.

ثم إن من قبيل مفاد هذه الروايه فى التقبيل ما تقدّم من روايه و موثق اسحاق الوارد فيمن احل و جامع أمته المحرمه حيث أنه ثبت عليه الكفاراه عنها، و كذا بالنسبه إلى زوجته كما فى صحيح أبى بصير المتقدم و قد تقدّم افتاء غير واحد من الأصحاب بمضمونها، و دعوى الاعراض عن العمل بهما فى الجماع ممنوعه. كما تقدم أن الديلمى قد حمل هذه الصحيحه و حسنه زواره على ما إذا اكره الرجل امرأته على ذلك، فلو طوعته تحملت كفارتها. و الظاهر منه حمل صحيحه أبى بصير أيضاً على ذلك، فلو طوعته كانت كفاره الجماع عليها، و على هذا التقريب الذى ذكره تكون صحيحه معاويه بن عمار داله بوضوح على حرمه مطاوعه الزوجه لتقبيل الزوج فى الإحرام و انها إذا طوعته ثبت عليها الكفاراه بل إن دلاله صحيحه معاويه على الحرمه المزبوره تامه حتى على التقريب السابق فإن ثبوت الكفاراه على المحل دالّ على تحمله للكفاراه عنها المقتضى لحرمه مطاوعتها له،

فالروايه داله على حرمه مطاوعتها له فضلاً عن تقبييلها له، و أنه لو كان محرماً تثبت عليهما الكفاره. فما استشكله صاحب الحدائق و السيد الخوئي في دلالة الروايتين ناظر إلى فعل المحل و غفله عن فعلها و دعوى عدم حرمه فعلها يدفعه هذه النص.

مسألة ٢٢٨: لا يجوز للمحرم أن يمس زوجته عن شهوه

(مسألة ٢٢٨): لا- يجوز للمحرم أن يمس زوجته عن شهوه، فان فعل ذلك لزمه كفاره شاه، فإذا لم يكن المس عن شهوه فلا شىء عليه (١).

و يدل عليه النصوص الواردة فى المقام كصحيح الحلبي المتقدم (١) و صحيح محمد بن مسلم (٢). و قد نص الاخير على ثبوت الدم إذا مس بشهوه و إن لم يمن. و كذا صحيح مسمع أبى سيار (٣). و أما صحيح معاوية عن أبى عبد الله قال: سألته عن محرم نظر إلى امرأته فأمنى أو امذى و هو محرم. قال: لا شىء عليه، و لكن ليغتسل و يستغفر ربه، و ان حملها على غير شهوه فأمنى أو امذى و هو محرم فلا- شىء عليه. و إن حملها أو مسها بشهوه فأمنى أو امذى فعليه دم. و قال: فى المحرم ينظر إلى امرأته أو ينزلها بشهوه حتى ينزل. قال: عليه بدنه (٤). فلا يتدافع مع الروايات المتقدمه لأنه قد صرح فى ذيل الصحيحه بأن المس مع الإنزال عليه بدنه لا مطلق الدم، فتحمل الفقره المتوسطه فى الصحيحه على ذيلها، و هذا بخلاف المس مع الشهوه فإن فيه مطلق الدم.

ثم ه-ل تختص هذه الحرمه بالرجل أو تعم المرأه سواء فى صوره مطاوعتها

ص: ٧٦

١-١) أبواب كفارات الاستمتاع، ب١٨، ح ١.

٢-٢) المصدر نفسه، ب١٧، ح ٦.

٣-٣) نفس الباب، ح ٣.

٤-٤) نفس الباب، ح ١.

و تلذذها بمس الرجل لها أو صدور الفعل منها؟ قد يقرب الحرمه بما فى صحيحه عبد الرحمن بن الحجاج قال: سألت ابا الحسن عن الرجل يعبث بأهله و هو محرم حتى يمنى من غير جماع، أو يفعل ذلك فى شهر رمضان ما ذا عليهما؟ قال: (عليهما جميعاً الكفاره مثل ما على الذى يجامع) (١).

و روايه خالد الأصم قال: حججت و جماعه من أصحابنا و كانت معنا امرأه فلما قدمنا مكه جاءنا رجل من أصحابنا فقال: يا هؤلاء قد بليت. قالوا: بما ذا؟ قال: شكرت بهذه المرأه فسألوا أبا عبد الله . فسألناه فقال: (عليه بدنه)، فقالت المرأه: (اسألوا لى ابا عبد الله فانى قد اشتهيت. فسألناه، فقال: (عليها بدنه) (٢).

و تقريب الدلاله فى الأولى أن الظاهر من تشبيه الضمير عوده على الرجل و أهله، و إن احتمل عوده على الرجل فى الصورتين، المحرم و الصائم، إلا أن التعبير بـ(جميعاً) قرينه على المعيه بين الرجل و المرأه لا سيما أنه لو اريد ثبوت الكفاره فى الصورتين لكان الأولى التعبير (عليه الكفاره فيهما) و على هذا التقريب فالروايه مطلقه من حيث إمناء المرأه و عدمه، و إن كان فى الغالب إمناء المرأه قبل الرجل.

و أما تقريب الروايه الثانيه فكالأولى إذا الشكز هو الجماع من وراء الثياب كما فى اللغه (٣) و ان ذكر فى القاموس المحيط أنه الجماع، و ذكر فى اللسان أيضاً عن أبى الهيثم أن الشكاز هو الذى ينزل قبل أن يجامع ، لا سيما و أن تعبير السؤال من

ص: ٧٧

١-١) نفس الأبواب، ب١٤، ح١.

٢-٢) أبواب كفارات الاستمتاع، ب٣، ح٧.

٣-٣) لسان العرب.

المرأه قد نص فيه بمجرد الاشتهاء و التلذذ . هذا مضافاً إلى ما مرّ في مسأله التقبيل من كون اختصاص ذلك بالرجل للتغليب و ابتداء الفعل منه، فالقول بعموم الحرمة لا يخلو من قوه و هو مطابق للاحتياط.

ثمّ أنه قد نصت الروايات السابقه على المس من غير شهوه لا شيء فيه.

٥- النظر إلى المرأة و ملاعبتها

مسألة ٢٢٩: إذا لآعب المحرم امرأته حتى يمى

(مسألة ٢٢٩): إذا لآعب المحرم امرأته حتى يمى لزمته كفاره بدنه، و إذا نظر إلى امرأه أجنبيه عن شهوه أو غير شهوه فأمنى وجبت عليه الكفاره، و هى بدنه أو جزور على الموسر، و بقره على المتوسط و شاه على الفقير، و أما إذا نظر إليها و لو عن شهوه و لم يمن فهو و ان كان مرتكباً لمحرم إلا أنه لا كفاره عليه (١).

تدل عليه صحيحه عبد الرحمن بن الحجاج و روايه خالد الأصم المتقدمان و فى الحقيقه إن هذا يندرج فى الاستمنا الأتى. و كذا النظر إلى المرأة الأجنبيه بشهوه أو غير شهوه فيمنى، و وجه افتراق الأجنبيه عن الحليله أن النظر إلى الأجنبيه لا يكون إلا بغايه التلذذ بخلاف الحليله فلو نظر إليها من دون شهوه ففاجأه الأمانة لا يعد طالباً مستمناً.

و حكى عن الشهيد الثانى فى الاستثناء إذا كان معتاد الامناء من النظر إلى حليلته فإنه لا يفصل بين قصد الشهوه و عدمه لأن نظره فى المآل يعد من الاقدام على فعل لا يأمن من الأمانة و هو جيد.

و فى صحيح زراره عن أبى عبد الله قال سألت عن رجل محرم نظر إلى غير أهله فأنزل؟ قال: (عليه جزور أو بقره فإن لم يجد فشاه) (١).

ص: ٧٩

و الروايه مطلقه من جهه قصد الشهوه و عدمه.

و صحيح أبى بصير قال قلت لأبى عبد الله رجل محرم نظر إلى ساق امرأه فأمنى؟ فقال: (إن كان موسراً فعليه بدنه، و إن كان وسطاً فعليه بقره، و إن كان فقيراً فعليه شاه) (١).

ثم قال: أما انى لم أجعل عليه هذا لأنه أمنى، انما جعلته عليه لأنه نظر إلى ما لا يحل له (٢).

و صحيح معاويه بن عمار فى محرم نظر إلى غير أهله فانزل. فقال: (عليه دم لأنه نظر إلى غير ما يحل له، و إن لم يكن انزل فليتقى الله و لا يعد و ليس عليه شيء) (٣). و الظاهر أن مراده فى موثق أبى بصير من جعل الكفاره على النظر المحرم لا على الأمانة مع أن الكفاره لا تثبت من دون ضميمه الأمانة هو الإشاره إلى ثبوت الكفاره بالنظر و الأمانة و إن لم يكن النظر عن شهوه، لأن النظر المستدام إلى ما لا يحل عنوانه التلذذ. كما أن ذيل صحيح معاويه يدل على نفي الكفاره إن لم يكن إمانة و إن كان من تروك الإحرام. و أما الترتيب فى الكفاره فتدل عليه موثقه أبى بصير و هى نفس الترتيب الآتى فى كفاره الاستمنا، و قد نزلت كفاره الاستمنا منزله كفاره الجماع، و قد تقدم الترتيب فيها أيضاً، و أن هذا التنزيل من شواهد الترتيب فى الكفارتين.

ص: ٨٠

١-١) أبواب كفارات الاستمتاع، ب١٦، ح ٢.

٢-٢) أبواب كفارات الاستمتاع، ب١٦، ح ٢.

٣-٣) نفس الباب، ح ٥.

مسأله ۲۳۰: إذا نظر المحرم إلى زوجته عن شهوه فأمنى

(مسأله ۲۳۰): إذا نظر المحرم إلى زوجته عن شهوه فأمنى وجبت عليه الكفاره، و هي بدنه أو جزور، و أما إذا نظر إليها بشهوه و لم يمن، أو نظر إليها بغير شهوه فأمنى فلا كفاره عليه (۱).

مسأله ۲۳۱: يجوز استمتاع المحرم من زوجته في غير ما ذكر

(مسأله ۲۳۱): يجوز استمتاع المحرم من زوجته في غير ما ذكر على

و يدل على الحرمة صحيح مسّمع أبي سيار عن أبي عبد الله: (... و من نظر إلى امرأته نظر شهوه فأمنى فعليه جزور) (۱). و صحيحه معاويه بن عمار عن أبي عبد الله: قال: سألته عن محرم نظر إلى امرأته فأمنًا أو أمذى و هو محرم. قال: لا شيء عليه و لكن ليغتسل و يستغفر ربه... و قال: (في المحرم ينظر إلى امرأته أو ينزلها بشهوه حتى ينزل. قال: عليه بدنه) (۲). و ذيلها مقيد لإطلاق الصدر، فيكون مفاد الصحيحه التفصيل في ثبوت الكفاره بين النظر بشهوه و غير شهوه. و الاستغفار فيها بلحاظ ترك التحفظ.

نعم توجد روايه معارضه و هي موثق اسحاق عن أبي عبد الله في محرم نظر إلى امرأته بشهوه فأمنى. قال: (ليس عليه شيء) (۳). و هذه الروايه ليست في قبالة الروايتين المتقدمتين، بل هي في قبالة ما دل على ثبوت الكفاره بالاستمناء بنحو العموم. فلو بنى على تساقطهما مع الروايتين فتصل النوبه إلى عموم ما دل على ثبوتها بالاستمناء مع أن الموثق موافق للعامه النافين للكفاره.

ص: ۸۱

۱- ۱) نفس الأبواب، ب ۱۷، ح ۳.

۲- ۲) نفس الباب، ح ۱.

۳- ۳) نفس الباب، ح ۷.

الأظهر، إلا أن الأحوط ترك الاستمتاع منها مطلقاً (١).

قال الحلبي في الكافي (ففي النظر للمرأة بشهوه و الإصغاء إلى حديثها أو حملها أو ضمها الاثم فإن أمنى قدم شاه) (١). و نقل في الحدائق عن المدارك حكايته عن الشهيد الثاني ان كان من عاداته الإمناء بالإصغاء و الاستماع أو قصد ذلك فامنى فعليه الكفاره.

و فرض المسأله يتصور في مثل التلذذ و الإصغاء و الاستماع للصوت و كذا الشم في بعض الموارد، أو النظر إلى خيال الظل، أو الصورة الفوتوغرافيه و نحوها. و يستدل للعموم بصحيح معاويه بن عمار الوارد في دعاء الشرط و الإحرام عن أبي عبد الله قال: (.. احرم لك شعري و بشرى و لحمى و دمى و عظامى و مخى و عصبى من النساء و الثياب و الطيب...) (٢). و غيرها في روايات ادعيه الإحرام. و يؤيد بنصوص إحلال المحرم (٣) حيث دلت على أن المحرم إذا حلق حل له كل شىء إلا النساء و الطيب، و إنه إذا طاف طواف النساء حلت له النساء، بدعوى ظهور النساء في مطلق الاستمتاع بهنّ.

و دعوى انصراف الروايات الأولى لمثل التقبيل و النظر و اللمس و الجماع دون بقيه الاستمتاع التي كانت متعارفه في التداول من دون تحرج عن ارتكابها بين الأزواج، و من ثم لم يقع السؤال عنها.

ص: ٨٢

١-١) الينابيع الفقيهيه: ١٥١.

٢-٢) أبواب الإحرام، ب١٦، ح١.

٣-٣) أبواب الحلق و التقصير، ب١٣ و ١٤.

و فيه: ان دعوى الانصراف لا- منشأ لها، بل قد وقع السؤال عن ثبوت الكفاره لمن استمع إلى رجل يجمع أهله فأمنى، و لمن استمع التشييب بامرأه جميله فأمنى، و لمن استمع لكلام امرأه من خلف حائط فتشاهى (١)، و إن نفيت الكفاره فى هذه الموارد، إلا أنه لا يدل على نفي الحرمة، بل قيد قيد إطلاق تلك الروايات الآتية غير واحد من الأصحاب بما إذا لم يكن معتاداً و قاصداً للإمناء (٢). و يؤيد ذلك ثبوت الكفاره فى مطلق الاستمناء و لو بغير المرأه. و يعضد الإطلاق ما ورد فى حكمه تحريم محرّمات الإحرام أنه لترك اللذه .

ص: ٨٣

١- ١) أبواب كفارات الاستمتاع، ب ٢٠.

٢- ٢) حكى ذلك صاحب الحدائق قول صاحب المدارك عن الشهيد الثانى، و استوجهه جماعه من بعده.

مسأله ٢٣٢: إذا عبث المحرم بذكره فأمنى

(مسأله ٢٣٢): إذا عبث المحرم بذكره فأمنى فحكمه حكم الجماع، و عليه فلو وقع ذلك فى إحرام الحج قبل الوقوف بالمزدلفه وجبت الكفاره، و لزم إتمامه و إعادته فى العام القادم، كما أنه لو فعل ذلك فى عمرته المفرده من السعى بطلت عمرته و لزمه الإتيان و الإعادة على ما تقدم، و كفاره الاستمناء كفاره الجماع، و لو استمنى بغير ذلك كالنظر و الخيال و ما شاكل ذلك فأمنى لزمته الكفاره، و لا تجب إعاده حجه و لا تفسد عمرته على الأظهر، و ان كان الأولى رعايه الاحتياط (١).

الأقوال فى المسأله: لا خلاف فى إيجاب الاستمناء للبدنه، و إنما وقع الخلاف فى إفساد الحج قبل الموقف، أو العمره قبل السعى و وجوب إعاده النسك.

فقد عبر الشيخ و غيره بأن من عبث بذكره حتى امنى كان حكمه حكم من جامع قبل الموقف فى لزوم الحج من قابل، و هو لا يفيد التعميم فى مطلق الاستمناء. و قد حكى عن ابن إدريس نفي الفساد و نسبه إلى الاستبصار و الخلاف و المحقق فى الشرائع و النافع و صاحب المدارك. نعم حكى فى المختلف عن ابن الجنيد قوله (و على المحرم إذا أنزل الماء إما بعث بحرمته أو بذكره أو بإدمان نظر مثل الذى يجامع فى حديث الكلينى عن مسمع بن عبد الملك عن أبى عبد الله) انتهى. و حكى ميل الشهيد فى الدروس إلى العمل بروايه إسحاق الآتية فى من عبث بذكره فأمنى أن عليه القضاء.

و أما الروايات الداله على الحرمة، فقد مرّ العديد من الروايات الداله على

ثبوت الكفاره فيمن نظر إلى امرأه أو امرأته فأمنى، و إلى من مسّ أو حمل امرأته فأمنى، و كذا صحيح عبد الرحمن بن الحجاج، قال سألت أبا الحسن : عن الرجل (المحرم) يعبث بأهله و هو محرم حتى يمضى من غير جماع أو يفعل ذلك في شهر رمضان ما ذا عليهما؟ قال: (عليهما جميعاً الكفاره مثل ما على الذى يجمع) (١).

و ذكر صاحب المدارك أن مفاد هذا الصحيح يدل على عدم وجوب القضاء على من عبث بأهله و انما اللانزم خصوص الكفاره.

و رده صاحب الحدائق بأن الروايه ساكته نفياً و إثباتاً عن القضاء فلا ينافى ما يدل عليه. و الصحيح أن فى الروايه نحو دلالة على القضاء بناء على أن الإعادة عقوبه و كفاره.

و يعضد الدلاله أيضاً ثبوت الإعادة فى شهر رمضان. و كذا موثق إسحاق بن عمار عن أبى عبد الله قال ما تقول فى محرم عبث بذكره فأمنى؟ قال: (أرى عليه مثل ما أرى على من أتى أهله و هو محرم بدنه و الحج من قابل) (٢).

و دلالتها عاضده لما استظهرناه من صحيح عبد الرحمن من كون ما على الذى يجمع كلا من البدنه و الحج من قابل نعم فى مقابل هاتين الروايتين صحيحه معاويه بن عمار سألت ابا عبد الله عن رجل محرم وقع على أهله فيما دون الفرج، قال: (عليه بدنه و ليس عليه الحج من قابل، و إن كانت المرأه تابعتة على الجماع فعليها مثل ما عليه، و إن كان استكرهها فعليها بدنتان و عليه الحج من قابل)

١-١) أبواب كفارات الاستمتاع، ب١٤، ح ١.

٢-٢) أبواب كفارات الاستمتاع، ب١٥، ح ١.

الحديث (١).

و مثلها ما رواه الكليني عن معاوية بن عمار بسند صحيح، و الظاهر انها روايه واحده بدعوى ظهور الوقاع فى الإمناء. و لفظ روايه الكليني عن معاوية بن عمار عن أبى عبد الله فى المحرم يقع على أهله. قال: (إن كان أفضى إليها فعليه بدنه و الحج من قابل، و إن لم يكن أفضى إليها فعليه بدنه و ليس عليه الحج من قابل) (٢). و لكن للتأمل فى دلالة الروايتين مجال حيث أنه لم يعبر فى الروايه بلفظ واقع بصيغه فاعل ليكون ظاهراً فى الإمناء و الوقاع، بل التعبير الوارد يقع، و قد جعل المدار على الجماع و الدخول و عدمه، فإطلاق الشق الثانى لما لو امنى تكن داله على فرض المقام و نفى الحج من قابل عنه، لكن الاطلاق قابل للتقييد بالروايتين السابقتين فيما لو امنى إن قلت: لازم ذلك أنّ الوقوع على الزوجه من دون امناء فيه بدنه مع أنه من مصاديق المس الذى كفارته شاه.

قلت: إن التقيب بشهوه قد مر أن فيه بدنه و هو مس و زياده، و كذلك وقوع الرجل على امرأته دون الفرج فيه مس و زياده فلا غرابه فى ثبوت البدنه عليه فمقتضى الجمع بين الروايات هو التفصيل فى قضاء الحج و عدمه بين الامناء و عدمه لا التفصيل فى الامناء بين العبث بذكره و العبث بأهله.

و مقتضى الجمع المزبور بين الروايات الظاهر عدم التفصيل بين افراد الامناء. و منه يظهر وجه تعميم جماعه من القدمات الجماع المفسد للواط و وطى البهيمة.

ص: ٨٦

١-١) أبواب كفارات الاستمتاع، ب٧، ح ١.

٢-٢) نفس الباب، ح ١ - ٢.

مسألة ٢٣٣: يحرم على المحرم التزويج لنفسه أو لغيره

(مسألة ٢٣٣): يحرم على المحرم التزويج لنفسه أو لغيره، سواء أ كان ذلك الغير محرماً أم كان محلاً- و سواء أ كان التزويج تزويج دوام أم كان تزويج انقطاع، و يفسد العقد في جميع هذه الصور (١).

و الأولى جعل فرض المسألة بالصورة التالية، و هو أن كل عقد كان للمحرم نحو ملبسه به، سواء كان هو أحد طرفي العقد الأصليين، أو كان مجرد وكيل في الإنشاء عن أحدهما، فإن ذلك يسبب حرمة العقد و بطلانه، و الحرمة عامه لجميع الأطراف و إن كانوا محليين.

و يدل على التحريم بشقوقه عدّه روايات منها صحيح عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله قال: (ليس للمحرم أن يتزوج و لا يزوج (فإن تزوج) أو زوج محلاً فتزويجه باطل) (١). و تقريب دلالة الرواية و إن كان مفادها الاصلية متعرضاً إلى الحرمة المخاطب بها المحرم سواء أن كان طرفاً أصلياً في العقد أو كان وكيلاً في إنشاء العقد بين محليين، أو ولياً عن أحد الطرفين، إلا أن الحكم في الرواية ببطلان العقد بقول مطلق دالّ على توجه الحرمة التكليفية إلى بقية الأطراف، و ذلك لأن الحرمة التكليفية لو كانت متعلقة بخصوص فعل المحرم فيما لو كان وكيلاً في الإنشاء لما استلزم ذلك ببطلان العقد، لأن حرمة الإنشاء لا توجب حرمة المنشأ وضعاً، كما في حرمة البيع وقت النداء، فذلك دليل على امتداد الحرمة التكليفية للمنشأ و المسبب المعنوي، و هو من فعل الطرفين الأصليين و إن كانا محليين.

ص: ٨٧

و منها موثقه سماعه بن مهراڻ عن أبى عبد الله قال: لا ىنبغى للرجل الحلال أن يزوجه محرماً و هو يعلم أنه لا يحل له. قلت: فإن فعل فدخل بها المحرم؟ قال: إن كانا عالمن فإن على كل واحد منهما بدنه، و على المرأة إن كانت محرمة بدنه، و ان لم تكن محرمة فلا شىء عليها إلا ان تكون قد علمت أن الذى تزوجه محرماً، فإن كانت علمت ثم تزوجت فعليها بدنه (١).

و هذه الروايه تتمم الدلاله على عموم الحرمة فى بقيه الشقوق، حيث أن موردها كون العاقد فى العقد اللفظى محلاً واحد الطرفين الاصلين محرماً. فثبوت الكفاره على الاطراف الثلاثه دال على ثبوت الحرمة عليهم جميعاً، و فى صحيحه معاويه بن عمار قال: المحرم لا يتزوج (و لا يزوجه) (٢) فإن فعل فنكاحه باطل (٣).

و صحيحه أبى صباح الكنانى قال: سألت أبا عبد الله عن محرّم يتزوج، قال: (نكاحه باطل) (٤). و تقريب الدلاله على عموم الحرمة من البطلان و لو كان العاقد له محلاً كما تقدم.

و مثلها صحيحه عبد الرحمن بن أبى عبد الله (٥). و غيرها من الروايات فى الباب.

ص: ٨٨

١-١) نفس الباب، ح ١٠.

٢-٢) مثبته فى الوسائل دون الكافى.

٣-٣) نفس الباب، ح ٩.

٤-٤) نفس الباب، ح ٣.

٥-٥) نفس الباب، ح ٤.

مسألة ٢٣٤: لو عقد المحرم أو عقد المحل للمحرم امرأه و دخل بها و كان العاقد و الزوج عالمين بتحريم العقد في هذا الحال

(مسألة ٢٣٤): لو عقد المحرم أو عقد المحل للمحرم امرأه و دخل بها و كان العاقد و الزوج عالمين بتحريم العقد في هذا الحال فعلى كل منهما كفارة بدنه، و كذلك على المرأة إن كانت عالمه بالحال (١).

مسألة ٢٣٥: المشهور حرمه حضور المحرم مجلس العقد و الشهادة عليه

(مسألة ٢٣٥): المشهور حرمه حضور المحرم مجلس العقد و الشهادة عليه، و هو الأحوط، و ذهب بعضهم إلى حرمه أداء الشهادة على العقد السابق أيضاً و لكن دليله غير ظاهر (٢).

و يدل عليها موثقه سماعه بن مهران المتقدمه. و عموم الحكم للعقد على المحرمه و ان كان الزوج و العاقد محليين مع الدخول وجه.

و استدلل للمشهور بموثقه الحسن بن علي بن فضال عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله قال: (المحرم لا ينكح و لا يُنكح و لا يشهد، فإن نكح فنكاحه باطل) (١). و زاد الكليني على الشيخ في طريقه (و لا يخطب) و قد ادعى تسالم الفتوى بحرمه شهادته للنكاح حتى رمى من تأمل فيها من بعض متأخري المتأخرين بالسوسه و الخروج عن متسالم الأصحاب. و طريق الروايه و إن كان في الصورة مرسل إلا أن التعبير ببعض أصحابنا لا يقصر عن درجه الحسن في طريق الروايه. لا سيما من كبار الرواه امثال الحسن بن علي بن فضال والد أسره بنى فضال، و كتعبير جميل بن دراج بنحو متكرر كثيراً، و غيره من وجوه الرواه، فإنه دال على أن المروى عنه هو من الاماميه و يستحسن حاله على أقل تقدير، فضلاً عما لو قلنا أنه يدل على أنه من مشايخه الذين يدمن الروايه عنهم. فالروايه لا تقل عن كونها حسنه. و كذا الموثق إلى ابن أبي شجره عن ذكره عن أبي عبد الله في المحرم

ص: ٨٩

يشهد على نكاح محلين. قال: لا يشهد ثم قال: يجوز للمحرم ان يشير بصيد على محل (1). إلا أنه وقع الكلام بين الاعلام في أن المراد من الشهاده هي مطلق الحضور أو ما إذا كان قاصداً لذلك، و كذا في اقامتها. لكن الصحيح هو العموم لمطلق الحضور، و أما اقامه الشهاده فالروايه الأولى لا تشملها، لأنه لم تتعد الشهاده في الروايه بحرف جر لکی تكون ظاهره في الاداء و الاقامه.

و أما الروايه الثانيه فهي و إن كانت ظاهره بدوياً في الاداء إلا أن التأمل قاضٍ بظهورها في التحمل ايضاً، و ذلك لظهور السياق من تشبيهه مورد السؤال بالصيد مما يدل على أن المحذور في الشهاده هو متعلقها و هو وجود عقد النكاح، أي حضوره.

اما الخطبه فالمعروف حمل النهي الوارد في الروايه على الكراهه، و التجنب احوط. ثم إن حرمة تزويج المحرم للمحلين يشمل ما لو كان هو و كياً في انشاء اللفظ، كما يشمل ما لو كان ولياً لصدق إسناد التزويج إليه، كما أن الحرمة تشمل إجازة المحرم لعقد النكاح فيما لو كان العقد وقع في فتره الإحلال السابقه، إلا أن الإجازة أصدرت في فتره الإحرام، فإنه يبطل ايضاً سواء كان كون الإجازة ناقله أو كاشفه غير الكشف الحقيقي، بل حتى على الحقيقي ايضاً، لأنه إنما التزم به في الحكم الوضعي لا التكليفي، فالإجازة بالنسبه للحكم التكليفي لا محاله لا تكون كاشفه بالكشف الحقيقي و لا بغيره فتسببه يكون حاله الإحرام و هو محرم مبطل للعقد . هذا بناء على الكشف الحقيقي، اما بقيه وجوه الكشف فضلاً عن النقل

ص: ٩٠

(مسألة ٢٣٦): الأحوط أن لا يتعرض المحرم لخطبه النساء، نعم لا بأس بالرجوع إلى المطلقة الرجعية، و بشراء الإمام، و ان كان شراؤها بقصد الاستمتاع، و الأحوط أن لا يقصد بشرائه الاستمتاع حال الإحرام، و الأظهر جواز تحليل أمته، و كذا قبوله التحليل (١).

فتسبب الإجازة حاله الإحرام مأخوذ بعين الاعتبار. فلا تصح الإجازة حال الإحرام لعقد النكاح السابق عليه.

هذا و لو و كلّ أو أذن و أجاز لإيقاع عقد النكاح لمصلين من دون أن يقيده بحال الإحرام أى أطلقه، أو قيده بما بعد الإحرام ثم أوقع الوكيل العقد بعد الإحرام، فهل يصح؟ استشكل البعض فى الصحة لكون الإجازة للعقد لها نحو تعلق بالإحرام، و الصحيح صحة العقد فيما لو أوقع بعد الإحرام و إن بنى على حرمة تلك الإجازة أو التوكيل، لأن حرمة الإجاره أو التوكيل كما ذكر صاحب الجواهر لا يوجب اعدام صحة إسناد العقد إلى الاذن السابق، كما حرر ذلك فى باب الوكاله من أن فسادها لا يوجب قطع الإسناد و الاستناد، و البناء المزبور لا يخلو من وجه.

قد تقدم أن الموثق إلى ابن فضال عن بعض أصحابنا قد اشتمل فى طريق الكلينى على النهى عن الخطبه و عدم اشتمال طريق الشيخ على هذه الزيادة لا- يوجب خدشاً، إلا أن المشهور حمل الحكم على الكراهه. فلاحتمياط لا يترك، و قد عمم صاحب الوسيله الكراهه للمرأة المحرمه و إن كان الخاطب محلاًّ تعميماً للفعل لكل من الرجل و المرأة، كما تقدم فى التقييل. و أما الرجوع إلى المطلقة الرجعية فلأنه ليس بعقد جديد و لا بسبب للإبقاء بل هو ممانعه للطلاق عن أن يؤثر فى الفرقه و أما شراء الإمام فمضافاً لقصور دليل الحرمة عن الشمول له يدل عليه صحيحه سعد بن سعد الاشعري القمى عن أبى الحسن الرضا قال : سألته

عن المحرم يشتري الجوارى و يبيعها قال: (نعم) (١).

و كذا الحال فى تحليل الامه و قبوله بناء على اندراجه فى توابع الملك كما هو الصحيح، فتكون الصحيحه المزبوره داله على الحليه.

ص: ٩٢

١-١) أبواب تروك الإحرام ب١٦، ح ١.

مسأله ٢٣٧: يحرم على المحرم استعمال الزعفران و العود و المسك و الورد و العنبر بالشم و الدلك و الأكل

(مسأله ٢٣٧): يحرم على المحرم استعمال الزعفران و العود و المسك و الورد و العنبر بالشم و الدلك و الأكل، و كذلك لبس ما يكون عليه أثر منها، و الأحوط الاجتناب عن كل طيب (١).

و فى المسأله جهات الجبهه الأولى: فى إطلاق الحكم أم تقييده بالأربعه:

وقع الاختلاف فى حرمة على الإطلاق كما هو قول المشهور، أو فى خصوص الخمسه المسك و العنبر و الزعفران و الورد (١) و العود، أو الستة بإضافه الكافور كما اختاره جماعه كالصدوق فى المقنع و الشيخ فى التهذيب و ابن زهره، و اختاره جماعه كثيره فى عصرنا و المهم فى المقام التأمل فى عباره الشيخ فى المبسوط و الفاضل فى التذكرة فى الرياحين قال الشيخ و يحرم عليه الطيب على اختلاف أجناسه، و اغلظها خمسه أجناس المسك و العنبر و الزعفران و العود و قد الحق بذلك الورد و أما خلوق الكعبه فلا بأس فيه. و قال و أما الرياحين الطيبه فمكروه استعمالها غير انها لا تحلق فى الحظر بما قدمناه (٢).

و قال فى الخلاف: ما عدا المسك و العنبر و الكافور و الزعفران و الورد و العود عندنا لا تتعلق به كفاره إذا استعمله المحرم، هذا و المشهور فى الحرمة فى عموم الطيب و جعلوا ما ورد فى بعض الروايات من حصر الحرمة فى بعض الأنواع

ص: ٩٣

١- ١) الورد: نبات كالسمسم ليس إلا باليمن يشبه سحيق الزعفران - كما فى المحيط.

٢- ٢) المبسوط ٣١٩: ١.

كونه بالإضافة إلى التكفير أو شدة الحرمة أو بالإضافة إلى ما بذاته طيب فرقا عما هو طيب بالاتخاذ. وهذه المعاني من تفسير الحصر ترجع إلى معنى واحد تقريباً و ان أمكن اختلافها في الأثر.

و حكي عن التذكرة تبعاً للشيخ تقسيم النبات الطيب إلى ثلاثة

الأول: ما لا ينبت للطيب و لا يتخذ منه كنبات الصحراء من الشيخ و القيصوم و الخزامى و الدارصين و المصطكى و الزنجيل و السعد و حب الماء... و الفواكه كالتفاح و السفرجل و النارج و الاترج قال: و هذا كله ليس بحرم و لا تتعلق به كفاره إجماعاً.

و الثاني: ما ينبته الآدميون للطيب، و لا يتخذ منه طيب كالريحان الفارسي و المرزنجوش النرجس و البرم قال الشيخ هذا لا تتعلق به كفاره، و يكره استعماله.

الثالث: ما يقصد شمه و يتخذ منه الطيب كالياسمين و الورد و النيلوفر و الظاهر أن هذا يحرم شمه و تجب فيه الفديه. انتهى.

و المتحصل من هذا الكلام أنهم يميزون بين ذات الطيب الذى يكون فى الغالب ماده عارضه على مواد طبيعه أخرى نباتيه أو جماديه فيجعلون فيه الحرمة الشديده و الكفاره، و لا شك أن الرائحة الزكيه فيه شديده. و هذا كغالب الادهان الطيبه فلا يحصرون ماده الطيب بالأنواع الأربعة أو الخمسه أو الستة المذكوره فى بعض الروايات.

فالطيب المستخلص من أى ماده أخرى حكم استعماله الحرمة و الكفاره، و هذا بخلاف المواد النباتيه أو غيرها التى لا يكون الطيب فيها إلا منتشراً مبعوثاً مع أجزاء موادها الأخرى لكنه ينبت بغايه رائحته الطيبه أو لأجل أن يستخلص و يتخذ منه الطيب و هذا يحرم استعماله بحرمة أقل و طئه لكن ليست فيه الكفاره.

و هذا بخلاف ما إذا كانت الرائحة الطيبة منبثه فى ماده لم ترزع لاجلها و لا اعتيد اتخاذ و استخلاص الطيب منهما، فهذا لا يحرم استعماله و لا كفاره فيه.

نعم يقع فى تشخيص أمثله الاقسام و تردها بين القسمين اللذين هما فى قبال الطيب الذاتى لا- سيما و أن عاده الاتخاذ و الاستخلاص قد تختلف من زمن لآخر.

و ممن نصّ على عموم الحرمة فيما ذاته الطيب ابن زهره فى الغنيه قال: و يحرم أن يدّهن بما فيه طيب أو يأكل بما فيه ذلك و قال ابن ادريس فى السرائر الدهن فيه طيب فمتى استعمله المحرم فعليه دم. و قد نصّ الشيخ على الحرمة فى الأدهان الطيبه فى النهايه قال الحلبي فى الكافى يكره للمحرم الادهان الطيبه إلا للمضطر و فيما عدا ذلك من الطيب الاثم دون الكفاره.

و كذا ابن حمزه فى الوسيله إلا- أنه عمم الحرمة لغير الطيبه أيضاً. و مثله فى الشرائع نصّ على الأدهان الطيبه و غيرها هذا و الغرض من نقل كلامهم فى الادهان و إن كان تركاً آخر هو تشريكهم الكفاره فى الطيب من الادهان مع استعمال الطيب.

أما الروايات الوارده فى المقام فهى على طائفتين.

الأولى: ما ظاهرها تحريم مطلق الطيب: كصحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله قال: (لا تمس شيئاً من الطيب، و لا من الدهن فى إحرامك، و اتق الطيب فى طعامك و امسك على انفك من الرائحة الطيبه (و لا- تمسك عليه من الرائحة المنتنه) فإنه لا ينبغى للمحرم أن يتلذذ بريح طيبه) (1). و فى طريق الشيخ

ص: ٩٥

زياده. و اتق الطيب فى زادك، فمن ابتلى بشىء من ذلك فليعد غسله و بصدقه بقدر ما صنع، و انما يحرم عليه من الطيب أربعه اشياء: المسك و العنبر و الورد و الزعفران، غير أنه يكره للمحرم الادهان الطيبه إلا المضطر على الزيت أو شبهه يتداوى به (١). و قد رويت هذه الروايه بطرق مختلفه و ألفاظ متعدده (٢).

و منها صحيحه حريز عن أبى عبد الله قال: (لا- يمس المحرم شيئاً من الطيب و لا الريحان و لا يتلذذ به، فمن ابتلى بشىء من ذلك فليصدق بقدر ما صنع بقدر شعبه - يعنى من الطعام -) (٣).

و منها صحيحه محمد بن إسماعيل - يعنى ابن بزيع - قال: رأيت ابا الحسن كُشف بين يديه طيب ينظر إليه و هو محرم فأمسك بيده على انفه بثوبه من ريحه (٤).

و منها مصححه النضر ابن سويد عن أبى الحسن قال: سألته عن المرأه المحرمه أى شىء تلبس من الثياب قال: (تلبس الثياب كلها إلا- المصبوغه بالزعفران و الورد... و لا- تمس طيباً..) (٥) و اشتمال السند على منصور بن عباس غير ضائر بعد كونه صاحب كتاب، و قد روى عنه محمد بن أحمد بن يحيى الاشعري القمى

ص: ٩٤

١-١) نفس المصدر، ح ٨.

١-٢) نفس الباب، ح ٩ و ١٤.

١-٣) نفس الباب، ح ١١.

١-٤) نفس الباب، ح ١.

١-٥) الكافي ٣٤٤: ٤، الوسائل أبواب تروك الإحرام، ب ١٨، ح ٧.

صاحب النوادر و لم يستثنه القميون. و أما سهل فالأمر فيه سهل.

و منها موثق سدیر قال: قلت لأبي جعفر: ما تقول في الملح فيه زعفران للمحرم؟ قال: (لا ينبغي للمحرم أن يأكل شيئاً من زعفران، و لا يطعم شيئاً من الطيب) (١).

و منها صحيح الحلبي و محمد بن مسلم عن أبي عبد الله قال: (المحرم يمسك على أنفه من الريح الطيبه، و لا يمسك على أنفه من الريح الخبيثه) (٢).

و منها مفهوم صحيحه عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله قال سألته عن الحناء. فقال: (ان المحرم ليمسه و يداوى بغيره و ما هو بطيب و ما به بأس) (٣).

و منها صحيح آخر لمحمد بن مسلم عن أحدهما في قول الله عز و جل: **ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ حَفُوفِ الرَّجْلِ مِنَ الطَّيِّبِ (٤)**. و كذا روايات تجنب الميت الطيب كما في صحيح عبد الرحمن بن أبي عبد الله و غيره و يجنب الحنوط أيضاً (٥) و غيرها من الروايات المطلقة الداله مطابقه أو مفهوماً على عموم المنع عن الطيب مما يجده المتتبع في الأبواب (٦).

ص: ٩٧

١-١) نفس الأبواب، ح ٢.

٢-٢) أبواب تروك الإحرام، ب ٢٤، ح ١.

٣-٣) أبواب تروك الإحرام، ب ٢٣، ح ١.

٤-٤) أبواب تروك الإحرام، ب ١٨، ح ١٣.

٥-٥) أبواب غسل الميت، ب ١٣.

٦-٦) أبواب تروك الإحرام من أبواب ١٨ إلى ٢٧، و أبواب بقيه الكفارات ب ٤.

الثانية: ما دلّ على حصر المحرم من الطيب في الأربعة أو الخمسة أنواع.

منها ذيل صحيح معاوية بن عمار المتقدم و هي العمده فى هذه الطائفه، عنه قال: (و إنما يحرم عليك من الطيب أربعة أشياء المسك و العنبر و الورد و الزعفران، غير أنه يكره للمحرم الأدهان الطيبه) (١).

و منها مرسل الصدوق قال: قال الصادق: (يكره من الطيب أربعة أشياء للمحرم: المسك و العنبر و الزعفران و الورد)، و كان يكره من الأدهان الطيبه الريح (٢).

و منها صحيحه عبد الغفار قال: سمعت أبا عبد الله يقول: الطيب: (المسك و العنبر و الزعفران و الورد) (٣).

و منها صحيحه بن أبى يعفور عن أبى عبد الله قال: (الطيب المسك و العنبر و الزعفران و العود) (٤).

و قد وقع الكلام فى كيفية الجمع بين الطائفتين فذهب صاحب الجواهر إلى الاعتماد على الطائفة الأولى العامه لكثرتها فلا يرفع اليد عنها مقابل صحيحه معاوية بن عمار و التى هى العمده فى الحصر و التخصيص. و قال آخرون أن الطائفة

ص: ٩٨

١-١) أبواب تروك الإحرام، ب١٨، ح٨ و ١٤.

٢-٢) أبواب تروك الإحرام، ب١٨، ح١٩.

٣-٣) نفس الباب، ح١٦. و ذكر فى أبواب آداب الحمام عن الكلينى، و ذكر العود مكان الورد ب٩٧، ح٢.

٤-٤) ب١٨، ح١٥.

الأولى العامه آبيه عن التخصيص. فالكلام يقع فى مدلول الصحيحه المزبوره.

فيحتملُ بدواً كما هو المتراءى أن الصحيحه للحصر الحقيقى فحينئذ يرتكب تخصيص الطيب بها فى بقيه الروايات كما فى التقييد المحتمل لصحيتى ابن أبى يعفور و عبد الغفار، لا سيما أن المقابله فيها بين الحرمة و الكراهه فى بقيه أنواع الطيب.

و الصحيح ما ذهب إليه المشهور من كون الحصر فيها إضافياً، بالإضافة إلى التكفير أو الحرمة الشديده، أو بالإضافة إلى ما بذاته طيب فرقاً بينه و بين ما هو طيب بالاتخاذ و الاستخلاص. و الوجه فى ذلك عدّه قرائن.

الأولى: ما تقدم فى صدر صحيح معاويه المتقدم الذى نقلناه بطوله فى الطائفه الأولى من ذكر النهى عن شمّ الروائح الطيبه، و هو عنوان مغاير لعنوان مسّ الطيب بوجوه لا تخفى، حيث أن الأول من حيث الشمّ فقط و مورده اعم من كونه فى النبات أو الشىء الذى بذاته طيب أو الذى يتخذ منه الطيب، أو لا- يتخذ منه و لكنه انبت للطيب. من الأقسام التى مرّ ذكرها فى كلام الشيخ و العلامه فى التذكره. و النهى عن الطيب اعم من المسّ و الشمّ و الأكل و الاحتقان و الدلك و غير ذلك، و من ذلك كان حرمة اشد لتعدد أفراد النهى فيه.

و وجه القرينيه فى ذلك أن عموم النهى عن شمّ الروائح الطيبه لم يخصص بالحصر المزبور، إذ ظاهر التخصيص هو لعنوان الطيب، لا للروائح الطيبه، و الأول منهى عنه مطلقاً، و الثانى منهى عن شمّه، و على ذلك تكون مطلق أنواع الطيب منهياً عن شمّ ريحها، و هذا يقرب كون الحصر اضافياً.

الثانيه : حرمة سدّ الأنف من الروائح الكريهه، فإنه يدعم عموم حرمة شم

الطيب مطلقاً بمقتضى المقابله، إذ كراهه الثانى ينافى حرمه الأول. كما هو الحال فى الأضداد التشكيكية ذات الدرجات المتوسطة فى البين، كالعقوق و طاعه الوالدين و بمثل هذا التقريب يعضد بإطلاق حرمه الريحان و الشامل للشّم.

الثالثه: ذكر العود فى الأربعة كما فى صحيح ابن أبى يعفور، حيث أنه ليس بطيب بذاته كما هو واضح، و إنما يتطّيب بدخانه و تجميره، أو باستخلاص الدهن منه، و هذا يشعر بأن المحرم ليس محصوراً فى الطيب الذاتى، و هو القسم الثالث فى كلام العلامة، بل يعمم إلى القسم الثانى.

الرابعه: انتقاض الحصر فى الأربعة بالعود و الكافور، فالحصر مع مجيئه بعنوان الأربعة آب عن التخصيص، فليس هو إلاّ إضافياً للفرقه بين ما هو بذاته و ما هو بالاتخاذ، و سيأتى بيان الغرض من تفرقه المزبوره الذى هو الغرض من الحصر الإضافى.

الخامس: الاستثناء و الاستدراك من الحصر عقيب قوله (غير أنه يكره...) دال على عدم كون الحصر حقيقياً مطلقاً، و إلا لما ساغ الاستثناء بعنوان عام ذا أفراد كثيره من مستثنى منه خاص و هو الأربعة. مضافاً إلى أن الاستثناء على أيه حال ليس هو من منطوق الحصر، بل هو من مفهوم الحصر و هو الحليّه فى بقيه أنواع الطيب، فكأنه لا يبقى للمفهوم فرداً، و هو معنى عدم كون الحصر حقيقياً.

السادسه: أن المقابله بين العناوين الاربعه أو الخمسه، و بين الادهان الطيبه، دال على أن التقابل لأجل بيان ما هو طيب بذاته، و ما هو طيب بالاستخلاص و الاتخاذ بأصله.

السابعه: تقيد الادهان الطيبه بطيبه الريح فى أحد طرق الصحيحه دال على أن الكراهه فى الروايه و التى هى بمعنى الحرمة ليست بلحاظ الادهان، بل بلحاظ

الطيب ورائحته، لا- ما ادعاه السيد الخوئي في باب الادهان أن الطيب بمعنى الموافقه للطبع، مع ما ذكره صاحب الجواهر أن الادهان على أیه حال محرم، و هو یغایر شمه إذا كان مطیباً.

الثامنه: أن الكراهه في الروايات استعملت كثيراً في الحرمة، و المقابله في الروايه مع ماده الحرمة للدلاله على شدّه الحرمة و خفتها و وجه الفرق ما ذكرناه في تعدد أفراد الحرمة في الطيب من أنواع الاستعمال في الطيب بخلاف الراءحه الطيبه.

التاسعه: قد ذكر لشمّ الريح في الروايه كفاره و هو التصدّق بقدر ما صنع، و هي مغايره لكفاره مسّ الطيب، و هذا مما يدل على اختلاف المتعلق و الحكم كما قدّمنا، سواء جعلنا هذه الكفاره موردها النسيان أو العمد، حيث أنه على الأول تكون داله أيضاً على عزيمة الكفاره في فرض العمد، و إلا فالندب لا يكفر عنه في نسيانه، إذ عمدته ليس بلزومي فكيف بنسيانه، مضافاً إلى الأمر بإعادة الغسل الذي هو و إن كان نديباً إلا أنه في مورد مسخ الإحرام بارتكاب التروك التي هي عزيمة.

العاشره: التعليل للنهي عن الشم للريح الطيبه بأنه لا ينبغي لك أن تتلذذ بريح طيبه، و هذا التعليل يفيد العموم، مضافاً إلى ما تقدم من التأكيد على المغايره بين الشم و سائر أنواع استعمال الطيب في الكفاره.

الحادى عشر: أن العمومات الناهيه عن الطيب بحدّ من الاستفاضه و التواتر (1) مع كون لسانها من التشدد بمكان مما يوجب اباؤها عن التخصيص أو

ص: ١٠١

١- ١) أبواب تروك الإحرام، ب١٨ - ب٢٧، و أبواب بقيه الكفارات، ب٤ و ٥ و ٢٥ - ٢٦ - ١ - ٣٠ - ٣٣ - ٤٠ - ٤٣. و أبواب الإحرام ب١٣ - ١٤ - ١٦ - ٢ - ٥٢، و أبواب أقسام الحج، ب١٧ - ٥ أبواب غسل الميت، ب١٣ / أبواب يمسك عنه الصائم، ب٢٥ و ٢٣ / أبواب الحلق ب١٣ - ١٤ - ١٨ - ١٩ / أبواب زياره البيت، ب١.

الحكومه كما اعترف به غير واحد.

الثانيه عشر: قد ورد في عدّه روايات في الميت المحرم النهى عن كلّ من الطيب و الحنوط مما يدل على إرادته مطلق الطيب من النهى، لا خصوص الكافور، إذ يستحب في الميت ذريه الطيب من غير الكافور، و يكره ذريه المسك و نحوها في غير الإحرام مما يدل على عموم الطيب المنهى عنه.

الثالث عشر: إن المسأله مطروحه بين الفريقين و هى مدار تشويش فى ضابطه الموضوع، و يشير إلى ذلك (1) ما فى الخلاف مسأله ٨٨ حيث افتى العامه بثبوت الفديه فى كل شىء يتخذ منه الطيب خلافاً للخاصه كما يلاحظ ذلك بمراجعته كتبهم، فمع فرض كون المسأله بهذا الحال من الاختلاف يكون قرينه منضمه إلى ظهور النهى عن الطيب المشدّد على العموم. فهو مدعاه للحيظه عن مس كلّ ذى رائحه طيبه أعم من الذى يكون فى ذاته كذلك أو أنه اتخذ و استخلص.

و لك ان تقول: أن الحصر فى الأربعة أى فيما هو طيب بذاته هو حصر للكفار به بذلك تعريضاً للعامه حيث عممها، دون عموم موضوع الحرمة و إلا لما ورد بلسان العموم.

ص: ١٠٢

(١-١) لاحظ: ب ٤٠ من أبواب تروك الإحرام.

فمفاد الصحيحه هو التعرض للفرق بين ما يكون طيباً بذاته و لما يكون طيباً بالاتخاذ و الاستخلاص، فهى فى صدد الحصر الإضافى بذلك اللحاظ، و فى دفع توهم اندراج كل شىء فيه رائحه طيبه فى عنوان الطيب فلا يكون حكمه حكم الطيب فى حرمه مطلق المس و غيرها من الاستعمالات غير الشم حيث أن مثل هذا الوهم حاصل لتشديد النهى و كثرته. و يظهر وقوع مثل هذا الوهم بمراجع المسأله فى كتب العامه، و من ذلك يتضح اختلاف كل من الحكم و الكفاره فى القسمين.

فتحصل: أن القسم الثالث الذى مرّ فى كلام العلامة، و هو ما يكون طيباً بذاته أو مستخلصاً من أشياء أخرى، يحرم مطلق استعمالاته فيه، و يثبت فيه الكفاره. و أما القسم الثانى و هو ما ينبت لأجل الطيب، و لأن يتخذ و يستخلص منه، فلا يحرم الاشمه و لا كفاره فيه. و أما القسم الأول، و هو ما فيه رائحه طيب لكنه لم ينبت لأجل الطيب و لم تجر العاده لاستخلاص الطيب منه، فلا يحرم استعماله و لا شمّه. و سيأتى فى المسائل الآتية الاستشهاد بمزيد من الروايات الأخرى للفرقه بين حكم الأقسام الثلاثه. هذا كله فى إطلاق الحكم بلحاظ الموضوع.

الجهه الثانيه: الطيب موضوعاً: ثم إنه يجب التنبه إلى أن القسم الثالث و هو الطيب بذاته ينقسم إلى قسمين، طيب للثياب و البدن كالعود و العنبر و المسك و الورد و نحوها، و الثانى هو طيب بذاته للأكل أو الشراب، كالزعفران فإنه فى الاصل طيب لذاته لرائحه الأكل و الشراب، و الهيل و الدارصينى و الزنجبيل، و كماء الورد، و ماء لقاح النخيل و نحوها فإنه طيب للشراب .

و قد أغفل ذكر هذا الشق فى الطيب الذاتى فى جمله من الكلمات. و لكن قد أشار إليه غير واحد و ينص عليه موثق سدير المتقدم عن أبى جعفر: لا ينبغى

للمحرم أن يأكل شيئاً فيه زعفران ولا شيئاً من الطيب (١). مما يدل على وجود الطيب الذاتى فيما هو للطعام و الشراب . كما أن الزعفران المذكور فى عدّه صحاح هو طيب للطعام و الشراب، و إن اتخذ منه ما هو طيب للبدن و الثياب باستخلاص الدهن منه، فذكره دال على وجود هذا الشق من الطيب. و يترتب على ذلك حرمة مطلق الاستعمال كما سيأتى توضيحه، فرقاً بينه و بين القسم الثانى الذى ينبت لاجل الرائحة الطيبه أو يتخذ منه و ليس طيباً بذاته.

و قد نص أيضاً على هذا القسم فى صحيحه معاويه بن عمار المتقدمه، عن أبى عبد الله : (و اتق الطيب فى طعامك) (٢).

أما ما يكون لتطيب نكهه الطعام و ذائقته أو لونه دون رائحته، فهل يصدق عليه طيب الطعام؟

قال فى الحدائق: و لو استهلك الطيب فى المأكول أو الممسوس بحيث زالت أوصافه من ريحه و طعمه و لونه فالظاهر لا يحرم مباشرته و اكله، و بذلك صرح العلامة فى التذكرة. إلى أن قال: و الظاهر أن الاعتبار بالرائحة خاصه دون سائر الأوصاف للنهى عن التلذذ بالرائحة الطيبه انتهى (٣). فيظهر منه احتمال صدق الطيب للطعام بلحاظ الأوصاف الأخرى و قال فى الجواهر: لكن ينبغى اعتبار عدم استهلاكه فيه على وجه بعد آكله له و مستعملاً إياه و لو ببقاء رائحته التى هى

ص: ١٠٤

١- ١) أبواب تروك الإحرام، ب ١٨، ح ٢.

٢- ٢) نفس الباب، ح ٥.

٣- ٣) الحدائق ٤٢٤: ١٥.

المقصد الأعظم منه، كما أن المقصد الأعظم من الزعفران لونه أيضاً. أما إذا استهلك على وجه لم يبقى شيء من صفاته لم يحرم (١).

و يظهر منه أيضاً احتمال صدق طيب الطعام بلحاظ الطعم أو اللون.

قال في لسان العرب: و نكهه طيبه إذا لم يكن فيها نتن، و إن لم يكن فيها ريح طيبه كرائحه العود و الوند... و طعام طيب للذي يستلذ الأكل طعمه

و فى المصباح: الشيء يطيب طيباً إذا كان لذيذاً أو حلالاً فهو طيب.

و قد يقال بتلازم ما يوجب بذاته طيب الطعم مع ما يوجب طيب الرائحة، مع اختلاف أنواع الرائحة المناسبة لما يستطاب و يستلذ من الطعام. و على أى تقدير فوجود ما يوجب طيب النكهه أو اللون غير مستنكر فى الطعام، إلا أن صدق الطيب كصفه مشبهه لو فرض استقلال هاتين الصفتين عن الرائحة محل تأمل، و إن كان الاحوط الاجتناب.

الجهه الثالثه: فى أنواع الاستعمال:

قال فى كشف الغطاء: و يحرم استعماله شماً من متصل أو منفصل أو لمساً و دهناً و لطحاً و بخوراً و سعوطاً و تقطيراً و احتقاناً و أكلاً و شرباً و اكتحالاً و إيصالاً ببدن أو ثوب ابتداءً أو استدأمه، علوقاً أو اصاله، مباشره أو بواسطه، قليلاً أو كثيراً، مستقلاً أو مضافاً، ما لم تقض الاضافه بسلب الصفه من جميع ما يسمى طيباً مع بقاء صفته و عدم زوال رائحته.

ص: ١٠٥

(مسألة ٢٣٨): لا بأس بأكل الفواكه الطيبة الرائحة كالتفاح و السفرجل، و لكن يمسك عن شمها حين الأكل على الأحوط (١).

و نظيره عبارته جمله من الأصحاب كالعلامة في التذكرة و صاحب الحدائق و غيرهما.

أما الأكل و الشم فلا- ريب فيهما لذكر عنوانهما في الأدلة. اما بقيه الاستعمالات فيدل عليها إطلاق النهي عن مسّه، كما في صحيح معاوية بن عمّار، و النضر بن سويد و غيرهما، فإن عنوان المس يشمل كثير من أنحاء الاستعمال المتقدمه في كلام كشف الغطاء، و مثل ذلك مفهوم صحيح إسماعيل بن جابر عن أبي

عبد الله (١) حيث دل على جواز سعط الطيب للمضطر.

و في صحيح أبي بصير عن أبي جعفر (و أكره للمحرم).

هذا هو القسم الأول الذي مرّ في كلام الشيخ و العلامة، و هو ما لا يثبت لأجل الطيب، و لا يعتاد استخلاص الطيب منه. و هذا القسم و ان كان مشمولاً بدوّاً لعموم النهي عن شمّ الرائحة الطيبة الذي تقدم في روايات المسألة السابقه إلا أنه يدل على الجواز فيه صحيح عبد الله بن سنان المتقدم عن أبي عبد الله قال: سألته عن الحناء. فقال: (إن المحرم ليمسه و يداوى به بغيره و ما هو بطيب و ما به بأس) (٢). و التقريب في هذه الروايه أن تعليقه بعدم كونه مصداقاً للطيب ظاهر في تعميم موضوع الحكم لغير الحناء. إلا أن الكلام في هذا الحكم المعلل هل هو

ص: ١٠٦

١-١) أبواب تروك الإحرام، ب ١٩، ح ١ و ٣.

٢-٢) أبواب تروك الإحرام، ب ٢٣، ح ١.

جواز المس ونحوه من الاستعمالات، أو ما يعم الشم، فعلى الأول تكون الروايه فى صدد دفع توهم اندراج كل ما له رائحه طيبه فى الطيب، و أنه لا- يحرم مطلق استعمالاته كالطيب، فلا تخصص عموم النهى عن شم الرائحه الطيبه. و هذا التريديد جارى فى بقية الروايات الآتية فى أمثله عناوين القسم الأول، و من ثم احتياط جمله الأعلام المعاصرين فى شم الرائحه الطيبه من القسم الأول، بل أفتى البعض بالحرمة.

هذا و يقرب استفاده جواز الشم ان الاستعمال بنحو المس و غيره يلازم فى العاده الغالبه الشم، و لو كان محرماً لاستثناه فى الصحيحه المزبوره. و قد يخلدش فى هذا التقريب بأن هذه الدلاله الالتزاميه على جواز الشم غايه درجه الدلاله فيها هو الظهور العادى، فلا يقاوم صراحه عموم النهى عن الشم، لا سيما و أن هذه الصحيحه و امثالها فى صدد تجويز بقية الاستعمالات فرقاً بين القسم الثالث و غيره.

و كصحيحه معاويه بن عمار قال: قال أبو عبد الله: (لا- بأس أن تشم الاذخر و القيصوم و الخزامى و الشيخ و أشباهه و أنت محرم) (١).

و الاذخر كما فى اللغه نبات عريض الأوراق طيب الرائحه، و القيصوم نبت برى طيب الرائحه، و مثله الخزامى و له ورد كورد البنفسج. و كذلك الشيخ.

و قال فى مجمع البحرين: نبت من نبات الباديه أطيّب الأزهار نفحه لها نورٌ كنور البنفسج.

قال فى القاموس: و التبخر به يذهب كل رائحه منتنه. و نقل فى المصباح عن

ص: ١٠٧

الازهرى بقله طيبه الرائحه لها نور كنور البنفسج.

وقال فى اللسان: الاذخر حشيش طيب الريح.. يطحن فيدخل فى الطيب، و اذا جفّ الاذخر ابيض. وقال ابن الاثير فى النهايه و فى حديث الفتح و تحرير مكه فقال العباس (إلا الاذخر فإنه لبيوتنا و قبورنا).

الاذخر بكسر الهمزه حشيشه طيبه الرائحه تسقف بها البيوت فوق الخشب.

وقال فى مجمع البحرين: الاذخر نبات عريض الأوراق طيب الرائحه يسقف به البيوت يحرقه الحداد بدل الحطب و الفحم.

وقال فى مجمع البحرين: القيصوم.. هو نبات بالباديه معروف.. و شرب سحيقه نافع لعسر النفس و البول.

أقول المتحصل من كلماتهم عدم اندراج هذه النباتات فيما يعتاد اتخاذه للروائح الطيبه، فضلاً عن كونه طيباً بذاته. و لك أن تقول إن هناك تقسيم آخر لما فيه الرائحه الطيبه غير الأقسام الثلاثه التى مرت فى كلامى الشيخ و علامه، فإن ما فيه الرائحه الطيبه قد يتخذ لتطيب رائحه الثياب و البدن، و منه ما يتخذ لتطيب الزاد من الطعام و الشراب، و منه ما يتخذ لتطيب فضاء الدور و البيوت و الأمكنه حتى بيوت الخلاء و بعض الفضاء الواسع كالحدايق. و الظاهر من الأدله الناهيه عن شم الرائحه الطيبه هى ما ينبئ للطيب لتطيب رائحه البدن أو الثياب أو الزاد من الأكل و الشراب دون عداها من الأقسام، و ذلك بقريته ذكر الموارد و الأمثله و عناوين الأقسام الأربعة. فمثلاً فى أسماء الطيب الأربعة أو الخمسه المذكوره فى صحيح معاويه بن عمار كلها من الأنواع الأربعة التى فيه الرائحه الطيبه دون الأنواع الأخر من الأقسام التسعه التى ذكرناها. و على ذلك يكون خروج هذه

النباتات البريه تخصصاً عن عموم شم الرائحه الطيبه لا- تخصصاً. و بذلك يظهر عدم الخصوصيه من ذكر هذه العناوين فى الصحيحه المزبورہ.

و يظهر من كشف الغطاء أن جواز الرائحه فى هذه العناوين استثناء من عموم الرياحين و ذلك لكونها من رياحين الحرم و يظهر من آخر أن الجواز المزبور لكونها من الرياحين البريّه و أن النهى فى الرياحين إنما هو فى المزروع منها.

هذا و الجواز فى الصحيح المزبور نص فى الشم.

و فى موثق عمار بن موسى عن أبى عبد الله قال سألته عن المحرم يأكل الاترج؟ قال: (نعم، قلت له رائحه طيبه، قال، الاترج طعام ليس هو من الطيب) (١).

و فى صحيح على بن مهزيار قال: سألت ابن أبى عمير عن التفاح و الاترج و النبق و ما طاب ريحه قال: (تمسك عن شمه و تأكله) (٢).

و فى الصحيح إلى ابن أبى عمير عن بعض أصحابه عن أبى عبد الله قال: سألته عن التفاح و الاترج و النبق، و ما طاب ريحه. فقال: (يمسك على شمه و يأكله) (٣).

و المحصل من هذه الروايات الثلاث نفى كون الفواكه و نحوها مما فيه رائحه طيبه مما يصدق عليه الطيب، أى الذى بذاته طيب فلا يحرم مطلق الاستعمال فيه

ص: ١٠٩

١-١) أبواب تروك الإحرام، ب ٢٦، ح ٢.

١-٢) أبواب تروك الإحرام، ب ٢٦، ح ١.

١-٣) أبواب تروك الإحرام، ب ٢٦، ح ٣.

من الأكل و غيره، و هو الفرق بين الطيب و ما فيه رائحه طيبه.

نعم يبقى الكلام فى شمّ الرائحه الطيبه منها.

قد يقال ان ظاهر النهى هو الحرمة فيدعم عموم النهى عن شمّ الرائحه الطيبه و شمولها إلى كل ما فيه رائحه طيبه و انما ورد من تجويز ما فيه رائحه طيبه انما هو بلحاظ بقيه الاستعمالات دون الشم.

و يخدم فى استفاده الحرمة من النهى بأن سائر الاستعمالات لا سيما الأكل يلازم الشم و يلازم بقاء الرائحه مده مديده فلا محال يكون النهى عن الشم محمول على ضرب من الكراهه بإرادته، التجنب و التوقى عن الرائحه الشديده و تخفيفها بقدر الوسع فنصوصيه هذه الروايات فى جواز الأكل رافع لظهور النهى فى الحرمة فالمراد من الإمساك عن الشم هو تخفيف درجه الشم لها و إلا فاصل الشم حاصل لا محال كما تبين.

و منها: صحيحه أبى المعزى (١) قال سألت ابا عبد الله عن المحرم يغسل يده بالاشنان قال: (كان أبى يغسل يده بالحرص الأبيض) نعم فى روايه (٢) إبراهيم ابن سفيان أنه كتب إلى أبى الحسن المحرم يغسل يده بالاشنان فيه اذخر فكتب لا أحب لك ذلك و هى محموله على الكراهيه جمعا بينها و بين الصحيحه المزبوره و هو داعم لاستفاده الكراهه عن النهى عن الشم الفواكه و قد تكون محموله على

ص: ١١٠

١-١) أبواب تروك الإحرام، ب ٢٧، ح ١.

٢-٢) أبواب تروك الإحرام، ب ٢٧، ح ٣.

الاشنان الذى يخلط فيه الطيب كما فى مصححه الحسن ابن زياد (١) عن أبى عبد الله الصادق . فتحصل من مجموع الروايات عدم حرمة شم ما فيه رائحة طيبه مما لا ينبت لأجلها و لا يعتاد اتخاذاً و استخلاص الطيب منها مضافاً إلى التأمل فى شمول عموم النهى عن شم الرائحة الطيبه إلى هذا القسم لأنه ظاهر فيما ينبت لأجلها أو يتخذ لأجلها.

و أما القسم الثانى: و هو ما ينبت لأجل الرائحة الطيبه أو يتخذ و يستخلص الطيب منه، كالرياحين و الورود كالرازقى و الياسمين و ورد القرنفل و المحمدى و غيرها، و قد ورد فى صحيح عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله قال: (لا تمس ريحاناً و انت محرم، و لا شيئاً فيه زعفران) (٢).

و فى صحيح حريز عن أبى عبد الله قال: (لا يمس المحرم شيئاً من الطيب و لا الريحان و لا يتلذذ به، فمن ابتلى بذلك فليصدق بقدر ما صنع بقدر شبعه من الطعام) (٣).

و روى البرقى عن بعض أصحابنا رفعه عن حريز قال: سألت أبا عبد الله : عن المحرم يشم الريحان؟ قال: (لا) (٤).

و الظهور الأولى فى النهى هو الحرمة، لا سيما أنه فى سياق النهى عن الطيب،

ص: ١١١

١-١) أبواب تروك الإحرام، ب ٢٧، ح ٢.

١-٢) أبواب تروك الإحرام، ب ١٨، ح ٣.

٣-٣) نفس الباب، ح ١١.

١-٤) أبواب تروك الإحرام، ب ٢٥، ح ٤.

بل إنه قد جعل متعلق النهى مطلق النهى و الاستعمال، و هو يفيد شدّه النهى. لكن قد ذهب جماعه إلى الكراهه و قد ينسب إلى المشهور. فاختره الشيخ فى النهايه و الحلى فى السرائر و ابن حمزه فى الوسيله، و المحقق فى الشرائع و المختصر، و العلامه فى القواعد، و نسب القول بالحرمة إلى المفيد فى المقنعه و جماعه، و العلامه فى بقيه كتبه و احتاط جمله من المعاصرين.

و استدللّ على الكراهه بأمر:

الأول: بأولويه الجواز فى رائحه الرياحين من رائحه الطيب فيما عدا الخمسه أو الستة.

و فيه: أنه مبنى على حصر الحرمة بالخمسه أو الستة. و قد عرفت ضعفه.

الثانى: ورود الترخيص فى جمله من الرياحين كالقيصوم و الشيخ و الاذخر و الخزامى، بل فى صحيح معاويه المتقدم بالتعميم بلفظ (و اشباهه). و كذا ورد فى شم رائحه الالترج كما فى موثق عمار الساباطى المتقدم، و بما ورد فى جواز استعمال الاثنان المتقدم، مؤيداً بما ورد من جواز شمّ خلوق الكعبه و مسّه، و رائحه العطارين ما بين الصفا و المروه.

و فيه: أن ما مورد فى القيصوم و الشيخ الاذخر و الخزامى و اشباهه انما هو النباتات البريه التى لا تدرج فى الرياحين التى تزرع و تنبت لأجل الرائحه الخاصه فى ورودها و أوراقها، و هى تمتاز على تلك بسداوتها و شدّه ريحها المفعمه، بخلاف النباتات البريه فانها كما مر تستخدم بمعالجه، و فى الغالب هى لطرد الروائح النتنه، كما تقدمت الاشاره إليه فى كلمات اللغويين. فالاختلاف النوعى بين الصنفين بين، قول صاحب الجواهر بأن هذا التقسيم لا يرجع إلى محصل لا وجه له بعد تباين النوعين ماهيه، و كذا الحال فى الاثنان.

مسأله ٢٣٩: لا يجب على المحرم أن يمسك على أنفه من الرائحة الطيبه حال سعيه بين الصفا و المروه

(مسأله ٢٣٩): لا- يجب على المحرم أن يمسك على أنفه من الرائحة الطيبه حال سعيه بين الصفا و المروه، إذا كان هناك من يبيع العطور، و لكن الأحوط لزوما أن يمسك على أنفه من الرائحة الطيبه فى غير هذا الحال،

و أما الاترج فقد مرّ أنه من القسم الأول الذى لا ينبت لأجل الرائحة الطيبه، و لا يندرج فى الرياحين. و قد مرّ عدم العموم فى النهى عن الرائحة الطيبه لغير القسم الثانى و الثالث، فلا يشمل القسم الأول كالنباتات البريه و الفواكه و غيرها. و لا يخفى ما فى التأييد بجواز خلوق الكعبه و رائحه العطارين فى السعى فإنها قد استثنيت لحرمة الكعبه و للخرج.

الثالث: عدم الكفاره دال على الجواز، إذ لو بنى على الحرمة لكان يستوى مع حرمة الطيب فى ثبوت الكفاره.

و فيه: أن الفارق هو الدليل مع ثبوت الحرمة، كما فى حرمة سدّ الانف عن الروائح الكريهه مع أن فيه كفاره مغايره لكفاره الطيب كما سيأتى.

ثمّ أن الظاهر خروج مثل السدر و الخطمى و الحناء عن الرياحين كما نص عليه الشهيد و غيره، و إن عرّف الرياحين فى اللغه تاره بكل نبتة له رائحة طيبه و كان مشموماً، و أخرى بكل بقله لها رائحة طيبه، أو أطراف النبات ذو الرائحة. إلاّ أن معناها معروف كالياسمين و النرجس و الريحان الفارسى و غيره، دون الفواكه و النباتات البريه.

ثمّ إن الضابطه فى الرائحة الطيبه كما ذكرها فى المبسوط و التذكرة و كشف الغطاء هو بلحاظ الصدق العرفى و هو يدور مدار ما ينبت و يزرع للطيب سواء اتخذ منه الطيب أو لم يتخذ، لا- ما لا- ينبت للطيب و إن كان فيه رائحة طيبه قد تظهر بالمعالجه فالتعارف النوعى المتداول هو ضابطه الصدق.

و لا بأس بشم خلوق الكعبه و هو نوع خاص من العطر(١).

مسألة ٢٤٠: إذا استعمل المحرم متعمدا شيئا من الروائح الطيبه

(مسألة ٢٤٠): إذا استعمل المحرم متعمدا شيئا من الروائح الطيبه فعليه كفاره شاه على المشهور، و لكن فى ثبوت الكفاره فى غير الأكل إشكال، و ان كان الأحوط التكفير(٢).

لا خلاف فى ذلك فى استثناء الموردين للنصوص الوارده كصحيح هشام بن الحكم (١). و صحيح عبد الله بن سنان قال: سألت ابا عبد الله عن خلوق الكعبه يصيب ثوب المحرم. قال: (لا بأس و لا يغسله فإنه طهور) (٢). و غيرها.

فقد عمم فى المقنع الفديه لأكل الزعفران و مطلق الطيب، و عمم فى الخلاف (٣) الفديه لاستعمال السته، و لاستعمال الادهان الطيبه، و كذا لذيرتها حتى ماء الورد و الورد. و الغريب الحكايه عن الشيخ نفى الكفاره عن ما عدا السته، مع أن مراد الشيخ هو مفاد صحيحه معاويه بن عمار من النفى عمّا ليس بطيب بذاته و ان اتخذ منه، فى مقابل قول العامه ثبوت الفديه مطلقاً، فتوهم نفى الشيخ للفديه عن بقيه أفراد الطيب الذاتى. و قد ذكر الشيخ هذا البحث فى ثلاث مسائل فى الخلاف فلاحظ، و العلامه فى التذكرة عممها لمطلق الطيب فى تقسيمه، و ظاهره شمول الفديه لذى الرائحه الطيبه الذى يتخذ منه الطيب كالياسمين و الورد و النيلوفر. و خص جماعه كثيره فى الاعصار المتأخره و منهم صاحب المدارك الكفاره بالاكل خاصه فى السته جموداً على ظاهر صحيح زراره عن أبى جعفر قال: (من

ص: ١١٤

١-١) أبواب تروك الإحرام، ب ٢٠، ح ١.

٢-٢) أبواب تروك الإحرام، ب ٢١، ح ١.

٣-٣) الخلاف مسألة ٨٨ - ٩١ - ٩٢.

أكل زعفران متعمداً أو طعاماً فيه طيب فعليه دم، فإن كان ناسياً فلا شيء عليه و يستغفر الله و يتوب إليه (١).

و فى صحيح معاويه بن عمار فى محرم كانت به قرحة فداواها بدهن البنفسج. قال: إن كان فعله بجهاله فعليه طعام مسكين، و إن كان تعمد فعليه دم شاه يهريقه (٢).

و قد تقدم فى صحيح الحسن بن زياد (٣) فيمن استعمل الأشنان الذى فيه طيب أنه يتصدق بشيء . و هو محمول على النسيان أو الضروره. و قد تقدم فى صحيح حريز و معاويه بن عمار أن من ابتلى بشيء من ذلك فليتصدق بقدر ما صنع (٤) . و هما محمولان على النسيان و الاضطرار أيضاً على تقدير كون المشار إليه باسم الإشاره هو الطيب، و أما لو جعلت الرائحة الطيبه فلا تنافى مع صحيح زراره المتقدم و الصحيح الاول لمعاويه بن عمار، و الأقوى بناء على ما ذكرناه من مفاد صحيح معاويه السابقه الحاصره من كونها فى صدد نفي توهم العامه القائلين بالفديه لكل من الطيب و لما ليس طيب بذاته إذا اتخذ منه الطيب و قد اشار إلى قولهم المزبور الشيخ فى الخلاف (٥) - فالصحيحه لتبيان الفرق بين ما هو طيب بذاته

ص: ١١٥

١-١) أبواب بقيه الكفارات، ب٤، ح١.

٢-٢) نفس الباب، ح٥.

٣-٣) أبواب بقيه كفارات الإحرام، ب٤، ح٨ و أبواب الإحرام، ب٢٧، ح٢.

٤-٤) أبواب تروك الإحرام، ب١٨، ح١١ و ٩ و ٨.

٥-٥) الخلاف، مسأله ٨٨.

و ما هو ليس كذلك، لا أنها بصدد الحصر الحقيقي في الأفراد الأربعة، بل في صدد الحصر في نوع الطيب في مقابل ماله رائحه طيبه و ليس طيباً في ذاته.

فتختص فديه الدم الذى هو طيب بذاته سواء الأربع المذكوره فى الصحيحه أو ما هو مستخلص من ماله رائحه طيبه دون ما فيه رائحه طيبه سواء ما أنبت لأجل الرائحه الطيبه كالرياحين أو غيره. مضافاً إلى أن صحيح زراره و معاويه الواردين فى كفاره الدم قد أخذ فى موضوعها عنوان الطيب الأعم منه فما يظهر من العلامه (١) من ثبوتها فى الياسمين و الورد و النيلوفر و من الشيخ فى المبسوط فى ماء الورد محل تأمل. و لعل لكلام التذكرة محملاً على غير ذلك حيث قال: الثالث. ما يقصد شمّه و يتخذ منه الطيب، كالياسمين و الورد و النيلوفر و الظاهر أن هذا يحرم شمه، و تجب منه الفديه. و به قال الشافعى لأن الفديه تجب فيما يتخذ منه. فكذا فى أصله (٢) لان تعليله بثبوت الفديه فى الطيب الذى يتخذ فى العناوين الثلاثه ظاهر فى كونه تعليلاً بالحرمة و على أى تقدير فلا دليل عام يتمسك به لثبوتها فى غير ما هو طيب بذاته، سواء كان طيباً بحسب طبيعته الاوليّه أو كان مستخلصاً.

ثم إنه لا- اختصاص فى ثبوت الكفاره بالأكل بل تثبت فى مطلق استعمال الطيب كما هو مقتضى صحيح معاويه، و توهم أن الكفاره فيه للادهان لا للطيب مدفوع، بما سيأتى فى الادهان من أن الكفاره خاصه بما فيه الطيب دون غيره من

ص: ١١٤

١-١) تذكره الفقهاء ٣٠٤: ٧.

٢-٢) تذكره الفقهاء ٣٠٦: ٧.

الادهان و إن كان محرماً.

هذا و ما فى روايه الاحمسى مما قد يوهم أن دهن البنفسج ليس من الطيب فلا تكون صحيحه معاويه مما نحن فيه قال: سئل أبا عبد الله سعيد بن سيار عن المحرم تكون به القرحة أو البثره أو الدمّل قال: (اجعل عليه البنفسج [أو الشيرج] و اشباهها مما ليس فيه الريح الطيبه) (١).

قال فى المنجد: البنفسج واحده البنفسجه أزهار سنويه أو معمره مشهوره بدوام أزهارها اللطيفه (بيضاء، صفراء، بنفسجيه) من أنواعها البنفسج العطر.. المستعمل فى الطب كملين (و بنفسج الثالوث) الكبير الأزهار..

قال فى المحيط: نبات زهرى من جنس فيولا من الفصيله البنفسجيه يزرع للزينه ولأجل زهوره عطر الرائحه... .

قد تحمل روايه الأحمس على نوع البنفسج غير المعطر منه مع أنه فى مورد الضروره و يدل عليه أن صحيحه معاويه بن عمار فى الكفاراه فى مورد القرحة - و لو كان أدهان بغير طيب - لم تثبت الكفاراه لجوازه و لا معنى حينئذ للتفصيل بين العمد و الجهاله مضافاً إلى تقييد روايه الاحمسي بالذى ليس فيه رائحه طيبه و هو فى بعض انواع البنفسج أو ما إذا عتق و طالت مدته. نعم الصحيحه داله على ثبوت الكفاراه فى استعمال الطيب و لو عند الاضطرار. ثم أن ما تقدم من الروايات قد ذكر ثبوت الكفاراه لشم الرائحه الطيبه و هى التصديق بقدر ما صنع أو بقدر شبعه فى الطعام إلا أن التعبير فيها بثبوت الكفاراه (لمن ابتلى بشيء من ذلك) و هو يعطى

ص: ١١٧

مسأله ٢٤١: يحرم على المحرم أن يمسك على أنفه من الروائح الكريهه.

(مسأله ٢٤١): يحرم على المحرم أن يمسك على أنفه من الروائح الكريهه. نعم لا- بأس بالإسراع فى المشى للتخلص من ذلك(١).

ثبوتها فى سدّ الأنف من الرائحة الكريهه كما أن التعبير بالابتلاء ظاهر فى غير العمدى و من ثمّ ذهب البعض لاستحباب تلك الكفاره و لا- أقل من عمومه لغير العمد نعم موضوع تلك الكفاره هى شم الرائحة أعم من كونها رائحة طيب أو ريحان و نحوه بخلاف استعماله بالمس الذى تقدم أن كفارته الدم لكن صريح الروايات ثبوت الكفاره الثانيه فى مسّ الطيب أيضاً فلا محاله تكون فى غير العمد و حينئذ يبقّى شم الطيب و ان لم يكن بمس مندرج فى عموم الاستعمال المستظهر لكفاره الدم المتقدمه.

قد مرّ فى الروايات السابقه النهى عن الإمساك للريح التنته (١) و هو ظاهر فى المعالجه فى عمليه الإمساك عن الريح الخبيثه لا مجرد حبس النفس، نعم قد يقال أن النهى المزبور كناية عن عدم الشّم كما هو الحال فى الرائحة الطيبه و قد مرّ فى الفواكه النهى عن شمها مع جواز أكلها مما يظهر منه النهى عن الشم بطريق الأنف، و على أى تقدير فالإسراع لا ريب فى جوازه لأنه ليس تصرفاً فى الشّم بل تصرفاً فى متعلقه و هو مكان المشموم.

ص: ١١٨

١- ١) أبواب تروك الإحرام، ب ٢٤.

مسألة ٢٤٢: يحرم على المحرم أن يلبس القميص و القباء و السروال و الثوب المزور مع شد أزراره و الدرع

(مسألة ٢٤٢): يحرم على المحرم أن يلبس القميص و القباء و السروال و الثوب المزور مع شد أزراره و الدرع، و هو كل ثوب يمكن أن تدخل فيه اليدان و الأحوط الاجتناب عن كل ثوب مخيط، بل الأحوط الاجتناب عن كل ثوب يكون مشابها للمخيط، كالملبد الذى تستعمله الرعاه، و يستثنى من ذلك (الهميان)، و هو ما يوضع فيه النقود للاحتفاظ بها و يشد على الظهر أو البطن، فان لبسه جائز و ان كان من المخيط، و كذلك لا بأس فى التحزم بالحزام المخيط الذى يستعمله المبتلى بالفتق لمنع نزول الامعاء فى الانثيين، و يجوز للمحرم أن يغطى بدنه ما عدا الرأس باللحاف و نحوه من المخيط حاله الاضطجاع للنوم و غيره(١).

و هو من محرمات الإحرام بالضروره بين المسلمين إجمالاً إلا أنه وقع التأمل للشهيد فى الدروس فى العنوان حيث أنه لم ترد النصوص به و انما ورد النهى عن لبس الثياب الخاصه لا النهى عن العنوان المزبور.

و فى المقنعه عبر بما ورد فى الروايات أيضاً و تبعه غير واحد فى ذلك و الثمره تظهر من وجوه فإنه على الثانى (عنوان الثياب) يعم الثياب سواء كانت مخيطة أو ملبده أو منسوجه أو ملصقه و عليه لا حاجه لتمحل الإلحاق و تنقيح المناط بخلافه على الأول، كما أنه على الثانى لا يعم النهى مطلق المخيط.

و قد خص أصحاب القول الثانى الثياب من حيث الشكل بالقباء و السراويل و القميص و الرداء و المدرعه و العباء و العمامه و نحوها مما ورد فى طائفه ثانيه من الروايات باستظهار الحصر منها فلا يعم مطلق أشكال و أزياء الثياب.

اما الروايات الواردة فى المقام فهى على طوائف.

الطائفة الأولى: ما ورد النهى فيها عن عناوين خاصه.

كصحيح محمد بن مسلم قال. إذا اغتسل الرجل و هو يريد أن يحرم فلبس قميصا قبل أن يلبى فعليه الغسل (١).

و فى صحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله النهى عن السراويل و الخفين (٢) و الإزار و فى صحيح يعقوب بن شعيب (٣) و عن مجمع البحرين: الطيلسان مثلث اللام واحد الطيالسه، و هو ثوب محيط بالبدن ينسج للبس خال عن التفصيل و الخياطه و هو من لباس العجم و الهاء فى الجمع للعجمه، لأنه معرب كالشان. انتهى.

و فى المنجد: كساء أخضر يلبسه الخواص من المشايخ و العلماء و هو من لباس العجم.

و مفهوم صحيح الحلبي (٤).

و فى صحيح على بن جعفر النهى عن القلنسوه (٥).

و فى الصحيح إلى صفوان عن خالد بن محمد الأصم النهى عن الكساء (٦).

ص: ١٢٠

١-١) أبواب الإحرام، ب ١١، ح ٢.

٢-٢) أبواب تروك الإحرام، ب ٣٥، ح ٢.

٣-٣) أبواب تروك الإحرام، ب ٣٦، ح ٢.

٤-٤) نفس الأبواب، ب ٤٤، ح ١.

٥-٥) أبواب تروك الإحرام، ب ٥٠، ح ٤.

٦-٦) أبواب تروك الإحرام، ب ٣٥، ح ١.

الطائفه الثانيه: ما ورد النهى فيها مقيد بقيد خاص:

ففى صحيحه معاويه بن عمار عن أبى عبد الله قال: (لا تلبس ثوباً له إزار إلا ان تنكسه و لا ثوباً تدرعه) الحديث (١).

و فى صحيحه الآخر (ثوباً تزّره و لا تدرعه) (٢) و مثله صحيح زراره (٣).

الطائفه الثالثه: ما كان لسانه النهى عن مطلق الثياب. كصحيح زراره عن احدهما - فى الحج بالصغار - (و تبقى عليهم ما تبقى على المحرم من الثياب و الطيب) (٤). و فى موثق أبى بصير عن أبى عبد الله فى حديث - (احرم لك شعرى و بشرى و لحمى و دمي من النساء و الثياب و الطيب) - الحديث (٥). و مثلها فى صحيحه معاويه بن عمار (٦). و مثله صحيح عبد الله بن سنان (٧). و فى صحيح آخر لمعاويه بن عمار عن أبى عبد الله قال: (إن لبست ثوباً فى إحرامك لا يصلح لك لبسه فلبّ) (٨) و مثله صحيح زراره عن أبى جعفر و فيه (أو لبس ثوباً

ص: ١٢١

-
- ١-١) أبواب تروك، ب ٤٥، ح ٤.
 - ٢-٢) أبواب تروك الإحرام، ب ٣٥، ح ٢.
 - ٣-٣) أبواب تروك الإحرام، ب ٣٦، ح ٥.
 - ٤-٤) أبواب اقسام الحج، ب ١٧، ح ٥.
 - ٥-٥) أبواب تروك الإحرام، ب ٥٢، ح ٢.
 - ٦-٦) أبواب تروك الإحرام، ب ١٦، ح ١.
 - ٧-٧) نفس الباب، ح ٢.
 - ٨-٨) أبواب تروك الإحرام، ب ٤٥، ح ٥.

لا ينبغي له لبسه (١).

و فى صحيح محمد بن مسلم قال سألت أبا جعفر عن المحرم إذا احتاج إلى ضرور من الثياب يلبسها؟ قال: (عليه لكل صنف منها فداء) (٢).

و يقرب عموم النهى عن الثياب المخيطة و غيرها بوجوه:

الأول: أن للجمع بين مفاد الطوائف الثلاث لا بد فيه من الالتفات إلى أن نزع الثياب و الإحرام بلباس خاص كان من المله الحنيفيه الإبراهيميه كما فى بعض الروايات و إنه قد أتى به الأنبياء السابقون، و هو نمط من التجرد عن الراحة المعهوده فى تروك الإحرام، غايه الأمر أن اللبس للثياب بحسب ماده اللغويه هو من الاختلاط و الاستعمال و التغطية كما يلاحظ فى مشتقات ماده كالتليس و الالتباس و لبس الحق بالباطل و غيرها من الموارد. و على ذلك فارتداء الثياب المخيطة و غيرها المعتاده و إن لم يكن على الهيئه المناسبه للثوب الخاص بالشكل و الزى المذكور فى الطائفه الأولى، إلا أنه لبس بالمعنى العام و إن لم يكن لبساً خاصاً مناسباً له كالتوشح و غيره، فاللبس للثياب عموماً من التروك إلا أنه استثنى منه أخف درجاته، و هو لبس الثوبين الإزار و الرداء لمكان الستر، و لذلك كان استفاده النهى عن المخيط باعتباره أعلى درجات اللبس و أكملها. و من ثم يتضح وجه حكم جماعه بمنع كون ثوبى الإحرام من الجلد أو اللبد حيث انهما عند طائفه من الناس نمط من الثياب تلبس بهيئه الإزار و الرداء.

ص: ١٢٢

١-١) أبواب بقيه كفارات الإحرام، ب ٨، ح ١ و ٤.

٢-٢) بقيه كفارات الإحرام، ب ٩، ح ١.

الثاني: المقابلة بين النهى عن العناوين الخاصه فى الروايات مع الأمر بالرداء و الإزار داله على كون لبس ثوبى الإحرام كالأستثناء من ترك الثياب مطلقاً.

الثالث: اقتران النهى عن السراويل بالنهى عن الخف و الجورب فى سياق واحد دال على أن الثياب المخيطه شامله للحجم الصغير المختص ببعض أعضاء البدن، و أن المنهى عنه هو المخيط لأنه عباره عن ضم الثوب لبعض أعضاء البدن بنحو التفصيل و العنايه بالخيط و هو درجه معتاده فى رفاه و حفظ البدن.

الرابع: تقييد جواز لبس الخف و الجورب عند الاضطراب بشق أعلاه من ظاهر القدم. كصحيح أبى بصير، و صحيح محمد بن مسلم (١) - دال على كون جهه النهى ليست ستر ظاهر القدم فقط، بل كونه مخيطاً مصنوعاً لضم عضو البدن، بل إن النهى عن ستر ظاهر القدم وجهه ذلك أيضاً.

الخامس: التعبير عن تجرد المحرم عن ثيابه و تجرد الصغار عن ثيابهم دالان على العموم، و كذا ما ورد فى التلبيه (أحرم لك بدنى و بشرى من الثياب و النساء و الطيب...) و وجه دلالتة مضافاً إلى عموم عنوان الثياب و أن عنوان التجرد دال على كونه مطلوباً، غايه الأمر استثنى الساتر و هو ثوبى الإحرام للزومه.

السادس: أن ما ورد فى استثناء الهيمان و المنطقه الآتى سياقه سياق الاستثناء المشعر بعموم المستثنى منه.

السابع: ما ورد فى البحار عن الكشى عن القتيبى عن أبى عبد الله الشاذانى

ص: ١٢٣

قال: سألت الريان بن الصلت و فيه (و غير ثيابك المخيطه...) (١) و الروايه و ان لم تكن مسنده للرضا حيث أن الجواب من ابن الصلت إلا أنه دال على الارتكاز المتشرعى من مثله و هو من أصحاب الرضا .

و الغريب عن الشهيد حيث أشكل على المشهور استفاده حكم المخيط من الأدله قد استدل - هو - على حرمه عقد الرداء بفحوى النهى عن ازرار الطيلسان لتجنب الترفه و هذا التعليل بعينه موجود فى مطلق المخيط المفصل من الثياب.

الثامن: أن النهى الوارد فى العناوين الخاصه فى الطائفه الأولى ظاهره التمثيل للمخيط المتعارف الملبوس لا الحصر و لم ترد أداه حصر فى روايات الباب.

التاسع: ما ورد فى مكاتبه الحميرى الآتية من النهى عن تغير الإزار عن حده بالقرض أو الخرز بالإبره و نحوه صريح فى عموم المخيط و غيره مما هو مفصل.

العاشره: ما ورد من النهى عن عقد الثوبين و تخليلهما و نحو ذلك صريح فى قصر اللبس بهما من دون ترفع فى درجه اللبس إلى الأفضل و قد تقدم أن كفيات اللبس للثوب هى على درجات تتصاعد بحسب الزى و التفصيل و المعالجه التى أوقعت فى الثوب.

الحاديه عشر: أن النهى عن اللبس شامل للبس العمامه، و إن كان هو محرم من جهه أخرى و هى تغطيه الرأس، مع أن العمامه ليست مخيطه و لا مفصله و لا مدرعه و هو داعم لعموم كل من اللبس و الثياب المنهى عنه.

هذا، قد يدعى أن مقتضى الطائفه الثانيه تقييد الإطلاق للطائفه الثالثه

ص: ١٢٤

حيث قد اشتملت الطائفة الثانية على تقييد الثياب بالجمله الفعلية (تدرعه) و هي تدل على أن اللبس الفعلي هو المنهى عنه و كذا التعبير في بعضها (يلبس كل ثوب إلا ثوباً يتدرعه) (١) الدال على الجواز إلا ما استثني و على ذلك فيجوز لبس المخيط بنحو التوشح دون إدخال اليدين أو عقد الإزار. و فيه: أنهما بلسان النهي فليسا متخالفين في النسبه

مع النهي المقيد في الطائفة الثانية فالتقييد من باب حمل المطلق على المقيد و هو لا يصار إليه بعد كون العموم استغراقياً لا بدلاً، مع أن القيد صفة للثوب لا بدل عن اللبس.

و أما عموم الجواز المستثنى فهو بالإضافة للقميص فإن كل ثوب لا يدرع لا يكون إلا الرداء و أمثاله.

ثم إنه هاهنا فروع:

الأول: في استثناء الهميان، و مثله الحزام المخيط للفتق. و عرّف الهميان بكيس توضع فيه النفقه و يشد بما يشد الوسط، و المنطقه ما يشد على الوسط و يوضع فيه النفقه. و قال في المصباح: المنطقه اسم لما يسميه الناس الحياصه - و الأصل الحواصه و هي سيرٌ يشدُّ به حزامُ السَّرَجِ، كما عن القاموس.

و في لسان العرب: و المِنْطَقُ و المِنْطَقَةُ و النطاق كُلُّ ما شَدَّ به وسطه، و المِنْطَقَةُ معروفه اسمٌ لها خاصه. و النطاق شبه إزار فيه تكه كانت المرأه تَنْتَطِقُ به... و هو أن تلبس المرأه ثوبها ثم تشدّ وسطها بشيء و ترفع وسط ثوبها و ترسله على الأسفل

ص: ١٢٥

عند معاناه الاشغال لثلا تعثر فى ذيلها.

و فى المحكم النطاق شتقه أو ثوب تلبسه المرأه ثم تشد وسطها بحبل ثم ترسل الاعلى على الأسفل إلى الركبه فالأسفل ينجر على الأرض، و ليس لها حُجزه و لا نَيْفَقُ و لا ساقان.

و يدل على الجواز صحيح يعقوب بن شعيب قال: سألت ابا عبد الله عن المحرم يصير الدراهم فى ثوبه. قال: (نعم و يلبس المنطقه الهميان) (١).

و فى صحيح أبى بصير عن أبى عبد الله قال: (كان أبى يشد على بطنه المنطقه التى فيها نفقته يستوثق منها فإنها من تمام حجه) (٢).

و سيأتى بقيه الكلام فى كيفية استعمالها و حكم شد الإزار بها.

الثانى: فى الطيلسان و كل ثوب لا يدرع و له ازرار: و ذهب إلى جواز لبسه العلامه و الشهيد فى الدروس إلا أنه قيده فى الإرشاد بالضروره. و يدل عليه صحيح يعقوب بن شعيب قال سألت أبا عبد الله المحرم يلبس الطيلسان المزور، فقال: (نعم و فى كتاب على لا تلبس الطيلسان حتى تنزع إزراره، فحدثنى أبى انه إنما كره ذلك مخافه أن يزره الجاهل) (٣).

و مثله صحيح الحلبي إلا انه زاد (فأما الفقيه فلا بأس أن يلبسه) (٤).

ص: ١٢٤

١-١) أبواب تروك الإحرام، ب ٤٧، ح ١.

٢-٢) نفس الباب، ح ٢.

٣-٣) أبواب تروك الإحرام، ب ٣٦، ح ٣.

٤-٤) نفس المصدر، ح ٣.

و فى روايه أبى بصير عن أبى عبد الله (و إن لبس الطيلسان فلا يزره عليه) (١).

و ظاهر هذه الصحاح عدم تقييده بالضروره كما أنه ظاهر بالكراهه الاصطلاحيه لخوف معرضيه ارتكاب المحرم فى كيفيه اللبس لا الملبوس، و هذا دال على ما تقدم من تعدد درجات اللبس كما هو الحال فى تعدد درجات الملبوس.

وفيه: ان النهى عن المزور - فى صحيح يعقوب - (حتى ينزعه) محمول على الكراهه.

ثم أن فى صحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله: (قال لا تلبس ثوباً له أزرار و أنت محرم إلا أن تنكسه) (٢) و يظهر منه عموم الجواز للطيلسان و غيره من الثياب غير المخيطه و غير المفصله.

و قد عرفت ان الطيلسان ثوب و كساء ملبد أو منسوج غير مخيط و لا مفصل.

الثالث: فى حزام الفتق و هو تاره مخيط و أخرى غير مخيط. أما الثانى فلا ريب فى جوازه لعدم صدق اللبس و الثوب عليه، و أما الأول فيستفاد جوازه بالاولويه من الهميان و المنطقه لفهم كون مناط الجواز فيها هو الضروره و الحاجه.

الرابع: فى العمامه.

ففى صحيح أبى بصير عن أبى عبد الله فى المحرم يشد على بطنه العمامه

ص: ١٢٧

١-١ (١) نفس المصدر، ح ٤.

١-٢ (٢) نفس المصدر، ح ١.

مسألة ٢٤٣: الأحوط أن لا يعقد الأزار في عنقه بل لا يعقده مطلقاً

(مسألة ٢٤٣): الأحوط أن لا يعقد الأزار في عنقه بل لا يعقده مطلقاً و لو بعضه ببعض و لا يغرزه بآبره و نحوها و الأحوط أن لا يعقد للرداء أيضاً و لا بأس بغرزه بالآبره و أمثالها (١) .

قال: (لا) (١).

و في صحيح عمران الحلبي عن أبي عبد الله قال: (المحرم يشدّ على بطنه العمامه و إن شاء يعصبها على موضع الإزار، و لا يرفعها إلى صدره) (٢).

و مقتضى الصحيح الثاني حمل الأول على الكراهه، إلا أن الجواز مقيد بعدم التوغل في كيفية لبسها، بأن يرفعها إلى صدره، أو أن تكون مخيطه و هي كيفية في الملبوس، و من ثمّ لا- يبنى على جواز لبس الهميان و المنطقه إذا كانا مخيطين و كانت الحاجه في لبسهما هو شد الوسط لا الاحتفاظ بالنقود. و حكم شدّ الإزار بها سيأتي في محله.

و ينسب إلى المشهور جواز عقد الأزار، و حرمة إزراره و ظاهر الحنفية في مبسوط السرخسي أن شدّ المنطقه و الهميان على البدن لا على الأزار. أما الروايات الواردة في المقام فصحيح سعيد الأعرج أنه سأل أبا عبد الله عن المحرم يعقد أزار في عنقه. قال: (لا) (٣). و في هامش الفقيه أن في بعض النسخ (عقد الأزار) بالراءين و كذا في الروضه للمجلس قال . إن الممنوع عنه أزار قميصه أو قبائه ثمّ

ص: ١٢٨

١-١) أبواب التروك، ب ٧٢، ح ١ و ح ٢ و كذا ب ٤٧.

٢-٢) أبواب التروك، ب ٧٢، ح ١ و ح ٢ و كذا ب ٤٧.

٣-٣) أبواب تروك الإحرام، ب ٥٣، ح ١.

قال - و يمكن أن تكون النسخه (إزاره) من دون راء متقدمه و يكون المراد به عقد الرداء في عنقه اختياراً.

و على تقدير كون النسخه (إزاره) فقد اختلف في مرجع الضمير (في عنقه) هل هو عنق المحرم أو الإزار فعلى الأول فالنهي عن عقد الرداء في عنق البدن، و على الثاني فالنهي عن عقد الإزار في عنقه في وسط البدن و استظهر جماعه كثيره الأول و يأتي ما يؤيده في بقيه الروايات.

و في روايه الاحتجاج عن محمد بن عبد الله بن جعفر الحميري عن صاحب الزمان انه كتب إليه يسأله عن المحرم يجوز أن يشدّ المثتر من خلفه على عنقه (١) بالطول و يرفع طرفيه إلى حقويه، و يجمعهما في خاصرته، و يعقدهما، و يخرج الطرفين الآخرين من بين رجليه و يرفعهما إلى خاصرته، و يشدّ طرفيه إلى وركيه، فيكون مثل السراويل يستر ما هناك، فإن المثتر الأول كنا نتر به إذا ركب الرجل جملة يكشف ما هناك، و هذا استر . فأجاب : (جائز أن يتزر الإنسان كيف شاء إذا لم يحدث في المثتر حدثاً بمقراض و لا إبره تخرجه به) - عن حدّ المثتر، و غرزه غرزاً [غزراً] و لم يعقده و لم يشدّ بعضه ببعض، و إذا غطّى سرته و ركبته كلاهما فإن السنه المجمع عليها بغير خلاف تغطيه السرّه و الركبتين، و الاحب إلينا و الأفضل لكل أحد شدّه على السبيل المؤلفه المعروفه للناس جميعاً إن شاء الله و عنه انه سأله هل يجوز أن يشدّ عليه مكان العقد تكّه؟ فأجاب: لا يجوز شدّ المثتر بشيء سواه من تكه

ص: ١٢٩

أو غيرها (١) أن النهى عن العقد فى العنق فى ظاهر هذه الروايه كون العنق عنق الإزار، و هو كناية عن عقد المئزر و شدّ بعضه ببعض، الذى هو عقده ناقصه مع ثنى، و النهى عن شدّه بالتكه و هى ما يُربط به السراويل، فظاهرها المنع عن شدّ الأزار بما يتعارف كونه رباطاً للسراويل و نحوه.

و صحيح على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر قال: (المحرم لا يصلح له أن يعقد إزاره على رقبته و لكن يثنيه على عنقه و لا يعقده) (٢).

و قد يستظهر من الصحيح إرادته عنق البدن بقربينه اقترانه بالرقبه و لكن قد يقال بأن لفظه الأزار حيث انها تطلق فى مقابل الرداء، و إن كان الأزار يستعمل كما فى روايات كفن الميت فيما يغطى تمام البدن، إلا أنه إذا قوبل بالرداء فيراد به المئزر. و المعروف فى كلمات أعلام العصر إرجاع ضمير العنق إلى المحرم، فمن ثم فسروا الأزار بالرداء فمنعوا عن عقد الرداء فى الرقبه أو مطلقاً، و اجازوا عقد المئزر عكس ما صنع الماتن.

إلا- انك عرفت أن التعبير فى الصحيح المزبور بالإزار فى مقابل الرداء و التعبير بالرقبه أو العنق يطلق على رأس المئزر و الإزار. مضافاً إلى ما مرّ فى المكاتبه من التصريح بالمئزر، و كذا فى صحيح سعيد الأعرج حيث عبّر بالإزار.

ثمّ إنه قد يحدش فى استفاده حرمه عقد الإزار على أى من التقديرين سواء فسرناه بالمئزر أو الرداء - بأن صحيح سعيد الاعرج مختلف النسخه و أن الأرجح ف-يه

ص: ١٣٠

١- ١) أبواب تروك الاحرام، ب ٥٣، ح ٣.

٢- ٢) نفس الباب، ح ٥.

هو الازرار، و الازرار مسلم الحرمة من روايات الطيلسان المعتبره و غيرها. و فى صحيح على بن جعفر يستظهر من العنق و الرقبه بقرينه اقترانهما انهما عنق البدن و رقبته، فيكون المراد عقد الرداء أو الازرار الطويل بحيث يكون ثوباً واحداً يلف على الرقبه ثم على الحقوين، فيكون هيئه ارتدائه كالثياب المعتاده، و النهى إنما هو لأجل ذلك. و قد يكون عنوان الازرار المنهى عن عقده فى الروايات مستعملاً للمعنى الجنسى الشامل للثوبين فإن هيئه الثوبين قبل لبسهما على الموضعين واحده يطلق عليهما إزارين عنق و ان كانت التسميه بعد لبسهما تتباين بلحاظ موضع اللبس فى البدن و هذا هو الأقرب فى كون النهى عن مطلق الإزار و من ثم كان المحكى عن علامه و الشهيد المنع عن عقد الرداء و تجويز العقد فى المئزر لورود النصوص الآتية فيه دون الرداء. كما قد يستشهد للجواز بصحيح يعقوب بن شعيب المتقدم عن أبى عبد الله قال: سألت ابا عبد الله عن المحرم يصرُّ الدراهم فى ثوبه. قال: (نعم و يلبس المنطقه و الهيمان) (١). بأن سؤال الراوى عن صر الثوب أى عن عقده، فأجابه بالجواز، و أردف ذلك بلبس المنطقه و الهيمان مما يظهر منه لبسهما فوق الازرار و الشد به. و بصحيحه صفوان الجمال قال: قلت لأبى عبد الله إن معى أهلى و أنا اريد أن اشد نفقتى فى حقوى. فقال: (نعم فإن أبى كان يقول: (من قوه المسافر حفظ نفقته) (٢). و الحقو الكشح و الازرار و معقده. فيطلق على الازرار و على معقده، ففى اللسان أنه فى الاصل اسم

ص: ١٣١

١- ١) أبواب تروك الاحرام، ب ٤٧، ح ١.

٢- ٢) الكافي ٣٤٣: ٤، باب المحرم يشد على وسطه الهيمان و المنطقه، ح ١.

للخصر و معقد الإزار ثم سمي به الأزار لأنه يشدّ على الخصر، و يقال رمى فلان بحقوه أى رمى بإزاره، فهذه الصحيحه كالنص على جواز العقد على الأزار.

و يعضد ذلك بروايه ميمون القداح عن جعفر أن علياً كان لا يرى بأساً بعقد الثوب إذا قصر، ثم يصلى فيه إذا كان محرماً (١). و يستفاد منهما جواز عقد المئزر عند الحاجة كما هو الحال فى الهميان. و من ثمّ يشكل الجزم بحرمه العقد مع الحاجة إلا أن يوجب ذلك تغيير هيئه الثوبين عن كونهما رداء و مئزر كما أن من ذلك يظهر جواز شدّ الهميان و المنطقه فوق الأزار لما مرّ و المتعارف وجود الحاجة لشدّهما فوق الثياب ليكونا فى معرض التناول، و الا- لكان حرجاً الانتفاع بهما. و قد مرّ فى تعريف المنطقه أنها ما يوضع على الثياب و على الوسط.

و فى موثق يونس بن يعقوب قال: قلت لأبى عبد الله: المحرم يشدّ الهميان فى وسطه. فقال: (نعم) (٢). و ظاهر الشدّ فى الوسط يطلق على الوضع على الثياب على موضع الوسط كما هو المتعارف المنصوص، و يؤيد كل ذلك تخصيص المنع فى المكاتبه عن الشدّ بنحو يخرج الثوبين عن المتعارف بنحو رباط السراويل و نحوها.

أما شدّ العمامه على الأزار فقد عرفت أن الجواز المتقدم فى شدها رتب على عنوان البطن و من ثمّ منع البعض عن شدها على الإزار بل منع بعض من شدها على البدن ثمّ ثنى الأزار عليها و عمم المنع المزبور للمنطقه و الهميان و لكن تقدم

ص: ١٣٢

١-١) أبواب تروك الاحرام، ب ٥٣، ح ٢.

٢-٢) أبواب تروك الاحرام، ب ٤٧، ح ٤.

(مسأله ۲۴۴): يجوز للنساء لبس المخيط مطلقاً عدا القفازين و هو لباس خاص يلبس لليدين (۱).

اطلاق الجواز فى المنطقه و الهميان و اطلاق العقد بها و خصوص بعض الروايات فى ذلك و كذا الحال فى اطلاق دليل جواز شد العمامه بل ان التعبير فى صحيح الحلبي هو التخيير بشدها على بطنه أو تعصبيها على موضع الازار. و ظاهر المشهور جواز ذلك. نعم احتاط فى ذلك صاحب الجواهر و هو حسن و أما غرز الإبره (و هو ما يطلق عليه المشقص) فى الثوبين فيشكل الحال فيه، لا- سيما إذا أوجب احداث هيئه فى الرداء أو المئزر. و قد عرفت أن النهى عن عموم اللبس كيفيه مطلق و هو تشكيكى كعموم فوقانى، غايه ما خرج عنه لبس الثوبين مجردين، أو بعض العناوين الخاصه. كما قد يستأنس للمنع عنه بالمنع عن الازرار.

و يدل عليه صحيح العيص بن القاسم قال: قال أبو عبد الله : (المرأه المحرمه تلبس ما شاءت من الثياب غير الحرير و القفازين) الحديث (۱).

و فى حسنه النضر بن سويد عن أبى الحسن قال سألته عن المحرمه، أى شىء تلبس من الثياب؟ قال: تلبس الثياب كلها إلا المصبوغه بالزعفران و الورس، و لا تلبس القفازين... الحديث (۲).

و فى صحيح يعقوب بن شعيب جواز لبسها للقميص ترزه عليها (۳).

ص: ۱۳۳

۱- ۱) أبواب الاحرام، ب ۳۳، ح ۹.

۲- ۲) أبواب الاحرام، ب ۳۳، ح ۲.

۳- ۳) أبواب الاحرام، ب ۳۳، ح ۱.

(مسألة ٢٤٥): إذا لبس المحرم متعمداً شيئاً مما حرم لبسه عليه فكفارته شاه، والأحوط لزوم الكفاره عليه و لو كان لبسه للاضطرار (١).

و لبسها الحرير و الخز و الديداج و الحرير و الخخالين. و فى صحيح الحلبي جواز لبسها السراويل (١) لكن قد تقوم قوه منع لبسها الحرير المبهم فى فصل كيفيه الاحرام فلاحظ.

و يدل عليه صحيح زراره بن أعين قال سمعت أبا جعفر يقول: (من نتف إبطه... أو لبس ثوباً لا ينبغي له لبسه.. ففعل ذلك ناسياً أو جاهلاً فليس عليه شيء، و من فعله متعمداً فعليه دم شاه) (٢).

و مقتضى المقابله فى التقسيم ثبوتها للاضطرار.

و فى صحيح محمد بن مسلم قال سألت أبا جعفر عن المحرم إذا احتاج إلى ضروب من الثياب يلبسها قال: (عليه لكل صنف منها فداء) (٣).

هذا و قد حكى الاجماع أو الشهره على ثبوتها فى مورد الاضطرار.

و قد يخدم فى عموم صحيح زراره للاضطرار تخصيصه بحديث الرفع و يخدم فى صحيح محمد بن مسلم بظهور لفظه (الحاجه) فى الحاجه العقلائيه المتعارفه و ان لم تبلغ مبلغ الاضطرار فيكون مطلقاً كصحيح زراره يخصص بحديث الرفع. مضافاً إلى خصوص صحيح الحميرى الوارد فى إحرام العقيق فيمن يحرم من المسلخ و يلبس

ص: ١٣٤

١- ١) أبواب تروك الاحرام، ب ٣٠، ح ٢.

٢- ٢) أبواب بقيه كفارات الاحرام، ب ٨، ح ١ و ح ٤.

٣- ٣) نفس الأبواب، ب ٩، ح ١.

الثوبين تقيه إلى ذات عرق انه كتب لصاحب الزمان يسأله عن ذلك فكتب إليه في الجواب (يحرم من ميقاته ثم يلبس الثياب و يلبى في نفسه فإذا بلغ إلى ميقاتهم أظهره) (١).

و كذا صحيح حمران عن أبي جعفر قال: (المحرم يلبس السراويل إذا لم يكن معه إزاره) (٢) و مثله صحيح معاوية بن عمار (٣). بل إن في غالب الروايات (٤) الواردة المجوزة للبس المخيط في الضرورة ساكته عن ذكر الكفاره و حكى في الجواهر عن الخلاف نفى الفديه عليه في فرض الروايه، و عن التذكرة نسبه إلى علمائنا، و في المنتهى اتفق عليه العلماء.

و يظهر من صاحب الجواهر (٥) اختصاص نفى الكفاره بذلك الفرض من الاضطرار و هو الذى لأجل ستر العوره كما قد يدعى خصوصيه مكاتبه الحميرى فى لبس الثياب تقيه بل يظهر من آخر كلام صاحب الجواهر ميله إلى عموم ثبوت الكفاره مطلقاً و ان خلو الخبرين المزبورين للاتكال على وجوده فى غيرهما، مضافاً إلى أن بعضها أمر بلبسه منكوساً و نحو ذلك بغير المتعارف كى لا يصدق لبس المخيط عليه.

ص: ١٣٥

-
- ١-١) أبواب المواقيت، ب ٢، ح ١٠.
 - ٢-٢) أبواب تروك الاحرام، ب ٥٠، ح ٣.
 - ٣-٣) نفس المصدر، ح ١.
 - ٤-٤) أبواب تروك الاحرام، ب ٥١ - ٤٤.
 - ٥-٥) جواهر الكلام ٣٤٣: ١٨ - ٣٤٤.

و قد تقدم فى فصل المواقيت ميقات العقيق ما يظهر من كاشف اللثام و جماعه ثبوت الكفاره فى الفرض المزبور بل قال فى الحدائق (١) من اضطر إلى لبس ثوب

يحرم عليه لبسه مع الاختيار جاز له لبسه و عليه دم شاه و الحكم بذلك مقطوع به فى كلامهم كما نقله غير واحد مضافاً إلى أن دعوى ظهور صحيح محمد بن مسلم فى الحاجه المتعارفه لا يجد الاضطرار خلاف الظاهر و الا لبيّن محذوريه الفعل و لأكد النهى عنه فثبوت الكفاره ان لم يكن أولى فهو أحوط لا سيما فى غير التقيه و اضطرار الساتر.

ص: ١٣٦

مسألة ٢٤٦: الاكتمال على صور

(مسألة ٢٤٦): الاكتمال على صور:

- ١ - أن يكون بكحل أسود، مع قصد الزينه و هذا حرام على المحرم قطعاً، و تلزمه كفاره شاه على الأحوط الأولى.
 - ٢ - أن يكون بكحل أسود، مع عدم قصد الزينه.
 - ٣ - أن يكون بكحل غير أسود مع قصد الزينه، و الأحوط الاجتناب في هاتين الصورتين، كما أن الأحوط الأولى التكفير فيهما.
 - ٤ - الاكتمال بكحل غير أسود، و لا يقصد به الزينه، و لا باس به، و لا كفاره عليه بلا إشكال (١).
- و المشهور على الحرمة في الجملة و عن الشيخ في عده من كتبه و ابن زهره الكراهه و كذا في النافع، و يظهر من القواعد التوقف . لكن كلام الشيخ و ابن زهره لا يبعد اراده الحرمة منه كما هو الدراج في تعبير المتقدمين تبعاً للروايات و أما الروايات الواردة في المقام فهي على ألسن:
- منها: ما سوغ الاكتمال بمطلق الكحل ما لم يكن فيه طيب كصحيح عبد الله بن سنان قال سمعت أبا عبد الله يقول (يكتحل المحرم ان هو رمد بكحل ليس فيه زعفران) (١) و مثله روايه هارون بن حمزه (٢) .

ص: ١٣٧

١- ١) أبواب تروك الاحرام، ب ٣٣، ح ٥.

٢- ٢) أبواب تروك الاحرام، ب ٣٣، ح ٦.

و مثله أيضاً صحيح محمد بن مسلم (١) و غيرها.

و منها: ما جوز مطلق الكحل ما لم يكن للزينة كصحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله قال (لا بأس أن يكتحل و هو محرم بما لم يكن فيه طيب يوجد ريحه فأما للزينة فلا) (٢).

و منها: ما جواز الكحل مطلقاً إلا ما كان كحلا أسود معللاً في بعضها بأنه زينه. كصحيح معاوية الآخر عن أبي عبد الله قال: (لا يكتحل الرجل و المرأة المحرمان بالكحل الأسود إلا من علّه) (٣) و مثله صحيح الحلبي (٤) و في صحيح زراره عنه (تكتحل المرأة المحرمة بالكحل كله إلا الكحل الأسود الزينه) (٥).

و صحيح حريز قال: (لا تكتحل المرأة المحرمة بالسواد إن السواد زينه) (٦).

و مثله صحيح أبي بصير (٧) و مثله صحيح ثانٍ للحلبي (٨) إلا أن في ذيله قال: (إذا اضطرت إليه فلتكتحل) و مقتضى الجمع بين الروايات تحريم الكحل

ص: ١٣٨

١-١) أبواب تروك الاحرام، ب ٣٣، ح ١٢.

٢-٢) أبواب تروك الاحرام، ب ٣٣، ح ١ و ح ٨.

٣-٣) أبواب تروك الاحرام، ب ٣٣، ح ٢.

٤-٤) أبواب تروك الاحرام، ب ٣٣، ح ٧.

٥-٥) أبواب تروك الاحرام، ب ٣٣، ح ٣.

٦-٦) أبواب تروك الاحرام، ب ٣٣، ح ٤.

٧-٧) أبواب تروك الاحرام، ب ٣٣، ح ١٣.

٨-٨) أبواب تروك الاحرام، ب ٣٣، ح ١٤.

فيما إذا كان زينه كما هو الحال في الكحل الأسود و إلا فالكحل في نفسه ليس من محرمات الاحرام إذ اسوداد الكحل إنما يتم بحرقه أو حرق ماده أخرى تخلط معه بغية إيجاد اللون المنحصر فائدته في التزين و الا فالكحل في نفسه ليس بأسود و من هذه الروايات يظهر أن موضوع الحرمة هو الزينه للمحرم أو حرمة الزينه الخاصه في العين لكن الاظهر هو الأول كما في صحيح حريز المتقدم عن أبي عبد الله قال: (لا تنظر في المرآه و أنت محرم لأنه من الزينه و لا تكتحل المرآه المحرمه بالسواد إن السواد زينه) (١) فوحده السياق مع وحده التعليل تقتضى وحده الموضوع و عمومه و هو حرمة الزينه.

و مثلها حسنه النضر بن سويد عن أبي الحسن قال: سألته عن المرآه المحرمه أى شىء تلبس من الثياب قال: (...و لا- تلبس القفازين و لا حلى تزين لزوجها و لا تكتحل إلا من عله) (٢) و التقريب فيها كما تقدم.

مضافاً لما سيأتى من تكرار التعليل لحرمة النظر في المرآه و لبس الحلّى للمرآه و لبس الخاتم للمحرم بأن تلك الأمور زينه و قد ذكر المجلسى في مرآه العقول في ذيل شرح صحيح حريز أنه يستفاد منه أن كلما يحصل فيه الزينه يحرم على المحرم.

و منه يظهر أنه لا وجه لتقييد الحرمة في الكحل الأسود بقصد الزينه لأن موضوع الحرمة هو ما يعد و يكون زينه و ان لم يقصد ذلك منه.

أو لك أن تقول أن قصده قصداً للزينه بالتبع قهراً و كذا فيما سيأتى في الحلّى

ص: ١٣٩

١-١) الكافي ٣٥٦: ٤.

٢-٢) أبواب تروك الاحرام، ب ٤٩، ح ٣.

و نحوه نعم لو لم يعدد الكحل من عنوان الزينه كما هو في غير الأسود ربما كان قصد الزينه موجبا لتعنون الفعل بالزينه. و على أى تقدير فالزينه ليس أمراً قصدياً بحتاً بل هي هيئه و كيفيه خاصه.

هذا و قد و يظهر من صحيح الكاهلى عموم حرمة الكحل عن أبى عبد الله قال: سأله رجل ضرير و انا حاضر فقال أكتحل إذا احرمت قال: (لا و لم تكتحل؟) قال: إني ضرير البصر و إذا انا اکتحلت نفعنى و ان لم اکتحل ضررنى، قال: (فاکتحل) الحديث (١).

إلا أنه محمول على الكحل الأسود لا سيما و ان اطلاقه بترك الاستفصال فلا يقاوم الطوائف المتعدده الداله بالنصويه على أن وجه الحرمة فيه هو الزينه كما فى الأسود.

اما الكفارہ بشاه فمبنيه على عموم ثبوتها فى التروك بدلاله صحيح على بن جعفر و سيأتى الكلام فيها فى نهايه التروك.

ص: ١٤٠

مسألة ٢٤٧: يحرم على المحرم النظر في المرأة للزينة

(مسألة ٢٤٧): يحرم على المحرم النظر في المرأة للزينة و كفارته شاه على الأحوط الأولى، و أما إذا كان النظر فيها لغرض آخر غير الزينة كنظر السائق فيها لرؤيه ما خلفه من السيارات فلا بأس به، و يستحب لمن نظر فيها للزينة تجديد التلبيه، أما لبس نظاره فلا بأس فيه للرجل أو المرأة إذا لم يكن للزينة، و الأولى الاجتناب عنه، و هذا الحكم لا يجرى في سائر الأجسام الشفاهه، فلا بأس بالنظر إلى الماء الصافى أو الأجسام الصقيه الأخرى (١).

و المشهور على الحرمة، و عن الشيخ فى الجمل و العقود و الخلاف و ابن حمزه و ابن براج و ابن زهره و المحقق فى النافع أنه مكروه، و توقف فى القواعد، و لكن يحتمل فى غير النافع إرادته الحرمة كما هو مستعمل فى كتب المتقدمين تبعاً للروايات.

أما الروايات الواردة فى المقام:

فصحيحه حماد بن عثمان عن أبى عبد الله قال: (لا تنظر فى المرأة و انت محرم فإنه من الزينه) (١). و فى صحيح حريز (لأنه من الزينه) (٢). و فى صحيح معاوية ابن عمار عن أبى عبد الله (لا تنظر المرأة المحرمه فى المرأة للزينه) (٣). و فى

ص: ١٤١

١-١) أبواب تروك الاحرام، ب ٣٤، ح ١.

٢-٢) نفس الباب، ح ٣.

٣-٣) نفس الباب ح ٢.

صحيحه الآخر عنه قال: (لا- ينظر المحرم في المرآه لزينه فإن نظر فليلبى) (1). و لا- يخفى أن الصحيحين الأولين مطلقان، غايه الأمر قد تعبد بأن مطلق النظر زينه، بخلاف صحيحى ابن عمار فانهما مقيدان بكون الداعى من النظر هو الزينه. نعم يحتمل فى الأولين أن التعليل فيهما مخصص، لإطلاق النهى لكن الأقرب هو الاحتمال الأول فيهما، لأن لسان التعليل التعيد بمصداقيه النظر للزينه. و لا تنافى بين الأولين و الآخرين لأن المفادين مثبتين للحرمة، و حيث أن الحرمة استغراقيه فلا يحمل المطلق على المقيد.

لا يقال أن التعليل فى الآخرين مفهومه يقدم على إطلاق المطلق.

فإنه يقال: إن ظاهر الصحيحين الآخرين ليس هو تعليل الحرمة بالزينه، بل هو تقييد متعلق الحرمة. فنظر الشخص إلى نفسه و لو بغير داعى الزينه مشمول لدليل الحرمة.

نعم ظاهر المطلق هو نظر المحرم إلى نفسه، و أما النظر فى المرآه لا إلى نفسه كنظر السائق لما خلفه، و نحوه من ضروب النظر الخارجيه عن باب التأمل فى الهندام و التألق و إن لم يكن بداعى ذلك، و لكن يحصل ذلك تلقائياً من نظر الشخص نفسه فى المرآه.

و أما الأجسام الشفافه العاكسه للصوره أو غير الشفافه كالصيقليه العاكسه للصوره، فهل يعمها الحكم أم لا؟

و لا يخفى أن عكس الصوره فى هذه الأجسام فيه شدّه و ضعف، فالشديد منها

ص: ١٤٢

لا يقلّ عن المرآه، فشمول الحكم لها قوى، و قد توسع فى تنزيل المرآه لها بحسب الاستعمال العرفى. نعم فيما إذا كان عكسها ضعيفاً دون المرآه فلا يخلو شمول الحكم عن تأمل و الاحوط الاجتناب.

مسأله ٢٤٨: يحرم على الرجل المحرم لبس الخف و الجورب

(مسأله ٢٤٨): يحرم على الرجل المحرم لبس الخف و الجورب، و كفاره ذلك شاه على الأحوط، و لا باس بلبسهما للنساء، و الأحوط الاجتناب عن لبس كل ما يستر تمام ظهر القدم، و إذا لم يتيسر للمحرم نعل أو شبهه ودعت الضروره إلى لبس الخف فالأحوط الأولى خرقه من المقدم، و لا باس بستر تمام ظهر القدم من دون لبس (١).

لم يحك خلاف فيهما، و اقتصر الكثير عليهما. نعم اضاف في المبسوط و الخلاف و الجامع الشمشك، و قال في الجواهر: نعم الظاهر اختصاص الحرمة بما كان لبساً ساتراً لظهر القدم بتمامه فلا يحرم الساتر لبعضه و الا لم يجز النعل (١).

لكن عن الروضه المنع عنه . و قال في كشف اللثام. و لا يحرم عندنا إلا ستر ظهر القدم بتمامه باللبس لا ستر بعضه و الا لم يجز لبس النعل، و أوجب أحمد قطع القيد منه و العقب. و لا-الستر بغير اللبس كالجلوس و القاء طرف الإزار، و الجعل تحت ثوب عند النوم و غير، للأصل و الخروج عن النصوص و الفتاوى. و هل يعم التحريم النساء، ظاهر النهايه و المبسوط العموم و اظهر منهما الوسيله، لعموم الأخبار و الفتاوى، و خيره الشهيد العدم و حكاه عن الحسن (٢)، انتهى . و حكم في

ص: ١٤٤

١- (١) الجواهر ٣٥٠: ١٨.

٢- (٢) كشف اللثام ٣٨٢: ٥.

الوسيله بثبوت الفديه، و لا يظهر منه العموم للمرآه، بل لا يبعد ظهوره فى الرجل. و كذا النهايه و المبسوط. و فى المسالك لا فديه فى لبس الخفين عند الضروره عند علمائنا نص عليه فى التذكره و حكى الجواهر عن بعضهم وجوبها (١).

و أما الروايات الوارده فى المقام فصحيحه معاويه بن عمار المتقدم فى لبس المخيط عن أبى عبد الله قال: (لا تلبس و أنت تريد الإحرام ثوباً تزره و لا- تدرعه و لا تلبس سراويل إلا أن لا يكون لك إزار، و لا خفين إلا أن لا يكون لك نعلان) (٢). و مثله صححه الآخر.

و صحيحه الحلبي عن أبى عبد الله قال: (و أى محرم هلكت نعلًا فلم يكن له نعله فله أن يلبس الخفين إذا اضطر إلى ذلك، و الجوربين يلبسهما إذا اضطر إلى لبسهما) (٣).

و معتبره أبى بصير عن أبى عبد الله فى رجل هلكت نعله و لم يقدر على نعلين، قال: (له أن يلبس الخفين إن اضطر إلى ذلك و يشقه عن ظهر القدم..) الحديث (٤).

و صححه رفاعه بن موسى أنه سأل ابا عبد الله عن المحرم يلبس الجوربين؟ قال: (نعم و الخفين إذا اضطر إليهما) (٥).

ص: ١٤٥

١-١ (١) الجواهر ٣٥٢: ١٨.

٢-٢ (٢) أبواب تروك الاحرام، ب ٣٥، ح ١ و ح ٢.

٣-٣ (٣) أبواب تروك الاحرام، ب ٥١، ح ٢.

٤-٤ (٤) نفس المصدر، ح ٣.

٥-٥ (٥) نفس المصدر، ح ٤.

و صحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر في المحرم يلبس الخف إذا لم يكن له نعل؟ قال: (نعم لكن يشق ظهر القدم) (١) و ظاهر دلاله هذه الروايات أن حرمه لبس الجورب و الخفين من أمثله و مصاديق لبس الثياب و المخيط كما مال إليه صاحب الحدائق، مضافاً لما قررناه في لبس المخيط من كون النهي عاماً عن مطلق الثياب بلحاظ أي عضو، فما أحتمله صاحب الجواهر و غيره من كون النهي عن الجورب و الخفين هو عنواناً ثانياً مغايراً عما تقدم لفرزهم إياه في باب مستقل، و من ثم يختص النهي بالملبوس الساتر للقدم دون ما إذا كان ساتراً لبعضه كما هو الحال في جواز لبس النعل، و من ثم رتب على ذلك عدم الدليل على الكفاره لخروجه عن المخيط فضلاً عما إذا اضطر إلى ذلك، و يعضد نفي الكفاره في الاضطرار بخلو نصوص لبسهما للاضطرار عن الأمر بالفديه، إلا- ان الاحتمال المزبور ضعيف، فكذا ما رتب عليه من آثار و تجويز النصوص للنعيلين ليس هو الممنوع عنه الساتر لظهر القدم، بل المنهي عنه مطلق الملبوس الذي هو من افراد الألبسه مما يصدق عليه لبس الثياب، و إن كان الجورب و الخف مفضّل بنحو لا- يستر تمام ظهر القدم، بل يستر الاصابع فقط، كما يشاهد في بعض اشكالها فإنه داخل تحت عموم عنوان النهي، و أمر روايات الاضطرار بشق ظهر القدم إنما هو لتغير هيئه الملبوس، نظير روايات اضطرار لبس القباء انه يلبسه مقلوباً و جاعلاً اسفله اعلاه، و من ثم تعدى الشيخ الطوسي و جماعه إلى الشمشك، و من ثم أيضاً يقيد المشهور الساتر لظهر القدم بالملبوس و هو تنصيص منهم على درجه في لبس المخيط، مع ان في كثير من

الكلمات لم يعبر بالسائر لظهر القدم، و ظاهر كثير من عبائرهم ذكره فى سياق أمثله الملبوس، لا- أنه عنوان مستقل بل عبر بالجورب و الخفين مع أن جملة منهم قيد جواز لبسه مع الاضطرار بشقه عن ظهر القدم مما يفهم منه عدم جواز لبس المشقوق عن ظهر القدم فى حالة الاختيار، و على ذلك فيعم النهى مثل الاحذيه التى تلبس حديثاً و نحوها من الاشكال الآخر، و منه يظهر حكم الكفاره فى الاختيار و الاضطرار أنه معطوف على البحث المتقدم فى لبس المخيط، كما يظهر من ذلك اختصاص الحكم بالرجل دون المرأه، و قد عرفت ضعف نسبه التعميم إلى بعض المتقدمين.

مسأله ٢٤٩: الكذب و السب محرمان في جميع الأحوال، لكن حرمتها مؤكده حال الإحرام

(مسأله ٢٤٩): الكذب و السب محرمان في جميع الأحوال، لكن حرمتها مؤكده حال الإحرام، و المراد من الفسوق في قوله تعالى: فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ، هو الكذب و السب.

أما التفاخر و هو إظهار الفخر من حيث الحسب أو النسب، فهو على قسمين: الأول: أن يكون ذلك لاثبات فضيله لنفسه مع استلزام الحط من شان الآخرين، و هذا محرم في نفسه. الثاني: أن يكون ذلك لاثبات فضيله لنفسه من دون أن يستلزم إهانته الغير، و خطأ من كرامته، و هذا لا باس به، و لا يحرم لا على المحرم و لا على غيره (١).

لا- كلام في حرمه الفسوق في الحج، بل في نفسه كتاباً و سنه، و إنما وقع الكلام في المراد به، فعن جماعه أنه الكذب خاصه منهم الشيخ الصدوق في المقنع و المفيد، و الشيخ في النهايه و المبسوط، و ابن إدريس، و يحيى بن سعيد، و أبو الصلاح، و عن جمل العلم و العمل، و العلامه في المختلف و الدروس إنه الكذب و السباب، و عن الحسن أنه الكذب و البذاء و اللفظ القبيح، و عن جمل العقود و ابن زهره و ابن براج و الكيدري و أبي المجد الحلبي أنه الكذب على الله و رسوله أو أحد الأئمه، و عن الشيخ في التبيان أن الأولى حمله على جميع المعاصي التي نهى المحرم عنها، و تابعه الراوندى في فقه القرآن. و عن بعض أنه الكذب و السباب و المفاخره. و عن المفيد أن الكذب مفسد للإحرام.

و تنقيح الحال بالتعرض إلى مفاد الآيه و الروايات الواردة في المقام . فقد قال

تعالى: الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ .

وقد ورد عنوان الفسوق في قوله تعالى: وَاعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ وَ لَكِنَّ اللَّهَ حَبِيبٌ إِلَيْكُمْ
الْإِيمَانَ وَ زَيْنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَ كَرَهُ إِلَيْكُمْ الْكُفْرَ وَ الْفُسُوقَ وَ الْعِصْيَانَ (١).

وقال تعالى: وَ لَا تَنَابَرُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الْأِسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ (٢).

وقال تعالى: وَ لَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَ لَا شَهِيدٌ وَ إِنْ تَفَعَّلُوا فَإِنَّهُ فَسُوقٌ بِكُمْ (٣).

و الجامع بين معانى الاستعمال فى هذه الآيات هو إيذاء المؤمن لا مطلق الخروج عن طاعة الله و إن كان هو الأصل فى المادة لغه.

و الرفث فى اللغة كلمه جامع لما يريد الرجل من المرأه فى الاستمتاع بها من غير كناية و رفث فى كلامه صرّح بكلام قبيح. و قيل الرفث الإفحاش فى النطق، و قيل الرفث بالفرج الجماع، و باللسان المواعده بالجماع، و بالعين الغمز للجماع. و الجدال: المجادله و المنازعه و المشاجره و المخاصمه.

و أما الروايات الواردة فهى على السن منها:

ما فسر بالكذب و السباب، ففى صحيح معاويه بن عمار: قال: قال أبو عبد الله: إذا احرمت فعليك بتقوى الله و ذكر الله و قلبه الكلام إلا بخير فإن تمام الحج

ص: ١٤٩

١-١ (١) الحجرات: ٧.

١١-٢ (٢) الحجرات: ١١.

٢٨٢-٣ (٣) البقره: ٢٨٢.

و العمره ان يحفظ المرء لسانه إلا- من خير كما قال الله عز و جل، فإن الله عز و جل يقول: فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ . فالرفث الجماع و الفسوق الكذب و السباب، و الجدل قول الرجل: لا و الله و بلى و الله (١).

و ظاهر هذه الروايه أن الفسوق بلحاظ معصيه جارحه اللسان بالإضافة إلى إيذاء الآخرين. فإطلاق الكذب من دون ذلك محل تأمل. و حفظ اللسان إلا من خير في مقابل الشر، لا سيما ان الفسوق ذكر في سياق الجدل و في سياق الرفث، و هو و إن أريد به الجماع إلا أنه الفحش من القول كناية عن الجماع كما مرّ.

هذا مع أن دعوى استعمال الفسوق في كل من الكذب و السباب خاصه بنحو التعدد من استعمال اللفظ في أكثر من معنى و هو في المقام بعيد، و استعماله بجامع بينهما لا يخصصه فيهما خاصه. مع أن الصحيحه المزبوره قد رواها الكليني بطريق آخر، و مع أن صحيح معاويه المزبور قد رواه الكليني بطريق آخر قد تضمن لكل من الكذب و السباب و المفاخره و مطلق الكلام القبيح فتأمل.

و منها: ما فسّر بالكذب و المفاخره كصحيح علي بن جعفر قال: سألت أخى موسى عن الرفث و الفسوق و الجدل ما هو؟ و ما على من فعله؟ فقال: (الرفث: جماع النساء، و الفسوق: الكذب و المفاخره، و الجدل: قول الرجل: لا- و الله و بلى و الله...) الحديث.

و في صحيح معاويه بن عمار بطريق الكليني تتمه بعد فقره المتقدمه في طريق الشيخ: (و اعلم أن الرجل إذا حلف بثلاث أيمان ولاءً في مقام واحد و هو

ص: ١٥٠

محرم فقد جادل فعليه دم يهريقه و يتصدق به، و اذا حلف يميناً واحده كاذبه فقد جادل و عليه دم يهريقه و يتصدق به). و قال: (اتقى المفاخره و عليك بورع يحجزك عن معاصى الله فإن الله عز و جل يقول: **ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَنَّهُمْ وَ لِيُؤْفُوا نُذُورَهُمْ وَ لِيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ** . قال أبو عبد الله : من التفت أن تتكلم فى إحرامك بكلام قبيح، فإذا دخلت مكة و طفت بالبيت و تكلمت بكلام طيب فكان ذلك كفاره). قال و سألته عن الرجل يقول: لا لعمري و بلى لعمري. قال: (ليس هذا من الجدال، انما الجدال لا و الله و بلى و الله) (١).

و يمكن تقريب هذا الذيل بنحوين:

الأول: أن يكون ذكر المفاخره و الكلام القبيح من باب بقيه مصاديق الفسوق أو الرفث باراده الجماع و الأعم منه.

الثانى: أن ذكر المفاخره و الكلام القبيح مصاديق للتفت، و لذلك علل النهى عن المفاخره بالآيه الثانیه الأمره بالتكفير عن التفت و إزالته، فلا ربط للمفاخره و الكلام القبيح حينئذ بعنوان الفسوق و الرفث.

إلا- أنه على هذا التقريب أيضاً تتم الدلاله على الحرمة لدلاله الروايه على كون التفت من تروك الا-حرام و إن كان ازالته و التكفير عنه ندييه، لا سيما و أن النهى عن المفاخره قد ذكر مقروناً بالأمر بالورع الحاجز عن معاصى الله، و هذا يقرب قول الشيخ فى التبيان أن الأولى حملة على جميع المعاصى التى نهى المحرم عنها. و سيأتى فى بحث الجدال تعليل بعض الروايات الوارده فى حرمة بكونه معصيه أو

ص: ١٥١

ما يستشعر منه أن عله الحرمه هي المعصيه (١).

و منها: ما خصّ الفسوق بالكذب.

كروايه زيد الشحام قال: سألت ابا عبد الله عن الرفث و الفسوق و الجدل. قال: (اما الرفث فالجماع، و أما الفسوق فهو الكذب، إلاّ تسمع لقوله تعالى يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ . و الجدل هو قول الرجل لا و الله و بلى و الله، و سباب الرجل الرجل) (٢). و ظاهر هذه الروايه و إن خصص الفسوق بالكذب، إلاّ أن استشهاده بالاستعمال القرآني قرينه على عموم المعنى حيث قد ورد في الاستعمال القرآني استعماله في مطلق المنازله في الالقباب و لو لم تكن سباباً كما مرّ، لا سيما و أنها في سوره الحجرات الماده هي بنفس الهيئه، بهيئه فعول.

و أما ادراج السباب فلعله وهمّ من الراوى بدل أن يذكره في الفسوق و يحتمل بعيداً أنه درجه من درجات المخاصمه حيث تستعر فتصل إلى السباب.

هذا و بيان المحصل من مفاد الروايات قد يقرب بأنه في ثلاث عناوين، و هو الكذب، و السباب، و المفاخره. بل الصحيح هو الأولين دون ضم الثالث لأن المفاخره إن كانت بصفه غير موجوده فهو يرجع إلى الكذب، و ان كانت بصفه موجوده فاما أن يراد به الحط من الآخرين و اهانتهم فهو سباب، و إلاّ فلا دليل على حرمه المفاخره في نفسها. و فيه:

ص: ١٥٢

١- ١) أبواب تروك الاحرام، ب ٣٢، ح ٩.

٢- ٢) أبواب تروك الاحرام، ب ٣٢، ح ٨.

أولاً: ان صحيحه معاويه بن عمار كما تقدم بطريق الكليني داله على حرمه الكلام القبيح كما قد مر ان صدر الصحيحه المزبوره دال على أن الآيه فى صدد تحريم المعنى الجامع بين الكذب و السباب و المفاخره و هو يشمل الكلام البذىء مضافاً إلى ما مر من ان الرفث هو الفحش بالقول و ان أريد به فى الآيه الجماع، و ان الفسوق بحسب الاستعمال القرآنى فى الآيات الأخرى هو مطلق الكلام المؤذى للغير و الطاعن فيه بل قد مرت عدة قرائن على كون المحرم عموم الكلام البذىء معصيه.

ثانياً: ان المفاخره المحرمه عند ما ترد من جهه التكبر و هو اعم من الإيذاء للغير نعم لو كانت المفاخره صوريه لأجل التكبر على المتكبر أو اظهاراً لنعم الله أو ما شابه ذلك فليس هى مفاخره حقيقيه و ان كانت فى صوره المفاخره.

فالأقوى ان المحرم هو المعنى الجامع بين الكذب و السباب و المفاخره و الكلام القبيح و البذاء.

مسألة ٢٥٠: لا يجوز للمحرم الجدل

(مسألة ٢٥٠): لا يجوز للمحرم الجدل، و هو قول (لا و الله)، و(بلى و الله) و الأحوط ترك الحلف حتى بغير هذه الألفاظ (١).

الأقوال فى المسألة:

و قد تعددت الأقوال فى تحديد موضوع الجدل، فمن قائل أنه الخصومه المؤكده باليمين بمثل الصيغتين، و مال إليه فى الرياض. و من قائل بأنه مطلق الخصومه، و ثالث بأنه مطلق الحلف، كما عن النافع و الدروس و الانتصار و جمل العلم و العمل. و رابع باختصاص الجدل المحرم بمورد الكذب و المعصية دون الصدق كما استظهر من عبارته الجعفى، و عن القواعد الاستشكال فى الحكم فى دفع الدعوه الكاذبه، و قوى فى كشف اللثام عدم الحرمة حينئذ، و عن جماعه منهم النراقى الرخصه فى اليمين فى طاعه الله وصله الرحم، إلا انه قد يقال ان ذلك خارج تخصصاً عن الجدل.

و الوجه فى هذا الاختلاف تعدد ألسنه الروايات بضميمه مفاد الآيه أن النهى عن الجدل فيها مقتضاه النهى عن مطلق الخصومه، و ان لم يكن حلفاً كما أنه ليس مجرد قول لا- و الله و بلى و الله و إن لم يكن خصومه كما يستعمل بالغو فى الأيمان فى المحاورات الدارجه، فحينئذ يحتمل فى ألسن الروايات الدارجه أما أن تكون محدده لمتعلق الحرمة و أن لم يكن جدالاً عرفاً لمجرد الحلف، أو انه تحديد درجه الخصومه، أو أنها محدده موضوع الكفاره.

قبل استعراض ألسنه الروايات لا بد من التعرض لتحديد الجدل المحرم فى

نفسه تمييزاً له عن المباح، و كالذى يكون فى طاعه الله (تعالى). فلا ريب بأن الخصومه فى الإيذاء للغير من القسم الأول، و كذا ما أوجهه الأ-غراء بالعداوه و الشحناء و استشاطه القوى الغضبيه، و أما لو كان بمجرد العناد و اللجاج من دون انضمام العناوين المحرمه السابقه فقد يقال بالحرمة أيضاً لاستلزامها الكذب فيما لو كان أحدهما مبطلا، و المنسوب للمولى النراقى عموم حرمة الخصومه و النزاع إلا فى مورد إحقاق الحق الراجح شرعاً و عقلاً.

أما الروايات الوارده فهى على ألسن.

الأول: ما كان بلسان تحديد ماهيه الجدل

كصحيح معاويه بن عمار قال: سألت أبا عبد الله عن رجل يقول: لا لعمري و هو محرم قال: ليس بالجدال انما الجدل قول الرجل (لا- و الله و بلى و الله) و أما قوله (لاها فانما طلب الاسم و قوله يا (هناه)، فلا- بأس به، و أما قوله: لا بل شانيك، فإنه من قول (الجاهليه) (١). قال فى الشرائع فى كتاب الأيمان: و لو قال (ها الله كان يميناً). و علله فى الجواهر لأنه مما يقسم به لغتاً و تقديره فى مثل (لاها الله فعلت لا و الله فعلت) و هاء التنبيه يأتى بها فى القسم عند حذف حرفه (٢). و فى النهايه لابن الأثير: ها مقصوره كلمه تنبيه للمخاطب يتبه بها على من يساق إليه الكلام، و قد يقسم بها فيقال: لا ها الله ما فعلت، أى لا و الله أبدلت الهاء من الواو.

و أما قوله (يا هناه) فمعناه يا هذا و يا فلان، و يقال فى المؤنث يا هنتاه.

ص: ١٥٥

١- ١) أبواب تروك الإحرام، ب ٣٢، ح ٣.

٢- ٢) الجواهر ٢٥٢: ٣٥.

و مقتضى المقابله فى الروايه بين القسم بالله و القسم بغيره تعالى عدم حصر وقوع الجدل بالحلف بخصوص لفظ الجلاله، بل بكل ما وقع عليه الحلف فى كتاب الأيمان من بقيه أسماء الجلاله المختصه به تعالى المشتركه مع غيره، و كذا بغير العرييه من الأسماء المختصه باللغات الأخرى أو الإشاره عند الأخرس.

و فى صحيح معاويه بن عمار (١) الآخر، الجدل قول الرجل: (لا و الله و بلى و الله). و مثله صحيح على بن جعفر (٢). و روايه زيد الشحام (٣). و يدعم التعميم لمطلق الحلف بغير لفظه (الله) ما ورد من الروايات فى باب الأيمان بيان شرائط الحلف مع ذكر لفظه (الله)، مع انه لا يراد بها ثمه خصوص اللفظه الكريمه بل مطلق الحلف بالله و اسمائه الحسنى.

اللسان الثانى: ما كان بلسان تقييد الحلف بالجدال فى معصيته كصحيحه أبى بصير ليث بن البخرى قال: سألته عن المحرم يريد أن يعمل عملاً فيقول له صاحبه و الله لا تعمله فيقول: و الله لأعملنه، فيخالفه مراراً يلزمه ما يلزم الجدل؟ قال: (لا، إنما أراد بهذا إكرام أخيه، إنما كان ذلك ما كان فيه معصيه) (٤) و رويت هذه الروايه بطرق متعدده. و فى الكافى (إنما ذلك ما كان فيه معصيه) (٥). و مقتضى هذه

ص: ١٥٦

-
- ١- ١) أبواب تروك الإحرام، ب ٣٢، ح ١.
 - ٢- ٢) نفس المصدر، ح ٤.
 - ٣- ٣) نفس المصدر، ح ٨.
 - ٤- ٤) نفس المصدر، ح ٧.
 - ٥- ٥) الكافى ٣٣٨: ٥٤.

الروايه تقييد الحلف بالجدال الذى فيه معصيه فى نفسه، لا الذى يكون محرماً بسبب الإحرام، و إلا لما كان للتعليل فى جوابه معنى محصلاً. و الجدال و ان كان هو المدافعه الكلاميه و التنازع فى الحوار و الحديث، إلا أنه كما تقدم يلازم أو يتعنون و يؤدى إلى عناوين مختلفه كالعناد و البغضاء أو الإهانه و الإيذاء، و من ثم ذهب جماعه إلى تقييد الجدال المحرّم بالحلف فى التنازع المحرم، دون ما كان مباحاً أو فى طاعه الله.

اللسان الثالث: مفاده ترتيب الكفار على الجدال، منها ثبوت الشاه على مطلق الجدال، كصحيحه سليمان بن خالد قال: سمعت ابا عبد الله يقول: (فى الجدال شاه) (١).

و منها: ما قيّد الكفار بالجدال مرتين فى الصادق، بخلاف الكاذب. ففى صحيح الحلبي عن أبى عبد الله فى حديث. قال: قلت: فمن ابتلى بالجدال ما عليه؟ قال: (إذا جادل فوق مرتين فعلى المصيب دمٌ يهريقه، و على المخطئ بقره) (٢).

و منها: ما قيّد ترتب الكفار على الجدال بالحلف ثلاث مرات. كصحيح معاويه بن عمار قال: قال أبو عبد الله فى حديث: و الجدال قول الرجل لا و الله و بلى و الله. و اعلم أن الرجل إذا حلف بثلاثه أيمان ولاء فى مقام واحد و هو محرم فقد جادل فعليه دم يهريقه و يتصدق به. و إذا حلف يميناً واحده كاذبه فقد جادل و عليه دم يهريقه و يتصدق به (٣).

ص: ١٥٧

١-١) أبواب بقيه الكفارات، ب ١، ح ١.

٢-٢) نفس الباب، ح ٢.

٣-٣) نفس الباب، ح ٣.

و فى معتبره أبى بصير عن أحدهما : (إذا حلف بثلاث إيمان متتابعات صادقاً فقد جادل و عليه دم، و إذا حلف بيمين واحده كاذباً فقد جادل و عليه دم) (١).

و قد استدل جماعه بهذا اللسان على عدم حرمة الجدل و الحلف صادقاً فى المره الأولى و الثانيه لأن مقتضى مفهوم الشرطيه نفى الجدل المحرم فيهما. و هذا الاستظهار مبنى على كون الجزاء فى الشرطيه هو الجدل فقط، و أن الأمر بالكفاره و هو الدم جملة مستقلة مترتبه على الجزاء.

و يردّ هذا الاستظهار أنه من المحتمل أن يكون الجزاء مجموع الجملتين، كما هو ظاهر معتبره أبى بصير، و صحيح معاويه الآخر، حيث أن لفظ الجزاء فيه (فقد جادل و عليه دم). و الظاهر أن روايه معاويه بن عمار واحده رويت بطريقتين، مع أن الطريق الأول للصحيحه يحتمل فيه ذلك أيضاً، و إن عبّر بالفاء العاطفه للجمله الثانيه على الأولى، إذ قد تكون لتقييد الحصفه من الجدل المترتب على تلك الشرطيه، فلا يكون مطلق الجدل مشروطاً بالشرط. و يعضد هذا الاستظهار فيها أن فى صدر الروايه قد عرف الجدل بإطلاق قول الرجل لا و الله و بلى و الله، مع انه فى صدد تحديد الماهيه، فلم يقيد بها بالثلاث، مما يشهد على كون الذيل و الجمله الشرطيه فى سياق بيان موضوع الكفاره كما ذهب إلى ذلك المشهور، و يعضد ما ذهب إليه المشهور أيضاً من عموم الحرمة للمره الأولى صحيح محمد بن مسلم عن أبى جعفر قال: سألته عن الجدل فى الحج؟ فقال: (من زاد على مرتين فقد وقع

ص: ١٥٨

عليه الدم، فقيل له: الذى يجادل و هو صادق؟ قال: عليه شاه و الكاذب عليه بقره) (١).

فإن ظاهر سؤال الراوى المفروغيه عن الحرمه، و كذا تقرير الجواب لذلك. غايه الأمر أنه حدد الكفاراه فيما زاد على المرتين.
و مثلها فى الدلاله صحيحه يونس بن يعقوب. قال: سألت أبا عبد الله عن المحرم يقول: لا و الله و بلى و الله و هو صادق عليه شىء؟ قال: (لا) (٢).

فإنه محمول على نفى الكفاراه فى المره الأولى و الثانيه مع ظهوره فى المفروغيه عن الحرمه.

اللسان الرابع: ما يظهر منه حرمه مطلق الجدال و لو لم يكن حلفاً. كما فى صحيحه معاويه بن عمار، قال: قال أبو عبد الله: (إذا أحرمت فعليك بتقوى الله و ذكر الله و قله الكلام إلا بخير، فإن تمام الحج و العمره أن يحفظ المرء لسانه إلا من خير، كما قال الله عز و جل - ثم ذكر الآيه و معنى الرفث و الفسوق - ثم قال (و الجدال قول الرجل لا و الله و بلى و الله) (٣). بتقريب أنه جعل حرمه الجدال مندرجه فى الكلام الذى يتقى منه و يحفظ اللسان عنه فى الحج. و نظيره روايه زيد الشحام عن أبى عبد الله و فيها (و الجدال هو قول الرجل بلى و الله و لا و الله و سباب الرجل الرجل) (٤).

ص: ١٥٩

١-١) أبواب بقيه الكفارات، ب ١، ح ٦.

٢-٢) نفس الباب، ح ٨.

٣-٣) أبواب تروك الاحرام، ب ٣٢، ح ١.

٤-٤) نفس المصدر، ح ٨.

و فى روايه العياشى عن أبى الحسن موسى و فيها (و الجدل قول لا و الله و بلى و الله و المفاخره) (١).

و المحصل من هذه الروايات أن مقتضى اللسان الثانى المقيد للجدال بالمعصيه هو عدم حرمة الجدل فى غير الخصومه، بناء على التوسع فى استعمال الجدل لغير تلك الموارد. إلا أنه قد يقال استعمال الحلف فى المحاوره و التنازع هى بدايه للخصومه تعبد بها الشارع. و يعضد ذلك ترتيب الكفار فى الحلف الصادق على ثلاث مما يدعم اشتداد الخصومه، لا اختصاص موضوع الحرمة و التفصيل فى الحلف الصادق، فيبقى إطلاق اللسان الأول على حاله، لكن يخرج من عموم الحرمة موارد إثبات الحق، و ابطال الباطل فى الدعوى و الخصوصيات. كما تبين مما مرّ أن الحلف الصادق المحرم لا يختص بالمره الثالثه، كما تبين عموم حرمة الحلف فى الجدل بالأسماء الالهيه، و كذا بغير اللغه العربيه، كما هو مقرر فى باب اليمين.

ثم إنه لا يشترط فى الجدل ذكر للفظين من الطرفين، بل يتحقق و لو من طرف واحد، كما أنه يتحقق بغير لفظه (لا) من أدوات النفى، و بغير لفظه (بلى) من أدوات الإثبات، إذ إتيانهما فى المقام البيان المدافعه الكلاميه، و لإنكار الاثبات الذى هو طبيعه الجدل.

أما الخصومه الشديده من دون حلف: فلا تخلو الحرمة من وجه كما مرّ، بعد استظهار أن ما ورد فى تحديد ماهيه الجدل بلفظتى الحلف، إما هو من باب ذكر تحقق ادنى الجدل بالحلف، أو من باب تحديد موضوع الكفار، فالاحتياط فى ذلك

ص: ١٦٠

لازم، لا سيما و أن ذكر الفسوق فى سياق الجدل من باب واحد و هو التنازع.

اما الكفاره: فقد تقدم صحيحه سليمان بن خالد التى رتب فيها كفاره الشاه على مطلق الجدل، صادقاً كان أو كاذباً، مره كان أو اكثر و هو بمشابه العموم الفوقانى، و لكن فى عدّه صحاح أخرى التفصيل بين الصادق و الكاذب، فقد قيدت الكفاره بلسان الجملة الشرطيه منطوقاً و مفهوماً فى الصادق بقيد الثلاث فى الصادق بخلاف الكاذب، كما فى صحيح الحلبي عن أبى عبد الله قال: (إذا جادل فوق مرتين فعلى المصيب دم يهريقه و على المخطئ بقره) (١). و هى كما تدل على ترتب الكفاره فى المصيب بقيد الثلاث تدل على كون الكفاره فى المخطئ بقره.

و مثلها: صحيحه محمد بن مسلم و الحلبي جميعاً بطريق الصدوق، إلا ان فيها التصريح بكون الكفاره دم شاه.

و فى صحيح معاويه بن عمار (٢) التفصيل بين الصادق و الكاذب، و أن فى الكاذب فى المره الاولى شاه. و مثلها فى التفصيل معتبره أبى بصير (٣).

نعم فى صحيح معاويه التقييد بثلاث أيمان ولأء و فى المعتبره التقييد بمتابعات بخلاف بقيه الروايات فقد اطلقت الثلاث. و هو و إن اقتضى فى المتراعى الأولى تقييد الكفاره بالحلف الصادق ب- كونها فى مجلس واحد. إلا أنه قد تقدم فى الحرمه أن هذا

ص: ١٤١

١- ١) أبواب بقيه الكفارات، ب ١، ح ٢.

٢- ٢) نفس الباب، ح ٣.

٣- ٣) نفس الباب، ح ٤.

التقييد من باب بيان الأدنى الافراد لدفع توهم صدق الثلاث فيما إذا كانت في مجلس واحد، و أن بوحده المجلس أو التابع و الولاء تعدُّ حلفاً واحداً، فلدفع مثل هذا التوهم ورد هذا التقييد، و بهذا المقدار لا يكون هذا القيد ظاهراً في الاحتراز. و في معتبره أخرى لأبى بصير عن أبى عبد الله قال: (إذا جادل الرجل و هو محرم فكذب متعمداً فعليه جزور) (١).

كما أن ظاهر صحيحه الحلبي الأولى المتقدمه أن الكفاره مترتبه بالتفصيل المزبور على الكذب الخبرى و الصدق الخبرى، لا على الصدق و الكذب المخبرى. و قد حكى فى الجواهر عن صريح جماعه من غير خلاف يظهر فيه وجوب البقره بالمرتين، و البدنه بالثلاث إذا لم يكن كُفّر عن السابق، فلو كُفّر عن كل واحد فالشاه ليس إلا، أو اثنتين فالبقره، و الضابط اعتبار العدد السابق ابتداءً أو بعد التكفير، و لو كنّ ازيد من ثلاث و لم يكن قد كُفّر فليس بدنه (انتهى).

و فى روايه العياشى - فيمن جادل فى الحج - (فإن عاد مرتين فعلى الصادق شاه و على الكاذب بقره) (الحديث (٢)).

و فى الفقه الرضوى (و إن جادلت ثلاثاً و أنت صادق فعليك دم شاه، و ان جادلت مره و أنت كاذب فعليك دم شاه، و ان جادلت مرتين كاذباً فعليك دم بقره، و ان جادلت ثلاثاً و أنت كاذب فعليك بدنه) (٣).

ص: ١٦٢

١-١) نفي الباب، ح ٩.

٢-٢) نفس المصدر، ح ١٠.

٣-٣) الفقه الرضوى: ٢١٧.

و حكى اتفاق الأصحاب على هذا التفصيل أو انه المشهور، و يدعم هذا التفصيل الإطلاق فى معتبره أبى بصير الشامل للمره الأولى و الثانيه و الثالثه، إلا- أن ما دل على ثبوت الشاه فى المره الأولى مقيد، كما أن ما دل على ثبوت البقره فيما زاد على الاثنتين - للكاذب كصحيح محمد بن مسلم و الحلبي - دل على ثبوت البقره فى المره الثانيه فما فوق، و الوجه فى ذلك ان التعبير (فوق اثنين أو ما زاد على الاثنتين) يراد به نفس العدد المذكور فما فوق فالاستعمال الدارج كما فى قوله تعالى: فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلَاثَا آيَةٍ (١). كما قد يستخدم الجمع فى الاثنتين.

قاعده تكرر أو وحده الكفاره بتكرر سببها

هذا و قد يحزر الكلام فى المقام بانه من باب تعدد السبب و المسبب، و المسبب قابل للتكرر فيتعدد كما تكرر السبب من دون تداخل و لا سقوط كفر أم لم يكفر، و استقر به صاحب الجواهر و أفتى به جماعه من أعلام هذا العصر. و نُسب إلى المشهور التفصيل بين ما إذا كفر فيلغى ما سبق (و أن التائب من الذنب كمن لا ذنب له) فيبدأ بالعدّ و الحساب من جديد، و بينما إذا لم يكفر بل فى الشق الثانى أن الكفاره الاشد تنسخ الكفاره التى هى دون و إنها لا تتكرر و إن بلغت ما بلغت. و قد يظهر المقام بتعدد النصاب فى باب الزكاه و هذا التفصيل يعتمد على أمرين:

الأوّل: كون التوبه التى هى اداء للكفاره غير مشروط قبولها بعدم المعاوده، و الا فيتصور كفاره الاشد و الاضعف على محل واحد.

ص: ١٦٣

و الأمر الثاني: أن موضوع الكفاره الأشد قد يكون الماهيه المجموعيه، أى مجموع الثلاثه و الاربعه. و قد يكون الماهيه الفرديه الخاصه و هى ثالث المجموعه، و قد يكون الماهيه بنحو صرف الوجود، فعلى الأول يتصادف موضوع الكفاره الأشد مع موضوع كفاره الأقل، و على الثانى لا تصادق إلا أنه لا يصدق على الرابع و الخامس، بل السادس و التاسع لكونه ثالث كل مجموعه، فهو من حيث الزيادة يتفق مع الوجه الأول و يختلفان مع الوجه الثالث للماهيه، لصدقه على الرابع و الخمس و السادس و هكذا، و ظاهر لسان صحيحه سليمان بن خالد المتقدمه، و كذا صحيحه الحلبي و محمد بن مسلم هو الوجه الثالث، و مقتضاه ثبوت البقره أو الجزور فى كل رتبه تزيد فى العدد، فإن قوله (فوق مرتين) نحو صرف الوجود أو (من زاد على مرتين).

لكن قد يستظهر من هذا اللسان عدم التكرر، و أنه كالحال فى نصاب الزكاه، بدعوى كون الماهيه مأخوذه بنحو الطبيعه الساريه.

و قد يقال أن المدار فى الكفارات هو على كون الماهيه المأخوذه فى السبب و الموضوع إن كان على انبساطها السعى فى الوجود كما هو الحال فى بعض الأفعال المنافيه للعفه الأخلاقيه، و كما هو الحال فى جمله الحدود الشرعيه و التعزيرات فانها لا تتكرر بتكرر الموضوع. و أما إن كان أخذ الماهيه بصرف الوجود كما هو الظهور الأولى فى الفعل حيث أن التقدير السابق يحتاج لقرينه فإن الكفاره تتكرر بتكرر الفعل. ثم إن هناك قرائن قد يخرج بها أحد الظهورين عن الآخر، أو يدعم ظهور أحدهما بها.

منها: تقييد الفعل بوحده زمنيه كالיום فى باب الصيام فإنه يقتضى التكرر معاضداً للظهور الأولى.

و منها: ما لو كان الموضوع أو الكفاره غير قابله للتكرار كما فى إفطار اليوم الواحد من الصيام، فإن تكرر الفعل لا يوجب تكرر الافطار، و كذلك تكرر الجماع قبل الموقف لا يوجب تكرر إفساد الحج و لا الحج من قابل عقوبه قابل لتكرر.

و منها: ما لو أخذ فى الموضوع بصيغه الصفه للفاعل لا بهيئه الفعل فإن الصفات طراً ظاهره فى الماهيه الانبساطيه بسعه الوجود، كالصفه المشبهه، و قد عدّ منها فى علوم الأدب الصله و الموصول.

و على ذلك فالأقوى فى باب كفاره الجدل هو عدم التعدد ما لم تتخلل الكفاره، و ذلك لظهور العدد فى الوحده الكميه اللابشرط، لا بشرط، أى من باب بيان الحدود، الحدّ فما فوق، و قد عبر بصريح هذا العنوان فى بعض الروايات كما مرّ، كما قد عبر بالصله و الموصول أيضاً. فالصحيح ما ذهب إليه المشهور فى المقام. و أما الطيب فالأقوى فيه التكرار بحسب أنواع الأصناف كما ذهب إليه صاحب الحدائق، و بالإضافة إلى التعدد بحسب المجالس كما ذهب إليه الفاضلان.

و أما لبس المخيط فقد تقدم تعدده بحسب ضروب الثياب كما مرّ فى النص، و كذا الحال فى إزالة الشعر بلحاظ الأعضاء الرئيسيه كالرأس و الإبط العانه و نحوها فإنه يتعدد بتعدد العضو دون أبعاضه، أما أبعاض العضو فهى بالإضافة إلى العضو كالماهيه الانبساطيه فإنه يصدق العضو بالعض المعتقد منه، و لا يتعدد باستمرار الإزاله إلى أن يستتمّ العضو و إن تعدد المجلس، و لعلّه إلى ذلك يشير ما سيأتى من التفصيل الابط و الإبطين فمدار التعدد على العضو لا على المجلس و الزمان.

مسأله ٢٥٣: لا يجوز للمحرم قتل القمل و لا إلقاءه من جسده

(مسأله ٢٥٣): لا- يجوز للمحرم قتل القمل و لا إلقاءه من جسده، و لا بأس بنقله من مكان إلى مكان آخر، و إذا قتله فالأحوط التكفير عنه بكف من الطعام للفقير، أما البق و البرغوث و أمثالهما فالأحوط عدم قتلها إذا لم يكن هناك ضرر يتوجه منهما على المحرم، و أما دفعهما فالأظهر جوازه و إن كان الترك أحوط (١).

في المسأله جهات:

الجهة الأولى: في حرمة إلقاء هوام الحسد عنه، سواء جسد الإنسان أو الحيوان. و هذا العنوان و إن لم يرد بلفظه في الروايات، إلا أنه مستفاد من عدّه روايات منها: صحيحه حريز عن أبي عبد الله قال: (إن القراد ليس من البعير، و الحلمه من البعير بمنزله القمله من جسدك فلا تقلها و القرد) (١). و مثلها روايه أبي بصير المتضمنه لنفس التعليل.

و في صحيح معاويه بن عمار (٢) و صحيح عمر بن يزيد (٣) و غيرها من الروايات في الباب التفصيل بين القراد و الحلمه (٤) من إلقاءها عن البعير من دون تعليل.

ص: ١٦٦

١-١) أبواب تروك الاحرام، ب ٨٠، ح ٢.

٢-٢) نفس المصدر، ح ٣.

٣-٣) نفس المصدر، ح ٤.

٤-٤) قيل في تهذيب اللغة: أول ما يكون القراد قمقاماً ثم جحاناً ثم قراداً ثم حلماً.

و فى قويه الحسين بن علوان (فى المحرم يتزع عن بعيره القردان و الحلم أنّ عليه الفديه) (١) و صحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله قال: قال: (المحرم يلقى عنه الدواب كلها إلا القملة فانها من جسده، و أن أراد أن يحول قمله من مكان إلى مكان فلا يضره) (٢). و فى صحيح الحسن بن أبى لعلاء قال: قال أبو عبد الله: (لا يرمى المحرم القملة من ثوبه و لا من جسده متعمداً فإن فعل شيئاً من ذلك فليطعم مكانها طعاماً). قلت: كم. قال: (كفاً واحد) (٣). و لا يعارضها ما سيأتى من معتبره أبى الجارود فى نفي الفداء فى نقل القملة.

و مثلها صحيحه حماد بن عيسى (٤) و صحيح محمد بن مسلم (٥). و فى موثق الحلبي قال: (حككت رأسى و أنا محرم فوق منه قملات فأردت ردهن فنهاني و قال: تصدق بكف من طعام) (٦) و فى صحيح معاويه بن عمار قال: قلت لأبى عبد الله عن المحرم يحك رأسه فتسقط منه القملة و الثنتان، قال: (لا شيء عليه و لا يعود) (٧).

ص: ١٦٧

-
- ١-١) نفس المصدر، ح ٧.
 - ٢-٢) أبواب تروك الاحرام، ب ٧٨، ح ٥.
 - ٣-٣) نفس المصدر، ح ٣.
 - ٤-٤) أبواب بقيه كفارات الاحرام، ب ١٥، ح ١.
 - ٥-٥) نفس المصدر، ح ٢.
 - ٦-٦) نفس المصدر، ح ٤.
 - ٧-٧) نفس المصدر، ح ٥.

و فى طريقها الآخر (و لا ينبغى أن يتعمد قتلها) (١). المحمول على عدم العمد. و مثلها معتبره أبى الجارود حيث نفى فيها الفداء المحمول على نفى الدم، و نفى الشئء مطلقاً فى طريقها الآخر محمولاً على ذلك أيضاً.

و فى روايه مرّه مولى خالد قال: سألت أبا عبد الله عن المحرم يلقى القمله قال: (ألقوها أبعدها الله غير محموده و لا مفقوده) (٢). و هى محموله على التأذى، حيث استثنى فيه القتل فضلاً عن الإلقاء

و فى صحيح عبد الله بن سنان قال: قلت لأبى عبد الله: أ رأيت إن وجدت على قراد أو حلمه اطرحهما؟ قال: (نعم، و صغار لهما إنهما رقىا فى غير مرقاهما) (٣).

فيتحصل من مجموع الروايات أن إلقاء هوام البدن و غيرها من الدواب جائز إلا ما كان من الجسد، أى ممن يتولد فى الجسد و يتكاثر. سواء جسد الإنسان أو الحيوان.

الجهه الثانيه: فى حرمه قتل هوام البدن: قال فى الحقائق: اختلف الأصحاب فى قتل البرغوث فذهب جمع منهم المحقق و علامه فى الإرشاد إلى الجواز، و ذهب الشيخ و جماعه منهم علامه فى جملة من كتبه إلى التحريم و استظهر إن محل الخلاف إنما هو فما يرده و لم يؤذيه.

ص: ١٤٨

١-١) نفس المصدر، ح ٦.

٢-٢) أبواب تروك الاحرام، ب ٧٨، ح ٦.

٣-٣) أبواب تروك الاحرام، ب ٧٩، ح ١.

و التعرض لحرمة قتل الدواب، و إن تقدّم في بحث الصيد لصحيح معاوية بن عمار (فاتق قتل الدواب كلها إلا الأفعى و العقرب و الفأرة) الحديث (١) إلا أن التعرض له في المقام للتنبيه على اندراجها في العموم المزبور.

و في صحيحه زراره قال: (سألت أبا الله هل يحك المحرم رأسه قال: يحك رأسه ما لم يتعمد قتل دابه...) الحديث (٢).

و معتبره أبي الجارود قال: سألت أبا جعفر (عن رجل قتل قملة و هو محرم؟ قال بئس ما صنع..) الحديث (٣).

و صحيحه معاوية بن عمار حيث قال فيها (و لا ينبغي أن يتعمد قتلها) (٤). و اشتمال بعض الروايات على (لا ينبغي) ليس ظاهراً في الجواز لاستخدامها في مطلق الزجر و في مورد الحرمة كثيراً، لا سيما بعد قوه ظهور عموم التحريم في الشمول للحشرات بعد استثناء خصوص العقرب و الحية المعلّل بخوف الأذى منها. مضافاً إلى دلالة إلقاء القملة على حرمة القتل بالأولوية، و كذا ما ورد من جواز إلقاء غير القملة من الحشرات.

و في صحيح جميل قال: سألت أبا عبد الله : عن المحرم يقتل البقه و البراغيث

ص: ١٦٩

١-١) أبواب تروك الاحرام، ب ٨١، ح ٢.

٢-٢) أبواب تروك الاحرام، ب ٧٨، ح ٤.

٣-٣) أبواب بقيه الكفارات، ب ١٥، ح ٨.

٤-٤) نفس المصدر السابق، ح ٦.

إذا آذاه. قال: (نعم) (١). و مثلها صحيح زرارہ (٢) و مفهومها الحرمة مع عدم الايذاء و منطوقهما استثناء الجواز في الصورة المزبوره.

و في حسنه زرارہ عن أبي عبد الله قال: (لا بأس بقتل البرغوث و القملة و البقہ في الحرم) (٣). و هي مطلقه و ظاهر الجواز فيها بلحاظ المحلّ في الحرم، و مقتضى ظاهرها جواز قتل هوام البدن في الحرم للمحلّ دون بقيه الحيوانات إذ ما ورد في عموم التحريم للحرم انما هو بعنوان الصيد.

ص: ١٧٠

١-١) أبواب تروك الاحرام، ب٧٨، ح٧.

٢-٢) أبواب تروك الاحرام، ب٧٩، ح٣.

٣-٣) نفس المصدر، ح٢.

مسأله ٢٥٤: يحرم على المحرم التختيم بقصد الزينه

(مسأله ٢٥٤): يحرم على المحرم التختيم بقصد الزينه، و لا بأس بذلك بقصد الاستحباب، بل يحرم عليه التزين مطلقاً، و كفارته شاه على الأحوط الأولى (١).

مسأله ٢٥٥: يحرم على المحرم استعمال الحناء فيما إذا عد زينه خارجاً

(مسأله ٢٥٥): يحرم على المحرم استعمال الحناء فيما إذا عد زينه خارجاً

و الروايات فيه على ألسن منها ما يدل على اطلاق الجواز كروايه نجيح عن أبي الحسن قال: (لا بأس بلبس الخاتم للمحرم) (١).
و منها ما دل على لبس المعصوم لكن لا إطلاق فيه كصحيحه محمد بن إسماعيل أنه رأى على أبي الحسن الرضا و هو محرم خاتماً (٢).

و منها ما قيد بعدم الزينه كصحيح مسمع عن أبي عبد الله في حديث و سألته أ يلبس المحرم الخاتم؟ قال: (لا يلبسه للزينه) (٣).
و الظاهر ان المراد بالزينه ليس هو بحسب القصد الداعي بل بحسب الوضع النوعي، هذا كله في الرجل و سيأتي التفصيل فيها في المسأله اللاحقه.

و قد تقدم في بحث الاكتحال. و النظر في المرآه أنها من مصاديق الزينه و هي المحرّمه في الإحرام أصالً.

ص: ١٧١

١-١) أبواب تروك الاحرام، ب ٤٦، ح ١.

٢-٢) نفس المصدر، ح ٦.

٣-٣) نفس المصدر، ح ٤.

و إن لم يقصد به التزين، نعم لا بأس به إذا لم يكن زينه، كما إذا كان لعلاج و نحوه (١).

مسألة ٢٥٦: يحرم على المرأة المحرمة لبس الحلّي للزينة

(مسألة ٢٥٦): يحرم على المرأة المحرمة لبس الحلّي للزينة، و يستثنى من ذلك ما كانت تعتاد لبسه قبل إحرامها و لكنها لا تظهره لزوجها و لا لغيره من الرجال (٢).

تقدم في روايات الاكتحال و النظر في المرآة أن موضوع الحرمة هو الزينه لمكان التعليل فيها و العله تُخصص و تُعمم لا سيما مع تطبيق هذا الموضوع على لبس الخاتم كما تقدم و على ما سيأتي في لبس المرأة للحلّي مما يدعم عموم موضوع الزينه للحرمة فيشمل الحناء و غيره إذا استعمل بنحو تحصيل به الزينه، بخلاف ما إذا كان بقصد المداواه، و يشير إلى ذلك صحيح أبي الصباح الكناني عن أبي عبد الله قال: سألته عن امرأة خافت الشقاق فأرادت أن تحرم هل تخضب يدها بالحناء قبل ذلك؟ قال: (ما يعجبني أن تفعل) (١).

و الروايات الواردة على أنحاء من الدلالة:

منها: ما يدل على جواز لبسها المعتاد مع عدم اظهاره، كصحيحه عبد الرحمن بن الحجاج قال: سألته أبي الحسن عن المرأة يكون عليها الحلّي و الخلخال و المسكه و القرطان من الذهب و الورق تحرم فيه و هو عليها، و قد كانت تلبسه في بيتها قبل حجها أ تنزعه إذا احرمت أو تتركه على حاله؟ قال: (تحرم فيه و تلبسه من غير أن تظهره للرجال [الرجل] في مركبها و مسيرها) (٢).

ص: ١٧٢

١- ١) أبواب تروك الاحرام، ب ٢٣.

٢- ٢) أبواب تروك الاحرام، ب ٤٩، ح ١.

و مثلها صحيح حريز عن أبي عبد الله قال: (إذا كان للمرأة حلّى لم تحدثه للاحرام لم تتزع حلّيها) (١).

نعم الصحيحه الثانيه ليست مقيده بعدم الإظهار. و فى صحيح الكاهلى عن أبى عبد الله أنه قال: (تلبس المرأة الحلّى كله إلا القرط المشهور و القلاذه المشهوره) (٢). و الشهر بمعنى الإظهار، نعم هى لم تقيّد بالمعتاده على عكس صحيحه حريز إلا أن صحيح عبد الرحمن أخص منه.

و منها: ما أطلق فيه الجواز كصحيح يعقوب بن شعيب قال: قال أبو عبد الله: (لا بأس أن تلبس المرأة الخلخالين لين و المسك) (٣)(٤).

و فى صحيح الحلبي عن أبى عبد الله قال: (لا بأس أن تحرم المرأة بالذهب و الخز) (٥).

و فى موثق عمار بن موسى الساباطى عن أبى عبد الله قال: (تلبس المحرمه الخاتم من ذهب) (٦).

و منها: ما نهى مطلقاً كصحيح آخر للحلبى عن أبى عبد الله فى حديث

ص: ١٧٣

١-١ (١) نفس المصدر السابق، ح ٩.

٢-٢ (٢) نفس المصدر، ح ٦.

٣-٣ (٣) المعجم الوسيط: المسك: الأساور و الخلاخيل من القرون أو العاج و نحوها.

٤-٤ (٤) نفس المصدر، ح ٨.

٥-٥ (٥) نفس المصدر، ح ١٠.

٦-٦ (٦) نفس المصدر، ح ٥.

قال: (المحرمه لا تلبس الحلى و لا المصبغات [و لا الثياب المصبوغات] إلا صبغاً لا يردع) (١).

و فى روايه النضر بن سويد عن أبى الحسن قال: - عن المرأه المحرمه - قال : (لا تلبس القفازين، و لا حلّى تترين به لزوجها، و لا تكتحل إلا من عله و لا تمس طيبا، و لا تلبس حلياً و لا فرنداً) (٢) الحديث (٣).

هذا و المحصل من الروايات بعد حمل المطلق على المقيد هو جواز لبسها للمحلّى المعتاده التى كانت تلبسها فى بيتها غير المحدثه، لكن لا تظهره للرجال، و مقتضى ذلك جواز إظهاره للزوج و المحارم لقرائن فى المقام.

منها: أن التعبير بالرجال منصرف للأجانب.

و منها: أن المعتاد لبسه فى البيت يطلع عليه الزوج و المحارم و لا يكون بالنسبه إليهم زينه مثيره.

و منها: أن النهى فى روايه النضر بن سويد (و لا حلياً تترين به لزوجها) ظاهر فى الزينه و الحلّى المحدثه التى تلبس فى الأعراس و الأعياد و نحوها مما يكون فيه لفت نظر للزوج.

و منه يظهر مغزى التعقيد بالحلّى لأن المحدث يكون زينه سواء أظهرته للأجانب أو لم تظهره، إذ ف-يه إظهار للزوج و المحرم على أى حال، بخلاف المعتاد فإنه

ص: ١٧٤

١-١) نفس المصدر، ح ٢.

٢-٢) الفرند: نوع من الثياب - القاموس المحيط.

٣-٣) نفس المصدر، ح ٣.

لا- يكون زينه و تزين إلا- بإضافه للأجانب، حيث أنه بالإضافه إليهم نظر جديد. نعم لو فرض أنه بإضافه إلى بعض المحارم مما قلت خلطته أحداث زينه له و لو بالمعتاده لصدق التزين بإضافه إليه.

ص: ١٧٥

مسألة ٢٥٧: لا يجوز للمحرم الأدهان

(مسألة ٢٥٧): لا يجوز للمحرم الأدهان و لو كان بما ليست فيه رائحة طيبه، و يستثنى من ذلك ما كان لضروره أو علاج (١).

لم يحكى خلاف فيه إلا عن ابن أبي عقيل و المقنعه و الكافي و المراسم حيث ذهبوا إلى الكراهه، و يدل عليه صحيح معاويه بن عمار عن أبي عبد الله قال: (لا تمس شيئاً من الطيب و أنت محرم و لا من الدهن... و يكره للمحرم الأدهان الطيبه إلا المضطر إلى الزيت يتداوى به) (١).

و صحيح الحلبي عن أبي عبد الله في حديث (فإذا أحرمت فقد حرم عليك الدهن حتى تحل) (٢) و مثله روايه علي بن أبي حمزه، و لا يعارض هذه الروايات ما ورد في جواز الأدهان قبل غسل الأحرام و بعده، حيث ورد مستفيضاً جواز ذلك مثل صحيح محمد بن مسلم قال: قال أبو عبد الله: (لا بأس بأن يدهن الرجل قبل أن يغتسل للأحرام و بعده. و كان يكره الدهن الخاثر الذي يبقى) (٣) و مثله صحيح الحسين بن أبي العلاء و صحيح الحلبي و صحيح هشام بن سالم و غيرها (٤).

ص: ١٧٤

١- ١) أبواب تروك الأحرام، ب ٢٩، ح ٢ و ٣ و ٤.

٢- ٢) نفس المصدر، ح ١.

٣- ٣) أبواب تروك الأحرام، ب ٣٠، ح ٣.

٤- ٤) نفس المصدر.

و قد يتوهم دلالته على الجواز بتقريب أنها داله على جواز الدهن بعد غسل الإحرام من دون تنبيهها على إعادته الغسل، مع أن الغسل يعاد إذا ارتكب بعض تروك الإحرام، فمقتضى دلالتها عدم كون الدهن من تروك الإحرام. و يقرب دلالتها أيضاً بإطلاق جوازها للأدهان قبل الإحرام و لو بدهن يبقى أثره، فإبقاء الدهن إلى ما بعد الإحرام كاستعمال الدهن بعد الإحرام، إذا المدار على اثر الدهن في حالة الإحرام، و من ثم فصلت هذه الروايات بين الدهن الذى فيه طيب و الخالى منه و قيدت استعماله بعد الغسل و قبل الإحرام بما لا تبقى رائحة طيبه منه و ذلك لكون الطيب من تروك الإحرام، فالتفصيل شاهد، على اختلاف الحكم و أنه فى الدهن بنحو الكراهه، و يؤيده التعبير فى صحيح محمد بن مسلم بكراهه الدهن الخاثر، و فى روايه الاحتجاج عن محمد بن عبد الله بن جعفر الحميرى عن صاحب الزمان (أنه كتب إليه يسأله عن محرم هل يجوز أن يصير على إبطيه المرتك أو التوتيا لريح العرق أم لا يجوز؟ فأجاب يجوز ذلك و بالله التوفيق (١).

و فيه: أن إعادته الغسل بارتكاب تروك الإحرام ليس عظيمه بعد عدم كون الغسل عظيمه، مضافاً إلى أن الإعادته ليس لبطلان الغسل كما تقدم بل لفوات كماله مع أن عموم الإعادته بارتكاب التروك ليس آيباً عن التخصيص، و قد تأمل فى عمومه جماعه. و أما استعمال الدهن بنحو يبقى أثره فمحل تأمل و إشكال و حمل (يكره) فى صحيح محمد بن مسلم على الكراهه الاصطلاحيه ممنوع، إذ الاستعمال الروائى هو بمعنى مطلق المبعوضيه و الزجر، و قد استعمل كثيراً فى الحرمه

ص: ١٧٧

فالصحيحه المزبوره داله على منع ما يبقى أثره بنحو ملحوظ و دعوى - أن ما فى صحيح الحلبي من قوله (و ادهن بما شئت من الدهن حين تريد أن تحرم) (١). قرينه على حمل الكراهه على الاصطلاحيه - فمخشوشه بأن الإطلاق المزبور قابل للتقيد كما قد قيد صحيح الحلبي بغير المطيب فى سياق واحد، كما هو الحال فى الطيب أيضاً، حيث ورد فى صحيح آخر للحلبى أنه سأله عن دهن الحناء و البنفسج أ ندهن به إذا أردنا أن نحرم؟ فقال: (نعم) (٢) حيث حُمل على ما لا يبقى أثره بعد الإحرام جمعاً بينه و بين الروايات المعتمده المقيده بذلك، ففى صحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله قال: (الرجل يدهن بأى دهن شاء إذا لم يكن فيه مسك و لا عنبر و لا زعفران و لا ورس قبل أن يغتسل للإحرام). قال: (و لا تجمّر ثوباً للإحرامك) (٣).

و فى صحيح الفضلاء عن أبى عبد الله أنه سئل عن الطيب عند الاحرام و الدهن فقال: (كان عليّ لا يزيد عن السليخه) (٤) و سليخه البان نوع من العطر متكون من قشر شجر و دهن التمر ثمر البان كما فى لمجمع (٥).

و مثلها صحيحه الحسين بن أبى العلاء المفصله بين الدهن بسليخه البان

ص: ١٧٨

-
- ١-١) أبواب تروك الأحرام، ب ٢٩، ح ١.
 - ٢-٢) أبواب تروك الأحرام، ب ٣٠، ح ٧.
 - ٣-٣) أبواب تروك الاحرام، ب ٣٠، ح ١.
 - ٤-٤) نفس المصدر، ح ٦.
 - ٥-٥) معجم البحرين ٤٣٤: ٢ - ماده سلخ.

(مسأله ۲۵۸): كفاره الادهان شاه إذا كان عن علم و عمد، و إذا كان عن جهل فإطعام فقير، على الأحوط في كليهما (۱).

و بين الدهن بالغاليه و ما فيه مسك و عنبر، و هو تفصيل بين ما يبقى أثره و ما لا- يبقى كما لا يخفى، و أما روايه الاحتجاج فالمرتك و التوتيا فهما عقاران طيبان و أحدهما من الكحل و الثانى حجر يكتحل بمسحوقه. نعم و هو اسم لورق شجر يربى عليه دود القز و أنواعه كثيره (۱).

ظاهر التقييد بالدهن المطيب فيندرج في استعمال الطيب حيث ورد أن في أكله كفاره شاه، و تقتضيه ظاهر روايه معاويه بن عمار (في محرم كانت به قرحة فداواها بدهن بنفسج. قال: أن كان فعله بجهاله فعليه إطعام مسكين و إن كان تعميد فعليه دم شاه يهريقه) (۲).

و دعوى أن البنفسج ليس من الطيب كما في روايه الأحمسى قال: سأل أبا عبد الله سعيد بن يسار عن المحرم تكون به القرحة أو البثره أو الدم. فقال: (اجعل عليه البنفسج و أشباهه مما ليس فيه الريح الطيبه) (۳) و كما في صحيح الحلبي المتقدم الدال على جواز استعمال دهن البنفسج عند الإحرام حيث يظهر منه عدم الرائحة الطيبه فيه.

و فيه : انه قد تقدم في بحث الطيب عن اللغويين أن البنفسج أزهار ذو أنواع

ص: ۱۷۹

۱- ۱) المعجم الوسيط ۹۰: ۱.

۲- ۲) أبواب بقيه كفارات الإحرام ب ۴، ح ۵.

۳- ۳) أبواب تروك الاحرام ب ۳۱ ح ۴.

متعدده، بعضها يزرع للعطر و البعض الآخر للتداوى و غيرها، مضافاً إلى أن الأدهان المستعمله للتداوى غالباً ما تعتق لتكون أقوى مفعولاً مما يوجب ذهاب الرائحة الطيبه.

و روايه الأحمسى صريحه فى التقيد بدهن البنفسج الذى ليس فيه رائحه طيبه بخلاف صحيحه معاويه بن عمار فإن ظاهرها كون استعمال محظوراً و لو عند الضروره مع أن الدهن غير المطيب استعماله سائغ عندها - أى عند الضروره - هذا و قد يشكل على دلالة الروايه على إنها مقطوعه أى غير مسنده إلى المعصوم فلعلها فتوى لمعاويه بن عمار اجتهاداً منه لا متى روايه، مضافاً إلى أن ثبوت الكفاره فى الجهاله خلاف القاعده المطرده فى باب الكفارات، كما أن ظاهرها حرمة الاستعمال عند الضروره و لم يقل به أحد.

و فيه: ان الروايه و ان كانت بظاهرها مقطوعه و لعلها من فتاوى معاويه بن عمار لا من مسموعاته من المعصوم كما وقع ذلك فى جملة من الأبواب لرى بعض الرواه، إلا انه يُضعف هذا الاحتمال كون معاويه بن عمار هو راويه الحج فإنه اختص بهذا الباب و لم يضايهه فى عدد المرويات فيه أحدٌ مع كون الراوى عنه ابن أبى عمير المعروف بشده التثيت و الضبط و الاجتناب عن روايه غير المعصوم، مع أن الأصحاب يعتمدون فتاوى على بن بابويه كنصوص روايه إذا اعوزتهم النصوص لكون فتاوى القدماء فى الغالب متون روايات.

و أما ثبوت الكفاره فى الجهاله فليست هى كفاره العمى كى تخالف القاعده المزبوره، ب-ل هى نظير ثبوت التصديق بتمر أو برّ فى الموارد العديده من التروك نسياناً و غفله كسقوط الشعر و النظر فى المرآه و قتل الحشرات و نحوها، و أما ظهورها فى الحرمة عند الاضطرار فلأن الاضطرار يُرفع بالادهان

غير المطيب فاستعمال المطيب أرتكب من دون مسوغ كما أشير إلى ذلك في روايه الأحمسى المتقدمه.

فالأقوى و الأحوط ما عليه المشهور، نعم يسوغ استعمال الدهن عند الاضطرار بالدهن المطيب كما في صحيح هشام بن سالم و محمد بن مسلم و روايه الأحمسى (١).

ص: ١٨١

١-١) أبواب تروك الإحرام ب ٣١، ح ١ و ٢ و ٣.

مسأله ٢٥٩: لا يجوز للمحرم أن يزيل الشعر عن بدنه أو بدن غيره المحرم أو المحل

(مسأله ٢٥٩): لا يجوز للمحرم أن يزيل الشعر عن بدنه أو بدن غيره المحرم أو المحل، و تستثنى من ذلك حالات أربع:

١ - أن يتكاثر القمل على جسد المحرم و يتأذى بذلك.

٢ - أن تدعو ضروره إلى إزالته. كما إذا أوجبت كثرة الشعر صداعاً أو نحو ذلك.

٣ - أن يكون الشعر نابتاً في أجفان العين و يتألم المحرم بذلك.

٤ - أن ينفصل الشعر من الجسد من غير قصد حين الوضوء أو الاغتسال (١).

و يدل على الحرمة النصوص المستفيضة و هي تأتلف على عنوان الأخذ، و الأولى التعبير به بدل الإزاله إذ قد لا تصدق على القص، ففي صحيح الحلبي قال: سألت أبا عبد الله عن المحرم يحتجم؟ قال: (لا، إلا أن لا يجد بدأً و لا يحلق مكان المحاجم) (١) و مثله صحيح حريز و فيه: (ما لم يحلق أو يقطع الشعر) (٢).

و مثله مصحح على بن جعفر (لا يحلق مكان المحاجم و لا يجزه) (٣).

هذا مضافاً لروايات الكفاره الآتية. و هذا بالنسبه لأخذه من شعر بدنه، أما

ص: ١٨٢

١-١) أبواب تروك الاحرام، ب ٦٢، ح ١.

٢-٢) أبواب تروك الاحرام، ب ٦٢، ح ٥.

٣-٣) نفس المصدر، ح ١١.

شعر غيره فقد دلت صحيحه معاويه بن عمار عن أبي عبد الله (قال: لا يأخذ المحرم من شعر الحلال) (١). حيث لا يحتمل قيديه الحلال في الحكم فيعم بذلك المحرم بخلاف ما لو أخذ المحرم قيدا في الغير فإنه يمكن أن يقال بخصوصيه العنوان.

و يستثنى من ذلك مواضع الضروره كما هو الشأن في بقيه التروك، نظير الأذيه من القمل و المرض، أو التأذى الحاصل من نبات الشعر في العين، و كذا الحاجه الحاصله لإسباغ الوضوء و الغسل مع عدم القصد و قد دلت على ذلك النصوص، ففي صحيح حريز عن أبي عبد الله - في طريق الكليني عن أخبره عن أبي عبد الله -

قال مرّ رسول الله على كعب بن عجره الأنصاري و القمل يتناثر من رأسه [و هو محرم] قال: (أ تؤذيك هوامك) فقال: نعم. قال: (فانزلت هذه الآية: فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفَتْدِيهِ مِنْ صَبَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ فَأَمْرُهُ رَسُولَ اللَّهِ بِحَلْقِ رَأْسِهِ) الحديث (٢).

و في صحيح زراره عن أبي عبد الله (قال: أحصر الرجل فبعث بهديته فأذاه رأسه قبل أن ينحر هديه فإنه يذبح شاه في المكان الذي احصر فيه أو.. (الحديث (٣). و مثلها مصحح عمر بن يزيد عن أبي عبد الله (٤) و في صحيح

ص: ١٨٣

١-١) أبواب تروك الاحرام، ب ٦٣، ح ١.

٢-٢) أبواب بقيه كفارات الاحرام، ب ١٤ ح ١.

٣-٣) نفس المصدر، ح ٣.

٤-٤) نفس المصدر، ح ٢.

(مسألة ٢٦٠): إذا حلق المحرم رأسه من دون ضروره فكفارته شاه، و إذا حلقه لضروره فكفارته شاه، أو صوم ثلاثه أيام، أو إطعام سته مساكين، لكل واحد مدان من الطعام، و إذا نتف المحرم شعره النبات تحت إبطيه فكفارته شاه، و كذا إذا نتف أحد إبطيه. و إذا نتف شيئاً من شعر لحيته و غيرها فعليه أن يطعم مسكينا بكف من الطعام، و لا- كفاره في حلق المحرم رأس غيره محرماً كان أم محلاً (١).

الهيثم بن عروه التميمي (قال: سأل رجل ابا عبد الله عن المحرم يريد اسباغ الوضوء فتسقط من لحيته الشعر أو الشعرتان فقال ليس بشيء ما جعل عليكم في الدين من حرج) (١).

في المسألة جهات: الأولى: في حلق الرأس، فإن ظاهر كثير من العبارات ثبوت الكفاره مخيره بين الشاه أو إطعام عشره مساكين لكل واحد منهم مدد، و قيل سته لكل واحد منهم مدان، أو صيام ثلاثه أيام من غير فرق بين الضروره و غيرها، و لكن عن النزاهه تقيد التخيير بالضروره دون غيرها و اختاره جماعه، و عن المنتهى و التذكرة عدم الفرق في الحلق بين شعر الرأس و البدن و نسبه إلى الاتفاق، بل قال غير واحد أن المراد بالحلق و النتف في الابطين الآتي هو مطلق الإزالة و من ثم جعل في بعض الكلمات بدلها عنوان الإزالة، و في صحيح زراره بن عين عن أبي جعفر قال: (من حلق رأسه أو نتف إبطه ناسياً أو ساهياً أو جاهلاً فلا شيء عليه، و من فعله متعمداً فعليه دم) (٢) و في طريق الشيخ ذكر في نفس السياق (أو

١- ١) أبواب بقيه الاحرام، ب ١٦، ح ٦.

٢- ٢) أبواب بقيه كفارات الاحرام، ب ١٠، ح ١.

قلم ظفره.. أو لبس ثوباً لا ينبغي له لسبه أو أكل طعاماً لا ينبغي له أكله و هو محرم... (١).

و ظاهر الرواية أنها فى مطلق العمد، بل لعل المسبق منها بقربنه الناسى و الجاهل أنه فى غير الضروره.

و فى تتمه صحيحه حريز المتقدمه عن أبى عبد الله (فأمره رسول الله بخلق رأسه و جعل عليه الصيام ثلاثه أيام، و الصدقه على سته مساكين لكل مسكين مدان، و النسك شاه) (٢).

و مقتضى الاطلاق و التقييد هو التفصيل بين مورد الضروره و غيره.

تنبيه: قاعده فى عموم كفاره الدم فى التروك

و يدعم هذا التفصيل ما لو بنى على ثبوت الكفاره فى عموم تروك الحج، ففى مصحح عمر بن يزيد عن أبى عبد الله قال: (قال الله تعالى فى كتابه فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفَتِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صِدْقَةٍ أَوْ نُسُكٍ فَمَنْ عَرَضَ لَهُ أَذًى أَوْ وَجَعٌ فَتَعَطَى مَا لَا يَنْبَغِي لِلْمَحْرَمِ إِذَا كَانَ صَاحِباً فَالصِّيَامُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَ الصَّدَقَةُ عَلَى عَشْرَةِ مَسَاكِينَ يَشْبَعُهُمْ مِنَ الطَّعَامِ، وَ النُّسُكُ شَاهٍ يَذْبَحُهَا فَيَأْكُلُ وَ يَطْعَمُ وَ إِنَّمَا عَلَيْهِ وَاحِدٌ مِنْ ذَلِكَ) (٣).

و مفادها عموم التخيير فى الكفاره عند ارتكاب أى ترك من التروك للضروره

ص: ١٨٥

١- ١) أبواب بقيه كفارات الاحرام، ب ٨، ح ١.

٢- ٢) أبواب بقيه الكفارات، ب ١٤، ح ١.

٣- ٣) أبواب بقيه الكفارات، ب ١٤، ح ٢.

إلا- ما خرج بالدليل، و ليس فى السند من يتوقف فيه إلا محمد بن عمر بن يزيد و هو مضافاً إلى أنه من البيوتات المعروفة، و صاحب كتاب، و روى عنه غير واحد من الثقات الأكابر كموسى بن القاسم، و يعقوب بن يزيد، و محمد بن الجبار، و قد اعتمده الشيخ فى مشيخه كتابيه.

و بضميمه المصحح المزبور مصحح على بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر قال لكل شىء خرجت (جرحت) من حجك فعليه (فعليك) فيه دمٌ تهريقه حيث شئت (١).

و هو مطلق للضروره و عدمها مع العمد، و ليس فى الروايه من يتوقف فيه إلا عبد الله بن الحسن العلوى. و هو مضافاً إلى البيتوته حيث أنه حفيد على بن جعفر، و هو ممن اعتمد عليه الفقيه الأجل عبد الله بن جعفر فى كتابه قرب الاسناد بكثره كثره، مع أن عنوان هذا التأليف يعتمد فيه على على الأسانيد، مضافاً إلى مطابقه ما يرويه عنه فى قرب الإسناد عن جده مع روايات على بن جعفر فى كتابه، و الذى لصاحب الوسائل سندٌ متصل صحيح إليه، مما يدل على ضبطه و نقاوه رواياته. فالاعتماد عليه فى محله.

و قد يشكل على كلا- الروايتين بالجزم ببطلان مدلولهما حيث لم ينسب إلى أحد من الفقهاء ثبوت الكفار المخيره فى موارد الخلاف و عند الاضطرار كما لم ينسب إلى أحد ثبوت كفاره الدم فى ارتكاب تروك الإحرام و ان روايه على بن جعفر لا تتم دلالتها إلا إذا كانت (جرحت) بمعنى ارتكاب المحظورات فى الحج و أما

ص: ١٨٦

على نسخه (خرجت) أى بمعنى أن كل فعل ارتكبه أوجب عليك الدم و خرجت به من حجك فإنه يهريقه حيث يشاء، أى أن الروايه متعرضه إلى مكان ذبح الكفارات.

و فيه: أما بالنسبه إلى دلالة روايه على بن جعفر بالخصوص فعلى كلا النسختين الروايه متعرضه لإيجاب الجزاء عليه و هو الدم لمكان الفاء غايه الأمر قد قيد الدم بحكم مكان ذبحه و الا لكان لازم دخول الفاء على الهراقه و أما عدم افتاء احد من الفقهاء بثبوت الدم فى جميع موارد ارتكاب التروك فلانه قد ورد الدليل على نفى الكفاره فى موارد تروك عديده و هو بمشابه المخصص لهذا العموم. و أما دلالة روايه عمر بن يزيد فهى و إن كانت فى ذيل الآيه الكريمه الوارده فى خصوص الحلق إلا أنها داله على عدم اختصاص الحكم بمورد الحلق.

و أنه عام فى موارد التروك إلا ما خصص بالدليل و قد خصص فى جمله من موارد الاضطرار حيث نفى الكفاره فى بعضها و عين فى بعضها الآخر بخصوص الشاه و هذا هو وجه عدم ثبوت التخيير فى جميع موارد الاضطرار، فيكون العمل بمفاد الروايتين إن لم يكن أقوى فهو موافق للاحتياط.

ثم أنه قد أستظهر صاحب الجواهر من صحيحه زواره الداله على تعيين الشاه دون المخيره أنه بسبب ذكر حلق الرأس فى سياق نتف الابط و تقليم الأظفر و لبس الثوب و أنه وجه الاشتراك بين هذه الأمور. لا أن الكفاره معينه فى الحلق من دون اضطرار.

و فيه: انما دل على التخيير قد قيد بالاضطرار و الايذاء و ليس هناك من روايه داله على التخيير بنحو مطلق و الظاهر فى القيود الاحترازيه و حملها على التمثيل أو نحوه يحتاج إلى قرينه أخرى و على ذلك فلو بُنى على تردد مفاد صحيح زواره و أجماله ف فالقدر المتيقن منه كون الكفاره معينه ثم ان ما استظهره العلامة و نسبه إلى

الاتفاق من عدم اختصاص الكفاره بحلق الرأس و عمومه لحلق الإبطين و العانه و نحو ذلك و كل موضع بحسبه و كذا عمومها لإزالة الشعر بغير الحلق كالحف و الأطلاع بالنوره و نحو ذلك - متجه بعد أرداف نتف الإبط و حلق الرأس فى سياق واحد لا سيما فى التعميم لحلق الإبط و الإزالة لشعر للرأس بغير الحلق و لا- سيما مع أرداف تقليم الأظافر لهما، و لا سيما و أن نتف المذكور فى الإبط هو من ادنى درجات الإزالة، و الا فالحلق انقى منه، و الاطلاع أنقى منهما، فلا محاله يكون ذكر الأدنى دال على الأشد.

هذا مضافاً إلى ذكر الكفاره فى إزالة شعره و الشعرتين فلا- محاله تثبت الكفاره فى إزالة الشعر فى غير الإبطين و الرأس، و ليست هى الكف أو الكفين من الطعام مما يكون قرينه على التمثيل فى عنوان الإبط و الرأس.

الجهه الثانيه: ثم إنه بهذا التعميم يتضح الحال فى الترديد فى ثبوت الكفاره فى الإبط، فإنه قد ورد فى صحيحه حريز فى أحد طرق الشيخ إذا نتف الرجل ابطيه بعد الإحرام فعليه دم. إلا أن الصدوق رواه إبطه بغير تشنيه. و كذلك روى الشيخ عن زواره أيضاً إبطه من دون تشنيه. نعم فى حسنه عبد الله بن جبهه عن أبى عبد الله: فى محرم نتف إبطه، قال: (يطعم ثلاثه مساكين) (١).

و الأقوى هو التفصيل الذى ذهب إليه المشهور بين الإبط و الإبطين لما تقدم فى كفاره الجدل من أن المدار على العضو الكامل لا التعدد فى المجلس و الزمان و الإبطين يعدان بمثابة عضو واحد، فالتفصيل بين الإبط و الإبطين متجه و ان كان قد

ص: ١٨٨

يقرب صدق الحلق أو نتف الابط بما هو ماهيه انبساطيه بالإبط الواحد فيتجه ما ذهب إليه بعض متأخري المتأخرين من التخيير بين الشاه و الاطعام.

الجهه الثالثه: فى عدد المساكين المتصدق عليهم و المقدار الذى يتصدق به.

فى صحيح حريز المتقدم قال : (و الصدقه على سته مساكين لكل مسكين مدان) (١) و مثله زراره، إلا أن فى مصحح عمر بن يزيد قال : (و الصدقه على عشره مساكين يشبعهم من الطعام) و هى كما ترى مطلقه من حيث المقدار و إن حدد العدد بعشره، و قد جمع الشيخ بينهما بالتخيير و هو متجه مع الاعتماد على المصححه، و الاشباع قابل للانطباق على المدّ فما فوق بحسب إختلاف نوع الطعام، و أما ما رواه الصدوق مرسلًا من التحديد بصاع من تمر أو مدّ من التمر (٢).

فلعله سقطاً فى المرسل الأول و يحمل الثانى على الاشباع فى مكان العدد عشره نعم قد اشتمل مصحح عمر بن يزيد على ما لا يقول به أحد من جواز الأكل من النسك مع الاطعام منها مع انه حكى التسالم على لزوم التصدق بتمام النسك كما هو مقتضى اطلاقات الكفارات و ظاهر خصوص مرسل الصدوق الثانى (٣) إلا إن غايه ذلك التبويض فى الحجيه.

نعم العمل بمقتضى صحيحه زراره أحوط.

ص: ١٨٩

١- ١) أبواب بقيه كفارات الاحرام، ب١٤، ح ١ و ح ٣.

٢- ٢) نفس المصدر، ح ٤ و ح ٥.

٣- ٣) نفس المصدر، ح ٥.

الجهة الرابعه : إذا نتف شيئاً من لحيته فقد وردت النصوص بالتصدق بكف من الطعام كما فى صحيح هشام بن سالم (١) و الحلبى (٢) و غيرهما.

نعم فى صحح معاويه و عمار اطلق التصديق بقوله (يطعم شيئاً) (٣). و فى روايه الحسن بن هارون التصديق بتمره عن سقوط الشعره (٤). لكن صحيحه معاويه ابن عمار و ان كانت خاصه من جهه الموضوع إلا انها مطلقه من جهه المحمول فتقيد بالكف و أما الثانيه فلا تنهض للتقيد و ما فى جمله من الروايات كمصحح الفضل ابن عمر و روايه ليث المرادى و صحيح الهيثم بن عروه نفى ثبوت شىء عليه أو أن ذلك لا يضره - ان كان منصرفاً إلى الفداء - كما هو الأقوى - فهو و الا فيقيد النفى بالمشبث و هذا هو مختار الشيخ المفيد فى المقنعه و اطلق السيد و الصدوق و سلار ثبوتها من غير الاستثناء و نسب للمشهور سقوطها فى مثل الوضوء و عد السقوط بعض من الغسل و الضرورات. و قد يؤيد بأن سقوط الكفاره لأجل التسيب بالامر الشرعى فكيف يثبت الضمان و يدفع بما لو وجب عليه الحج بالاستطاعه و كان عالماً بالضرر للتظليل فإنه لا تسقط كفاره التظليل عنه فثبوتها ان لم يكن أقوى فهو أحوط و نفى الحرج لا يقتضى إلا نفى الحرمة نعم فى روايه منصور (٥) يظهر استحباب

ص: ١٩٠

١-١) أبواب بقيه الكفارات، ب١٦، ح٥.

٢-٢) نفس المصدر، ح٩.

٣-٣) نفس المصدر، ح٢.

٤-٤) نفس المصدر، ح٣.

٥-٥) نفس المصدر، ح١.

مسأله ٢٦١: لا باس بحك المحرم رأسه ما لم يسقط الشعر عن رأسه و ما لم يدمه

(مسأله ٢٦١): لا باس بحك المحرم رأسه ما لم يسقط الشعر عن رأسه و ما لم يدمه، و كذلك البدن، و إذا أمر المحرم يده على رأسه أو لحيته عبثاً فسقطت شعره أو شعرتان فليصدق بكف من طعام، و أما إذا كان في الوضوء و نحوه فلا شيء عليه (١).

الكفين ثم أن الظاهر من الأدله الاطلاق لغير موارد العمده.

اما حلق المحرم رأس غيره سواء كان محلاً أو محرماً بأذن منه أو لا فلا مقتضى للكفاره بحسب ظاهر الأدله الوارده.

و قد تقدم بيان ذلك بشقوق في المسأله السابقه.

ص: ١٩١

(مسأله ٢٦٢): لا يجوز للرجل المحرم ستر رأسه، و لو جزء منه بأى ساتر كان حتى مثل الطين، بل و بحمل شىء على الرأس على الأحوط، نعم لا بأس بستره بحبل القربه، و كذلك تعصبيه بمنديل و نحوه من جهه الصداع، و كذلك لا يجوز ستر الأذنين (١).

و الروايات الواردة على ألسن كصحيح عبد الله بن ميمون عن جعفر عن ابيه قال: (المحرمه لا تتنقب لأن احرام المرأه فى وجهها و احرام الرجل فى رأسه) (١). و يظهر من هذه الصحيحه ان المراد من الرأس ما يقابل الوجه لا ما يشمله كما فى باب الغسل و لا خصوص شعر الرأس و منابته فيشمل الأذنين كما يظهر منها ان تغطيه الرأس عنوان مغاير لترك التظليل و فى صحيح عبد الرحمن - و الظاهر انه ابن حجاج لانصراف الاسم إلى المشهور - قال سألت أبا الحسن عن المحرم يجد البرد فى أذنيه يغطيها قال: (لا) (٢). و فى صحيح حريز عنه فى ناسى غطى رأسه أنه: (يلقى القناع عن رأسه و يلبي و لا شىء عليه) (٣). و فى روايه سماعه عن أبى عبد الله قال سألته عن المحرم يصيب أذنه الريح فيخاف أن يمرض هل يصلح له أن يسد أذنيه بالقطن قال: (نعم لا بأس بذلك إذا خاف

ص: ١٩٢

١-١) أبواب تروك الإحرام، ب ٥٥، ح ٢.

٢-٢) نفس المصدر، ح ١.

٣-٣) نفس المصدر، ح ٣.

ذلك و الا فلا (١). و يظهر منها عموم النهى لستره بغير الثوب.

و فى صحيح زراره قال قلت لأبى جعفر الرجل المحرم يريد أن ينام يغطى وجهه من الذباب؟ قال: (نعم لا يخمر رأسه و المرأة المحرمة لا بأس أن تغطى وجهها كله) (٢).

و يظهر منه التفصيل بين المرأة و الرجل فى الموضع المحرم تغطيته عند المنام نعم فى صحيح زراره الآخر عن أحدهما فى المحرم قال: (له ان يغطى رأسه و وجهه إذا أراد ينام) (٣). و حمل على الاضطرار و الوجه فيه ظهور صحيح زراره بقوه فى الحرمة فى حاله النوم بعد المقابلة مع المرأة و ذكره للجواز فى الوجه مع أنه الكراهه فى الوجه ثابتة.

و فى صحيح معاوية بن وهب عن أبى عبد الله (لا بأس بأن يعصب المحرم رأسه من الصداع) (٤). و مقتضاها جواز ستر الرأس عند الضرورة كما أن مفهومها دال على عموم المنع الشامل لبعض الرأس و كما هو مقتضى روايات المنع لستر الأذنين حيث انها بعض الرأس.

و فى صحيح عبد الله بن سنان قال سمعت أبا عبد الله يقول لأبى و شكى إليه حرّ الشمس و هو محرم و هو يتأذى به فقال: أ ترى أن استر بطرف ثوبى قال:

ص: ١٩٣

١- ١) أبواب تروك الإحرام، ب ٧٠، ح ٨.

٢- ٢) نفس المصدر، ح ٥.

٣- ٣) أبواب تروك الاحرام، ب ٥٦، ح ٢.

٤- ٤) نفس المصدر، ح ١.

(لا بأس بذلك ما لم يصب رأسك) (١). و هي ظاهره في العموم المنع لستر الرأس أيضاً.

ثم أن الاستتار المنهى عنه إنما هو بالثوب أو بآى جسم غير البدن كالطين و الحناء، أو الشيء المحمول من الثقل كالمكتل كما ذكر ذلك الاصحاب.

و أما الستر ببعض بدنه فلا بأس كما في مصحح المعلى ابن خيس عن أبى عبد الله قال: (لا يستتر المحرم من الشمس بثوب و لا بأس أن يستر بعضه ببعض) (٢).

و مثله صحيح معاويه بن عمار و ان لم يذكر فيه الرأس.

و أما فى صحيح سعيد الاعرج انه سأل ابا عبد الله عن المحرم يستتر من الشمس بعود و بيده قال: (لا إلا من عله) فمحمول على الكراهه جمعاً و لعل المراد و بيده ليس للعطف و انما واو للحال أى يستتر بالعود بعد ان يثبته بيده.

ثم انه يظهر من الروايات كراهه ستر الوجه و ان تقدم دلالة الروايات على الجواز كصحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله (يكراه للمحرم أن يجوز بثوبه فوق أنفه و لا- بأس أن يمد المحرم ثوبه حتى يبلغ أنفه) (٣) و مثله صحيح حفص و هشام بن الحكم إلا ان فيه تعليل الكراهه بقوله (أضحى لمن احرمت له) (٤).

ص: ١٩٤

١- ١) أبواب تروك الاحرام، ب ٦٧، ح ٤.

٢- ٢) نفس المصدر، ح ٣.

٣- ٣) أبواب تروك الاحرام، ب ٦١، ح ١.

٤- ٤) نفس المصدر، ح ٢.

(مسألة ٢٦٣): يجوز ستر الرأس بشيء من البدن كاليد، و الأولى تركه (١).

و فى صحيح منصور بن حازم قال رايت ابا عبد الله و قد توضئ و هو محرم ثم اخذ منديلاً فمسح به وجهه (١). نعم فى صحيح الحلبي عن أبى عبد الله قال: (المحرم إذا غطى وجهه فليطعم مسكيناً فى يده) (٢).

و مثله رواه أبى البخترى المتضمنه لتقييد تغطيه الوجه بالنوم و عند الغبار إلا أنه محمول على الاستحباب.

ثم انه قد نقل عدم الخلاف فى استثناء عصام القربى لصحيح محمد بن مسلم، انه سأل أبا عبد الله عن المحرم يضع عصام القربى على رأسه إذا استسقى. فقال: (نعم) (٣). و احتمال البعض التوسع فى مطلق التعصيب، لا سيما بالانضمام إلى صحيحه معاويه بن وهب فى التعصّب من الصداع المتقدمه.

و فيه: أن الظاهر منها غايته فى موارد الحرج و المشقه و بمقدار بعض الرأس و ان كان ظاهر المشهور الاطلاق فى عصام القربى إلا- إن الا-حوط أن لم يكن أظهر هو ما ذكرناه لا- سيما بعد قيام الدليل على عموم النهى لستر بعض الرأس كالذى ورد فى الأذنين و صحيح عبد الله بن سنان فى الظرف الثانى بل أن فى ما ورد فى الأذنين المنع عن الجزء الظليل كالقطن فى الأذن فدعوى التفصيل بين ما يقصد به الستر و ما لا يقصد ضعيف.

تقدم بيان ذلك و ما فى المتن من أن الأولى تركه إنما هو بلحاظ روايه سعيد

ص: ١٩٥

١-١) نفس المصدر، ح ٣.

٢-٢) أبواب تروك الاحرام، ب ٥٥، ح ٤.

٣-٣) أبواب تروك الاحرام، ب ٥٧، ح ١.

مسألة ٢٦٤: لا يجوز للمحرم الارتماس في الماء

(مسألة ٢٦٤): لا يجوز للمحرم الارتماس في الماء، وكذلك في غير الماء على الأحوط، والظاهر أنه لا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة (١).

مسألة ٢٦٥: إذا ستر المحرم رأسه فكفارته شاه على الأحوط

(مسألة ٢٦٥): إذا ستر المحرم رأسه فكفارته شاه على الأحوط، والظاهر

الاعرج.

و الروايات الواردة في المقام على لسانين:

الأول: النهي عن مطلق الارتماس كصحيح يعقوب بن شعيب: (لا يرتمس المحرم في الماء ولا الصائم) الحديث (١) و مثله صحيح حريز (٢).

الثاني: ما خصص النهي للرأس كصحيح عبد الله بن سنان قال عن أبي عبد الله قال سمعته يقول: (لا تمس الريحان وانت محرم) - إلى ان قال - (و لا ترتمس في ماء يدخل فيه رأسك) (٣) و قريب منه صحيح اسماعيل بن عبد الخالق و لو كنا نحن و هذين اللسانين لما كان هناك موجب لحمل المطلق على المقيد بعد كونه استغراقياً فيصدق رمس بعض البدن و ان لم يكن الرأس إلا أنه بقريته السياق مع الصائم ورود جواز ارتماس بدنه عدا الرأس (٤) و ان كان مكروهاً ثم ان الظاهر بقريته السياق مع الصائم أن النهي شامل للمرأة و الرجل و انه عنوان برأسه فادراجه في ستر الرأس لا وجه له و ان كان هناك عموم في الستر.

ص: ١٩٦

١-١) أبواب تروك الاحرام، ب٥٨، ح٤.

٢-٢) نفس المصدر، ح٢، و ح٣.

٣-٣) نفس المصدر، ح١.

٤-٤) أبواب ما يمسك عنه الصائم ب٣ ح٢ و ح٥ و ٦ و ٧.

عدم وجوب الكفاره فى موارد جواز الستر و الاضطرار (١).

و الروايه الوارده فى ذلك ما اشار إليه صاحب الحدائق من صحيح الحلبي قال: (المحرم إذا غطى رأسه فليطعم مسكيناً فى يده) (١).

و لفظ الحديث (رأسه) كما فى الوسائل إلاّ انه لا توجد فى نسخ التهذيب المطبوعه اللفظه بذلك بل بلفظ (وجهه) (٢). و صاحب الحدائق نقل اللفظ بالصوره الأولى.

و فى صحيحه حريز قال سألت ابا عبد الله عن محرم غطى رأسه ناسياً قال: (يلقى القناع عن رأسه و يلبى و لا شىء عليه) (٣).

نعم المحكى عن الاصحاب اتفاهم على وجوب الشاه و يمكن الاستدلال له بما تقدم من مصحح على بن جعفر و مفهوم حسنه عمر بن يزيد المتقدمان فى إزاله الشعر و هذا المورد يعضد ما تقدم ثمه من بناء الاصحاب. عليها. و يؤيد بثبوت الكفاره ندباً فى تغطيه الوجه.

ثم أن ظاهر المحكى عن الشهيدين كما فى الحدائق ثبوتها فى الاضطرار إلاّ أنهما فصلا بينه و بين الاختيار بتكرار الكفاره فى الثانى دون الأول عند تكرار الارتكاب و له وجه بناء على الاعتماد على الروايتين السابقتين و أن ظاهر كفاره الاضطرار ثبوتها مره واحده للاضطرار و ان استوعب كل مده الاحرام و هو فى معنى

ص: ١٩٧

١-١) أبواب بقيه كفارات الاحرام، ب٥، ح١.

٢-٢) أبواب تروك الاحرام، ب٥٥، ح٤.

٣-٣) أبواب بقيه كفارات الاحرام، ب٥، ح٢.

تكرر الارتكاب بخلاف مفاد كفاره الاختيار و هذا ظهور مطرد في كل الكفارات الاضطرار و مقتضاه التفصيل.

ص: ١٩٨

مسألة ٢٦٦: لا يجوز للمرأة المحرمة أن تستر وجهها بالبرقع أو النقاب أو ما شابه ذلك

(مسألة ٢٦٦): لا يجوز للمرأة المحرمة أن تستر وجهها بالبرقع أو النقاب أو ما شابه ذلك و الاحوط أن لا تستر وجهها بأى ساتر كان كما ان الاحوط أن لا تستر بعض وجهها أيضاً، نعم يجوز لها ان تغطى وجهها حال النوم، و لا بأس بستر بعض وجهها مقدمه لستر الراس فى الصلاة، و الأحوط رفعه عند الفراغ منها(١).

الأقوال فى المسألة:

فقد عبّر الأ-كثر بما فى المتن، و عبّر البعض بالنهى عن التنقب و لبس البرقع، و لا- يخفى أنه على الثانى يكون جواز الاسدال تخصص لا تخصيص. و أما الاسدال فقد اختلفت عبارتهم فيه، فمنهم من قيده إلى العينين أو إلى الأنف أو الذقن أو النحر أو الصدر إذا كانت راكبه، و منهم من قيد الاسدال بوجود الاجنبى، و قد قيده الشيخ بان يكون متجافى و الروايات الواردة منها ما نهى عن تغطيه الوجه كصحيح عبد الله بن ميمون عن جعفر عن ابيه قال: (المحرمة لا تتنقب لأن احرام المرأة فى وجهها، و احرام الرجل فى رأسه) (١). و مفادها عموم حرمة تغطيته للبعض أو الكل، لا سيّما و انه فى سياق حرمة تغطيه الرجل لرأسه، و التى مرّ أنها عامه للتقديرين. نعم هذه الصحيحه قد جمعت بين لسانين، بين النهى عن التنقب، و بين حرمة تغطيه المرأة لوجهها، و أنه الموضوع الاصلى للنهى الأول.

ص: ١٩٩

و مثله مفهوم صحيح زرارہ قال: قلت لأبي جعفر: الرجل المحرم يريد أن ينام يغطي وجهه من الذباب. قال: (نعم، و لا يختم رأسه. و المرأة لا بأس أن تغطي وجهها كله عند النوم) (١).

و فى موثق سماعه أنه سأله عن المحرمه فقال: إن مرّ بها رجل استترت منه بثوبها، و لا تستتر بيدها من الشمس (٢). و ظاهر الموثقه تقييد الاسدال بوجود الاجنبى، كما أن ظاهرها النهى عن التستر باليد خلافاً لما مرّ فى الرجل و قد يحمل النهى عن التستر باليد على الكراهه بقرينه جواز تظليل المرأة، لا سيما إذا لم تلامس اليد الوجه.

و فى صحيح الحلبي عن أبي عبد الله قال: مرّ أبو جعفر بامرأه متنقبه و هى محرمه. فقال: (احرمى و أسفري و أرخى ثوبك من فوق رأسك فإنك إن تنقبت لم يتغير لونك). فقال رجل إلى ابن ترخيه؟ قال: (تغطي عينيها). قال قلت: تبلغ فمها؟ قال: (نعم) (٣). و مفاد هذه الصحيحه و ان كان النهى عن التنقب إلا أن موضوع الاصلى فى الحكم هو الاسفار للوجه و فى الروايه دلالة على ان الاسدال لا يكون بنحو التغطية للوجه كلاً و الا لنافى الاسفار.

مضافاً إلى أن الثوب لا يرى من خلاله فلا بد ان تمسكه بيدها لتبعده عن وجهها حتى تبصر أمامها و فى مصحح أبي نصر عن أبي الحسن قال: مرّ أبو

ص: ٢٠٠

١-١) أبواب تروك الاحرام، ب٥٥، ح٥.

٢-٢) أبواب تروك الاحرام، ب٤٨، ح١٠.

٣-٣) أبواب تروك الاحرام، ب٤٨، ح٣.

جعفر بامراه محرمه استترت بمروحه فأماط المروحه بنفسه عن وجهها (١).

و ظاهرها منع الستر بمطلق الساتر و ان لم يكن من الثياب و الجمع بين مفادها و ما دل على جواز الأسدال لا سيما بلزوم الاسفار الذى مرّ هو ما ذهب إليه الشيخ من لزوم تجافى الثوب المسدول عن الوجه و فى صحيح العيص بن القاسم قال قال أبو عبد الله (المراه المحرمه... و كره النقاب) و قال (تسدل الثوب على وجهها) قلت حد ذلك إلى اين قال: (إلى طرف الانف حد ما تبصر) (٢) و مقتضى هذه الروايه كما فى الثوب المسدول على الوجه إلاّ- فكيف يحصل الابصار و لا يضر حمل طرف الانف على الطرف الاعلى فى الدلاله المزبوره و فى صحيح حريز قال: قال أبو عبد الله (المحرمه تسدل الثوب على وجهها إلى الذقن) و فى صحيح زراره إلى نحرها و فى صحيح معاويه بن عمار (من اعلاها إلى نحر إذا كانت راكبه) (٣). و التقييد بالركوب ظاهر فى عدم جواز هذا القدر فى غير الركوب لحصول درجه من التغطية و لكون الستر من الأجنبى فى حاله الركوب يقتضى هذا القدر من الاسدال حيث يكون الناظر الماشى اسفل من الراكبه و بالتالى هو دال على ان قدر الاسدال بحسب الحاجه و الضروره.

و المحصل من هذه الروايات ان مسمى اسفار الوجه لا- بدّ منه و ان اجتمع مع الاسدال ، و ذلك حين تجافيه عن وجهها إذ الفرض انه اسدال الثوب مما لا يمكن

ص: ٢٠١

١- ١) نفس المصدر، ح ٤.

٢- ٢) نفس المصدر، ح ٢.

٣- ٣) أبواب تروك الإحرام، ب ٤٨، ح ٨.

مسأله ٢٦٧: للمرأة المحرمه أن تتحجب من الاجنبى

(مسأله ٢٦٧): للمرأة المحرمه أن تتحجب من الاجنبى بان تنزل ما على رأسها من الخمار أو نحوه إلى ما يحاذى أنفها، و الأحوط أن تجعل القسم النازل بعيدا عن الوجه بواسطة اليد أو غيرها(١).

مسأله ٢٦٨: كفاره ستر الوجه شاه على الأحوط

(مسأله ٢٦٨): كفاره ستر الوجه شاه على الأحوط(٢).

الابصار معه إلا بإبعاده باليد عن بشره الوجه كى يحصل الابصار بذلك و هذا هو عمدته الفارق بين البرقع و التنقب مع اسدال الثوب حيث أن فى الأولين لا- يتوقف الابصار على تجافيهما بخلاف الثوب المسدول من الاعلى و المدار و ان لم يكن على الابصار إلا- أن التقييد به و كون الثوب من اعلى هو من أجل اضطرار المرأة حينئذ لإبعاده عن سطح الوجه و بالتالى حصول الاسفار للوجه فى الجملة فما يستخدم فى هذه الايام من الغطاء المسمى (بالبوشيه) مشمولاً للمنع فى الادله.

قد تقدم حكم هذه المسأله فى المسأله المتقدمه.

حكى عن الشيخ ثبوت الفداء فيها و عن الحلبي كل يوم شاه فى حال الاختيار و شاه واحده للاضطرار و قد مرّ الوجه فى ثبوت الفديه بمصحح على بن جعفر و عمر بن يزيد و عبارته الشيخ لا تأبى التعدد كما هو نظير عبائهم فى مواطن أخرى و ان التكرار بحسب المرات العرفيه مجلساً أو مكاناً أو زماناً كما ان دليل الفديه فى الاضطرار ظاهر فى المره بحسب ظهور عنوان الاضطرار و شمولها لموارد الاضطرار مستوعباً كما تشمل موارد عدم الاستيعاب على نسق واحد.

مسأله ٢٦٩: لا يجوز للرجل المحرم التظليل حال مسيره بمظله أو غيرها

(مسأله ٢٦٩): لا- يجوز للرجل المحرم التظليل حال مسيره بمظله أو غيرها و لو كان بسقف المحمل أو السياره أو الطائره و نحوها، و لا باس بالسير فى ظل جبل أو جدار أو شجر و نحو ذلك من الأجسام الثابته، كما لا باس بالسير تحت السحابه المانع من شروق الشمس، و لا- فرق فى حرمه التظليل بين الراكب و الراجل على الأ-حوط، و الأحوط بل الأظهر حرمه التظليل بما لا يكون فوق رأس المحرم بأن يكون ما يتظلل به على أحد جوانبه، نعم يجوز للمحرم أن يتستر من الشمس بيديه، و لا- بأس بالاستئلال بظل المحمل حال المسير، و كذلك لا بأس بالاحرام فى القسم المسقوف من مسجد الشجره(١).

الاختلاف واقع من جهه عمومه لليل و النهار و ان كان كلمات الطبقات المتقدمه للفقهاء لم تتعرض إلى التظليل الليلي كما انه لم يُعبر بالاضحاء. و من جهه المسير السفري أو مطلق المسير و الحركه و عمومه لكل من التظليل الفوقى أو الجانبي و لعمومه من الشمس خاصه أو البرد و الحر و المطر أيضاً.

الجهه الأولى فى عمومه لليل

و منشأ الاختلاف فى هذه الجهات هو فى كون معنى التظليل انه حديثاً أو بمعنى استعمال المظله و الساتر كآله و بالتالى يختلف متعلق التظليل اطلاقاً و انصرافاً.

و هو فى اللغه كما فى كلمات اكثر اللغويين هو تستر عن الشمس بالمعنى الحدثنى لا استعمال الآله الخاصه و انه مشتق اشتقاق جعلى من الظل ظل فى الشمس

كالتماز من التمر و الشمس من الشمس أى الستر من الشمس خاصه فالستر من غيرها توسع عن حدود المعنى اللغوى و كذا الحال فى لفظ الاضحاء - الأتى - فى بعض الروايات فإنه فى البروز للشمس. نعم فى (لمقاييس فسرہ بستر كل شىء لشىء لكنه اعترف بانصرافه إلى التستر عن الشمس و ان ظلل هو فى من أتى للفعل نهاراً) هذا مضافاً إلى ما يأتى من القرائن فى الروايات.

ثم انه على القول باختصاصه بالمسير السفرى لا وجه للتفصيل - كما عن بعض الأعلام المعاصرين - بين المسير من مكه الحديثه إلى مكه القديمه و بين السير فى نفس مكه، و كذا المنع منه فى المسير داخل عرفه أو منى أو مزدلفه و وجه الضعف فى هذا التفصيل ان عنوان مكه لم يؤخذ قيماً فى التظليل كى يردد بين القديمه و الحديثه كما فى ترديد حدّ قطع التليه بل المدار على عنوان المسير السفرى و الفرض عدم صدقه و كذا الحال فى التجول فى الموضوع الواحد كداخل عرفه أو مزدلفه و منى فلا يصدق عليه عنوان السفر كما هو الحال فى النزول اثناء طريق المدينه إلى مكه نعم الانتقال من منطقه إلى أخرى مختلفه فى الاسم كالسير من مشعر إلى موضع آخر يعد مسيراً سفيرياً.

و العناوين الوارده فى الروايات الأكثر فيها هى ماده التظليل و بعضها التغطيه للبدن و الاضحاء. و التظليل كما مرّ من الظل مقابل الشمس لا ما ادعاه السيد الخوئى انه استعمال الظله أو المظله التى بمعنى الغاشيه.

فانه على الثانى يكون مقتضى اطلاق صرف المتعلق شاملاً لليل و إن لم يكن عن حرّ أو مطر أو برد أو شمس نعم ورد فى اللغه الظله و المظله لكنها ليست من ماده عنوان التظليل نعم عند اضافه ماده التظليل لعنوان خاص كمطر أو الحر أو البرّ يكون الاستعمال كنائياً، بمعنى استعمال الحاجب و الساتر عن تلك الاشياء إلاّ

ان ذلك لا يدفع ان الأصل فى وضعه فى مقابل الشمس.

و أما لفظ التغطية فهى لغه فى مطلق الساتر إلا انه لا اطلاق فى الروايه المتضمنه للفظه المزبوره.

و أما لفظ الاضحاء فهو لغه فى البروز نهاراً فى قبال التظليل و ذكر فى لسان العرب يقال لكل من كان بارزاً فى غير مكان يظله و يكته انه لضاح قاله ابن عرفه - و فسر (اضح لمن أحرمت له) أى اظهر و اعتزل الكنّ و الظل و فسره الأصمعى امره بالبروز إلى الشمس، و الضحيان من كل شىء البارز للشمس، و ضحوت للشمس و الريح و غيرها. قاله بن جنى. فيظهر من ذلك استعماله لمطلق الظهور و البروز مقابل الكنّ. هذا و المتبادر عند اطلاق صرف المتعلق و عدم القرائن الخاصه هو ما يقابل التظليل النهارى بحسب أصل الوضع.

و نستعرض الروايات الوارده و هى على السن.

منها: ما ورد فيه النهى عن القبه و نحوها كصحيحه محمد بن مسلم عن أحدهما قال: سألته عن المحرم يركب القبه؟ فقال: (لا) قلت: فالمرأه المحرمه قال: (نعم) (١).

و مثله صحيح الحلبي إلا أن فيه (إلا ان يكون مريضاً). و مثله صحيح هشام بن سالم قال: سألت أبا عبد الله عن المحرم يركب فى الكنيسه. فقال: (لا). و هو للنساء جائز (٢). و حسنه قاسم بن الصيقل قال : ما رأيت أحداً كان اشد تشديداً فى

ص: ٢٠٥

١- ١) أبواب تروك الاحرام، ب ٦٤، ح ١.

٢- ٢) نفس الباب، ح ٤.

الظل من أبي جعفر كان يأمر بقلع القبه و الحاجبين إذا أحرم (١). و ظاهر الحاجبين هو التظليل الجانبي من جهه الصدر فما فوق.

و روايه الحسين بن مسلم عن أبي جعفر أنه سأل ما فرق بين الفسطاق و بين ظل المحمل؟ فقال: (لا- ينبغي أن يستظل في المحمل و الفرق بينهما أن المرأه تطمث في شهر رمضان فتقضى الصيام و لا تقضى الصلاه)، قال: صدقت جعلت فداك (٢). و مثلها مرسله الاحتجاج (٣).

و لسان هذه الروايات مطلق من حيث الليل و النهار و قد اعتمده البعض في حرمه التظليل ليلاً و لا سيما أن السير ليلاً في الغالب و لا يعارضه ما أخذ فيه التظليل بلحاظ النهار لان كلا اللسانين نافيان.

و منها ما ورد بلسان التغطية و التستر.

كموثق زراره قال سألته عن المحرم أ يتغطي قال: (اما من الحرّ و البرد فلا) (٤). و قد يقرب دلالتها ان الممنوع من التغطية و التستر يستوى فيه الحرّ و البرد كما ينهى عن التستر عن الحرّ كذلك ينهى عن التستر المتخذ للبرد فكأن هذه الروايه في صدد تحديد الماهيه و انها مطلقة على استواء من الحرّ و البرد و لك ان تقول انه كناية عن النهار و الليل . و كذا صحيحه اسماعيل بن عبد الخالق قال سألت أبا عبد الله

ص: ٢٠٦

١-١) نفس الباب، ح ١٢.

٢-٢) نفس المصدر، ح ٣.

٣-٣) نفس المصدر، ح ٦.

٤-٤) أبواب تروك الاحرام، ب ٦٤، ح ١٤.

هل يستتر المحرم من الشمس؟ فقال: (لا إلا ان يكون شيخاً كبيراً) أو قال (ذا عله) (١).

و فى مصحح المعلى بن خنيس عن أبى عبد الله قال: (لا يستتر المحرم عن الشمس بثوب ولا بأس من ان يستر بعضه ببعض) (٢).

و منها ما ورد النهى فيه عن ماده التظليل.

ففى صحيحه عبد الله بن المغيرة قال قلت لأبى الحسن الأول أظلل و انا محرم؟ قال: (لا)، قلت فاظلل و اكفر؟ قال: (لا) قلت فإن مرضت؟ قال (ظلل و كفر) - ثم قال - (اما علمت ان رسول الله قال: ما من حاج يضحى مليباً حتى تغيب الشمس إلا غابت ذنوبه معها) (٣).

و مثلها صحيح عبد الرحمن بن الحجاج (٤) إلا- ان فيها (شق عليه و صداع) و فى موثق اسحاق بن عمار عن أبى الحسن سألته عن محرم يظلل عليه و هو محرم؟ قال: (لا إلا مريضاً و به عله و الذى لا يطيق الشمس) (٥). و مثله روايه محمد بن منصور إلا ان فيه عنوان (الظلال) (٦).

ص: ٢٠٧

١- ١) نفس المصدر، ح ٩.

٢- ٢) أبواب تروك الاحرام، ب ٦٧، ح ٢.

٣- ٣) أبواب تروك الاحرام، ب ٦٤، ح ٣.

٤- ٤) نفس المصدر، ح ٦.

٥- ٥) نفس المصدر، ح ٧.

٦- ٦) نفس المصدر، ح ٨.

و فى صحيح جميل بن دراج عن أبى عبد الله : (لا بأس بالظلال للنساء و قد رخص فيه للرجال) (١).

و فى موثق عثمان بن عيسى الكلابى قال قلت لأبى الحسن الأول إن على بن شهاب يشكو رأسه و البرد شديد، و يريد ان يحرم فقال: (ان كان كما زعم فليظلل و أما انت فاضحى لمن أحرمت له) (٢).

و فى صحيح البنزطى عن الرضا قال: قال أبو حنيفة أيش فرق ما بين ظلال المحرم و الخباء فقال أبو عبد الله (إن السنه لا تقاس) (٣).

و فى صحيح محمد بن الفضيل قال كنا فى دهليز يحيى بن خالد بمكه و كان هناك أبو الحسن موسى و ابو يوسف فقام إليه أبو يوسف و تربع بين يديه فقال لأبى الحسن جعلت فداك المحرم يظلل قال: (لا) قال: فيظلل بالجدار و المحمل و يدخل البيت و الخباء قال: (نعم) فضحك أبو يوسف شبه المستهزئ فقال له أبو الحسن (يا أبا يوسف ان الدين ليس يقاس كقياسك و قياس اصحابك) - إلى ان قال - (حج رسول الله فأحرم و لم يظلل و دخل البيت و الخباء و استظل بالمحمل و الجدار ففعلنا كما فعل (٤) و مثلها روايات (٥) عديده قوبل فيها بين

ص: ٢٠٨

١-١) نفس المصدر، ح ١٠.

٢-٢) نفس المصدر، ح ١٣.

٣-٣) أبواب تروك الاحرام، ب ٦٦، ح ٥.

٤-٤) نفس المصدر، ح ٢.

٥-٥) نفس الباب.

الاستظلال على المحمل و الاستظلال عند النزول بالخباء و البيت و الجدار و فى مكاتبات الحميرى و الطريق صحيح فى غيبه الشيخ الطوسى انه سألته عن المحرم يستظل من المطر بنطع او غيره حذرا على ثيابه و ما فى محمله أن يبتل فهل يجوز ذلك الجواب: (اذا فعل ذلك فى المحمل فى طريقه فعليه دم) (١).

و فى صحيحه إبراهيم بن أبى محمود قال قلت للرضا المحرم يظل على محمله و يفدى اذا كانت الشمس و المطر يضران به قال: (نعم) الحديث (٢).

و مثلها صحيح محمد بن اسماعيل بن بزيع الا ان فيها (من اذى مطر أو شمس) (٣). و مثلها روايه على بن محمد (٤).

و قد جعلت هذه الطائفة هى المدار فى موضوع متعلق بالحكم لكثرة روايتها و لكون الموضوع هو فى التروك دون واجبات الاحرام فلا مجال لتوهم موضوعيه لعنوان الإضحاء الوارد فى بعض الروايات بل هو لترك التظليل و كذا الحال فى اللسان الآتى المشتمل على النهى عن التغطية و التستر و النهى الوارد فى هذا اللسان تاره عن التظليل مطلقاً و أخرى عن التظليل عن الشمس، و ثالثه عن الحرّ و البرد و المطر و المطلق كما مرّ موضوع للنهارى.

اما المسند للعناوين الثلاثة فاطلاقه يشمل مضافاً إلى الاضحاء الوارد و متعلق

ص: ٢٠٩

١- ١) أبواب تروك الإحرام، ب ٦٧، ح ٧.

٢- ٢) أبواب بقيه كفارات الاحرام، ب ٦، ح ٥.

٣- ٣) نفس المصدر، ح ٦ و ح ٧.

٤- ٤) نفس المصدر، ح ١.

بالبرد و مقتضى ذلك المنع عن التظليل النهارى و عن التظليل المقابل للمطر و البرد و لو ليلاً كما ذهب إليه جملة من اعلام العصر الا- ان مقتضى مائه التظليل كما تقدم هو الكنّ فى مقابل النهار و الاسئله عن البرد و المطر و كذا المرض من جهه ان الابتلاء بذلك يتزاحم مع التظليل المنهى لا ان السؤال منصب ابتداء عن التظليل عن البرد و المطر ليكون استعماله بمعنى الستر عنه ليكون مطلقاً.

و بعبارة أخرى السؤال عن البرد و المطر بعد مفروغيه حكم التظليل و هو الحرمة، و السؤال هو عن الاستثناء من هذا الحكم بتوسط تلك الاعذار لا ان السؤال هو عن عموم منع التظليل و شموله للبرد و المطر و من ثمه بنى الجماعه المزبوره على جواز التظليل ليلاً- اذا لم يكن برد او مطر أو ریح و كان التظليل مع عدمه سيان مما يدل على ارتكاز ان التظليل بمادته نهارى و لا يشمل الليل و لذلك لو فرض احتجاب الشمس بالغيوم الكثيفه لما جاز مع ذلك التستر نهاراً.

هذا و قد يقرب عموم التحريم ليل بان النهى عن القبه و الكنيسه و نحوهما مطلق شامل ليل و النهار و لو مع عدم البرد و المطر و الحرّ و الشمس و كذلك مقتضى اللسان الثانى و المتقدم لعنوان التغطية و التستر لا سيما موثق زواره المتقدم.

وفيه: إن المدار على عنوان التظليل لكثرة الروايات الواردة فى ذلك بل فى صحيح عبد الرحمن بن الحجاج المتقدم ارجاع عنوان التستر المذكور فى سؤال السائل إلى الاستظلال فى جوابه و عليه يحمل مفاد موثق زواره بكون الحرّ و البرد ليسا عذرین مسوغين لارتكاب التظليل المحرم و الا- لو قرر ان السؤال عن أصل حكم التغطية و التستر لكان اللازم دلالتها على الجواز مع عدم الحرّ و البرد و ان كان نهاراً و هو كما ترى و الحاصل انه لا موضوعه لعنوان القبه و الكنيسه او التستر او غيرها من العناوين الواردة بعد ظهور الادله المتكثرة فى موضوعيه عنوان

التظليل و الذى أثار جدالاً بين المخالفين من العامه و الأئمه فالعناوين الاخرى مشيره إليه، و الوضع اللغوى لماده التظليل من الظل المقابل لنور الشمس غايه الأمر قد ورد استعماله فى التستر عن اشياء اخرى بقريته ذكر المتعلق الخاص و هاهنا و ان ذكره متعلقات أخرى كالمطر و البرد و غيرهما و مقتضى ذلك هو المعنى الثانى الكنائى الا ان الاظهر ان السؤال وقع عن تلك الاشياء بعد الفراغ لدى السائلين عن ممنوعيه التظليل بما له من المعنى اللغوى الوضعى فالاسئله ظاهره فى مرخصيه المطر و البرد و نحوهما فى التظليل الممنوع فذكرها وقع غرضاً لمزاحمه محذور الابتلاء بها و المشقه الحاصله منها فيرتكب التظليل بسببها و مفاد تلك الروايات حرمة التظليل النهارى و ان ابتلى المحرم بالمطر و البرد و كون مفاد ماده التظليل هو اتخاذ المظله و الظله قد تقدم انه لا شاهد عليه فى اللغه و يدعم المختار ما ورد فى صحيح عبد الله بن المغيره و غيره من تقييد الاضحاء بغروب الشمس فان فيه وجوه من الدلاله على ذلك من كون ماده الاضحاء فى الأصل للبروز النهارى للشمس كما فى قول تعالى وَ الصُّحَى * وَ اللَّيْلِ نعم قد استعملت فى مطلق البروز بقريته المتعلق الخاص كما هو الحال فى التظليل و منها التقييد بغروب الشمس و منها اذهاب ذنوب المحرمين المضحين بذهاب الشمس الدال على ان ثواب ترك التظليل و امتثال هذه الحرمة هو فى ظرف النهار و سبب الايذاء الخاص من الشمس و منها تكرار ذكر الشمس كمتعلق للتظليل. و منها ان الخلاف الدائر بين الخاصه و العامه هو فى النهار (1).

ص: ٢١١

١- ١) قال بن قدامه فى المغنى: فى ذيل قول الخرقى (و لا يظلل) (المحرم) على رأسه فى المحمل فإن فعل فعليه الدم. كره أحمد الاستظلال فى المحمل خاصه و ما كان فى معناه كالهودج و العماريه

فعبأئرهه ظأهره فى ان محلّ النزاع معهم فى التظليل من الشمس و أن القبه و الهودج المدار فىها التظليل.

نعم ، تعليل من قال بالكراهه و الحرمه بانه كتغطيه الرأس و انه ترفه يفيد و يوهم

ص: ٢١٢

التعميم لكنه ضعيف لامن الترفه يعم بقيه التروك كما ان تغطيه الرأس تعم النزول فلا- محاله من اختلاف حيثه العله مع حكم التظليل المعلل و من ذلك يظهر الجواب عن اللسان الرابع فى الروايات التى قد مزج فيها بين النهى عن الستر و التظليل و تغطيه الرأس مما قد يوهم التعميم فى التظليل مثل صحيحه عبد الله بن سنان قال سمعت ابا عبد الله يقول لابى و شكى إليه حرّ الشمس و هو محرم و هو يتأذى به فقال ترى ان استتر بطرف ثوبى؟ قال: (لا بأس بذلك ما لم يصب رأسك) (١).

و من قرائن الاختصاص ايضا ظهور فتوى المشهور من فقهاثنا شهره مطبقه على اختصاصه بالنهارى لعدم اشاره واحد منهم على التعميم لليل بل لم ترد فى عباره واحد منهم مع اهتمام العديد منهم بالتشقيق و التفریع و ذكر الفروض النادره عدا احتمال صاحب الجواهر بانياً له على تعدد التكليف فى التظليل و الاضحاء.

و يتحقق الاول فى اتخاذ الساتر و الثانى فى البروز مطلقاً و هو ضعيف لعدم تعدد التكليف و المتعلق كما مرّ مضافاً لاختصاص الا-ثنين فى الوضع اللغوى للنهار و منها تكرر لفظ التأذى فى روايات السؤال عن التظليل عن المطر و البرد و الشمس مما يدل على ان مصب السؤال هو الحكم الثانوى و عذريه الحرج و المشقه لا- عن أصل ماهيه التظليل و انه من المطر او البرد او لا. لا سيما ان المطلق من ماده التظليل فى الوضع اللغوى هو النهارى فمحور السؤال و الجواب فى تلك الروايات (٢) هو عن الحكم الثانوى . هذا و يمكن أن يقال ماده (الظل) لم ترد بهيئه

ص: ٢١٣

١- ١) أبواب تروك الاحرام، ب٦٧، ح٤.

٢- ٢) أبواب بقيه كفارات الإحرام، ب٦.

التظليل بكثرة و ان جعله جملة كثيره فى عبائرهم انه المدار فى هذا الترك بل ان هيئه (الظلال) هى أكثر ورودا فى الروايات و هو ظاهر فى الآله للظل و هو و ان كان فى الاصل مقابل الشمس و الحرور و لكن الاستعمال اللغوى أعم فظلال المحمل هو الساتر و ما يغشاه من غطاء و يعضده ما تقدم نقله فى (لسان العرب) يقال لكل من كان بارزا فى غير مكان يظله و يكتنه انه لصاح و عن ابن عرفه (اضح..) أى اظهر و اعتزل الكنّ و الظل و ضاحيه كل شىء ما برز منه و ضحى الشىء و اضحيت أنا أى اظهرته و قيل للضحى لظهور الشمس فى ذلك الوقت كما يظهر من حوارهم مع المخالفين ان المدار على ظلال المحمل مضافا إلى ما يظهر من مرسل الاحتجاج الذى هو مسند فى غيبه الشيخ (عن المحرم يستظل من المطر بنطع أو غيره حذرا على ثيابه و ما فى محمله أن يبتل) (١) يدعم عموميه استعمال المادة لا سيما فى هيئه (ظلال كآله فيساوى عنوان القبه و الكنيسه و أما التقييد فى الثوب ب-) (حتى تغيب الشمس) فلا- مفهوم له بل غايته بيان الأثر، ثم انه على ضوء ذلك فيتم الاطلاق فى النهى عن الظلال سواء كان نهاراً أو ليلاً- و سواء كان حراً أو برداً أم لا و سواء كان مطراً أم لا، فكما أن الاطلاق فى النهار مطلق فكذلك الحال فى الليل فالتفصيل فى الليل دون النهار ضعيف كما هو الحال فى ستر المرأه وجهها فإنه لا يفصل فيه بين النهار و الليل و بين وجود البرد و الحر و عدمهما و الاطلاق فيه معاضد لاستظهار الاطلاق فى المقام، و الغريب التمسك بالاطلاق فى النهار و ان كانت السماء غائمه و ان التأذى من الشمس حكمه لا عله و من جانب آخر لا يتمسك بالاطلاق فى الليل

ص: ٢١٤

و أنه يدور مدار التوقى الفعلى عن مطر أو برد، فالاطلاق محكم لا سيما و انه فى لسان بعض الروايات المدار على الإضحاء و هو البروز مطلقا كما مر و هو يطابق ترك الظلال كآله.

الوجه الثانى: فى تقييد التظليل بالسير السفرى دون الحضرى، و دون مطلق الحركه و يدل عليه أمور:

الأول: أن التعبير فى الكثير منها (ما من حاج يضحى ملياً حتى تغرب الشمس...) دال على كونه فى طريقه إلى مكه او إلى عرفات لانهما موضعا التلبيه.

الثانى: المقابله فى الروايات (١) بين ركوبه الراحله و بين نزوله و دخوله الخباء او المحرم اذا ركب المحمل (و هى وسيله النقل فى السفر) و اذا نزل ضرب الخباء و الفسطاق و تلك المقابله هى التى احتدم البحث عنها بين الأئمه و المخالفين و هى المقابله بين الحركه فى الطريق السفرى و النزول فيه لان الخباء ليس فى الحضرة و كذا الفسطاق نعم الجدار و البيت يعم كلا من القرى العديده فى الطريق كما يشمل مكه فلا يختص بها فتبقى قرينه التقابل الركوب و النزول الظاهره فى السفر.

الثالث: لو كان التظليل يعم مطلق الحركه حتى فى الحضرة لأدرجه المخالفون فى البحث لقولهم بالجواز مطلقاً مما يدل على عدم منع الأئمه منه.

الرابع: قوله - فى معتبره محمد بن الفضل (٢) - (احرم رسول الله

ص: ٢١٥

١- ١) أبواب تروك الاحرام، ب ٦٦.

٢- ٢) أبواب تروك الاحرام، ب ٦٦، ح ٢.

و لم يظلل و نزل و ظلل) ظاهر فى كون التظليل فى ابتداء حدوث الاحرام لا طوال فتره الاحرام كما ان التعبير بالنزول فى كثير من الروايات المستثنى من حرمة التظليل ظاهر فى اثناء الطريق.

الخامس: صحيحه الحميرى بسند الشيخ فى الغيبه (١) فى جواب السائل عن التظليل بسبب العذر (اذا فعل ذلك فى المحمل فى طريقه فعليه دم) فقيد الكفار به بالطريق و هو احترازى.

السادس: ذكر المحمل و القبه و الكنيسه و غير ذلك من العناوين الواقعه فى أوصاف الغطاء اثناء السفر و بذلك يتضح الحال فى العديد من شقوق التظليل فى محل الاقامه. و يمكن ان يقال انه بناءً على اطلاق التظليل لليل كما مر تقريبه فيتم تقريب اطلاق التظليل الركوب بتقريب اطلاق عنوان (الظلال) الوارده بكثره فى المحمل و كذلك ما يرادفه من القبه و الكنيسه و يعضده ما فى صحيحه معاويه بن عمار عنه فى وصف حج رسول الله حيث فيه ان قريش كانت ترجو ان تكون إفاضته من المزدلفه لا- من عرفات (فلما رأَت قريش أن قبه رسول الله قد مضت كأنه دخل فى أنفسهم) (٢) فالروايه شاهد على استعمال القبه فى الطريق بين المشاعر و كذا المقابله بين الركوب على المحمل و النزول يقتضى الاطلاق. الجبهه الثالثه: فى التظليل الجانبي:

ظاهر عبائر جمله من الاصحاب تحريم التظليل الجانبي فى الراكب دون الماشى

ص: ٢١٤

١-١) نفس المصدر، ح ٦.

٢-٢) أبواب أقسام الحج، ب ٢، ح ٤.

كما حكى ذلك فى الحدائق عن الشهيد الثانى و العلامة فى المنتهى انه يجوز للمحرم ان يمشى تحت الظلال و ان يستظل بثوب ينصبه اذا كان سائراً او نازلاً لكن لا يجعله فوق رأسه سائراً خاصاً للضرورة و غير ضروره عند جميع أهل العلم (١). و استظهر صاحب الحدائق ذلك منها أيضاً.

و يدل على التحريم صدق عموم الاستتار عن الشمس و ظلل عنها و عدم الاضحاء اليها على التظليل الجانبى فيما هو حذاء الحاجبين او الكتفين و الصدر اما ما دون ذلك من الجانبين فصدق العمومات عليه محل تأمل بل منع: بل فى صحيحه الحميرى بسند الشيخ فى الغيبة انه كتب إلى صاحب الزمان سألته عن المحرم يرفع الظلال هل يرفع خشب العمارة او الكنيسه و يرفع الجناحين ام لا؟ فكتب إليه (لا شىء عليه لترك رفع الخشب) (٢).

و فى صحيح محمد بن اسماعيل بن بزيع قال كتب إلى الرضا هل يجوز للمحرم أن يمشى تحت ظل المحمل؟ فكتب (نعم) (٣).

و فى مصحح محمد بن الفضل عن أبى الحسن موسى يستظل - المحرم - بالجدار و المحمل و يدخل البيت و الخباء؟ قال (نعم) (٤).

و فى روايه الحسين بن مسلم عن أبى جعفر الثانى أنه سئل: ما فرق بين

ص: ٢١٧

١-١) الحدائق ٤٨٣: ١٥.

٢-٢) أبواب تروك الإحرام، ب ٦٧، ح ٦.

٣-٣) نفس المصدر، ح ١.

٤-٤) أبواب تروك الاحرام، ب ٦٦، ح ٢.

الفسطاط و بين ظل المحمل فقال: (و لا ينبغي ان يستظل في المحمل) الحديث (١) و هذه الروايه ليست في الاستظلال بالمحمل بل هي في منع الاستظلال بالمحمل حاله الركوب.

و في صحيح عبد الله بن سنان قال سمعت ابا عبد الله يقول لأبي و شكى إليه حرّ الشمس و هو محرم و هو يتأذى به؟ فقال ترى أن أستتر بطرف ثوبي، فقال: (لا بأس ما لم يصب رأسك) (٢).

و يقرب دلاله الروايه تاره على جواز الظل الجانبي، و أخرى على جواز التظليل للراجل حال السير كما ذهب إليه العلامه و الشهيد الثاني و لو كان الظل متحركاً بحركته و لا يخلو كلا التقريبين من التأمل اذ ليس في فرض السائل تقدير الحركه و الظاهر كون الروايه في صدد المنع عن ستر الرأس و تغطيته و المحصل من الروايات جواز الاستظلال بظل المحمل بالنسبه للسائر و كذا الراكب بالنسبه إلى أعواد المحمل او نحوها من أعواد شبايك السياره. و هل يتعدى من ظل المحمل للسائر إلى كل استظلال جانبي متحرك بحركته كالمظله لو عطف بها على جانبه بدعوى عدم الفرق بما لو كان المحرم السائر قائداً للجمل مستظلاً به و بين عموم الظل المتحرك .

و فيه تأمل لاحتمال خصوصيه المحمل من جهه الابتلاء به و مساورته للقوافل، و تعارف وجود المشاه معها نعم مثل السياره و نحوها من وسائل النقل داخل في فرض

ص: ٢١٨

١-١) نفس المصدر، ح ٣.

٢-٢) أبواب تروك الاحرام، ب ٦٧، ح ٤.

الروايه.

و أما ما فى روايه القاسم بن الصيقل قال ما رأيت احداً كان أشد تشديداً فى الظل من أبى جعفر كان يأمر بقلع القبه و الحاجبين اذا أحرّم و هو و ان تناول الظل الجانبى الا أنه لا يتناول الجانبى المحاذى لما دون الصدر.

و قد تقدمت عده روايات (1) داله جواز التستر ببعض الجسد.

الجهه الثالثه: قد استشكل السبزوارى فى لزوم الحكم فى التظليل لورود التعبير فى الروايات بـ(لا ينبغى) و قد رخص للرجال او ظلل و كفرّ و كذا التعبير بأن الشمس تغرب بذنوب الحجيج و...

و يدفعه بأن الرخصه تتلاءم مع الاستثناء من اللزوم و لو سلم مناسبتها مع الكراهه فلا صراحه لها فى ذلك لتقاوم ما دل بصراحه على اللزوم مع مقابلتها بنفى البأس للنساء و لفظ (لا- ينبغى) يستعمل فى موارد اللزوم بكثره فى الروايات فلا- صراحه له فى الكراهه.

و التعليل بحكمه الاحكام بكثره فى موارد اللزوم. و قد مرّ اشتمال الروايات على التشديد كما فى الموثق لابن المغيره فإنه مع فقاهته يسأل عن اللزوم و ثبوت الكفاره و هو لا يتناسب مع عدم اللزوم.

و كالأصرار منهم فى الحكم قبال أبى حنيفه و تلميذيه، و منه يفهم أن التعابير التى استشهد بها هى للمداراه و الإيهام.

ثم إنه لوصلت النوبه إلى الشك فى بعض الشقوق فلم نقف على عموم

ص: ٢١٩

مسأله ٢٧٠: المراد من الاستظلال التستر من الشمس أو البرد أو الحر أو المطر أو الريح و نحو ذلك

(مسأله ٢٧٠): المراد من الاستظلال التستر من الشمس أو البرد أو الحر أو المطر أو الريح و نحو ذلك، فإذا لم يكن شىء من ذلك بحيث كان وجود المظله كعدمها فلا بأس بها، و لا فرق فيما ذكر بين الليل و النهار(١).

مسأله ٢٧١: لا بأس بالتظليل تحت السقوف للمحرم بعد وصوله إلى مكه.

(مسأله ٢٧١): لا- بأس بالتظليل تحت السقوف للمحرم بعد وصوله إلى مكه. و إن كان بعد لم يتخذ بيتا كما لا بأس به حال الذهاب و الاياب فى المكان الذى ينزل فيه المحرم، و كذلك فيما إذا نزل فى الطريق للجلوس أو لملاقاه الاصدقاء أو لغير ذلك، و الأظهر جواز الاستظلال فى هذه الموارد بمظله و نحوها

فوقانى فى الباب إذ هى اما وارده فى انشاء أصل الوجوب لدفع تردد السائل بانه مستحب أى فى بيان حكم المتعلق دون الماهيه او هى فى مقام اطلاق المتعلق بلحاظ حاله الستر كما فى اكثرها أو بلحاظ متعلق المتعلق و هو المكلف الكبير أو الشاب عدل المريض أو المتأذى او بلحاظ حالات المكلف اما الاطلاق بلحاظ ظرف المتعلق المكانى فلم نقف على روايه فى ذلك و كذلك الظرف الزمانى، و على ذلك فيبنى على القدر المتيقن فى موارد الشك.

قد تقدم فى الجبهه الأولى من المسأله السابقه أن الاستظلال هو من الشمس و ان ما ذكر فى الروايات من المطر و البرد و الريح و نحوها إنما ذكره فى الأسئلة كأعذار مسوغه للتظليل المفروغ عن حرمة فى نفسه فى رتبه سابقه فلم يكن مصب السؤال عن حكم التظليل من تلك الطوارئ فمن ثم يسوغ التظليل ليلاً.

ثم انه لو فرض عدم تأثير التظليل نهائياً لاحتجاب الشمس بالسحاب الكثيف فالظاهر عدم سقوط الحرمة لشمول عموم (اضح لمن أحرمت اليه) و التعليل بالتأذى من حرّ الشمس من قبيل الحكمة لا العله.

أيضاً و ان كان الأحوط الاجتناب عنه(١).

مسألة ٢٧٢: لا بأس بالتظليل للنساء و الاطفال

(مسألة ٢٧٢): لا بأس بالتظليل للنساء و الاطفال، و كذلك للرجال عند الضروره و الخوف من الحر أو البرد(٢).

اما التظليل في القدوم من السفر خاصه إلى مكه القديمه عند العبور في مكه الحديثه بعد كونه لم يتخذ فيها بيتاً فقد يقرب المنع بصدق عموم (ما من حاج يضحى ملياً...) اذ التلبيه تنقطع عند مكه القديمه كما في النص للتوقيت بها بفعله و من ثم عمم المنع عن التظليل في مسيره من مكه إلى عرفات في احرام الحج لشمول العموم المزبور فيصدق على مبتدأ مسيره داخل مكه و هو آخذ باتجاه عرفه.

و بعبارة أخرى: الحركة المتصله بالسفر انتهاءً او مقدمه لا يستبعد صدق العنوان و لو توسعاً و من ثم تحسب المسافه في السفر الشرعى من سور المدينه المبدأ إلى سور المدينه المقصد و إن حدد عنوان السفر بحد الترخيص في كلا الطرفين بل قد ذهب الصدوق إلى حساب المسافه من المنزل إلى المنزل و هذا الوجه ان لم يكن أقوى فهو أحوط.

نعم الشقوق الأخرى في المتن قد اتضح مما سبق جواز التظليل فيها لاختصاص الحرمة بالسير السفري كما مرّ. اما الاحتياط في الاستظلال بالمظله و نحوها في تلك الموارد مما كان بظل متحرك فلظهور جمله من الروايات في جواز الاستظلال في تلك الموارد بالظل الثابت لا المتحرك بحركه المحرم كالخباء و الفسطاق و الدار الا أن أدله الحرمة قاصره الشمول لتقيدها بحاله السير السفري.

و يدل على الجواز في الأولين صحيحه حريز عن أبي عبد الله قال (لا بأس بالقبه على النساء و الصبيان و هم محرمون) (١) و مثله صحيح الكاهلي (٢).

ص: ٢٢١

١-١) أبواب تروك الاحرام، ب٦٥، ح ١.

٢-٢) أبواب تروك الاحرام، ب٦٥، ح ٢.

(مسألة ٢٧٣): كفارة التظليل شاه، و لا فرق في ذلك بين حالتي الاختيار و الاضطرار، و إذا تكرر التظليل فالأحوط التكفير عن كل يوم، و إن كان الأظهر كفايه كفاره واحده في كل إحرام (١).

و في صحيح جميل ابن دراج عن أبي عبد الله قال: (لا بأس بالظلال للنساء و قد رخص فيه للرجال) (١) و مثله صحيح هشام بن سالم و الحلبي و محمد بن مسلم (٢) و في موثق اسحاق بن عمار عن أبي الحسن سألته عن المحرم يظل عليه و هو محرم قال: (لا الا المريض او به عله و الذي لا يطيق الشمس) (٣).

و أما ترتب الجواز في الأطفال بمقتضى القاعدة بحديث رفع القلم فمحل تأمل و ان كان حكم التظليل تكليفاً محضاً و ذلك لورود عموم تجنيب الولي الصبيان ما يجتنبه المحرم، و قد مرت الاشارة إليه في حج الصبيان فلاحظ.

كما ذهب إليه الأصحاب. عدا ما عن الصدوق انه يتصدق لكل يوم بمدّ و ما عن ابن أبي عقيل انه يتخير بين الشاه و الصيام و التصدق. و تدل على الاول الروايات العديده كصحيحه محمد بن إسماعيل بن بزيع عن الرضا قال: (سأله رجل عن الظلال للمحرم من اذى مطر او الشمس و انا أسمع فأمره ان يفدى شاه و يذبحها بمنى) (٤) و مثله صحيح إبراهيم ابن أبي محمود (٥).

ص: ٢٢٢

- ١-١) أبواب تروك الإحرام، ب ٦٤، ح ١٠.
- ٢-٢) نفس المصدر، ح ١٠ و ١ و ٢ و ٤.
- ٣-٣) نفس المصدر، ح ٧.
- ٤-٤) أبواب بقيه الكفارات، ب ٦، ح ٦.
- ٥-٥) نفس المصدر، ح ٥.

نعم فى عده من الروايات اطلاق الفديه و الكفاره (١) و اطلاقه محمول على الشاه كما فى سائر الموارد.

و فى صحيح على بن جعفر قال سألت أخى أظلل و أنا محرم؟ قال فقال: (نعم و عليك الكفاره) قال (فرأيت عليا إذا قدم مكه ينحر بدنه كفاره الظل) (٢) و هى محموله على أفضليه البدنه كما تقدم فيما سبق من الكفارات ان الشاه و البقره و البدنه من قبيل الأقل و الأ-كثر فيها لا من قبيل المتباينات. و النحر بمكه محمول على كفاره العمره. ثم ان مقتضى اطلاق ما تقدم من الروايات الاكتفاء بشاه واحده.

و فى روايه أبى بصير قال سألته (فى حديث) الرجل يضرب عليه الظلال و هو محرم قال (نعم اذا كانت به شقيقه و يتصدق بمد لكل يوم) (٣).

و هو اما محمول على الاستحباب او العجز عن الشاه و هى مستند الصدوق و الوجه فى هذا الحمل اطلاق الامر بالشاه تكرر فى الروايات السابقه من دون تقييد لا سيما مع عموم القاعده المتقدمه من كون التصديق بدلاً اضطرارياً عن الدم و فى صحيح على بن راشد قال قلت له جعلت فداك انه يشتد على كشف الظلال فى الاحرام لاني محروور يشتد على حرّ الشمس فقال ظلل و أرق دماً فقلت له دم ام دميين؟ قال للعمره قلت انا نحرم بالعمره و ندخل مكه فنحل و نحرم بالحج

ص: ٢٢٣

١-١) نفس المصدر، ح ٤ و ح ١ و ح ٧.

٢-٢) نفس المصدر، ح ٢.

٣-٣) نفس المصدر، ح ٨.

قال (فأرق دميين) (١) و مثله ما رواه عنه الكليني فيه دم لعمرته و دم لحجته و هو نص في أن لكل إحرام و نسك كفاره واحده.

و مستند ابن أبي عقيل صحيح عمر بن يزيد المتقدم عن أبي عبد الله قال: (قال الله في كتابه فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفَدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ فَمَنْ عَرَضَ لَهُ أَذًى أَوْ وَجَعٌ فَتَعَطَى مَا لَا يَنْبَغِي لِلْمَحْرَمِ إِذَا كَانَ صَحِيحًا فَالصِّيَامُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَ الصَّدَقَةُ عَلَى عَشْرَةِ مَسَاكِينَ يَشْبَعُهُمْ مِنَ الطَّعَامِ، وَ النُّسُكُ، شَاهٍ يَذْبَحُهَا فَيَأْكُلُ وَ يَطْعَمُ، وَ إِنَّمَا عَلَيْهِ وَاحِدٌ مِنْ ذَلِكَ) (٢).

و هي و ان كانت مطلقه الا انها تقدمت في الحلق و ازاله الشعر من البدن فلاحظ و الروايات ناصه على ثبوت الكفاره في حاله الاختيار او الاضطرار.

ص: ٢٢٤

١- ١) أبواب بقيه الكفارات، ب٦.

٢- ٢) أبواب بقيه الكفارات، ب١٤، ح٢.

لا- يجوز للمحرم إخراج الدم من جسده و ان كان ذلك بحك بل بالسواك على الأحوط، و لا بأس به مع الضروره أو دفع الأذى، و كفارته شاه على الأحوط الأولى(١).

حكى فى الحجامه قولان الحرمة و ذهب إليه الشيخ المفيد و المرتضى و جماعه من المتقدمين و الثانى الكراهه ذهب إليه الشيخ فى الخلاف و ابن حمزه و المحقق فى الشرائع و النافع و جماعه من متأخرى المتأخرين. و منشأ الخلاف اختلاف الدلاله فى الروايات. فما دل على الحرمة كصحيح الحلبي قال سألت ابا عبد الله عن المحرم يحتجم قال: (لا إلا أن لا يجد بدأً فيحتجم، و لا يحلق مكان المحاجم) (١) و مثله صحيح زراره و فيه (إلا أن يخاف على نفسه ان لا يستطيع الصلاه) (٢) و لا يخفى ان لسانهما هو الحرمة لا يطلاق النهى فقط بل من جهة حصر الاستثناء بالخوف و الضروره و مثلها روايه حسن الصيقل و قد تضمنت خوف التلف أو إيذاء الدم.

و فى صحيح ذريح (إذا خشى الدم) (٣).

و فى صحيح معاويه بن عمار قال: سألت أبا عبد الله عن المحرم كيف

ص: ٢٢٥

١- ١) أبواب تروك الاحرام، ب ٦٢، ح ١.

٢- ٢) نفس المصدر، ح ٢.

٣- ٣) نفس المصدر، ح ٨.

يحك رأسه قال بأظافره ما لم يدم او يقطع الشعر (١). و هي بقرينه استثناء قطع الشعر داله على تقيد الجواز بعدم الإدماء. و مثله صحيح عمر بن يزيد (٢).

و فى صحيح الحلبي قال سألت ابا عبد الله عن المحرم يستاك؟ قال: (نعم و لا يدم) (٣).

و استدلل للكراهه بصحيح حريز عن أبى عبد الله قال: (لا- بأس ان يحتجم المحرم ما لم يحلق او يقطع الشعر) (٤) و هى و ان كانت مطلقه الا انها قابله للتقييد بالضروره.

و بعباره أخرى ان دلالة الصحيحه فى الجواز فى حال الاختيار انما هو بدرجة الظهور بالاطلاق، بين ما دل على الحرمة ظاهر فيها بالقرائن اللفظيه لا مجرد اطلاق النهى و مثله صحيح على بن جعفر (٥) و فى روايه يونس بن يعقوب عن أبى عبد الله قال: (لا أحبه) (٦) و هذا التعبير و ان كان مستعملاً فى الكراهه الا- أنه أستعمل فى الحرمة فى الروايات الكثيره ايضا فلا- يقوى على معارضه ما دل على الحرمة.

ص: ٢٢٤

-
- ١- ١) أبواب تروك الاحرام، ب ٧١، ح ١.
 - ٢- ٢) نفس المصدر، ح ٢.
 - ٣- ٣) نفس المصدر، ح ٣.
 - ٤- ٤) أبواب تروك الاحرام، ب ٦٢، ح ٥.
 - ٥- ٥) نفس المصدر، ح ١١.
 - ٦- ٦) نفس المصدر، ح ٤.

و بعبارة أخرى ظهوره في الكراهه من باب القدر المتيقن و في روايه مقاتل بن مقاتل (١) و فضل بن شاذان (٢) احتجام رسول الله و أبي الحسن و هما محرمان لكن لا دله فيهما على كون ذلك في حاله الاختيار.

و لك أن تقول: ان الحجامه في الغالب انما ترتكب عند الحاجه و الضروره لفوران الدم و خشيه طغيانه.

و موثق عمار بن موسى عن أبي عبد الله قال سألت عن المحرم يكون به الجرب فيؤذيه قال: (يحكه فإن سال الدم فلا بأس) (٣). و فيه انه مقيد بالاذيه.

و صحيح معاويه عن أبي عبد الله قال: قلت للمحرم يستاك قال: (نعم) قلت فإن أدمى يستاك قال (نعم هو من السنه) (٤).

و في صحيح علي بن جعفر عن أخيه موسى قال سألت عن المحرم هل يصلح له أن يستاك قال: (لا بأس و لا ينبغي أن يدمى فمه) (٥).

و فيه ان تعبير صحيح معاويه ظاهر في اتفاق حدوث ذلك مترتباً على الاستياك فتعبير السائل المزبور يختلف عن ما لو عبر (و كان يدمى) و التعليل فيها بانه من السنه لرفع غضاضه اجتراح التروك من غير عمد لوجوب الكفاره ندباً

ص: ٢٢٧

١-١ (١) نفس المصدر، ح ٩.

١٢-٢ (٢) نفس المصدر، ح ١٢.

٣-٣ (٣) أبواب تروك الاحرام، ب ٧١، ح ٣.

٤-٤ (٤) نفس المصدر، ح ٤.

٥-٥ (٥) أبواب تروك الإحرام، ب ٧٣، ح ٥.

و أما التعبير (بلا ينبغي) فقد استعمل في كل من الحكمين كثيراً بل ظهوره الاولي في الحرمة ايضاً و أن كان ظهوره ضعيفاً.

و استدل بروايات (١) عصر الدمّل و بطها و هي مورد التداوى و الضروره.

و تحصل أن ظاهر الادله هو حرمة الادماء كما ذهب إليه المشهور الا أنه يسوغ ارتكابه بأدنى اضطرار و هذا محصل أدله الجواز.

و أما الكفاره فقد حكى عن بعض معاصري الشهيد انها شاه و هو مبتنى على عموم ثبوت الدم للتروك و سيأتي في روايه قلع الضرس و روايه تقليم الاظفر ما يحتمل فيه ثبوت الكفاره لأجل الادماء و أما قول الحلبي بالاطعام فكأن وجهه ما ورد من عموم ثبوت التصديق لا-جراح التروك و لو عن غفله و ان الادماء لا- يخرج حكمه عن الكراهه فيساوى موارد الغفله في التروك المحرمه.

ص: ٢٢٨

لا- يجوز للمحرم تقليل ظفره و لو بعضه إلا- أن يتضرر المحرم ببقائه، كما إذا انفصل بعض ظفره و تألم من بقاء الباقي فيجوز له حينئذ قطعه، و يكفر عن كل ظفر بقبضه من الطعام(١).

مسألة ٢٧٤: كفارة تقليل كل ظفر مد من الطعام

(مسألة ٢٧٤): كفارة تقليل كل ظفر مد من الطعام، و كفارة تقليل أظافر اليد جميعها في مجلس واحد شاه، و كذلك الرجل، و إذا كان تقليل أظافر اليد و أظافر الرجل في مجلس واحد فالكفارة أيضاً شاه، و إذا كان تقليل أظافر اليد في مجلس و تقليل أظافر الرجل في مجلس آخر فالكفارة شاتان(٢).

يدل على الحرمة صحيحه معاوية بن عمار عن أبي عبد الله قال (سألته عن الرجل المحرم تطول أظافيره قال لا يقص شيئاً منها ان استطاع فإن كانت تؤذيه فليقصها و ليطعم مكان كل ظفر قبضه من طعام) (١) و غيرها من الروايات (٢).

يدل عليه صحيح أبي بصير قال سألت ابا عبد الله عن رجل قص ظفر من أظافره و هو محرم قال عليه في كل ظفر قيمه مدّ من طعام حتى يبلغ عشره فان قلم اصابع يديه كلها فعليه دم شاه فان قلم اظافر يديه و رجله جميعاً فقال: (ان

ص: ٢٢٩

١- ١) أبواب تروك الاحرام، ب٧٧، ح ١.

٢- ٢) أبواب بقيه الكفارات، ب ١٢.

كان فعل ذلك في مجلس واحد فعليه دم و ان كان فعله متفرقا فعليه دمان (١).

الا أن في طريق الصدوق لفظ الروايه مدّ من الطعام و يعضد روايه الصدوق مصحح الحلبي و مثله صحيح زراره (٢) الا انه مقيد بالعمد و في صحيح آخر له نفى الكفاره عن غير العمد، لكن تقدم في صحيح معاويه بن عمار ثبوت الكفاره مع الاضطرار.

و في صحيح إلى حريز عن اخبره عن أبي جعفر في محرم قلم ظفر قال (يتصدق بكف من الطعام) قلت ظفرين قال (كفين) قلت ثلاثه قال (ثلاثه أكف) قلت أربعه قال (أربعه أكف) قلت خمسه قال (عليه دم يهريقه فإن قص عشره او اكثر من ذلك فليس عليه إلا دم يهريقه) (٣).

الا- ان في طريق الشيخ الطوسي عن حريز عن أبي عبد الله في المحرم ينسى فيقلم ظفراً من أظافيره ثم ذكر الحديث فمورده الناسي و ظاهره اتحاد الروايه مع سابقتها فالكفاره محموله على الاستحباب لما مرّ من روايه زراره و لا يخفى دلالتها كون كفاره الدم في حاله العمد في خمسه اصابع فهي بضميمه ما تقدم داله على كون الدم و الاطعام من قبيل الأقل و الأكثر في باب كفاره التروك ان لم يكن في مطلق الكفارات.

نعم أحتمل صاحب الحدائق حمل ثبوت الدم على اليد الواحده و على التقيه

ص: ٢٣٠

١-١) أبواب بقيه الكفارات، ب ١٢، ح ١.

٢-٢) أبواب بقيه الكفارات، ب ١٠، ح ٥ و ح ٦ و ح ٢.

٣-٣) أبواب بقيه الكفارات، ب ١٢، ح ٥.

(مسأله ۲۷۵): إذا قلم المحرم أظافيره فأدعى اعتماداً على فتوى من جوزه وجبت الكفاره على المفتى على الأحوط (۱).

لكونه مذهب أبى حنيفه، و الأمر فى الاستحباب و إن كان هينا الا- ان ثبوته مع الخلل فى جهه الصدور لا سيما و أن كفاره النسيان و لو ندباً لا تزيد على كفاره العمد.

ثم أن فى الاضطرار و ان ورد عنوان القبضه الا أن الظاهر الاشاره به إلى المدّ لان القبضه وحده فى الحجم و الكم و المدّ وحده فى الوزن و هل يثبت الدم فى الاضطرار فى العشره اصابع يحتمل ذلك بدعوى اشاره صحيح معاويه إلى ثبوت فديه العمد فى الاضطرار و لم نقف على من تعرض إلى ذلك فالاحتياط متعين.

ثم أن الحرمة غير مخصوصه بالتقليم بل بمطلق الازاله للظفر كما نبه على ذلك صاحب الحدائق.

قد تقدم أن الناسى و الجاهل لا وجوب للكفاره عليه الا انه يقع الكلام هل على المفتى الكفاره أم لا ففى روايه اسحاق الصيرفى قال قلت لأبى ابراهيم ان رجلاً- أحرم فقلم اظفاره فكانت له إصبع عليه فترك ظفره لم يقصه فافتاه رجل بعد ما أحرم فقصه فأدماه فقال: على الذى أفتى شاه (۱).

و هذه الروايه مضافاً إلى ضعف السند ظاهر مورد الروايه أن مورد الافتاء هو فى الاصبع الواحد بعد الاحرام و كفارته فى نفسه ليست شاه و أما الادماء فقد تقدم الاشكال فى ثبوت الكفاره مع انه غير ما نحن فيه و فى موثق اسحاق بن عمار قال

ص: ۲۳۱

سألت أبا الحسن عن رجل نسي ان يقلم أظفاره عند إحرامه؟ قال يدعها قلت: فإن رجلاً من اصحابنا افتاه بأن يقلم اظفاره و يعيد إحرامه ففعل قال (عليه دم يهريقه) (١) و الضمير يحتمل عوده للرجل المفتى فإن السؤال الثانى فى الروايه انصب عليه كما يحتمل عوده للمحرم لكونه أقرب مرجع يعود عليه الضمير المستتر فى (ففعل) و على الاحتمال الثانى فثبوت الكفارته ندبى كما مرّ و على أى حال فثبوت الضمان على المفتى محل اشكال بالروائتين و من ثمّ حكى عن الشهيد فى الدروس احتمال كونه فى المقام من باب عموم (كل مفت ضامن) الوارد فى صحيحه عبد الرحمن بن الحجاج (٢). لكن الاستدلال بالقاعده فى مقامنا محلّ تأمل لأن المحرم المرتكب للتقليم لم تثبت عليه الكفارته لجهله بالحكم مع انه مبنى على ثبوت القاعده فى غير الماليات من التكاليف المحضه المستلزمه للضمان المالى لا سيما ان القاعده من صغريات قاعده الاتلاف.

نعم قد يستأنس للمقام بثبوت الكفارته على الزوج فى ما لو اكره زوجته على الجماع فى الاحرام و الصيام و الحيض.

ص: ٢٣٢

١- ١) أبواب بقيه كفارات الإحرام، ب ١٣، ح ٢.

٢- ٢) أبواب آداب القاضى، ب ٧، ح ٢.

مسألة ٢٧٦: ذهب جمع من الفقهاء إلى حرمة قلع الضرس على المحرم و ان لم يخرج به الدم

(مسألة ٢٧٦): ذهب جمع من الفقهاء إلى حرمة قلع الضرس على المحرم و ان لم يخرج به الدم، و اوجبوا له كفاره شاه، و لكن فى دليله تأملاً بل لا يبعد جوازه (١).

حكى ذلك عن الشيخ استناداً لروايه مرسله عن رجل من أهل خراسان أن مسأله وقعت فى الموسم لم يكن عند مواليه فيها شىء محرم قلع ضرسه فكتب (يهريق دمًا) (١) لكن فى الحدائق لم يثبت لفظ (عليه السلام) لكنها مثبتة فى التهذيب المطبوع و فى روايه الحسن الصيقل انه سأل ابا عبد الله عن المحرم تؤذيه ضرسه أ يقلعه قال: (نعم لا بأس به) (٢) لكنه لا يدل على الجواز مطلقاً لتقيد مورده بالضروره، بل هى لا تخلو من إشعار بالحزازه فى غير الضروره.

و قد يدعى أنه من التفث فهو نحو تقصير فى أثناء الاحرام.

ص: ٢٣٣

١-١) أبواب بقيه الكفارات، ب ١٩، ح ١.

٢-٢) أبواب تروك الاحرام، ب ٩٥، ح ٢.

مسأله ٢٧٧: لا يجوز للمحرم حمل السلاح

(مسأله ٢٧٧): لا يجوز للمحرم حمل السلاح كالسيف و الرمح و غيرهما مما يصدق عليه السلاح عرفاً، و ذهب بعض الفقهاء إلى عموم الحكم لآلات التحفظ أيضاً كالدرع و المغفر، و هذا القول أحوط (١).

كما هو المحكى عن المشهور و عن الفاضلين و صاحب المدارك الكراهه و يدل عليه مفهوم صحيحه عبد الله بن سنان قال سألت ابا عبد الله أ يحمل السلاح المحرم فقال (إذا خاف المحرم عدواً أو سرقاً فليلبس السلاح) (١) و مثله صحيح الحلبي الا ان فيه (و لا كفاره عليه) (٢) و نفى الكفاره معاضد لثبوت المفهوم و ثبوت الكفاره فى الاختيار.

نعم ثبوت الكفاره بدلاله الاقتضاء اذ لو لم يكن فى الترك كفاره فلا يختص الاضطرار بالنفى و حكى عدم افتاء أحد بالكفاره.

ثم لا اختصاص للسلاح بالآلات القديمه بل يعم الحديثه سواء القاتله او الجارحه و فى شموله للألبسه الحريه كالدرع و المغفر و الخوذه العسكريه و نحوها من ألبسه الوقايه العسكريه تأمل و ان كان قد يُقرب صدق عنوان التسلح على التهيؤ للحرب مطلقاً بآلاته و لوازمه ، لا سيما و أن معنى اللبس يساعده ثم ان اللبس كما

ص: ٢٣٤

١- ١) أبواب تروك الاحرام، ب ٥٤، ح ٢.

٢- ٢) نفس المصدر، ح ١.

يصدق بوضع آله السلاح على البدن محمول بالحماثل و نحوها يصدق بالامساك باليد ايضاً لعموم عنوان الحمل في أسئلته الروايات كما ان الآلات القتاله المشتركه تتبع القصد كالسكين و الفأس و نحوهما

و في المغازي للواقدي ان رسول الله لما خرج مع أصحابه لعمره الحديبيه خرجوا بغير سلاح إلا سيوف في القرب و لما سئل عن عدم اخذه للحرب عدتها قال: و لست أحب حمل السلاح معتمراً.. و قال له سعد بن عباد يا رسول الله لو حملنا السلاح معنا فان رأينا من القوم ريب كنا معدين لهم فقال لست حمل السلاح انما خرجت معتمراً.. (١)

و قد يقرب أصل الحكم بان من احكام الحرم المكي الآمن و حرمة احلال الأمن كما يدل عليه قوله تعالى: لا تُحِلُّوا شَعَائِرَ ... آمِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ و قوله تعالى وَ مَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ بِظُلْمٍ نُدِقْهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ (٢) و قد سمي الحرم حرام لحرمة و حرمة من دخله فإن كان ذلك من احكام الحرم فإنها تزداد غلظه على المحرم كما في صحيح معاوية بن عمار (اذا احرمت فعليك بتقوى الله) (٣) و ما في صحيح حريز و ابي بصير الآتين (٤) من النهي عن اظهار السلاح في الحرم.

ص: ٢٣٥

١- (١) المغازي ٥٧٢: ١.

٢- (٢) الحج: ٢٥ و قوله تعالى: وَ مَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا. آل عمران ٩٧.

٣- (٣) أبواب تروك الاحرام، ب ٣١، ح ١.

٤- (٤) أبواب مقدمات الطواف، ب ٢٥.

مسألة ٢٧٨: لا باس بوجود السلاح عند المحرم إذا لم يكن حاملا له.

(مسألة ٢٧٨): لا باس بوجود السلاح عند المحرم إذا لم يكن حاملا له. و مع ذلك فالترك أحوط (١).

مسألة ٢٧٩: تختص حرمة حمل السلاح بحال الاختيار

(مسألة ٢٧٩): تختص حرمة حمل السلاح بحال الاختيار، و لا باس به عند الاضطرار (٢).

مسألة ٢٨٠: كفاره حمل السلاح شاه على الأحوط

(مسألة ٢٨٠): كفاره حمل السلاح شاه على الأحوط (٣).

إلى هنا انتهت الأمور التي تحرم على المحرم.

لأن العنوان المنهى عنه هو لبس السلاح و العنوان المقارب له و أما اقتنائه و الاحتفاظ به في متاعه فغير مشمول الا- بتوسع استعمال الحمل لذلك و من ثم احتاط الماتن.

تقدم في المسألة الأولى في هذا الترك اختصاص الحرمة.

كما دلت عليه مفهوم صحيحه الحلبي الا- انه نسب إلى جل الاصحاب عدم الافتداء بالكفاره و من ثم احتاط الماتن ثم ان الكفاره مع الاطلاق تنصرف للدم و لو لعموم قاعده (من اجترح شيئا في احرامه فعليه دم يهريقه).

ص: ٢٣٦

أحكام الحرم

الصيد فى الحرم و قلع شجره و نبتة

إشارة

و هناك ما تعم حرمة المحرم و المحل و هو أمران: احدهما: الصيد فى الحرم، فانه يحرم على المحل و المحرم كما تقدم. ثانيهما: قلع كل شىء نبت فى الحرم أو قطعه من شجر و غيره، و لا باس بما يقطع عند المشى على النحو المتعارف، كما لا باس بان تترك الدواب فى الحرم لتاكل من حشيشه، و يستثنى من حرمة القلع أو القطع موارد:

١ - الاذخر و هو نبت معروف.

٢ - النخل و شجر الفاكهه.

٣ - الاعشاب التى تجعل علوفه للابل.

٤ - الاشجار أو الاعشاب التى تنمو فى دار نفس الشخص أو فى ملكه أو يكون الشخص هو الذى غرس ذلك الشجر أو زرع العشب، و أما الشجره التى كانت موجوده فى الدار قبل تملكها فحكمها حكم سائر الاشجار(١).

ذكر الماتن من أحكام الحرم عدده أمور:

الأول: حرمة الصيد فى الحرم، و قد تقدم فى التروك فى حرمة الصيد و عموم الروايات (١) ب-ل و تنصيصها على الحرمة فى المحل و المحرم، فالمحرم يحرم عليه الصيد فى

ص: ٢٣٧

١-١) أبواب تروك الاحرام، ب ١.

الحل و الحرم و المحل يحرم عليه الصيد فى الحرم. و المراد هو الصيد البرى.

و سيأتى فى الروايات حرمه تنفير صيد الحرم أو اذيته أيضاً، و بكلمه جامعه لا بد ان يكون آمناً.

الثانى: قلع نبات الحرم أو قطعه و يدل عليه جملة من الروايات كصحيح حريز عن أبى عبد الله قال: (كل شىء ينبت فى الحرم فهو حرام على الناس أجمعين) (١)

و فى صحيحه الآخر عن أبى عبد الله فى حديث قال: (قال رسول الله ألا إن الله قد حرم مكة يوم خلق السموات و الأرض فهى حرام بحرام الله إلى يوم القيامة، لا يُنفر صيدها و لا يعضد شجرها و لا يختلى خلاها و لا تحل لقطتها إلا لمنشد. فقال العباس: يا رسول الله إلا الاذخر فإنه للقبر و البيوت فقال رسول الله إلا الاذخر) (٢).

و قد اشتملت هذه الصحيحه على جملة من الأحكام لم تذكر فى المتن، و أحكام لقطه الحرم المذكوره فى باب اللقطه.

و الخلى فى اللغه الحشيش و الرطب من النبات و عضد الشجر قطعها بالمعضد و مثلها موثقه زراره (٣) إلا انها تضمنت أيضاً تحريم رسول الله للمدينه ما بين لابتها صيدها و حرم ما حولها بربداً فى بريد ان يختلى خلاها أو يعضد شجرها إلا عودى الناضح و الموثقه داله على ثبوت جملة من الأحكام لحرم المدينه أيضاً كمكه

ص: ٢٣٨

١-١) أبواب تروك الاحرام، ب ٨٦، ح ١.

٢-٢) أبواب تروك الاحرام، ب ٨٨، ح ١.

٣-٣) أبواب تروك الاحرام، ب ٨٧، ح ٤.

و حكى فى الحدائق عن الشيخ القول بالحرمه المزبوره و حكى قولاً آخر بالكراهه اعتماداً على الأصل و هو كما ترى.

و فى صحيحه عبد الله بن سنان قال سألته عن قول الله عز و جل وَ مَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا البيت عنى أو الحرم؟ فقال: (من دخل الحرم من الناس مستجيراً به فهو آمن من سخط الله عز و جل، و من دخله من الوحش و الطير كان آمناً من ان يهاج أو يؤذى حتى يخرج من الحرم) (١).

و هى أيضاً قد اشتملت على أحكام لم تذكر فى المتن.

و قد استثنى من عموم حرمه القطع موارد فى الروايات، ففى صحيح حريز عن أبى عبد الله : (إلا ما أنبته أنت و غرسته) (٢)، و فى موثق سليمان بن خالد عن أبى عبد الله : (إلا النخل و شجر الفاكهه) (٣)، و فى صحيح محمد بن عثمان قال: سألت ابا عبد الله عن الرجل يقلع الشجره من مضربه أو داره فى الحرم. فقال: (ان كانت الشجره لم تزل قبل أن تبني الدار أو يتخذ المضرب فليس له ان يقلعها؛ و ان كانت طريه عليه فله قلعها) (٤). و هى مشتمله على استثناء ما نبت بعد اتخاذ الدار و المسكن و مثله ما فى مصحح اسحاق بن يزيد (٥).

ص: ٢٣٩

-
- ١-١) أبواب تروك الاحرام، ب ٨٨، ح ٢.
 - ١-٢) أبواب تروك الاحرام، ب ٨٦، ح ٤.
 - ١-٣) أبواب تروك الاحرام، ب ٨٧، ح ١.
 - ١-٤) أبواب تروك الاحرام، ب ٨٧، ح ٢.
 - ١-٥) أبواب تروك الاحرام، ب ٨٧، ح ٦.

مسألة ٢٨١: الشجرة التي تكون أصلها في الحرم و فرعها في خارجه أو بالعكس حكمها حكم الشجرة التي يكون جميعها في الحرم

(مسألة ٢٨١): الشجرة التي تكون أصلها في الحرم و فرعها في خارجه أو بالعكس حكمها حكم الشجرة التي يكون جميعها في الحرم (١).

مسألة ٢٨٢: كفاره قلع الشجرة قيمه تلك الشجرة

(مسألة ٢٨٢): كفاره قلع الشجرة قيمه تلك الشجرة، و في القطع منها

و في موثق زراره الذي تقدمت الاشارة إليه استثناء الاذخر و عودی الناضح إلا ان الظاهر من استثناء عودی الناضح كونه استثناء من احكام حرم المدينة إلا أن يقال ان وحده السياق تقتضى الاستثناء من كلا الحرمتين.

و في المرسل عن زراره عن أبي جعفر قال: (رخص رسول الله في قطع عودی المحاله و هي البكره التي يستقى بها من شجر الحرم و الأذخر) (١).

و حكى في الحدائق عن الاصحاب استثناءها.

و في صحيح آخر لحريز بن عبد الله عن أبي عبد الله قال: (يخلى عن البعير في الحرم يأكل ما شاء) (٢). و مثله صحيح محمد بن حمران (٣).

و ظاهر صحيحه حريز عموم الجواز للشجر و الأعشاب و ان كان الظاهر البدوى لمصححه ابن حمران انها منصرفه للأعشاب فلا وجه لتخصيص الجواز كما في المتن.

و يدل على التفصيل المزبور صحيحه معاويه بن عمار (٤).

ص: ٢٤٠

١- ١) أبواب تروك الاحرام، ب ٨٧، ح ٥.

٢- ٢) أبواب تروك الاحرام، ب ٨٩، ح ١.

٣- ٣) أبواب تروك الإحرام، ب ٨٩، ح ٢.

٤- ٤) أبواب تروك الاحرام، ب ٩٠، ح ١.

قيمه المقطوع، ولا كفاره في قلع الاعشاب و قطعها(١).

فصل الشيخ في المبسوط والخلاف و كذا ابني زهره و ابن حمزه في كفاره الشجره الكبيره بقره و في الصغيره شاه و في الابعاض القيمه، و عن ابن براج البقره مطلقاً، و عن ابن جنيد القيمه مطلقاً و عن ابن ادريس نفى الكفاره مطلقاً.

و يقتضى التفصيل الذى ذكره الشيخ الجمع بين الروايات.

ففى مصحح منصور بن حازم انه سأل ابا عبد الله عن الاراك يكون فى الحرم فاقطعه قال: (عليك فداءه) (١). و التعبير (بقطعه) أى اسناد الفعل لكل الشجره ظاهرٍ فى إزاله بالكليه لها كما ان التعبير بـ(الفداء) منصرف فى باب الحج (٢) بفداء الدم و هو الشاه بل قد جعل فى الكلمات الثمن فى مقابل الفداء نعم فى صحيحه أبى عبيده عن أبى جعفر قد استعمل الفداء فى القيمه و الدم (٣). كما لو اخرج صيداً من الحرم فتلف فإنه يتخير بين الثمن و الفداء (٤).

فالمصحح ظاهر فى لزوم الدم على قلع الشجره نعم شجر الاراك قد يكون منه الكبير و قد يكون منه الصغير، و فى صحيح سليمان بن خالد عن أبى عبد الله قال سألته عن الرجل يقطع من الاراك الذى بمكه قال: (عليه ثمنه يتصدق به و لا ينزع من شجر مكه شيئاً إلا النخل و شجر الفواكه) (٥).

ص: ٢٤١

١-١) أبواب بقيه كفارات الاحرام، ب١٨، ح١.

٢-٢) أبواب كفارا الصيد، ب١٨ و ب٣ ح٢ و ب٣ و ب٢ ح١٣ و ب٤ و ب٤٩.

٣-٣) أبواب كفارات الصيد، ب٥.

٤-٤) أبواب كفارات الصيد، ب١٤ و ب١٦ و غيرها.

٥-٥) أبواب بقيه كفارات الإحرام، ب١٨، ح٢.

و التعبير (من الاراك) حمل على التبعض فيكون دالا- على التفصيل المزبور اما ان حمل على التعديه و البيان فيكون قبال المصحح المتقدم لكن الأظهر الأول و لا ينافيه التعبير بمن في الجواب أيضاً لإمكان اراده التبعض منه أيضاً أو يكون الجواب تميمًا بعد ذيل جواب قطع البعض لا سيما انه قد غاير بين التعبير القطع و النزع.

و الصحيح إلى موسى بن القاسم قال روى اصحابنا عن احدهما انه قال: (اذا كان في دار الرجل شجره من شجر الحرم لم تنزع فإن أراد نزعها و كَفَّرَ بذبح بقره يتصدق بلحمها على المساكين) (١). و في الوسائل اسقاط الواو (نزعها كفر).

و خدش فيها تاره بالسند بالارسال بإختلاف تعبير الراوى المذكور فى الطريق عما لو عبر موسى بن القاسم عن اصحابنا عن احدهما فإنها تدل على تعدد الراوى عن احدهما كما لو عبر (عن عده من اصحابنا) بخلاف التعبير الوارد فى متن طريق الروايه مضافاً إلى أن ظاهر الروايه جواز نزع الشجره سواء بالتكفير قبل ذلك كما فى نسخه اسقاط الواو أو بالتكفير بعد النزع كما فى نسخه التهذيب.

و يدفع كلا الخدشين اما الارسال فبتغاير التعبير المذكور فى المتن عن التعبير (يروى بعض اصحابنا) فحملة على الراوى الواحد و الطريق الواحد لا سيما مع عدم اعتباره خلاف ديدن تعابير الرواه فلا أقل من كون هذا الطريق بمنزله الطريق الحسن و هو كافى بالعمل عندنا.

ص: ٢٤٢

اما الدلاله فهى محموله على موارد الاضطرار و الضروره لدلاله ثبوت الكفارہ على أصل الحرمة فيها و قرينه على حمل الجواز على ذلك و الروايه نص فى قلع الشجره. و بمناسبه حجم الكفارہ قرينه على حجم الشجره. و من ثم يقيد اطلاق مصحح منصور بن حازم بالشجره الصغيره.

و قد يعكس أن ظاهر المصحح فى الشجره الصغيره فتقيد اطلاق روايه موسى ابن القاسم و قد جمع بين الروايات بطريق آخر يان يقال أن القيمه لحرمة الحرم و الكفارہ لأجل حرمة الاحرام و هذا بناء على أن الحرمة من تروك الاحرام كما هى من تروك الحرم و لكن لا- يخفى ضعف ذلك لعدم حرمة قلع الشجر فى غير الحرم على المحرم إلا أن تكون الحرمة مغلظه على المحرم فى خصوص الحرم.

و الحاصل أن هذا الجمع لا شاهد له إلا التنظير بباب الصيد فالاحتياط لا يترك.

مسأله ۲۸۳: إذا وجبت على المحرم كفاره لاجل الصيد في العمره

(مسأله ۲۸۳): إذا وجبت على المحرم كفاره لاجل الصيد في العمره فمحل ذبحها مكه المكرمه، و إذا كان الصيد في احرام الحج فمحل ذبح الكفاره منى (۱).

و حكى عن المشهور ان كل ما يلزم المحرم من فداء فيلزم ذبحه أو نحره بمكه إن كان معتمراً و بمنى ان كان حاجاً و هناك اقوال أخرى عديده بتفصيل بغير ذلك فعن الشيخ كفاره غير الصيد في العمره تجوز بمنى بل عن الصدوق الأول التخيير في مطلق كفاره العمره بين مكه و منى و عن ابن ادريس التفصيل في جزاء الصيد بين عمره التمتع و المفرده فالأولى بمنى و الثانيه بمكه و مثله ابن حمزه و عن ابن براج ان جزاء غير الصيد في العمره المفرده مخيراً بين مكه و منى و عن المقدس الاردبيلي و صاحب المدارك التفصيل بين جزاء الصيد فيتعين التفصيل المشهور و بين غيره فيجوز في أى موضع و لو خارج الحرم. اما الاعلام المعاصرين فلهم تفصيلات أخرى فبعضهم ذهب إلى التفصيل بين التمكن و عدمه و آخرون إلى لزوم ما عليه فإن لم يفعل و لو متعمداً أجزاء الفداء حيث كان و ثالث ذهب إلى جواز الفداء حيث شاء مطلقاً و ان تفصيل المشهور ندبى حتى في كفاره الصيد.

و قد اشكل السيد الخوئي على الأخير بأنه مبين للكتاب فلا يعتمد على الروايات الداله عليه أى قوله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَ أَنْتُمْ حُرْمٌ وَ مَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ ... هَدِيًّا بِالْعُكْبَةِ (۱) الآية فيتعين العمل بمفاد الآية

ص: ۲۴۴

و الروايات الداله على التفصيل فى كفاره الصيد.

و فيه: انه على تقدير وجود روايات داله على الجواز لأداء الكفاره فى غير الحرم فليس مفادها مبين للكتاب بل غاية الأمر يحمل البلوغ للكعبه على الاستحباب لعدم نصوصه الآيه بالوجوب اذ ليس إلا ظهور هيئه الطلب من دون اذن فى الترخيص ظهورها فى الوجوب فيرفع اليد عنه بالترخيص و لو بتوسط الروايات. هذا مع ان مفاد الآيه كون جزاء الصيد مطلقاً فى الحج و العمره موضع فداؤه مكه فإستثناء الحج أيضاً مخالف لإطلاق الآيه إلا أن يراد من الكعبه مطلق الحرم و هو كما ترى. إلا أن الصحيح كما سيأتى عدم دلالة الروايات على الجواز مطلقاً بل غاية دلالتها الاجزاء كمفاد وضعى لا الجواز التكليفى. بل الصحيح كما سيأتى دلالة الآيه على لزوم الذبح فى مكه تكليفاً للتعبير فيها بالمهدى و هو لبيت الله الحرام هذا و غاية مفاد الآيه الكريمة أن جزاء الصيد متعمداً موضعه مكه، نعم فى الآيه دلالة أخرى و هو الأمر باتخاذ الفداء حيث اصاب الصيد ثم سوجه إلى الكعبه و ذلك لموضع كمله (بالغ) حيث انها تدل على نهايه سياق الهدى و هذا المفاد فى الآيه سيأتى دلالة طائفه من الروايات عليه أيضاً و أما قوله تعالى: **وَ اتُّمُوا الْحَجَّ وَ الْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَ لَا تَحْلِقُوا رُؤُسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ۗ ۱** و الآيه الثالثه قوله تعالى: **هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَ صَدُّوا كُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَ الْهَدْيِ مَعْكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَحَلَّهُ ۗ ۱** و الآيه و ان

ص: ٢٤٥

كانت فى مورد هدى السياق إلا ان الآيه الثانيه هى فى هدى التحلل من الاحرام بسبب الحصر مع ان هدى السياق غير منحصر بما يساق عند عقد الاحرام، بل قد تقدم عموم دلالة الآيه فى بلوغ الهدى محله و شموله لهدى حج التمتع و غيره من الهدى الواجب و عدم اختصاصه بهدى التحلل من الاحصار، و الآيه الرابعه قوله تعالى: لَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَدَّمٍ ثُمَّ مَحِلُّهَا إِلَىٰ الْبَيْتِ الْعَتِيقِ (١) و تقريبها اجمالاً و دلالتها كما تقدم فى الآيات السابقه و ان المراد من البيت مطلق الحرم و الضمير عائد إلى الانعام و القدر المتيقن منها و ان كان هدى السياق إلا انه لا يبعد الاطلاق كما يظهر من الآيات المتقدمه للكفارات التى تساق من موضع اصابه الصيد و كذلك الحال فى الآيه الثانيه فإن الهدى شامل لهدى كفاره الصيد الذى يساق.

و الروايات الوارده فى المقام على طوائف.

الأولى: ما دل على الفداء مطلقاً فى أى موضع.

كموثق اسحاق بن عمار عن أبى عبد الله قال: قلت له الرجل يخرج من حجه و عليه شىء يلزمه فيه دم يجزيه أن يذبح إذا رجع إلى أهله؟ فقال: (نعم و قال: - فى ما أعلم - يتصدق به) (٢). و زاد الكلينى فى طريقه قال اسحاق (و قلت لأبى إبراهيم الرجل يخرج من حجته ما يجب عليه الدم و لا يهريقه حتى يرجع إلى أهله؟ قال: يهريقه فى أهله و يأكل منه الشىء) (٣).

ص: ٢٤٦

١- (١) الحج: ٣٣.

٢- (٢) أبواب كفارات الصيد، ب ٥٠، ح ١.

٣- (٣) أبواب الذبح، ب ٥٥، ح ١.

و لا يخفى ان هذه الموثقه غايه دلالتها على اجزاء ذبح الهدى خارج الحرم - كما إذا رجع إلى أهله إذا لم يأت به فى الحرم و لا- تعرض لها للجواز التكليفى نعم هى مطلقه من جهه الترك سواء كان عمدياً أو لعذر و من ثم أوهم الاطلاق المزبور الجواز التكليفى. و موثقه يونس بن يعقوب قال سألت أبا عبد الله عن المضطر إلى ميتة و هو يجد الصيد قال يأكل الصيد و عليه فداءه قلت فإن لم يكن عندى قال فقال (تقضيه إذا رجعت إلى مالك) (١). و مفادها أخص من الروايه المتقدمه أى فيمن لا يتمكن من الفداء فى المكان المخصص. نعم هى داله على أجزاء القضاء من دون اشتراط ذلك بعدم التمكن من النائب، و مثلها صحيحه منصور بن حازم (٢) و فى روايه أحمد بن محمد عن بعض رجاله عن أبى عبد الله قال من وجب عليه هدى فى إحرامه فله ان ينحره حيث شاء، الا فداء الصيد فإن الله عز و جل يقول: هَيْدِيَا بِالْعُكْبَةِ (٣) و هى مضافاً لضعف السند قد تحمل على التخيير فى الحرم فى مقابل التعيين فى مكه و لو بالتقيد من الروايات الأخرى بداخل الحرم لأن دلالتها بالاطلاق.

و مصحح على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر قال كل شىء خرجت [جرحت] من حجك فعليه [فعليك] فيه دم تهريقه حيث شئت (٤).

ص: ٢٤٧

-
- ١-١) أبواب كفارات الصيد، ب ٥٠، ح ٢.
 - ١-٢) أبواب كفارات الصيد، ب ٤٣، ح ٩ و ح ١٠.
 - ٣-٣) نفس المصدر، ب ٤٩، ح ٣.
 - ٤-٤) أبواب بقيه الكفارات، ب ٨، ح ٥.

و خدش فى الروايه تاره بالسند لاشتمالها على عبد الله بن الحسن العلوى و أخرى بحمل الدلاله على موارد ارتكاب السبب الندبى للكفار و بان مضمون الروايه اعرض عنه المشهور لعدم القول بثبوت الكفار فى كل التروك و قد اجبنا عن الاشكالات الثلاثه كما مرّ.

و الروايه و ان كانت مطلقه إلاّ انها مخصصه بما ورد فى الصيد فإنه أخص و نسبته هى الخصوص المطلق مضافاً إلى ما سيأتى من الروايات الداله على فوريه اتخاذ هدى الصيد من حيث صاده و تعين الهدى و اشعاره و سوقه و غايته بلوغ الهدى محله و هو منى فى الحج و هذا المصحح غايه دلالته جواز التكفير حيث شاء إذا خرج من اعمال الحج فلا تنافى ما دل على لزوم التكفير فى الحرم بالتفصيل بين العمره و الحج أثناء النسك لما ارتكبه من تروك و يكون مفادها حينئذ يقارب مفاد موثق اسحاق بن عمار الدال على الاجزاء للذبح فى أى موضع بعد خروجه من حجه.

و الطائفه الثانيه : ما دل على تقيد كفاره الصيد بموضع خاص و التفصيل بين العمره و الحج. كصحيحه عبد الله بن سنان قال: قال أبو عبد الله (من وجب عليه فداء صيد اصابه و هو محرم فإن كان حاج نحر هديه الذى يجب عليه بمنى و ان كان معتمراً نحره بمكه قباله الكعبه) (١)، و مثله مصحح زواره (٢).

و فى مرسل أحمد بن محمد بن محمد عن بعض رجاله عن أبى عبد الله قال من وجب عليه هدى فى إحرامه فله ان ينحره حيث شاء الإفداء الصيد فإن الله عز و جل

ص: ٢٤٨

١-١) أبواب كفارات الصيد، ب ٤٩، ح ١.

٢-٢) نفس المصدر، ح ٢.

يقول: هَيْدِيًا بِالْعِ كَعْبِهِ (١). و هو دال على تعيين موضع فداء الصيد و إن لم يذكر فيه التفصيل كما أن صدره مؤيد لمفاد الطائفة الأولى.

و فى صحيح منصور بن حازم قال سألت أبا عبد الله عن كفاره العمره المفرده أين تكون؟ فقال: (بمكه إلا أن يشاء صاحبها أن يؤخرها إلى منى و يجعلها بمكه احب اليّ و افضل) (٢). و النسبه بين صحيحه منصور و الروايات المتقدمه هى العموم من وجه لاین الصحيحه و ان كانت مختصه بالمفرده إلا أنها تعم الصيد و غيره بينما الروايات السابقه تختص بالصيد و تعم المفرده و المتمتع بها فالنسبه من وجه.

إلا ان الشيخ حمل صحيحه منصور بن حازم على كفاره غير الصيد و قد يقال ان النسبه عموم و خصوص مطلق فصحيحه منصور بن حازم و ان كانت فى العمره المفرده إلا أنها تعم المتمتع بها لكون شرائط المتمتع بها هى شرائط المفرده إلا ما استثنى بالدليل لا سيما و ان الجواب فى الروايه مشعر بتعقب الحج للعمره و لو بنحو الاتفاق و انقلابها متمتعاً بها بعد ذلك و على ذلك فتكون صحيحه عبد الله بن سنان أخص مطلقاً و على أى تقدير فالمستفاد من هذه الروايه مطلوبيه المسارعه فى أداء الكفاره و ان ادائها فى مكه فى العمره من جهه الرجحان فى المسارعه و بالتالى يظهر منها أن تعيين الموضع هو أمر تكليفي مستقل لا قيد وضعى.

و صحيحه معاويه بن عمار قال سألته عن كفاره المعتمر أين تكون قال بمكه

ص: ٢٤٩

١-١) نفس المصدر، ح ٣.

٢-٢) نفس المصدر، ح ٤.

إلا أن يؤخرها إلى الحج فتكون بمنى و التعجيل أحب إليّ (١). و هذه الروايه حملت على عمره التمتع لتعقب العمره بمنى أى الحج و من ثم قيل باضطراب المتن فى صحيحه منصور بن حازم لأن المفرده لا يعقبها الذهاب لمنى.

و فيه أن المفرده فى الاشهر الثلاثه يمكن ان يشاء الحج بعدها و بذلك تبين إطلاق صحيحه معاويه بن عمار لكل من المفرده و المتمتع بها و كذلك صحيحه منصور بن حازم مضافاً إلى ما مرّ سابقاً إلى ماهيه النسك بمقتضى ان عمره التمتع تتضمن كل ما فى المفرده إلا ما خصص بالدليل.

الطائفه الثالثه: ما دل على عموم تقييد الهدى الواجب بمنى أو مكه.

و فى حسنه إبراهيم الكرخى عن أبى عبد الله فى رجل قدم بهديه مكه فى العشر فقال (ان كان هدى واجباً فلا ينحره إلا بمنى و ان كان ليس بواجب فلينحر بمكه ان شاء و ان كان قد أشعره أو قلده فلا ينحر إلا يوم الأضحى) (٢).

و هى و ان كانت مطلقه إلا أن موردها بعد تعيين الهدى و اتخاذها و لا يبعد القول بالوجوب مطلقاً لمن دخل الحرم هدى أو اتخذ أو عين هدياً فى الحرم أيضاً أن يلزم بذبحه فى الحرم و لا يجوز اخراجه عنه بل من هذه الروايه. قد يتنبه إلى وجه مستقل أى إلى عنوان (هدى) هو ما يهدى لبيت الله الحرام فيصرف على الفقراء عند البيت الحرام.

و لا ريب أن كفاره الصيد قد اطلق عليها هدى فلا بدّ من بلوغ الكعبه . نعم

ص: ٢٥٠

١- ١) أبواب الذبح، ب٤، ح٤.

٢- ٢) أبواب الذبح، ب٤، ح١.

بمقتضى ما تقدم من الطائفة الأخرى لو ترك ذلك أى فعل الاهداء و التصدق به لبيت الله الحرام فيبقى عليه لزوم الدم إذا رجع إلى أهله و التصدق به على الفقراء و يكون ذلك قضاءً قد فات منه بعض الواجب

و بذلك يتم الاستدلال بالآية فى الصيد على انها داله على لزوم الذبح بالحرم فيمكن التفصيل بين الصيد و غيره بأن الواجب فى كفارته الاهداء بخلاف ما ورد فى كفاره غير الصيد بالتعبير (ان عليه دم) من دون عنوان الهدى أو الاهداء.

و كذلك الحال ل- و اتخذ هديا اداء لكفاره غير الصيد فيتعين عليه ذبحه فى الحرم لحصول التصدق به لبيت الله الحرام.

و نظير روايه الكرخى صحيح معاويه بن عمار (١) و صحيح شعيب العرقوفى (٢) و صحيح مسمع (٣) و صحيح معاويه بن عمار الآخر (٤). فانها كلها وارده فى تعيين الذبح فى الحرم مكه أو منى بعد تعين الهدى، و مثلها حسنه عبد الأعلى قال: قال أبو عبد الله (لا هدى إلا من الإبل و لا ذبح إلا بمنى) (٥). فان ظاهرها الحصر بالهدى لا مطلق الكفاره.

ص: ٢٥١

١-١) نفس المصدر، ب٤، ح٢.

٢-٢) نفس المصدر، ب٤، ح٣.

٣-٣) نفس المصدر، ب٤، ح٥.

٤-٤) نفس المصدر، ب٤، ح٤.

٥-٥) نفس المصدر، ح٦.

و مثلها حسنه مسمع عن أبى عبد الله قال: (منى كله منحر) (١). و صحيحه حريز عن أبى عبد الله الوارده فى كفاره كسر البيض قال (يتصدق به بمكه و منى) (٢).

و صحيح محمد بن إسماعيل قال سألت أبا الحسن عن الظل للمحرم من أذى مطر أو شمس فقال: (أرى أن يفديه بشاه يذبحها بمنى) (٣) و حمل الروايه على الاستحباب بقرينه موثق إسحاق و نحوه المتقدم فى الطائفه الأولى فى غير محله كما مرّ لان غايه مفاد موثق إسحاق هو الاجزاء لا الجواز مضافاً لكون مورده بعد تمام الاعمال أى لما لو أخرج التكفير بعد قضاء النسك.

و الظاهر تعدى المشهور عن مورد التظليل لمطلق كفاره الحج معتضداً هذا التعميم بما مرّ من استفاده الفوريه فى الكفاره و عموم الآيه من بلوغ الهدى محله و ان الكفاره من شرائط التوبه و يجب فيها الفوريه مضافاً لما مرّ استظهاره من أن كفاره العمره المفرده بل مطلقاً فى الحرم مخيره بين مكه و منى.

و فى مرسله الاحتجاج عن الريان بن شبيب فى حديث الجواد فى مجلس المأمون قال (و اذا اصاب المحرم ما يجب عليه الهدى فيه و كان احرامه بالحج نحره بمنى و ان كان كان بالعمره نحره بمكه) (٤) و رواه عنه ابن شعبه فى تحف

ص: ٢٥٢

١- ١) نفس المصدر، ح ٧.

٢- ٢) أبواب كفارات الصيد، ب ٩، ح ٧.

٣- ٣) أبواب بقيه كفارات الاحرام، ب ٦، ح ٣.

٤- ٤) أبواب كفارات الصيد، ب ٣، ح ١.

العقول (١) و رواه المفيد فى الارشاد و رواه على بن إبراهيم عن محمد بن الحسن عن محمد بن عون النصيبى عنه و سياقه و ان كان فى الصيد إلا انه قابل لتقريب الاطلاق.

و المحصل مما تقدم من الطوائف الثلاث تعين كفاره الصيد فى العمره بمكه و كفاره الصيد للحج بمنى. و أما كفاره غير الصيد فيتخير بين مكه و منى فى العمره فيما لو تعقت بالحج و إلا ففى مكه و يتعين منى فى كفارات الحج، ثم ان هذا التعين عباره عن وجوب الفوريه التكليفيه فلو عصى أو غفل و آخر فيجزيه التكفير و الذبح حيث شاء فى كفاره غير الصيد و أما كفاره الصيد فيجزيه فى غير الحرم ان لم يتمكن فى الحرم كما فى موثقه يونس بن يعقوب و غيرها المتقدمه، كما انه قد تقدم أن الهدى إذا تعين أثناء النسك بان اشتراه و اتخذه فيجب نحره فى الحرم و يكون من قبيل هدى السياق الذى دلت الآيه على لزوم ذبحه فى محله من الحرم.

الطائفة الرابعه : ما دل على لزوم كفاره الصيد حيث صاد.

كصحيحه معاويه بن عمار قال: (يفدى المحرم فداء الصيد من حيث أصابه) (٢)

و صحيح محمد بن مسلم قال سألت ابا عبد الله عن رجل أهدى إليه حمام أهلى جىء به و هو فى الحرم محل قال (إن أصاب منه شيء فليصدق مكانه بنحو من ثمنه) (٣).

ص: ٢٥٣

١-١) أبواب كفارات الصيد، ب٣، ح٢.

٢-٢) أبواب كفارات الصيد، ب٥١، ح١.

٣-٣) أبواب كفارات الصيد، ب١٠، ح١٠.

و صحيحه أبى عبيده عن أبى عبد الله قال (إذا أصاب المحرم الصيد و لم يجد ما يكفره من الموضع الذى أصاب فيه الصيد قوم جزاءه من النعم دراهم) (١).

و مرسله المفيد قال: قال : (المحرم يهدى فداء الصيد من حيث صاده) (٢).

و هذه الروايات لا دلالة فيها على ذبح الصيد من حيث صاده و إن أوهمت ذلك فى الوهلة الأولى بل المراد منها وجوب اتخاذ الهدى و الفداء فى المكان الذى أصابه فالتعبير (يفدى) (و يهدى) أى يتخذ و يشتري و يعين الكفاره فى حيوان يتصدق به و يهديه إلى بيت الله الحرام، و بعبارة أخرى فهناك واجبان أحدهما الفداء و التعويض للصيد بصدقه الهدى. و ثانيها: ذبح الهدى و تقسيمه على الفقراء نظير ما سيأتى فى هدى التمتع.. فروع: الأول: الظاهر كما ذكر العلامة و الشهيد و غيرهما ان بدل الهدى فى الصيد أو غيره من الإطعام أو التصديق بالقيمة موضع أداءه موضع المبدل و كأنه هو و كان المبدل فيه و يدل عليه التعبير فى صحيحه منصور بن حازم المتقدمه بلفظ (الكفاره) الشامله إلى الهدى و لبدله و مثلها صحيحه معاويه بن عمار فى المعتمر (٣).

و كذلك صحيحه حريز عن أبى عبد الله قال (و ان وطئ المحرم بيضه و كسرهما فعليه درهم كل هذا يتصدق به بمكه و منى) (٤) الحديث.

ص: ٢٥٤

-
- ١-١) أبواب كفارات الصيد، ب ٢، ح ١.
 ٢-٢) أبواب كفارات الصيد، ب ٣، ح ٤.
 ٣-٣) أبواب الصيد، ب ٤٩، ح ٤.
 ٤-٤) أبواب كفارات الصيد، ب ٩، ح ٧.

(مسأله ۲۸۴): إذا وجبت الكفاره على المحرم بسبب غير الصيد فالأظهر جواز تأخيرها إلى عودته من الحج فيذبحها أين شاء و الأفضل إنجاز ذلك في حجه، و مصرفها الفقراء، و لا بأس بالأكل منها قليلا مع الضمان(۱).

و الثاني: في وقت الكفاره فقد حكى عن المنتهى أنه لا يختص بأيام النحر فيخرجها متى شاء كغيرها من الكفارات و يقتضيه اطلاق الادله و ان كان فيها ما يشعر بالفوريه لا سيما قبل التحلل من الاحرام.

الثالث: لا يعتبر في هدى الكفاره شرائط هدى التمتع لإطلاق النصوص.

ثم ان المراد بلفظه (مكانه) في صحيحه محمد بن مسلم أى بدله لا الموضع المكاني.

و قد تبين مما مرّ حكم غير الصيد من كفارات العمرة و الحج و أن الواجب أدائها في الحرم على التفصيل المتقدم فإن لم يفعل فيجزيه حيث شاء.

و أما مصرف الكفاره: فقد ذكر الماتن شرطيه الفقر كأكثر المعاصرين و خالف بعض أعلام العصر. و صرح بعض بشرطيه الإيمان بينما سكت آخرون عن التصريح به بل في الجواهر في هدى حج التمتع ان لم يكن الاجماع لا يعتبر فيه الإيمان خصوصاً مع الندره في تلك الامكنه و الازمنه فيلزم اما سقوط وجوب الهدى أو تكليف بالمحال و ليس هو كالزكاه التي يمكن فيها الانتظار على أنه ورد ما يدل على عدم إعطاء المشرك و على جواز إعطاء الحروريه و ان لكل كبد حرى أجر و لكن مع ذلك لا ريب في مراعاته مع الامكان كما ان الأولى منع المعلوم نصبه بل يعطى المستضعف أو مجهول الحال (۱).

ص: ۲۵۵

و ذهب المعاصرون إلى تأخير الكفاره إلى بلده إن لم يجد من يتصدق عليه من المؤمنين اما شرطيه الايمان فيمكن الاستدلال له بالاطلاق من صحيحه على بن بلال كتبت إليه أسأله هل يجوز أن ادفع زكاه المال و الصدقه إلى محتاج غير اصحابى فكتب (لا تعطى الصدقه و الزكاه إلا لأصحابك) (١) صحيحه ابن سنان، عن أبى عبد الله أنه كره أن يطعم المشرك من لحوم الأضاحى (٢). و مقابله الصدقه للزكاه صريحه فى اراده عموم الصدقات الواجبه غير الزكاه فيشمل الهدى الواجب سواء لهدى حج التمتع أو للتحلل أو الكفارات مضافاً للتعليل الوارد فى عده روايات نظير (لا ما لغيرهم إلا الحجر) (٣) و كما فى صحيحه ابن أبى يعفور فى قوله (لا و الله إلا التراب) (٤).

و أما النواصب فقد تعددت الروايات فى منعهم مطلقاً و ظاهر الروايات اراده سائر أقسام الناصب غير المستضعف.

و أما ما فى صحيحه هارون بن خارجه عن أبى عبد الله أن على بن الحسين كان يطعم من ذبيحته الحروريه قلت و هو يعلم أنهم حروريه قال (نعم) (٥)

ص: ٢٥٦

١- ١) أبواب مستحقى الزكاه، ب ٥، ح ٤.

٢- ٢) أبواب الذبيح، ب ٤٠، ح ٩.

٣- ٣) أبواب مستحقى الزكاه، ب ٥، ح ٧.

٤- ٤) نفس المصدر، ح ٦.

٥- ٥) أبواب الذبيح، ب ٤٠، ح ٨.

فليس فيها تصريح بكونه فى الحج فضلاً عن كونه فى الهدى الواجب و مثلها صحيح أبى الصباح الوارد فى لحوم الاضاحى و ان على بن الحسين و أبى جعفر كانوا يتصدقان بثلاث على جيرانهم و ثلاث على السؤال (١).

و إما شرطيه الفقر و حكم الأكل فقد قال فى المنتهى (و لا يجوز له الأكل من كل واجب غير هدى التمتع)، و ذهب إليه علماؤنا أجمع و فى الحدائق حكى عن صاحب المدارك طرح روايات جواز الأكل عملاً بالاخبار الناهيه المعتضده بإجماع الاصحاب و حمل صاحب الحدائق روايات الجواز على التقيه و لا يخفى تلازم حكم المسألتين فإنه مع جواز الأكل لكل الذبيحه لازمه عدم لاشتراط الفقر فى التصدق كما انه لازم جواز الأكل لابعاض الذبيحه أن الفقر فى التصدق فى ثلاث الذبيحه بعد البناء على وحده الحكم مع هدى التمتع

و الذى ورد من الروايات...

الأولى: صحيح أبى بصير قال سألته عن رجل أهدي هدياً فانكسر فقال: إن كان مضموناً - المضمون ما كان فى يمين يعنى نذراً أو جزاء - فعليه فداؤه، قلت أياكل منه فقال لا انما هو للمساكين فإن لم يكن مضموناً فليس عليه شىء قلت: أياكل منه! قال يأكل منه (٢) و هى صريحه فى تلازم حرمة الأكل مع شرطيه الفقر فى المصرف و تلازم جواز الأكل و عدم الشرط المزبور إلا فى الثلاث و الروايه صريحه فى التفصيل ما كان كان واجباً و هو المراد بالمضمون و بين ما كان ندباً و هو غير

ص: ٢٥٧

١-١) نفس المصدر، ح ١٣.

٢-٢) أبواب الذبيح، ب ٤٠، ح ١٦.

و قد رويت في الباب روايات عديدة داله على جواز الأكل من المندوب و تقسيمه اثلاثاً و المراد من المندوب و الواجب ما كان سبب الاهداء مندوباً أو واجباً.

الثانيه: صحيحه الحلبي قال سألت أبا عبد الله عن فداء الصيد يأكل [صاحبه] من لحمه؟ فقال (يأكل من أضحيتيه و يتصدق بالفداء) (١) و مفادها مثل الصحيحه المتقدمه، و دلالتها ظاهره بقوه في التصديق بجميع الهدى لا- التصديق في الجملة لان الاضحيه أيضاً مما يتصدق بها في الجملة فمن ثم بنى مشهور المتقدمين و المتأخرين على المعارضه بين مثل هذين الصحيحين و نحوهما مما يأتي من الروايات مع ما دل على جواز الأكل.

الثالثه: موثق عبد الرحمن عن أبي عبد الله قال سألته عن الهدى ما يؤكل منه؟ [أشياء يهديه في المتعه أو غير ذلك] قال (كل هدى من نقصان الحج فلا تأكل منه و كل هدى من تمام الحج فكل) (٢) و هي أيضاً مفصله بين هدى الكفاره لأنه الذي يجب بسبب الخداش و الاجتراح لتروك الحج الذي يوجب نقصانه، و أما الهدى الذي من تمام الحج فهو الذي يتم نسك و اعمال الحج به و هو هدى التحلل و هو هدى التمتع و قد نصت الآية بتثليته و كذلك الهدى المندوب. و المقابله في هذه الموثقه ظاهر بقوه و صراحه في التصديق بجميع الهدى و النهى التحريمي عن الأكل اذ الأكل من هدى التمتع كما سيأتي الأكل منه جائز أو راجح لا واجب.

١-١) نفس المصدر، ح ١٥.

٢-٢) نفس المصدر، ح ٤.

الرابعه: موثقه السكونى عن جعفر عن أبيه قال: (إذا أكل الرجل من الهدى تطوعاً فلا شىء عليه و ان كان واجباً فعليه قيمه ما أكل) (١) و قد استدل بهذه على الجواز و دفع القيمه و الصحيح إنها صريحه فى الحرمة بل هى أصرح مما فى الروايات الثلاث المتقدمه، و ذلك بدلالاتها على كون المأكول منه ملك للفقراء فله الحرمة الوضعيه الملازمه للحرمة التكليفيه بحسب الطبع الأولى ما لم يكن هناك مسوغ، و من ثم لم يثبت الضمان فيما يأكل من هدى التمتع.

الخامسه: صحيحه حريز فى حديث يقول فى آخره (ان الهدى المضمون لا- يؤكل منه إذا عطب فان أكل منه غرم) (٢) قد تضمنت الدلاله بنحوين على الحرمة أى نحو دلاله الروايات الثلاث الأولى و دلاله الروايه الرابعه أيضاً و يمكن تقريب الدلاله، بنحو أصرح أيضاً بان النهى عن الأكل إذا عطب أى كان فى معرض التلف، فالتلف إذا لم يسوغ الأكل فهو مما يقتضى لزوميه الحكم.

السادسه: روايه أبى البخترى عن جعفر عن ابیه (ان على بن أبى طالب كان يقول لا يأكل المحرم من الفديه و لا من الكفارات و لا جزاء الصيد و يأكل مما سوى ذلك) (٣).

اما ما دل على الجواز:

الأولى: صحيحه الكاهلى عن أبى عبد الله قال: يؤكل من الهدى كله

ص: ٢٥٩

١-١) نفس المصدر، ح ٥.

٢-٢) نفس المصدر، ح ٢٦.

٣-٣) نفس المصدر، ح ٢٧.

مضموناً كان أو غير مضمون) (١).

الثانية: صححه عبد الملك القمي عن أبي عبد الله قال يؤكل من كل هدى نذراً كان أو جزءاً (٢).

الثالثة : صححه جعفر بن بشير، عن أبي عبد الله قال سألته عن البدن التي تكون جزء الايمان و النساء و لغيره، يؤكل منها؟ قال:
نعم يؤكل من كل البدن (٣).

و حمل الروايات الأولى على الكراهه جمعاً بينهما و بين ما دل على الجواز غير متجه لما عرفت من ظهور الروايات الأولى بقوه و صراحتها فى الحرمة و ان الضمان الوضعى فرع الحرمة فحمل الروايات المجوزه على التقيه كما صنع المشهور متجه. و منه يظهر ما لو ارتكب الأكل لكان ضامناً.

ص: ٢٤٠

١-١) نفس المصدر، ح ٦.

١-٢) نفس المصدر، ح ١٠.

١-٣) نفس المصدر، ح ٧.

شروط الطواف

الطواف: هو الواجب الثانى فى عمره التمتع و يفسد الحج بتركه عمدا سواء أ كان عالما بالحكم أو كان جاهلا به و يتحقق الترك بالتأخير إلى زمان لا- يمكنه ادراك الركن من الوقوف بعرفات و الأحوط الاتيان باعمال العمره المفردة للخروج من الإحرام و على كلا التقديرين، تجب إعادة الحج فى العام القابل (١).

اما كونه ركناً اجمالاً فضلاً عن وجوبه فيدل عليه اطلاق قوله تعالى: **وَ أذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا ... ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَ لْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَ لْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ (١)** و اطلاق ما دل على وجوبه من الروايات.

منها: الروايات البيانية لماهية الحج (٢) و ابواب الطواف (٣).

و منها: الروايات الناصه على فرضيه الطواف فى عموم النسك (٤).

و منها: ما دل على لزوم الاعاده فى الخلل فى الطواف و لو من جهه شرائطه.

ص: ٢٤١

١- (١) الحج: ٢٧ - ٢٩.

٢- (٢) أبواب أقسام الحج، ب ٢.

٣- (٣) أبواب الطواف، ب ١.

٤- (٤) نفس المصدر السابق.

مضافاً إلى انه مقتضى القاعده فى الاجزاء و الشرائط مع اطلاقها الشامل لحاله العلم و الجهل و العمد و الغفله كما حرر فى بحث
مركبات الشرعيه فى علم الأصول

قاعده

فى صحه النسك مع الخلل غير العمدى فى الطواف و السعى

و حكى الاجماع على البطالان مع الترك عمدأ و إن كان عن جهاله و استدل بالاضافه إلى ما مضى بالروايتين الآتيتين إلا أنه
أشكل دلالتهما المحقق الاردبيلى و حمل الاعاده على اعاده الطواف لا الحج و مال فى الحدائق إلى حمل الروايه على إعاده
الطواف و أن عمده الدليل فى العامد فى إعاده الحج هو الاجماع فلم يلتزم بإعاده الحج فى غير العامد و تمسك بنفى البدنه و
الاعاده بدليل الرفع.

اما الروايتان فصحيحه على بن يقطين (قال سألت ابا الحسن عن رجل جهل أن يطوف بالبيت طواف الفريضة، قال: إن كان على
وجه جهاله فى الحج أعاد و عليه بدنه) (١) و روايه على بن أبى حمزه قال: سئل عن رجل جهل ان يطوف بالبيت حتى رجع إلى
أهله قال: إذا كان على وجه جهاله أعاد الحج و عليه بدنه) (٢) ثم أن فى طريق الصدوق قال (سها أن يطوف) فالروايه على
الصوره الثانيه محموله على الاستحباب لما دل على صحه الحج مع السهو و النسيان و لا كفاره عليه إلا أن

ص: ٢٦٢

١- (١) الوسائل أبواب الطواف، ب ٥٦، ح ١.

٢- (٢) أبواب الطواف، ب ٥٦، ح ٢.

يواقع أهله لما دل (١) على لزوم بعث الهدى فى الناسى للطواف إذا واقع أهله و مفهومها عدم الكفاره مع عدم الجماع.

و فى موثقه اسحاق بن عمار (فى المرأه تطوف و هى حائض و تقضى النسك ثم واقعها زوجها) فقال (عليها سوق بدنه و الحج من قابل...) (٢) الحديث.. إلا أنها فى تعمد ترك الطواف، و على أى تقدير فصحيحه على بن يقطين فى الجهل بالحكم مع تعمد ترك الموضوع و ليست فى الجهل فى الموضوع و كذلك روايه على ابن أبى حمزه فى طريق الشيخ مع أن دلاله روايه على بن يقطين بدرجه الظهور لا الصراحه لأن الاعاده تستعمل فى الخلل فى العبادات بقضاء الجزء المتروك بلحاظ أن محله قد فات الذى ينبغى أن يؤتى به فيه و أما روايه على بن أبى حمزه فصورتها مختلفه كما عرفت.

و الحاصل:- ان اطلاقات ادله جزئيه الطواف و ان اقتضت الركنيه إلا أن المقابله بين ما ورد فى الروايتين (٣) فى الناسى للطواف من صحه حجه و لزوم قضاء الطواف عليه خاصه لا يبعد الاستفاده منه عموم صحه الحج لتارك الطواف عن غير عمد للنسيان أو للغفله أو الجهل بالموضوع أو الجهل بتحقيق الشرائط خارجاً. أى ان هذا البحث مطرد فى كل شرائط الطواف بل السعى أيضاً من أن الخلل تاره من جهه الجهل بالحكم و أخرى من جهه الجهل بالموضوع و انه هل يطرد ما ورد فى

ص: ٢٦٣

١- ١) أبواب الطواف، ب ٥٨.

٢- ٢) أبواب الطواف، ب ٥٧.

٣- ٣) أبواب الطواف، ب ٥٨.

صححه النسك (١) مع نسيانها فى مطلق الخلل من جهه الموضوع أى غير العمد أو لا؟

و ظاهر كلمات المشهور ناصه على اعاده الحج فى العامد حتى انه قد استظهر من تقييدهم بالعامد خصوص العالم و احتيج فى تعديته إلى الجاهل إلى الاستدلال بالروايه المتقدمه أو تصريح بعضهم كالشيخ، فلا يظهر من كلماتهم فى المقام بطلان النسك بالترك غير العمدى و ان كان بسبب الجهل بالموضوع كجهله بوجود الحاجب على اعضاء الوضوء فطاف بغير طهاره

و قال الشيخ فى الخلاف (٢) لو طاف على غير وضوء و عاد إلى بلده رجع و أعاد الطواف مع الامكان فإن لم يمكنه استناب من يطوف عنه - إلى أن قال - دليلنا اجماع الفرقه و اخبارهم و طريقه الاحتياط.

و ذكر المحقق الاردبيلى فى مسأله الطواف فى الحجر انه بمنزله تركه و ان البطلان مخصوص بالعامد دون غيره (٣).

قال العلامة فى التذكرة فى ذيل مسأله الشك فى الطواف (تذنيب و لو تحلل من إحرام العمره ثم أحرم بالحج و طاف و سعى له ثم ذكر انه طاف محدثاً أحد الطوافين و لم يعلم انه طواف عمره التمتع أو طواف الحج قيل يطوف للحج و يسعى له ثم يعتمر بعد ذلك عمره مفرده، و يصير حجه مفرده، لاحتمال أن يكون فى طواف العمره فيبطل و قد فات وقتها، و أن يكون للحج، فيعيده فلهذا اوجبنا عليه

ص: ٢٦٤

١- ١) أبواب الطواف، ب ٣٢ و ب ٥٨.

٢- ٢) مسأله: ١٣١ من كتاب الحج المجلد ٣٢٤: ٢.

٣- ٣) مجمع الفائدة ٨١: ٧.

إعادته طواف الحج و سعيه و الايتان بعمره بعد الحج، لبطلان متعته، قال بعض العامه و الوجه: انه يعيد الطوافين، و لان العمره لا تبطل بفوات الطواف (١).

و ذكر المحقق الاردبيلي أيضاً في مسأله الشاك في الطواف حيث يبطل طوافه و لا يستأنف للجهل بالحكم قال: ثم اعلم انه على تقدير وجوب الاعاده فالظاهر من الادله أن ذلك مع الامكان و عدم الخروج من مكه و المشقه في العود... إلى أن قال: فلو وقع لشخص و خرج و لم يلتفت لا- يمكن الحكم ببطلان طوافه ثم الحكم ببطلان حجه لأنه جاهل، و الجاهل كالعامد فيكون حجه باطلاً- لترك الطواف الموجب لذلك فيكون باقياً على احرامه و يجب عليه اجتناب محرمات الاحرام و الذهاب لإعادته الحج - بمجرد ما رأى في بعض المواضع أن الجاهل كالعامد و أن من شك يجب اعاده طوافه خصوصاً إذا بنى على الأقل و أكمل لما مرّ فتأمل (٢).

و ممن ذهب إلى ذلك في مسأله الشك في الطواف صاحب المدارك و المجلسي في البحار و صاحب الحدائق، و المسأله كما ترى خلل في الطواف حكمي، أي من ناحيه الجهل بالحكم فضلاً عن الخلل الموضوع الذي ارسل في كلام العلامة في التذكره ارسال المسلمات أنه لا يوجب البطلان.

و سيأتى في مسأله الشك ذكر الروايات الداله على ذلك و انها طائفه ثانيه داله على صحه النسك مع الخلل في صحه الطواف و السعي سواء كان حكماً أو موضوعياً إذا لم يكن ترك الطواف و السعي عمدياً.

ص: ٢٤٥

١- ١) تذكره الفقهاء ١٢٢: ٨.

٢- ٢) مجمع الفائدة و البرهان ١٢٧: ٧.

ثم انه اذا بطلت عمره بطل احرامه أيضاً على الأظهر(١).

و الأحوط الأولى حينئذ العدول إلى حج الافراد، و على التقديرين تجب إعاده الحج فى العام القابل(٢).

و قال الشهيد فى الدروس فى أحكام الطواف، الأول: كل طواف واجب ركن إلا طواف النساء فلو تركه عمداً تبطل نسكه و إن كان جاهلاً.. إلى أن قال: و لو تركه ناسياً عاد له فإن تعذر استناب فيه (١). و يظهر من عبارته أن مقابل النسيان و العمد، أى أن ما يقابل النسيان مطلق الخلل العمدى. و سيأتى تتمه لذلك.

و ذلك لما بنى عليه الماتن من كون الاحرام ليس من قبيل السبب و المسبب و انه معنى اعتبارى يتوصل إليه بالتلبيه و يقارن النسك كما فى الطهاره المسببه عن الوضوء و هو الذى ذهب إليه المشهور و هو المنصور كما تقدم فى بحث الاحرام و القول الآخر الذى ذهب إليه الماتن: هو ان الاحرام فعل من افعال النسك كتكبيره الاحرام جزء من اجزاء الصلاه و تبطل لعدم تعقبها ببقية الاجزاء و فوات المحل و من ثم التزم ببطان احرام عمره التمتع مع عدم الاتيان بأعمالها إلى الزوال من عرفه حيث يفوت محل التدارك و كذلك بطلان احرام الحج لفوات الموقفين أو ببقية اعمال الحج فيما لو انقضى شهر ذى الحجه، بخلاف عمره المفرده حيث لا يفوت محلها و لو بتمادى الوقت فيبقى على الاحرام.

قد تقدم (٢) فى بحث حج التمتع قاعده فوات عمره التمتع لمن فرضه التمتع

ص: ٢٤٤

١-١) الدروس ٤٠٣: ١.

٢-٢) سند العروه / الحج ٢٢٩: ٢ - ٢٣٤.

إشاره

و يعتبر في الطواف أمور:

الأول: النيه

الأول: النيه، فيبطل الطواف إذا لم يقترن بقصد القربه (١).

و انتقال وظيفته إلى الافراد و ان كان مقصراً آثماً دخل في إحرام العمره أم لم يدخل، ترك اعمال العمره أو افسدها ثم انه يتبع حج الافراد بعمره مفرده و يجتزی بذلك عن الفرض في خصوص إفساد عمره التمتع، و قد يظهر من جماعه وجوب الحج عليه من قابل إما كعقوبه أو كإعاده استناداً إلى صحيح علي بن يقطين (١) المتقدم و روايه علي بن حمزه (٢) و هما و ان كانتا في الجاهل بالحكم إلا انها تشمل العالم العامد بالاولويه و قد تقدم تأمل كل من المحقق الاردبيلي و صاحب الحدائق في ذلك بل في النافع (الطواف ركن لو تركه عامداً بطل حجه و لو كان ناسياً أتى به و لو تعذر العود استناب فيه و في روايه لو [تركه] علي وجه جهاله أعاد و عليه بدنه) (٣).

هذا و قد يتأمل في التمسك بالصحيحه المزبوره في كون موردها الحج لا العمره و سيأتي للمقام تتمه.

و هي تاره بمعنى الفعل قصدياً و أخرى بمعنى كونه قريباً و اعتبار الثاني لا محاله دال على اعتبار الأول، و الأول يقع على معانى أيضاً فتاره يراد منه الإنشاء و الاعتبار و أخرى مجرد الالتفات و الصدور عن اراده اختياريه و المراد هاهنا هو قصد العنوان لان الحركة حول الكعبه قد تقع بغرض آخر كالتفرج أو المرور أو العبور

ص: ٢٦٧

١-١) أبواب الطواف، ب ٥٦، ح ١.

٢-٢) أبواب الطواف، ب ٥٦ ح ٢.

٣-٣) النافع: ٩٤.

الثاني: الطهاره من الحدين الاكبر و الاصغر، فلو طاف المحدث عمداً أو جهلاً أو نسياناً لم يصح طوافه (١).

مسألة ٢٨٥: إذا أحدث المحرم أثناء طوافه فللمسألة صور

(مسألة ٢٨٥): إذا أحدث المحرم أثناء طوافه فللمسألة صور:

الأولى: أن يكون ذلك قبل بلوغه النصف، ففي هذه الصورة يبطل طوافه و تلزمه إعادته بعد الطهاره.

الثانية: أن يكون الحدث بعد إتمامه الشوط الرابع و من دون اختياره، ففي هذه الصورة يقطع طوافه و يتطهر و يتمه من حيث قطعه.

الثالثة: أن يكون الحدث بعد النصف و قبل تمام الشوط الرابع، أو

للطرف الآخر و نحوها فلا يصدق عليه طواف بالبيت لا سيما و قد ضُمن الطواف بالبيت معنى اللواذ به (تعالى) و الاستعاذه به و الالتجاء إليه و كل هذه المعاني و العناوين انشائية و دواعي و اغراض تعنون الافعال الخارجيه.

و أما العباديه فيدل عليه مضافاً إلى ذات معنى الحج و هو القصد إليه تعالى أن معنى الطواف المتقدم حيث ان فيه اضافته ذاتيه للبارى (سبحانه) و كذلك الاضافه في قوله تعالى: **لِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ (١)** فضلاً عن ضروره.

و يدل عليه جمله من النصوص كصحيح معاويه بن عمار قال: قال أبو عبد الله: (لا بأس ان يقضى المناسك كلها على غير وضوء إلا الطواف بالبيت و الوضوء افضل) (٢) و صحيح محمد بن مسلم قال سألت احدهما عن رجل

ص: ٢٤٨

١-١ (١) آل عمران: ٩٧.

١-٢ (٢) أبواب الطواف، ب ٣٨، ح ١.

يكون بعد تمامه مع صدور الحدث عنه بالاختيار، و الأحوط في هذين الفرضين أن يتم طوافه بعد الطهاره من حيث قطع ثم يعيده، و يجزئ عن الاحتياط المذكور أن يأتي بعد الطهاره بطواف كامل يقصد به الاعم من التمام و الاتمام. و معنى ذلك أن يقصد الاتيان بما تعلق بذمته سواء أ كان هو مجموع الطواف، أم هو الجزء المتمم للطواف الأول، و يكون الزائد لغوا(١).

طاف طواف الفريضة و هو على غير طهور، قال: (يتوضأ و يعيد طوافه، و ان كان تطوعاً توضأ و صلى ركعتين) (١) و في صحيح عبيد بن زراره التصريح بنفى البأس عن طواف النافله من دون وضوء دون صلاته.

و في صحيح علي بن جعفر أن الناسى للطهور يعيد ما طافه (٢) و غيرها من الروايات (٣) و ما في روايه زيد الشحام (٤) من نفى البأس بالطواف بغير وضوء اطلاقه محمول على التفصيل السابق.

قاعده: في موالاته الطواف

و في المسأله صور:

الأولى: صدور الحدث قبل بلوغه النصف و المحكى عن المشهور بطلان الطواف و لزوم إعادته بعد الطهاره ، و عن الصدوق ان الحائض تبني مطلقاً و إن

ص: ٢٤٩

١-١) أبواب الطواف، ب ٣٨، ح ٣.

٢-٢) نفس المصدر، ح ٤.

٣-٣) نفس الباب و ب ٤٠ إلى ٩٣.

٤-٤) نفس المصدر، ح ١٠.

كانت قبل النصف و الكلام تاره بحسب مقتضى القاعده و أخرى بحسب الروايات. فقد يقرر مقتضى القاعده بان الاصل عدم اعتبار الشرط المشكوك و هي الموالاه.

و بعبارة أخرى: الاصل عدم مانعيه أو ناقضيه الحدث إذ ان شرطيه الطهاره غايه ما تقتضيه هو لزوم اتصاف الاجزاء بالطهاره لا لزوم اتصاف الاكوان المتخلله بالطهاره و الصحيح ان مقتضى القاعده و ان كان أصله عدم اعتبار الشرط المشكوك أو المانع أو الناقض المشكوك إلا أن مقتضى أخذ العدد في ماهيه المركبات كما في الطواف و الصلاه يقتضى اعتبار الهيئه الاتصاليه لان تقييد الماهيه المركبه بالعدد موجب لظهور الكم في الاتصال، نعم غايه ذلك هو اعتبار الموالاه العرفيه و قاطعيه الفصل الطويل زماناً أو الفصل البعيد مكاناً. و لك ان تقول ان الهيئه الاتصاليه هي الموجه لاجتماع عدد الاشواط في طواف متميز عن طواف آخر و إلا لاختلطت اجزاء المجموعات، فالاتصال كالخيوط الواصل بين اجزاء الخرز، اما القواطع التعبيديه المشكوكه فلا بد من اقامه الدليل عليها. و على ذلك فلو لم يدل الدليل على قاطعيه المشكوك كما لو فرض ذلك في الحدث لكان غايه ما يلزم هو تجديد الطهاره في المطاف ثم البناء على ما سبق بعد توفر الموالاه العرفيه

فتحصل ان القاطع التعبدى انما تعتبر مانعيته في الاكوان المتخلله و ان كانت متصله عرفاً. و يستدل للمشهور،

بالصحيح إلى جميل و ابن أبي عمير عن بعض اصحابنا عن أحدهما في الرجل يحدث في طوافه الفريضة و قد طاف بعضه قال (يخرج و يتوضى فإن كان جاز النصف بنى على طوافه، و إن كان أقل من النصف أعاد الطواف) (1).

ص: ٢٧٠

و صوره الطريق فى الكافى عن ابن أبى عمير عن بعض أصحابنا عن أحدهما و أما صورته فى التهذيب عن ابن أبى عمير عن جميل عن بعض أصحابنا عن أحدهما فلو بنى على أضبطينه الكافى فالظاهر من البعض هو جميل المصرح به فى طريق الشيخ.

و على أى تقدير فالسند ليس بذلك الضعف و ذلك لأن التعبير ببعض أصحابنا دال على كونه من الإماميه بل دال على أنه ممن يعتاد أن يروى عنه من الاماميه، و لا سيما إذا كان الراوى عنه مثل جميل بن دراج، و لا سيما فى المقام بعد عمل القدماء بها و اعتضادها بجملة عديده من الروايات الآتية فى فروع الموالاه و القواطع و يعضدها خصوص ما رواه الصدوق عن ابن أبى عمير عن بعض أصحابنا عن أحدهما (١) و فى طريق الشيخ عن ابن أبى عمير عن جميل عن أحدهما (٢) و اختلاف صورته الطريق كما تقدم فى الكافى و التهذيب عن أحدهما فى رجل يطوف ثم تعرض عليه الحاجه قال لا بأس أن يذهب فى حاجته أو حاجه غيره و يقطع الطواف و ان أراد ان يستريح و يعقد فلا بأس بذلك فإذا رجع بنى على طوافه. فإن كان نافله بنى على الشوط و الشوطين و إن كان طواف فريضه ثم خرج فى حاجه مع رجل لم يبنى و لا فى حاجه نفسه (٣) و فى طريق الصدوق مثله إلى قوله (فإذا رجع بنى على طوافه و إن كان أقل من النصف) الحديث (٤).

ص: ٢٧١

١-١) من لا يحضره الفقيه ٢٤٧: ٢.

٢-٢) التهذيب ١٢٠: ٥.

٣-٣) أبواب الطواف، ب ٤١، ح ٨.

٤-٤) الفقيه ٣٩٣: ٢.

فلم يفصل بين النافله و الفريضة . و اطلاق صورته المتن فى طريق الصدوق محمول على صورته التقييد فى طريق الشيخ ثم ان مفاد الروايتين السابقتين صريح فى التفصيل ما بين قبل النصف و بعده، و قد ذكر فى مفاد الروايه الأولى احتمالين.

الأول: التعبد بناقضيه الحدث للاكون المتخلله بين الاجزاء فقط كما هو الحال فى الصلاه.

الثانى: اعتبار الموالاه كما ذهب إليه المشهور، و بعبارة أخرى: ان هناك مسألتين أحدهما مانعيه الحدث و الأخرى الموالاه.

وفيه: لا مبانیه بين الاحتمالين بل ملازمه و الوجه فى ذلك،

ان النقض و القطع فى الـكوان المتخلله إنما يعتبر إذا اعتبرت تلك الـكوان لتحقيق الاتصال بين الـاجزاء و بقاء صورته المجموعيه بين الاجزاء و إلا فمع عدم اعتبار الاتصال لا لحاظ للاكون حينئذ فلا يمكن لحاظ و لا صدق معنى القطع و النقض. و قد بين ذلك بوضوح فى باب خلل الصلاه.

فالاتصال هو لحاظ الهيئه الاجتماعيه أى صورته العمل كوحده مجموعيه قابله للانمحاء و الانقطاع و الانتقاض و بذلك يكون مفاد الروايه و ما يأتى من النواقض و القواطع هو مفادان فى الحقيقه احدهما اعتبار القاطع التعبدى، الثانى اعتبار الموالاه مفروغ عنها فى الرتبه السابقه. و هى قابله للانقطاع بالقاطع العرفى كالخروج عن المطاف بالابتعاد كثيراً أو بالقاطع التعبدى كالحدث و غيره.

بالالتفات لذلك استفاد المشهور مفاداً مشتركاً من روايات القواطع و النواقض و هو اعتبار الموالاه قبل النصف دون ما بعده و من ثم تكون شرطيتها كالكبرى فى موارد القواطع، و يحتمل الاطلاق فى بعض ادله القواطع على ما قبل النصف دون ما بعده بعد عدم اعتبار الموالاه فى النصف الثانى فضلاً عن تصور

القاطع و سيأتي في الفروع اللاحقه مزيد من الادله على هذه الكبرى.

لا- يقال: أن من تمكن أن يتوضأ و هو في المطاف لا تنتقض الموالاه لديه، و مع ذلك فهو ناقض للطواف و هو يقتضى تباين اعتبار مانعيه الحدث و ناقضيته عن اعتبار الموالاه.

فإنه يقال: أن معنى الناقض التعبدى هو ذلك أى ان الموالاه عرفاً و ان كانت محفوظه بين الاجزاء إلا أنه بالتعبد مرفوعه. و معنى الموالاه هو اشترط الهيئه الاتصاليه للطواف فالناقض للطواف ناقض للهيئه فالتقابل إنما هو بين النقص و الاتصال.

فالتعبير في الادله بالنقض أو القطع دال بذاته على اعتبار مقابله شرطاً في ماهيه المركب و مما يشير إلى التفصيل المزبور صحيحه حمران بن أعين عن أبي جعفر قال سألته عن رجل كان عليه طواف النساء وحده، فطاف منه خمسه أشواط ثم غمزه بطنه فخاف أن يبدره فخرج إلى منزله فنفض ثم غشى جاريته. قال (يغتسل ثم يرجع فيطوف بالبيت طوافين تمام ما بقى عليه من طواف و يستغفر الله و لا يعود و ان كان طاف طواف النساء فطاف منه ثلاث أشواط ثم خرج فغشى فقد أفسد حجه و عليه بدنه و يغتسل ثم يعود فيطوف أسبوعاً) (١).

نعم في روايه عبيد بين زراره (أنه لو كان طاف أربعة يرجع فيطوف أسبوعاً) و هي متروكه الظاهر كما سيأتي أو مؤوله كما صنعه الشيخ في التهذيب و قد روى في

الدعائم (١) روايتين دالتين على نفس التفصيل المتقدم وقد ذكر فيهما عموم العذر من رعايف أو وجع أو حدث و ما اشبه ذلك.

و أما ما نسب إلى الصدوق من العمل بصحيحه محمد بن مسلم قال سألت أبا عبد الله عن امرأه طافت ثلاثه أشواط أو أقل من ذلك ثم رأت دمًا قال: (تحفظ مكانها فإذا طهرت طافت و اعتدت بما مضى) (٢) فأشكل على دلالتها بأنها خاصه بالحائض و بأن مفادها عدم البطلان بالخلل بالموالاه لا عدم مانعيه و ناقضيه الحدث للطواف اذ اقل الحيض يستلزم التأخر بثلاثه أيام، و فى كلا الاشكالين نظر.

أما الأول: فلأن طرو الحيض لا يوجب إخلال إلا من جهه فقد الطهاره المعتبره فى الطواف.

و أما الثانى: فقد تقدم ضعفه و ان القواطع انما يعتبر قطعها بعد مفروغيه اعتبار الموالاه. و الشيخ حمل مفاد الروايه على النافله و الموجب لحمل اطلاقها على ذلك هو معارضتها بعده من الروايات (٣) الداله على التفصيل المتقدم أى بين النصف و ما بعده.

هذا مضافاً إلى معارضه ما تقدم من الروايات فى خصوص المقام، و معارضه ما يأتى من الروايات فى القواطع على كبرى التفصيل المزبوره.

ص: ٢٧٤

١-١) البحار ٢١٠: ٩٩ - ٢١١.

٢-٢) أبواب الطواف، ب ٨٥، ح ٣.

٣-٣) أبواب الطواف، ب ٨٥.

الثانية: أن يكون الحدث بعد إتمامه الشوط الرابع و من دون اختياره، ففي هذه الصورة يقطع طوافه و يتطهر و يتمه من حيث قطعه.

الثالثة: أن يكون الحدث بعد النصف و قبل تمام الشوط الرابع، أو يكون بعد تمامه مع صدور الحدث عنه بالاختيار، و الأحوط في هذين الفرضين أن يتم طوافه بعد الطهاره من حيث قطع ثم يعيده، و يجزئ عن الاحتياط المذكور أن يأتي بعد الطهاره بطواف كامل يقصد به الأعم من التمام و الإتمام. و معنى ذلك أن يقصد الاتيان بما تعلق بذمته سواء أ كان هو مجموع الطواف الجزء المتمم للطواف الأول، و يكون الزائد لغوا(١).

و في هذه الصورة ثلاث جهات:

الأول: في تحديد النصف الذى عليه مدار التفصيل في اعتبار الموالاه و عدمه.

الثانية: في كيفية الاحتياط في الطواف.

الثالثة: في قطع الموالاه في النصف الثانى اختياراً و لو من دون داعى راجح.

اما الأولى: فسيأتى في مسأله طرو المرض أو العله أو العجز عن اتمام الطواف أن النصف هو النصف الحقيقى أى الكسرى (ثلاثة و نصف) دون النصف الصحيح و هو الاربعه إلا أن ما ورد (١) في مسأله اختصار الطواف الآتية من انه يلزم اعاده الشوط الذى أختصره و ان ذلك دال على قاعده في طبيعه الاشواط ان الموالاه في الشوط الواحد لا بدّ منها كما ذهب إليه العلامه من إعاده الشوط الناقص من الأدله إذا قطع لا من حيث قطع في موارد حدوث العذر و غيره و هذا

ص: ٢٧٥

١- ١) أبواب الطواف، ب ٣١.

هو سرّ الجمع بالتعبير بين النصف و الاربعه فى أغلب روايات القواطع و النواقض حيث أنها تفصل و تجعل المدار النصف و مع ذلك تجعل إتمام الاربعه مداراً، و بالتالى فلو حصل لديه العذر قبل إتمام الأربعة فهو و إن تجاوز النصف من حيث مجموع الطواف إلا ان شوطه الرابع يبطل من رأس لأنه يعتبر تحقق الموالاه فى الشوط الواحد و المفروض عدم تحقق الموالاه فيه فيكون حاله كمن اتى بثلاثه اشواط فقط فهذا وجه اقتران التعبيرين فى الروايات فى العديد من المسائل و من الموارد المتعدده لكبرى التفصيل المتقدمه.

و يدل على مجمل ما ذكرناه فى خصوص المقام الصحيح إلى ابراهيم بن اسحاق عن من سأله ابا عبد الله (عن امرأه طافت أربعة أشواط و هى معتمره ثم طمشت قال: تتم طوافها و ليس عليها غيره و متعتها تامه، و لها أن تطوف بين الصفا و المروه لانها زادت عن النصف و قد قضت متعتها، فلتستأنف مع بعد الحج، و إن هى لم تطف إلا ثلاثه اشواط فلتستأنف الحج) (1) و فى نسخه (بعد الحج) فترى مع جعل المدار على النصف و تصريحه بان الاربعه زياده على النصف إلا أنه جعل مصداق الصحه هى الاربعه فى قبال الثلاثه و على ذلك لا بد من اتمام أربعة أشواط لتحقيق موالاه الطواف و إلا تعيد من رأس.

الثانيه: فى كفيه الاحتياط: و قد ذهب إلى الكفيه المذكوره فى المتن جمله أعلام هذه العصر و وجه هذه الكفيه هو الذى أشار إليه الماتن إلا أن هذه الكفيه لا تخلو من اشكال بناء على مانعيه القران ذلك لاحتمال تحققه على تقدير صحه

ص: ٢٧٦

الطواف السابق و لزوم البناء على ما مضى لان الزيادة سوف تكون قرانا.

ان قلت: ان الزيادة لم تقصد كطواف مستقل كى تحقق القران بل على تقدير عدم الأمر بالزيادة أى عدم الأمر بالاعاده لم يقصد المكلف أمر آخر جديد و انما الذى نواه هو خصوص الأمر بالفريضة فلا تقع الزيادة عباده لعدم قصد أمر الأخر و هذا وجه آخر لعدم تحقق القران.

قلت: ان الظاهر من أدله القران الآتية هو تحققه بمجرد قصد الشواط الزائد فمن ثم يستحب اتمام الشوط الزائد اسبوعاً آخر فيما لو اتى به سهواً (١) مما يدل على تحقق واقع القران و ان لم يقصد به الطواف المستقل و لم يقصد به عنوان الزيادة ما دام قاصداً لأصل الشوط.

و أما قصد العباديه لهذا الشوط فقصد امر الفريضة ليس بنحو الحيثية التقيديه بل بنحو الداعى و ذلك بتحقيق العباديه بأدنى اضافه و ان كان منشأ الاضافه غير مطابق للواقع.

و على ذلك فصوره الاحتياط المذكوره فى المتن محتمله لايجاد المانع المبطل فلا توجب اليقين بالفراغ بل صوره الاحتياط الصحيحه هو ما ذكره المشهور من اتمام ما بيده من الطواف السابق ثم الصلاة ركعتين ثم الاتيان بأسبوع آخر مع ركعتيه.

الثالثه: و قد صرح جماعه باعتبار الموالاه فى النصف الثانى أيضاً عند عدم العذر أو الداعى الراجح و لعل ذلك هو الاظهر لما تقدم من أن مقتضى القاعده من الطواف المقيد بالعدد الخاص هو الموالاه مطلقاً غايه الأمر رفع اليد عن ذلك

ص: ٢٧٧

مسأله ٢٨٦: إذا شك في الطهاره قبل الشروع في الطواف أو أثنائه

(مسأله ٢٨٦): إذا شك في الطهاره قبل الشروع في الطواف أو أثنائه، فان علم أن الحاله السابقه كانت هي الطهاره و كان الشك في صدور الحدث بعدها لم يعتن بالشك، و الا وجبت عليه الطهاره و الطواف أو استينافه بعدها(١)

بالنصوص الداله على كفايه الموالاه للنصف الأول و موردها ظاهره أو منصرفه إلى موارد العذر الداعي الراجح لا الاختيار الاقتراحي العبطي فتعبير الماتن بالاختيار محمول على ذلك لا على ما يقابل سلب الاراده.

الشك تاره قبل الطواف و أخرى في اثنائه و ثالثه بعد الطواف.

أما الصوره الأولى: فيلزمه الطهاره ان لم يكن مستيقناً من قبل . و بعباره أخرى. ان كان لديه استصحاب الطهاره فيحرز بها الشرط الوجودي، و إلا فاللازم عليه احرازها لان الشرائط الوجوديه في الافعال لا بدّ من احرازها بخلاف الموانع فإنه يكفي في احرازها أصاله العدم هذا فضلاً عما كان مستيقناً بالحدث السابق ثم شك.

الصوره الثانيه: و هي ما لو شك في الاثناء فقد احتمل في الجواهر جريان قاعده التجاوز و الفراغ في الاشواط السابقه ثم يلزمه التوضؤ للاشواط اللاحقه فيحرز الطهاره بالتعبد في الاشواط السابقه و بالوجدان في الاشواط اللاحقه نظير جريان قاعده الفراغ في صلاه الظهر عند الشك في الطهاره مع عدم اليقين السابق في الطهاره و يلزمه أيضاً التوضؤ لصلاه العصر.

و الصحيح أن جريان قاعده التجاوز و الفراغ في الاثناء في الصلاه أو الطواف عند الشك في الطهاره متوقف على دعوى مضى محل الطهاره و هو الوضوء قبل الصلاه كي يصدق عنوان التجاوز أو عنوان الفراغ من الاشواط السابقه و الركعات كذلك ، فيقرر أن الشرط هو الوضوء الذي هو السبب دون الطهور الذي هو المسبب

و إلا فلو بنى على أن الشرط هو الطهارة فلم يمضى محلها. بل الصحيح لو بنى على أن الشرط هو الوضوء نفسه لأشكّل مضى المحل لأن محل الوضوء ما زال باقياً لعدم اشتراط صحته بتعقب الصلاة أو الطواف بعده و ان اشترط فى الصلاة و الطواف تقدم الوضوء عليها و لكن يمكن دفع الاشكال الأخير بأنه يتم لو أريد إجراء القاعده فى نفس الوضوء بخلاف ما لو أجريت فى نفس الصلاة و الطواف بلحاظ الاجزاء الماضيه و حيث أن الصحيح شرطيه الطهاره فلا مجال لجريان القاعده فى الاثناء.

و لا يخفى ما فى تمثيل صاحب الجواهر فى المقام بصلاه الظهر و العصر من الفرق.

الصوره الثالثه: ما لو شك بعد الفراغ فى كشف اللثام أجرى استصحاب الحدث فيما كان متيقناً سابقاً أو لم يكن متيقناً بالطهاره مع أنه حكى عن العلامة فى التذكرة و التحرير جريان قاعده الفراغ بعد العمل، و لعل وجه منع جريان القاعده بدعوى بقاء المحل كما لو شك فى عدد الطواف بعد ان رفع اليد عن الطواف و لكن كان واقفا فى المطاف و لم يتخلل فاصل زمانى طويل و لم يدخل فى صلاه الطواف فمحل الطواف باقى مع عدم الفصل المكانى و الزمانى و عدم الدخول فى العمل المترتب.

وفيه: ان المحل و ان كان باقياً بذلك فى صور الشك الأخرى الا انه فى خصوص المقام و الفرض استيقانه بإتيان السبعه أى الفراغ من العمل و تمحض الشك فى الشرط بخلاف الصور الأخرى من الشك فانها لا يقين فيها بحصول العدد فلا يقين بالفراغ مع فرض عدم الفاصل.

مسألة ٢٨٧: إذا شك في الطهارة بعد الفراغ من الطواف لم يعتن بالشك

(مسألة ٢٨٧): إذا شك في الطهارة بعد الفراغ من الطواف لم يعتن بالشك، و إن كانت الاعاده أحوط، و لكن تجب الطهارة لصلاة الطواف (١).

مسألة ٢٨٨: إذا لم يتمكن المكلف من الوضوء يتيمم و يأتي بالطواف

(مسألة ٢٨٨): إذا لم يتمكن المكلف من الوضوء يتيمم و يأتي بالطواف، و إذا لم يتمكن من التيمم أيضاً جرى عليه حكم من لم يتمكن من أصل الطواف، فإذا حصل له اليأس من التمكن لزمته الاستنابه للطواف، و الأحوط الأولى أن يأتي هو أيضاً بالطواف من غير طهارة (٢).

قد تقدم الكلام حولها في الصور الثلاث نعم استثنى السيد الخوئي ما لو علم بالجنابه ثم غفل فطاف ثم شك انه اغتسل قبل طواف ام لا- ثم أحدث بالاصغر بعد الطواف، فان استصحاب الجنابه و ان لم يعارض قاعده الفراغ في الطواف السابق الا انه يعارضها بلحاظ صلاه الطواف فانه يقتضى الاكتفاء بالغسل من دون وضوء فيتولد علم اجمالى اما بالبطلان للطواف السابق ان كان جنباً أو بطلان صلاته إن كان محدثاً بالاصغر فيجب عليه في خصوص هذه الصورة اعاده الطواف بعد الغسل و الوضوء.

ثم إن احتياط الماتن وجهه ما تقدم في توجيه كلام كاشف اللثام.

أما مشروعيه التيمم عند العجز عن الوضوء فلعوم أدلته بدلا عن الوضوء لما هو مشروط بالطهارة، أما لو عجز عن التيمم فهو فاقد للطهورين فليس لديه ما يستبيح الطواف فتصل النوبه لمشروعيه الاستنابه للطواف لما سيأتي في مسأله العجز عن الطواف من مشروعيه الاستنابه (١).

و قد يتوهم ان الطواف به مقدم على الطواف عنه.

ص: ٢٨٠

مسأله ٢٨٩: يجب على الحائض و النفساء بعد انقضاء أيامهما و على المجنب الاغتسال للطواف

(مسأله ٢٨٩): يجب على الحائض و النفساء بعد انقضاء أيامهما و على المجنب الاغتسال للطواف و مع تعذر الاغتسال و الياس من التمكن منه يجب الطواف مع التيمم، و الأحوط الأولى حينئذ الاستنابه أيضاً، و مع تعذر التيمم تتعين الاستنابه (١).

و فيه : ان الطواف به إن وجد الطهاره. و لا- يتوهم مشروعيه الطواف به و ان لم يكن واجداً للطهاره لما ورد فى الطواف بالمرىضه التى لا- تعقل و المغمى عليه انه يطاف بهما (١) و ذلك لان المغمى عليه و التى لا- تعقل يمكن ايقاع الطهاره فيهما كالصبي نعم الاحتياط الاستحبابى لا ضير فيه.

حكى عن الفخر عن والده العلامة الاستشكال فى مشروعيه التيمم و صحه الطواف من جهه حرمة اللبث فى المسجد الحرام للمحدث بالاكبر.

و اجيب بأن التيمم إنما يشرع للطواف لفقد الماء فإذا شرع و أتى به يترتب عليه آثار الطهاره المائيه و منها جواز الدخول و اللبث فى المسجد الحرام.

و قد يقرب اشكال العلامة بالدور فلا- يتم الجواب المزبور و تقريره ان مشروعيه التيمم متوقفه على الأمر بالطواف و الأمر بالطواف متوقف على عدم حرمة اللبث فى المسجد و ارتفاع الحرمة متوقف على مشروعيه التيمم، فدار توقف الشىء على نفسه. و الصحيح فى الجواب عن ذلك أن الأمر بالطواف مباشر ليس متوقف على عدم حرمة اللبث بل غاية الأمر هو تراحم الأمر مع حرمة اللبث و لو فى ضمن اجتماع الامر و النهى و التراحم الملاكى لا التراحم الامتالى فعلى

ص: ٢٨١

مسأله ٢٩٠: إذا حاضت المرأة في عمره التمتع حال الإحرام أو بعده و قد وسع الوقت لأداء أعمالها

(مسأله ٢٩٠): إذا حاضت المرأة في عمره التمتع حال الإحرام أو بعده و قد وسع الوقت لأداء أعمالها صبرت إلى أن تطهر فتغتسل و تأتي بأعمالها، و ان لم يسع الوقت فللمسأله صورتان:

الأولى: أن يكون حيضها عند إحرامها أو قبل أن تحرم، ففي هذه الصورة ينقلب حجها إلى الافراد، و بعد الفراغ من الحج تجب عليها العمره المفرده إذا تمكنت منها.

ذلك فغايه تقديم الحرمه ليس هو انعدام فعليه الأمر بل سقوط تنجيزيه و عزميه الحكم، ففعليه وجوب الطواف على حالها و هي المسوغه للتيمم فحيثئذ يترتب عليه جميع آثار الطهاره المائيه التي منها استباحه الدخول للمسجد الحرام.

و قد يجاب أيضاً بما ذكره صاحب الجواهر بالنقض أو الاستشهاد بجواز الطواف للمستحاضه الكثيره أو المتوسطه (١) بالطهاره المائيه مع كونها ناقصه غير رافعه للحدث الاكبر و انما هي مبيحه، و قد يتأمل فيه باعتبار أن الطهاره المائيه للمستحاضه غير مقيده بالعجز أو بالامر بالطواف. و لكن يندفع بأن الطهاره المائيه الناقصه للمستحاضه ليست مطلوبه نفساً بنحو الندب النفسى المتعلق بالوضوء و الغسل التامين، فمشروعيه الناقص منها آتية بالأمر بالطواف أيضاً فحالها حال التيمم و الحاصل ان الأمر بالطواف مباشراً و ان كان له بدل هو النيباه في الطواف المقيده بالعجز عن الطواف مباشراً إلا أن الطواف مباشراً و هو المبدل لم تقيد مشروعيته بالقدره كما هو وتيره عموم الابدال الاضطراريه فإن تقيد البدل بالعجز

ص: ٢٨٢

١- (١) أبواب الطواف، ب ٩١ و أبواب الاستحاضه، ب ٢ و ٣ و النفساء ب ٣.

الثانية: أن يكون حيضها بعد الإحرام، ففي هذه الصورة تتخير بين الاتيان بحج الافراد كما فى الصورة الأولى و بين أن تاتى باعمال عمره التمتع من دون طواف، فتسعى و تقصر ثم تحرم للحج و بعد ما ترجع إلى مكه بعد الفراغ من أعمال منى تقتضى طواف العمره قبل طواف الحج، و فيما إذا تيقنت ببقاء حيضها و عدم تمكنها من الطواف حتى بعد رجوعها من منى استنابت لطوافها، ثم أتت بالسعى بنفسها، ثم إن اليوم الذى يجب عليها الاستظهار فيه بحكم أيام الحيض، فيجرى عليه حكمها(١).

لا يقتضى تقييد المبدل بالقدره.

و من ثمّ كان الأمر بالوضوء غير مقيّد بالقدره و وجدان الماء و أن تقيّد الامر بالتيمم بعدم وجدان الماء و العجز عن الوضوء و فيما نحن فيه الأمر بالطواف مباشرةً مطلق غير مقيّد بالقدره و ان تقيّدت مشروعيه النيابة فى الطواف بالعجز عن الطواف مباشرة.

نعم الاحوط ان يستنيب و لو لدعوى أن الطواف مباشرة له بدلان الأوّل: الطواف بالطهاره الترايبه و الثانى الاستنابه بالطهاره المائيه أو لاحتمال عدم اباحه دخول المحدث بالاكبر بتوسط التيمم.

و أما ان لم يستطع التيمم كالمجروح و المتنجسه اعضائه فيتعين عليه الاستنابه كما سيأتى فى ابدال الطواف مباشرةً.

تقدم الكلام فى هذه المسأله مفصلاً فى فصل حج التمتع فى المسأله الرابعه (١).

ص: ٢٨٣

(١ - ١) سند العروه الحج ٢٢٦: ٢.

(مسأله ٢٩١): إذا حاضت المحرمة أثناء طوافها فالمشهور على أن طروء الحيض إذا كان قبل تمام أربعة أشواط بطل طوافها، و إذا كان بعده صح

و تقدم ان الاقوى هو التفصيل الذى هو فى المتن و ان كان الاحوط بقائها على المتعه فى الصورة الثانيه لا سيما فى الفريضة.

اما لو كانت شاكه و هى صورته ثلثه: لم يتعرض لها الماتن، فالأقوى و الاظهر انها تحرم بنيه التمتع ثم تنظر فإن وسعها الوقت فهو إلا فتعدل إلى الافراد أو ينكشف لها ان عليها الافراد كما نصت على ذلك بعض الروايات.

ثم ان الماتن أشار إلى انها إذا اختارت المتعه تؤخر الطواف و تسعى و تقصر ثم تقضى الطواف قبل طواف الحج و تعيد السعى. و لعل تكرار السعى جمعاً بين ما دل (١) على الأمر به قبل تقصير العمره، و ما دل على أن الطامث لا تطوف بين الصفا و المروه كموتق عمر بن يزيد (٢) و صحيح الحلبي، و ان كان الاقوى حمل ما دل على عدم سعيها على ما لو عدلت إلى الافراد.

نعم فى روايه سعيد الاعرج (٣) التعليل بجواز طوافها بين الصفا و المروه لانها زادت فى طوافها على النصف بل فى روايه أبى اسحاق صاحب اللؤلؤ انها تؤخر السعى و إن زادت فى طوافها على أربعة اشواط (٤).

ص: ٢٨٤

١-١) أبواب الطواف، ب ٨٤، ح ١.

٢-٢) أبواب الطواف، ب ٨٧، ح ١ و ح ٢.

٣-٣) أبواب الطواف، ب ٨٦، ح ١.

٤-٤) نفس المصدر، ح ٢.

ما أتت به و وجب عليها إتمامه بعد الطهر و الاغتسال، و الأحوط في كلتا صورتين أن تاتي بطواف كامل تنوى به الاعم من التمام و الاتمام، هذا فيما إذا وسع الوقت، و الاسعت و قصرت و احرمت للحج و لزمها الاتيان بقضاء طوافها بعد الرجوع من منى و قبل طواف الحج على النحو الذى ذكرناه(١).

التفصيل بطرو الحيض قبل النصف و بعده هو ما ذهب إليه المشهور على طبق الكبرى التى بنوا عليها فى سائر الموارد من اعتبار الموالاه فى خصوص النصف الأول دون الثانى فى موارد العذر أو الداعى الراجح، و قد تقدمت الروايات الداله على هذه الكبرى جمله منها و تأتى جمله أخرى فى المسائل الآتية مضافاً إلى تعدد الروايات فى خصوص المقام بنحو يوجب الوثوق بالصدور على أقل تقدير إن لم يوجب الاستفاضه.

و منها: الصحيح إلى صفوان عن بن مسكان عن أبى اسحاق صاحب اللؤلؤ قال حدثنى من سمع أبا عبد الله يقول فى المرأه المتمتعه إذا طافت بالبيت أربعة أشواط ثم حاضت فمتعته تامه و تقضى ما فاتها من الطواف بالبيت بين الصفا و المروه و تخرج إلى المنى قبل أن تطوف الطواف الآخر (١). و الروايه ليس فيها من يتوقف فيه إلا أبو اسحاق إلا أن الراوى عنه اثنين من اجماع و مفهومها بطلان الطواف قبل الأربعة.

و مثلها روايه سعيد الاعرج و فى طريقها إبراهيم ابن أبى اسحاق (٢) و مثلها

ص: ٢٨٥

١- ١) أبواب الطواف، ب ٨٦، ح ٢.

٢- ٢) نفس المصدر، ح ١.

أيضاً روايه إبراهيم بن اسحاق عن سأل أبا عبد الله . و الظاهر أنها الروايه المتقدمه (١).

و مثلها روايه أحمد بن عمر الحلال (٢). مثلها روايه أبي بصير (٣) و ليس فيها من يتوقف فيه إلا سلمه بن الخطاب، و تضعيف النجاشي راجع إلى حديثه لا إلى شخصه مع ان كتبه قد رواها الصفار و سعد و احمد بن ادريس و لم يستثنه القميون و روى عنه أيضاً محمد بن يحيى العطار و محمد بن علي بن محبوب و علي بن إبراهيم القمي.

و هذه إن لم توجب وثاقته في نفسه فلا أقل من حسن حاله لا سيما أن الظاهر كونه في طريق لكتاب علي بن الحسن بن فضال، فتبين من مجموع الروايات المتقدمه أن جميعها ليس في منتهى الضعف فهي ان لم تكن مستفيضه فلا- أقل من الوثوق من الصدور، هذا مضافاً إلى ما عرفت أن هذه الروايه على طبق الكبرى للموالاه المعبره في الموارد المختلفه و يعضد الروايات الخاصه في المقام أيضاً موثق الفضيل بن يسار عن أبي جعفر قال إذا طافت المرأه طواف النساء فطافت أكثر من النصف فحاضت نفرت إن شاءت (٤). حيث أن القدر المتيقن من دلالتها هو أصل صحه الطواف و ان لزم عليها الاستنابه في إتمامه . ثم ان ظاهر تلك الروايات مطلق

ص: ٢٨٦

١- ١) أبواب الطواف، ب ٨٥، ح ٤.

٢- ٢) نفس المصدر، ح ٢.

٣- ٣) نفس المصدر، ح ١.

٤- ٤) أبواب الطواف، ب ٩٠، ح ١.

لمن تتمكن من إتيان الطواف قبل الحج أو بعده ان كان حيضها بعد النصف. نعم في خصوص روايه إبراهيم بن أبي إسحاق عن سعيد الاعرج أو عمن سأل أبا عبد الله قد تضمنت انها تطوف بين الصفا و المروه لانها زادت على النصف و مقتضى هذا التعليل إعطاء قاعده ان الحائض انما تاتي بالسعي لو كانت قد أتت بما يزيد على نصف الطواف و انها لا تعيد السعي بعد اكمال الطواف لكن تقدم في روايات تخيير من - حاضت بعد الاحرام قبل الطواف - بين المتعه و الافراد انها تسعى و تقصر و ان لم تأتي بشيء من الطواف و سيأتي لهذه المسأله تنبيه اما الصدوق فقد استند إلى صحيحه محمد بن مسلم قال سألت أبا عبد الله عن امرأه طافت ثلاثه أشواط أو أقل من ذلك ثم رأت دمًا، قال: تحفظ مكانها، فإذا طهرت طافت و اعتدت بما مضى (١).

و هي مضافاً إلى كونها مطلقه تشمل طواف النافله أيضاً فتخصص بما تقدم من الروايات (٢) الخاصه في الفريضة، و من ثم حملها الشيخ الطوسي على النافله، و هي معارضه أيضاً بما دل على بطلان الطواف بالحدث الاصغر قبل النصف إذ لا يحتمل الفرق بين الحدث الأكبر و الاصغر بعد كون منشأ القطع هو زوال الطهاره لا سيما و ان الحدث الاصغر غير موجب لزوال الطهاره عن الحدث الأكبر بخلاف الحدث الاكبر.

هذا و ظاهر جمله من الروايات الداله على التفصيل كحسنه أبي بصير و غيرها

ص: ٢٨٧

١- ١) أبواب الطواف، ب ٨٥، ح ٣.

٢- ٢) أبواب الطواف، ب ٤٠.

مسأله ٢٩٢: إذا حاضت المرأة بعد الفراغ من الطواف و قبل الاتيان بصلاه الطواف صح طوافها

(مسأله ٢٩٢): إذا حاضت المرأة بعد الفراغ من الطواف و قبل الاتيان بصلاه الطواف صح طوافها و اتت بالصلاه بعد طهرها و اغتسالها و ان ضاق الوقت سعت و قصرت و قضت الصلاه قبل طواف الحج (١).

هو البناء من موضع القطع لا باستئناف الشوط المقطوع كما ذهب إليه العلامة لدلاله الروايات (١) في اختصار الشوط بالحجر.

و نظير روايات المقام في ذلك روايات الحاجه انه يتم طوافه من موضع القطع و جمله منها لا تخلو من ضعف السند و سيأتي في اختصار الشوط في الحجر بيان مسأله الموالاه في الشوط.

لا ريب في صحه طوافها و متعتها بمقتضى ما تقدم في المسأله السابقه مضافاً إلى موثق زراره قال سألته عن المرأة طافت بالبيت قبل أن تصلى الركعتين قال: (ليس عليها اذا طهرت الا الركعتين و قد قضت الطواف) (٢). و مثلها أبى الصباح الكنانى (٣).

و التعبير ب- (قضت الطواف) ظاهر في طواف الفريضة.

و ظاهر الماتن أنها تؤخر السعى إلى ما بعد الطهر و الاتيان بصلاه الطواف فيما اذا تتمكن من ذلك قبل الحج و الا سعت و قصرت و من ثم تقضى الصلاه قبل طواف الحج و ذلك لبنائه على شرطيه الترتيب بين الصلاه و السعى مع أن مقتضى

ص: ٢٨٨

١-١) أبواب الطواف، ب ٣١.

٢-٢) أبواب الطواف، ب ٨٨، ح ١.

٣-٣) نفس المصدر، ح ٢.

مسأله ٢٩٣: إذا طافت المرأة و صلت ثم شعرت بالحیض و لم تدر أنه كان قبل الطواف أو قبل الصلاة أو فی أثناءها أو أنه حدث بعد الصلاة

(مسأله ٢٩٣): إذا طافت المرأة و صلت ثم شعرت بالحیض و لم تدر أنه كان قبل الطواف أو قبل الصلاة أو فی أثناءها أو أنه حدث بعد الصلاة بنت علی صحه الطواف و الصلاة، و إذا علمت أن حدوثه كان قبل الصلاة و ضاق الوقت سعت و قصرت و اخرت الصلاة إلى أن تطهر و قد تمت عمرتها(١).

الترتيب هو تأخير السعی كالصلاه فيما اذا لم تتمكن الا أن يبنى علی قصور ادله الترتيب حينئذ.

هذا و سیأتی عدم لزوم الترتيب بين الصلاة و السعی، مضافاً إلى شرطیه الموالاه الزمانیه بين السعی و الطواف فاللازم علیها الاتیان موالاه بالسعی بعد الطواف و لو تمكنت من الصلاة قبل أعمال الحج، و يدل علیه صحیحہ معاویه بن عمار قال سألت ابا عبد الله عن امرأه طافت بالبيت ثم حاضت قبل أن تسعی قال (تسعی) (١). و مثلها روايه عبد الله بن صالح (٢). نعم فی صحیح آخر لمعاویه بن عمار قال (فإذا طهرت فلتسعی بين الصفا و المروه) و قد يفهم منه الدلاله علی الترتيب بين السعی و صلاه الطواف و الا فإن الطهاره فی السعی أمر مندوب لا يرفع اليد عنه فی قبال شرطیه الموالاه الزمانیه بين السعی و الطواف و لو تمت الدلاله المزبورہ فی هذا الصحیح لكانت الصحیحہ الاولي معارضه له و داله علی عدم لزوم الترتيب.

فالاقوى العمل بالصحیح الأول لأنه علی مقتضى القاعده كما تقدم.

لقاعده الفراغ عند الشك و لو مع الغفله مضافاً إلى استصحاب الطهاره

ص: ٢٨٩

١- ١) أبواب الطواف، ب ٨٩، ح ١.

٢- ٢) نفس المصدر، ح ٢.

مسألة ٢٩٤: إذا دخلت المرأة مكة و كانت متمكنة من أعمال عمره و لكنها أخرتها إلى أن حاضت حتى ضاق الوقت مع العلم و العمد

(مسألة ٢٩٤): إذا دخلت المرأة مكة و كانت متمكنة من أعمال العمره و لكنها أخرتها إلى أن حاضت حتى ضاق الوقت مع العلم و العمد فالظاهر فساد عمرتها، و الأحوط أن تعدل إلى العمره المفردة، و لا بد لها من إعادة الحج في السنه القادمه (١).

مسألة ٢٩٥: الطواف المندوب لا تعتبر فيه الطهاره

(مسألة ٢٩٥): الطواف المندوب لا تعتبر فيه الطهاره، فيصح بغير طهاره، و لكن صلاته لا تصح إلا عن طهاره (٢).

من الحدث و الخبث و لا يعارضه استصحاب عدم الطواف إلى حدوث الحدث لأن زمان الشك غير محرز اتصاله بزمان اليقين لاحتمال تخلل اليقين التفصيلي بوقوع الطواف.

و أما الشق الثاني فقد تقدم حاله في المسأله السابقه.

قد تقدم (١) الكلام في هذه المسأله فيمن أفسد عمرته و أن الأقوى العدول إلى حج الافراد نعم في صوره العمد عن جماعه و جوب الحج من قابل عقوبه فلاحظ.

و يدل على ذلك صحيح عبيد بن زراره عن أبي عبد الله لا بأس أن يطوف الرجل النافله على غير وضوء ثم يتوضأ و يصلى الحديث (٢).

و في صحيح محمد بن مسلم قال سألت أحدهما عن رجل طاف طواف الفريضة و هو على غير طهور؟ قال: (يتوضأ و يعيد طوافه، و إن كان تطوعاً توضأ)

ص: ٢٩٠

١- ١) في أول شرائط الطواف في هذا الفصل.

٢- ٢) أبواب الطواف، ب ٣٨، ح ١.

(مسأله ٢٩٦): المعذور يكتفى بطهارته العذريه كالمجبور و المسلوس، أما المبطون فالأحوط أن يجمع مع التمكن بين الطواف بنفسه و الاستنايه، و أما المستحاضه فالأحوط في حقها ان تعتبر الطواف بمنزله صلاه واحده و عليه يكون الطواف و صلاته بمنزله الظهرين أو العشاءين فيجب عليها العمل بوظيفه الظهرين بالنسبه إلى الطواف و صلاته و بحسب احوالها المختلفه من (القليله و المتوسطه و الكثيره).

الثالث: من الأمور المعبره في الطواف: الطهاره من الخبث على الأحوط

الثالث: من الامور المعبره في الطواف: الطهاره من الخبث على الأحوط، فلا يصح الطواف مع نجاسه البدن أو اللباس، و النجاسه المعفو عنها في الصلاه كالدّم الاقل من الدرهم لا تكون معفوا عنها في الطواف على

و صلى ركعتين (١)، و مثلها روايات أخرى في الباب الا أنه لا اطلاق فيها لنفي شرطيه الطهور عن الحدث الأكبر لان لسانها نفي الطهور عن الحدث الاصغر حتى مثل صحيح محمد بن مسلم، نعم الروايات (٢) الوارده في الباب الداله على عدم الاعتداد بالطواف من دون وضوء مطلقاً محموله على طواف الفريضة فحيثذ يكون ما دل على مانعيه الحدث الأكبر في الطواف اطلاقه على حاله شامل لطواف النافله. و في كشف اللثام حكى عن التهذيب صحه طواف النافله للجنب ناسياً لعدم حرمه لبثه بسبب الغفله (٣).

ص: ٢٩١

١-١) نفس المصدر، ح ٣.

٢-٢) نفس المصدر.

٣-٣) كشف اللثام ٤١٠: ٥.

مقتضى القاعده فيما يشترط فيه الطهاره هو استباحته بالطهاره العذريه سواء كانت مائه او ترابيه.

وقد ورد في المستحاضه ما يدل على ذلك كموثق عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال سألت ابا عبد الله عن المستحاضه يطؤها زوجها و هل تطوف بالبيت - إلى أن قال - (تصلى كل صلاتين بغسل واحد و كل شيء استحلت به الصلاه فليأتها زوجها و لتطف بالبيت) (١).

و هي ناصه على أن ما يستحل به الصلاه يستحل به الطواف و غيرها من الروايات (٢).

و المراد من الروايه كما هو مقتضى القاعده هو أن المستحاضه سواء القليله او المتوسطه او الكثيره كما تستحل الصلاه بالوضوء او الغسل فكذلك لا بدّ لها من ايقاعها لاجل الطواف لان المستحاضه دائم الحدث كالمبطون و المسلوس، فلا بدّ لها - في استباحه احد الغايات الواجبه المشروطه بالطهاره - من ايقاعه لكل غايه و لا تكتفى بإيقاعه لغايه عن ايقاعه لغايه أخرى لان الطهاره حكميه و ليست حقيقيه فمع استمرار الحدث تنتقض الطهاره و غايه ما حصل التعبّد الحكمي بوجودها هي لاجل الغايه التي وقعت لاجلها، فمن ثمّ توقع المتوسطه غسلاً واحداً لكل من الطواف و الصلاه كما استفيد ذلك من ما ورد لمجموع صلاتها اليوميه مع

ص: ٢٩٢

١- ١) أبواب الطواف، ب ٩١، ح ٣.

٢- ٢) أبواب الطواف، ب ٩١، و أبواب النفاس، ب ٣.

ايقاع وضوء لكل غايه. و من ثم توقع الكثيره غسلاً لكل غايه كما استفيد ذلك من ما ورد من تكرارها الغسل لكل صلاه و الاكتفاء بغسل واحد لكلا الصلاتين انما هو بقدر ادائهما مع كونهما من فردى جنس غايه واحده، بخلاف الطواف و الصلاه فإن مدتهما اكثر مع كونهما فردى غاييتين مختلفتين. و كل هذا التحرير لمقتضى القاعده مطابق لمقتضى الاحتياط أيضاً و من ثم احتاط الماتن بذلك و تمام الكلام فى بحث الطهاره.

اما المبطون فقد ذكر فى كشف اللثام (١) انه يطاف عنه فلا يجزئه طهارته و الاصحاب قاطعون به و لعل الفارق هو النص و ذكر فى القواعد فى شرائط النياه (و تجوز النياه عن الغائب و المعذور كالمغمى عليه و المبطون و قال فى كشف اللثام فى ذيله و أما المبطون الذى لا- يستملك الطهاره بقدر الطواف فذكره الشيخ و ابن حمزه و ابن إدريس و ابن البراج و غيرهم و الاخبار به كثيره ثم ذكر الاخبار ثم ادرج الحائض التى ضاق وقتها او لم تتمكن من المقام حتى تطهر قال انها داخله فيمن لا يستمسك الطهاره اذا ضاق الوقت و الا لم يستنب للطواف الا اذا غابت فلا يطاف عنها ما دامت حاضره و ان علمت مسيرها قبل الطهر (٢)، و فى الشرائع (و لا يجوز النياه فى الطواف الواجب للحاضر، الا مع العذر، كالاغماء او البطن و ما شابهها و يجب ان يتولى ذلك بنفسه . و لو حمله حامل فطاف به، أمكن ان يحتسب

ص: ٢٩٣

١- (١) كشف اللثام ٤٠٦: ٥.

٢- (٢) كشف اللثام ١٦٨: ٥ - ١٦٩.

لكل منهما طوافه عن نفسه (١). و فى السرائر: و المريض الذى يستمسك الطهاره فإنه يطاف به و لا يطاف عنه و ان كان مرضه مما لا يتمكن معه استمساك الطهاره... طيف عنه و يصلى هو الركعتين و قد اجزائه (٢).

و قيد فى المستند العنوان بقوله فإن لم يتمكن من ان يحمله أحد لعدم استمساك طهارته المانع من دخول المسجد ففسر عدم استمساك الطهاره لا لفقد الطهاره الحديثه بل بفقد الطهاره الخبثيه و نسب ذلك إلى المدارك و المفاتيح و شرحه.

و الروايات الوارده فى المبطن:

كصحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله (ان المبطن و الكسير يطاف عنهما و يرمى عنهما) (٣) و مثله صحيح حبيب الخثعمى (٤). و قد رويت روايه بن عمار بطرق أخرى صحيحه أيضاً عن أبى عبد الله قال: (الكسير يحمل فيطاف به، و المبطن يرمى و يطاف عنه و يصلى عنه) (٥) على هذا الطريق قد يستظهر عباره الروايه بمباشره المبطن للرمى دون الطواف و الصلاه و ان كانت العبارة محتمله لتنازع فعل الرمى و الطواف للجار و المجرور فتكون النيباه فى الأمور الثلاثه إلا ان تكرار الجار و المجرور فى الفعلين الآخرين دون الأول يعطى ترجيح المعنى السابق

ص: ٢٩٤

١-١) شرائع الاسلام ٢٢٧: ١ ط. دار الاضواء.

٢-٢) السرائر ٥٧٣: ١.

٣-٣) أبواب الطواف، ب ٤٩، ح ٣.

٤-٤) نفس المصدر، ح ٥.

٥-٥) نفس المصدر، ح ٦.

وقد أحتمل غير واحد من اعلام العصر أن ذكر المبطن هاهنا ليس عنواناً لفاقد الطهاره إذ هو لا يختلف عن المستحاضه لا سيما المتوسطه و الكثيره بل هو (المغلوب عليه) العاجز عن الطواف لا من جهه أن طهارته ناقصه و استشهدوا لذلك بعده قرائن أيضاً:

منها: عطف الكسير عليه. و منها أن فى عده روايات ذكر النياه عنه فى الرمى.

و منها: النياه عنه فى الصلاه مع أن الصلاه تجزى بالطهاره العذريه.

و منها: ما ذكر فى روايات أخرى عنوان المريض المغلوب عليه فى قبال المغمى عليه و هو ينطبق على كلا من المبطن و الكسير فيما اذا كانا عاجزين.

و منها: ما فى صحيحه يونس بن عبد الرحمن عن البجلي قال: سألت ابا الحسن او كتبت إليه عن سعيد بن يسار انه سقط من جمله فلا- يستمسك بطنه أطوف عنه و اسعى؟ قال: لا، و لكن دعه فإن برئ قضى هو و الا فاقض أنت عنه (1) و هى صريحه فى كون النياه فى العجز لاقتران النياه فى السعى عنه فى السؤال.

و منها: أن جهه العجز فى المبطن قد تتصور من جهه تلويث المسجد الحرام و قد عرفت تصريح النراقى انه المراد من الطهاره الخيئه اللزمه لدخول المسجد و من ثم كان الاوفق للمبطن استظهار المعنى الثانى و انه مراد المتقدمين و استظهار متأخرى الاعصار من كلمات المتقدمين الاحتمال الأول ليس التام.

ص: ٢٩٥

الرابع: من الأمور المعتبره فى الطواف: الطهاره من الخبث، فلا يصح الطواف مع نجاسه البدن أو اللباس، و النجاسه المعفو عنها فى الصلاه كالدّم الأقل من الدرهم لا تكون معفوّاً عنها فى الطواف على الأحوط(١).

و حكى ذلك عن الشيخ و الاشهر و خالف فيه ابن جنيد بالكراهه و استظهر ذلك من ابن حمزه و نسب ذلك إلى جماعه من متأخري المتأخرين و يدل على الحكم موثقه او مصححه يونس بن يعقوب قال قلت لأبى عبد الله رأيت فى ثوبى شيئاً من دم و أنا اطوف قال: (فأعرف الموضع ثم أخرج فاغسله ثم عدّ فابن على طوافك) (١).

و مثلها روايه الشيخ عنه (٢) فى الصحيح إلى ابن أبى نصر عن بعض اصحابه عن أبى عبد الله قال قلت له رجل فى ثوبه دم مما لا- تجوز الصلاه فى مثله، فطاف فى ثوبه، فقال: (أجزأه الطواف، ثم ينزعه و يصلّى فى ثوب طاهر) (٣) و استظهر منه المعارضه لمعتبره يونس المتقدمه لدلالته على صحه الطواف مع النجاسه و من ثم قيل انها مهجوره العمل عند الاصحاب مضافاً لضعفها بالارسال.

و فيه: لا- دلالة فى الروايه على كون الفرض فى الطواف مع العلم و العمد أى مع الالتفات إلى النجاسه غايه الأمر انها مطلقه أو فقل ان للاطلاق موجب لانسباق الالتفات إلى النجاسه و لكن يرفع اليد عن الاطلاق بالمعتبره السابقه، و من ثم دعوى الهجران من الاصحاب فى غير محلها بعد تقييد اطلاقها بصوره الجهل

١- ١) أبواب الطواف، ب ٥٢، ح ١.

٢- ٢) نفس المصدر، ح ٢.

٣- ٣) نفس المصدر، ح ٣.

و نحوه.

و أما الارسال فهو ليس فى منتهى درجات الضعف من الارسال اذ التعبير دال على كون الواسطه اماميا ب-ل دال على كونه ممن يعتاد البنزطى الروايه عنه أى من مشايخه فى الروايه فالروايه لا- تقل عن درجه الحسن و هذا كافى فى العمل بها لا سيما بعد تأييدها - بلحاظ تضمنها وحده شرائط الصلاه مع شرائط لباس الطواف - بصحيحه حريز المتقدمه فى ثوبى الاحرام - (كل ثوب تصلى فيه فلا بأس ان تحرم فيه) (١) مضافاً إلى الروايات الأخرى الداله على مانعيه الحرير و غيره فى ثوبى الاحرام (٢) و هى و ان كانت وارده فى شرائط الاحرام لا شرائط لباس الطواف الا انها لا تخلو من تأييد و إشعار مضافاً إلى انفهام هذا الارتكاز من سؤال السائل من معتبره يونس ايضا ابتداراً منه و تقريره لارتكاز السائل بل ان العنوان الموجود فى مرسل البنزطى هو عنوان ما لا تجوز الصلاه فيه و هو يقتضى ان حدود الشرط فى العبادتين واحده اطلاقاً و تقييداً و ان التدبير فى مرسله يونس بن يعقوب يقتضى عدم شرطيه الطهاره من دم الجروح و القروح و ذلك لعدم تأتى اطلاقها له كما لا- يخفى اذ يعاود التلوث الثوب بالجروح بل الغسل يوجب زياده النجاسه فيه.

الثانى: ما يعنى عنه فى الصلاه مما يكون دون الدرهم فمرسل البنزطى دال على العفو عنه و يؤيد بصحيح حريز المتقدم حيث ان ثوبى الاحرام يجوز ان يكون

ص: ٢٩٧

-
- ١- ١) أبواب الاحرام، ب ٢٧، ح ١.
٢- ٢) أبواب الاحرام، ب ٢٩ و ٣٨ و أبواب تروك الاحرام، ب ٣٨.

مسأله ٢٩٧: لا باس بدم القروح و الجروح فيما يشق الاجتناب عنه

(مسأله ٢٩٧): لا باس بدم القروح و الجروح فيما يشق الاجتناب عنه، و لا تجب إزالته عن الثوب و البدن فى الطواف إذا كان الوقت ضيقاً، كما لا باس بالمحمول المتنجس، و كذلك نجاسه ما لا تتم الصلاة فيه (١).

مسأله ٢٩٨: إذا لم يعلم بنجاسه بدنه أو ثيابه ثم علم بها بعد الفراغ من الطواف صح طوافه

(مسأله ٢٩٨): إذا لم يعلم بنجاسه بدنه أو ثيابه ثم علم بها بعد الفراغ من الطواف صح طوافه، فلا حاجه إلى إعادته، و كذلك تصح صلاة الطواف إذا لم يعلم بالنجاسه إلى أن فرغ منها (٢).

فيهما الدم دون الدرهم لكن ادعى الاطلاق فى معتبره يونس المتقدمه و هو لا يخلو من تأمل لما تقدم و إن كان أحوط. و لا سيما و أن ارتكاز السائل فى محدوديه الدم هو بلحاظ الطهاره التى تعتبر فى الساتر الصلاتى.

الثالث: نجاسه الثوب الذى ما لا تتم فيه الصلاة، و قد تبين مما مرّ عدم اطلاق معتبره يونس لان الظاهر من الثوب فيها هو الذى يتم الصلاة فيه فضلاً عن مرسله البنظى و كذلك صحيحه حريز.

الرابع: الطواف فى المحمول المتنجس فقد توسع فى الظرفيه (فى) فى باب الصلاة أى عنوان (الصلاه فى المتنجس) صادقه و لو كان محمولاً و أما فى المقام فكل من مرسله البنظى و معتبره يونس موردهما الثوب الملبوس فعلاً و لا دليل على التوسعه الا ما قد يستشعر من ما عبّر فى ثوبى الا-حرام فى صحيحه حريز (كل ثوب تصلى فيه فلا- بأس أن تحرم فيه) و لكن موردها الثوب الملبوس فلا اطلاق فى الادله للشمول للمحمول.

قد تقدم الكلام فى المسأله السابقه.

لدلاله كلا من معتبره يونس و مرسله البنظى على صحه الطواف مع الجهل بالنجاسه إما الصلاة فلقاعده لا تعاد.

مسألة ٢٩٩: إذا نسي نجاسه بدنه أو ثيابه ثم تذكرها بعد طوافه

(مسألة ٢٩٩): إذا نسي نجاسه بدنه أو ثيابه ثم تذكرها بعد طوافه صح طوافه على الأظهر، و ان كانت إعادته أحوط، و إذا تذكرها بعد صلاة الطواف أعادها (١).

مسألة ٣٠٠: إذا لم يعلم بنجاسه بدنه أو ثيابه و علم بها أثناء الطواف أو طرأت النجاسة عليه قبل فراغه من الطواف

(مسألة ٣٠٠): إذا لم يعلم بنجاسه بدنه أو ثيابه و علم بها أثناء الطواف أو طرأت النجاسة عليه قبل فراغه من الطواف فان كان معه ثوب طاهر مكانه طرح الثوب النجس و اتم طوافه في ثوب طاهر، و ان لم يكن معه ثوب طاهر فان كان ذلك بعد إتمام الشوط الرابع من الطواف قطع طوافه و لزمه الاتيان بما بقى منه بعد إزاله النجاسه، و ان كان العلم بالنجاسه أو طروها عليه قبل اكمال الشوط الرابع قطع طوافه و ازال النجاسه و يأتي بطواف كامل بقصد الاعم من التمام و الاتمام على الأحوط (٢).

قد تقدم تقريب تطابق الشرطيه في سائر الصلاه مع سائر الطواف و هو يقتضى الاعاده هنا، و بعبارة أخرى ان معتبره يونس و مرسل البنزطى دالان على اعتبار شرطيه الطهاره غايه الأمر قد دلنا على التقيد بما عدا الجهل فتدبر فإنه قد يقرب عدم الاطلاق في دالتهما الا في صوره العلم و العمد و على أى تقدير فالاحتياط لازم.

و أما صلاه الطواف فالاعاده لما دل على إعادته ناسى النجاسه.

ظاهر معتبره يونس اطلاق الصحه بالخروج من المطاف لتدارك طهاره الثوب ثم البناء على ما تقدم من طوافه الا ان الصحيح عدم الاطلاق فيها لانها ليست في صدد بيان الصحه و عدمها من جهه الموالاه بل هي في صدد بيان الصحه من جهه ما مضى من الجهل بالنجاسه و الارشاد إلى تدارك الشرط فيما يأتي فلا يرفع اليد عن كبرى الموالاه المتقدمه في مسأله (٢٨٥) و قد تقدم ان التفصيل مداره

الرابع: الختان للرجال، والأحوط بل الأظهر اعتباره في الصبي المميز أيضاً إذا أحرم بنفسه. و أما إذا كان الصبي غير مميز أو كان إحرامه من وليه فاعتبار الختان في طوافه غير ظاهر و ان كان الاعتبار أحوط (١).

على تمام الرابع و ان الاحتياط بتكرار الطواف مع الفصل بالصلاه.

تممه

هل يشترط في ساتر الطواف كل ما اعتبر في ثوبى الاحرام من شرائط ام لا؟

لا يخلو الأول من قوه مع العمد.

و لم نقف في كلمات الاصحاب على من نبه على اعتبار كل شرائط ثوبى الاحرام في ساتر الطواف مثل كونه مما يؤكل لحمه و عدم كونه من الحرير الخالص و غيرها من شرائط الصلاه في ثوبى الاحرام.

و يمكن تقريب اعتبارها في ساتر الطواف بوجهين:

الأول: بالاستظهار من صحيحه حريز المتقدمه بتقريب أن ساتر الطواف هو ثوبى الاحرام و قد تقدم امكان التفكيك بينهما.

الثانى: أن لبس ما لا يجوز في ثوبى الاحرام منهى عنه بالنهى التكليفى كالحرير و الذهب و النجاسه و لا يبعد ذلك فيما لا يؤكل لحمه و ذلك لان لسان صحيحه حريز المتقدمه هو نفس لسان الوارد فى النهى عن المخيط و الحرير و حيث يحرم لبس الفاقد للشرائط فى ثوبى الاحرام فيكون الساتر فى الطواف منهى عنه فيلزم اجتماع الامر و النهى فيشكل صحه الطواف مع العمد.

و ظاهر عبارات جمله من المتقدمين و المتأخرين فى اطلاق اعتباره فى الذكر رجلاً كان أو صبيماً مميزاً كان ام غير مميز، نعم عن الشهيد فى الدروس التقييد بالرجل و خالف فى اصل الوجوب ابن ادريس الحلبي و السبزواري و قواه النراقي فى

المستند. و الروايات الواردة فى المقام تقتضى الاطلاق كما فى صحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله قال: (الاغلف لا يطوف بالبيت، ولا بأس أن تطوف المرأة) (١) و الاغلف لغه صادق على مطلق الذكر، و قد تقيد دلالة هذه الصحيحه بقريتين:

أحدهما: ان الخطاب (بلا يطوف) انما يتوجه لمن يطوف بنفسه و يحرم كذلك.

ثانيها: أن المقابله فى الروايه مع المرأه تقتضى أخذ الرجل و كليهما محل نظر.

اما الأولى: فإن الخطاب ارشادى للشرطيه كما هو ظهور الادله فى المركبات فمن ثم لم يجعل نهياً استقلالياً و انما هو للارشاد للمانع مع أن التعبير المزبور شامل للطواف مباشره و لمن يطاف به و لمن يوقع الطواف فيه و لمن يطوف نيابه، كما هو الحال فى ألسن شرائط الطواف الأخرى كلا يطوف الا على وضوء.

و أما الثانيه: فإن المقابله بالمرأه كناية عن تقابل الجنسين كما هو الحال فى بقيه الشرائط فى الحج و غيره.

و فى صحيح حريز عن أبى عبد الله قال: لا بأس أن تطوف المرأه غير المخفوضه فأما الرجل فلا يطوف الا و هو مختتن (٢).

و فى موثقه حنان بن سدير قال: سألت أبا عبد الله عن نصرانى اسلم و حضر الحج و لم يكن اختتن. يحج قبل أن يختتن؟ قال: لا. و لكن يبدأ بالسنة (٣).

ص: ٣٠١

١-١) أبواب مقدمات الطواف، ب ٣٣، ح ١.

٢-٢) أبواب مقدمات الطواف، ب ٣٠، ح ٣.

٣-٣) أبواب مقدمات الطواف، ب ٣٠، ح ٤.

مسألة ٣٠١: إذا طاف المحرم غير مختون بالغاً كان أو صبياً مميزاً

(مسألة ٣٠١): إذا طاف المحرم غير مختون بالغاً كان أو صبياً مميزاً فلا يجتري بطوافه، فإن لم يعده مختوناً فهو كتارك الطواف يجرى فيه ماله من الأحكام الآتية (١).

مسألة ٣٠٢: إذا استطاع المكلف وهو غير مختون

(مسألة ٣٠٢): إذا استطاع المكلف وهو غير مختون فإن أمكنه الختان والحج في سنه الاستطاعة وجب ذلك، والآخر إلى السنة القادمة، فإن لم يمكنه الختان أصلاً لضرر أو حرج أو نحو ذلك فاللزام عليه الحج، لكن الأحوط أن يطوف بنفسه في عمرته وحجه ويستتیب أيضاً من يطوف عنه ويصلى هو صلاة الطواف بعد طواف النائب (٢).

السادس: ستر العوره حال الطواف على الأحوط

الخامس: ستر العوره حال الطواف على الأحوط، ويعتبر في الساتر

والمقابلة في صحيحه حريز بين المرأة والرجل المراد بها المقابلة بين الجنسين، ولو سلم قصور ظهورها عن الشمول للصبى فصحيحه معاويه بن عمار كافي.

كما هو مقتضى الشرطيه. وتقدم ان الشرط عام لمن يطاف به او يوقع الطواف فيه كالرضيع.

تعرض الماتن إلى صورتين الأولى: ان لم يمكنه الختان في سنه الاستطاعة وحكم بوجوب تأخيره إلى السنة القادمة لعدم تحقق الاستطاعة على افعال الحج بعد عدم دليل على مشروعيه النيابة في الطواف عنه، وهو لا يخلو من نظر و منع، لعموم مشروعيه النيابة في الطواف لغير القادر كفاقد الطهورين كما سيأتى. هذا مع ان التأخير إلى السنة القادمة قد يفوت الاستطاعة مضافاً إلى عدم الفرق مع الصورة الثانية وهي ما لو لم يتمكن من الختان أصلاً لضرر وحرج فإن دليل النيابة في هذه الصورة هو بنفسه دليلاً لمشروعيه النيابة في الصورة الأولى، نعم الأحوط استحباباً ان يطوف بنفسه ايضاً وأما صلاة الطواف فيأتى بها بنفسه بعد طواف

الاباحه. و الأحوط اعتبار جميع شرائط لباس المصلى فيه(٢).

النائب و لا يبعد أن يأتي بها النائب لما سيأتي من أن صلاه الطواف من الواجبات المستقله المسببه عن ايقاع الطواف الواجب كما ذهب إليه المشهور.

ذهب إليه الشيخ و ابن زهره، و العلامه فى القواعد، و كذا الاصباح. و توقف العلامه فى المختلف، و استجوده فى المدارك. و استند فى ذلك إلى الواقعه المستفيضه بين الفريقين فى كتب السير و الآثار و هى ابلاغ سوره براه بتوسط امير المؤمنين على بن أبى طالب و كان من جمله ما حملة النبى ابلاغه فى منى ان لا يحج بعد هذا العام مشرك و أن لا يطوف بالبيت عريان. و قد عقد صاحب الوسائل باباً لذلك قد اورد فيها جمله من الروايات اكثرها مراسيل من تفسير النجاشى . نعم روى على بن إبراهيم فى تفسيره عن أبيه عن محمد بن الفضيل عن الرضا قال: (قال أمير المؤمنين إن رسول الله امرنى عن الله أن لا يطوف بالبيت عريانا و لا يقرب المسجد الحرام مشرك بعد هذا العام) (١).

و محمد بن الفضيل فى الطريق مردد بين محمد بن القاسم بن فضيل بن يسار النهدى الثقه، و بين محمد بن الفضيل بن كثير الازدى الصيرفى المرمى بالغلو و الضعف. و قد ذكر فى جامع الرواه أن الذى يروى عن أبى الصباح الكنانى عن الصادق كثيراً هو الثقه. و قد روى على بن إبراهيم الروايه السابقه على هذه الروايه بنفس السند عن محمد بن الفضيل عن أبى الصباح الكنانى عن الصادق نفس مضمون الواقعه و إن لم يصرح فيها بالنهى عن طواف العريان،

ص: ٣٠٣

الا- أنه قد صرح فيها بأن سنه العرب قبل أن يمنعوا هي الطواف بالبيت كذلك لمن افتقد الثياب. مع أن الأقوى في الازدى الصيرفي الاعتماد عليه لأن التضعيف معلل بالعلو كما صرح الشيخ في الفهرست و هو صاحب كتاب يرويه عنه على بن الحكم الثقة و جماعه، و يروى عن جماعه من الثقات الأجلاء كالحسين بن على بن يقطين و أخوه الحسن و الوشاء و غيرهم من الرواه الثقات المشتركين فى الروايه عنه و عن بن يسار الثقة المتقدم، مضافاً إلى أنه كثير الروايه.

هذا و قد روى روايه أخرى صاحب تفسير الفرات فى نفس المضمون حكاها صاحب الجواهر عنه.

و قد اشكل على دلالة النهى عن طواف العريان بأن النسبه بينه و بين شرطيه ستر العوره هى العموم و الخصوص من وجه، إذ قد تستر العوره بالحشيش و الطين مع صدق أنه عارى، و قد يلبس اللباس و لا- يستر العوره فلا يقال أنه عارى. نعم لو كان لسان الدليل ستر العوره باللباس كما فى الصلاه لتّم الاستدلال بالروايات الوارده فى المقام.

وفيه: أن العرى العمده فيه هو بلحاظ العوره لا بقيه اجزاء البدن فقط و يشهد لذلك صحيحه الكنانى المتقدمه حيث ذكر تعرى المرأه المشركه. فالصحيح أن هذا العنوان يدل على ستر العوره باللباس كما هو الحال فى باب الصلاه، فلو سترها بالاعشاب و نحوه لبقى صدق عنوان العارى عليه. و أما عرى بعض الصدر و نحوه فلا يشمله العنوان لا سيما و قد ورد النص بجواز الاتشاح فى الاحرام.

ثمّ إنه يشترط فى الساتر أن لا يكون لبسه محرماً كما فى الصلاه للزوم اجتماع الامر و النهى على ما هو الأقوى من تعلق الوجوب النفسى ضمناً

بالشرايط الشرعيه بنحو التعلق الحرفى و إن كانت الشرايط توصليه.

و أما بقيه شرايط لباس المصلى فقد تقدم الكلام فيها.

ص: ٣٠٥

واجبات الطواف

تعتبر فى الطواف أمور

تعتبر فى الطواف أمور سبعة:

الأول:الابتداء من الحجر الاسود

الأول:الابتداء من الحجر الاسود، و الأحوط الأولى ان يمر بجميع بدنه على جميع الحجر، و يكفى فى الاحتياط أن يقف دون الحجر بقليل فينوى الطواف من الموضع الذى تتحقق فيه المحاذاه واقعا على أن تكون الزيادة من باب المقدمه العلميه(١).

الثانى:الانتهاء فى كل شوط بالحجر الاسود

الثانى:الانتهاء فى كل شوط بالحجر الاسود و يحتاط فى الشوط الاخير بتجاوزه عن الحجر بقليل على أن تكون الزيادة من باب المقدمه العلميه(٢).

و هو مقطوع به بين المسلمين مأخوذاً به يداً بيد، و تدل عليه العديد من الروايات منها صحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله قال: (من اختصر فى الحجر (فى الطواف) فليعد طوافه من الحجر الأسود إلى الحجر الأسود) (١).

و صحيح الحسن بن عطيه قال: سأله سليمان بن خالد و أنا معه عن رجل طاف بالبيت سته أشواط، قال أبو عبد الله : و كيف طاف سته أشواط، قال: استقبل الحجر، و قال: الله اكبر و عقد واحداً، فقال أبو عبد الله : يطوف شوطاً. فقال سليمان: فإنه فاتته ذلك حتى أتى أهله، قال: يأمر من يطوف عنه (٢).

و يظهر الحال فيه مما تقدم.

١- ١) أبواب الطواف، ب ٣١، ح ٣.

٢- ٢) أبواب الطواف، ب ٣٢، ح ١.

الثالث: جعل الكعبه على يساره فى جميع أحوال الطواف

الثالث: جعل الكعبه على يساره فى جميع أحوال الطواف، فإذا استقبل الطائف الكعبه لتقبيل الاركان أو لغيره أو ألجأه الزحام إلى استقبال الكعبه أو استدبارها أو جعلها على اليمين فذلك المقدار لا يعد من الطواف، و الظاهر ان العبره فى جعل الكعبه على اليسار بالصدق العرفى كما يظهر ذلك من طواف النبى راكبا، و الأولى المداقه فى ذلك و لا سيما عند فتحى حجر إسماعيل و عند الاركان(١).

ثم إن المراد من المحاذاه ليست هى المحاذاه بالدقه العقليه بل المحاذاه العرفيه و هى صادقه بنحو مثلث حاد الزوايه رأسه من الحجر الأسود و يتسع كلما ابتعد الطائف عن الكعبه بمقدار يصدق عليه محاذاه الركن و الزوايه المنعطفه من الكعبه.

و أما إمرار جميع البدن على الحجر فقد ذكره العلامة، ثم وقع الترديد فى أن أول جزء هو الانف او البطن او...، و كل ذلك من باب الاحتياط مع عدم بناء الشريعه عليه، كما هو الحال فى السعى. نعم بناء على توسعه المحاذاه للحجر من بعد لو ابتدأ من نقطه فاللازم الختم بها كى لا تنقص الاشواط دورياً.

و العمده فى دليله السيره القطعيه بين المسلمين المتداوله يبدأ بييد مضافاً إلى اتفاق الاصحاب، و كذلك ما يظهر من بعض الروايات. كصحيح معاويه بن عمار قال: قال أبو عبد الله: إذا فرغت من طوافك و بلغت مؤخر الكعبه و هو بحذاء المستجار دون الركن اليمانى بقليل فابسط يديك على البيت، و الصق بدنك بالبيت - إلى أن قال - ثم استلم الركن اليمانى ثم اتت الحجر الاسود (١).

ص: ٣٠٧

و فى صحيحه الآخر عن أبى عبد الله قال: ثم تطوف بالبيت سبعة أشواط - إلى أن قال - فإذا انتهيت إلى مؤخر الكعبه و هو المستجار دون الركن اليمانى بقليل فى الشوط السابع فابسط يديك على الارض، و الصق خدك و بطنك بالبيت - إلى أن قال: - ثم استقبل الركن اليمانى و الركن الذى فى الحجر الاسود و اختم به، فإن لم تستطع فلا يضر ك، و تقول:.. الحديث (١).

و صحيح عبد الله بن سنان قال: قال أبو عبد الله : (إذا كنت فى الطواف السابع فائت المتعوذ، و هو اذا قمت فى دبر الكعبه حذاء الباب) - إلى أن قال - (ثم ائت الحجر فاختم به) (٢).

و هذا المقدار من الادله لا يعين و لا يستفاد منه اكثر من جهه الدوران بأن تكون على اليسار لا على اليمين، أما محاذاه الكتف الايسر للكعبه فى كل خطوه خطوه طوال الطواف بامتداده من البدء إلى الانتهاء فلا دليل عليه. بل ظاهر الروايات المتقدمه جواز استقبال الكعبه ما دامت الحركه يصدق عليها أنها باتجاه اليسار. و كذا لو حصل الاستدبار اليسير بحيث لم ينتفى عن الحركه أنها باتجاه اليسار. نعم الحركه بنحو القهقرى، او الاستقبال و الحركه الجانيه مستقبلاً الكعبه طوال الشوط خلاف الارتكاز الجارى فى السير.

و بكلمه جامعته لا- بدّ من الحركه و الدوران الطوافى بجهه اليسار مع كون حركته باتجاه مقادير بدنه و إن لم تحصل محاذاه كتفه الايسر للكعبه، و بالتالى

ص: ٣٠٨

١-١) أبواب الطواف، ب ٢٦، ح ٩.

٢-٢) أبواب الطواف، ب ٢٦، ح ١.

الرابع: إدخال حجر إسماعيل في المطاف بمعنى أن يطوف حول الحجر من دون أن يدخل فيه (١).

فلا يشترط تساوى قطر الدائره التي يتحرك فيها فلو قصر القطر و زاده ما دامت حركته باتجاه اليسار لم يضر و إن لم تكن هناك محاذاه بين كتفه و الكعبه. و على القول الآخر يلزم فى الفرض الاخير أن تكون الحركه جانبيه لا- بالمقاديم و هو خلاف الاحتياط من جهه أخرى.

و يدل على ما ذكرنا ايضا الروايات الوارده فى وقوع المحادثه بينه و بين اصحابه فانها بطبيعه الحال يكون فيها عدم مذاقه بمحافظه الكتف الايسر تجاه الكعبه، و يشهد لذلك ايضا ان من يقترب من حجر اسماعيل فى طوافه بدأ من الركن الثانى و انتهاءً بالركن الثالث فانه يحصل فى البداه لا محاله استدبار و فى الانتهاء استقبال، و هذا لا يضر باتفاق الجميع و ليس الا لصدق الطواف فى جهه اليسار.

و الحاصل ان اللازم هو الحركه بالمقاديم حول الكعبه اجمالاً فى جهه اليسار بنحو يصدق عليه أنه يطوف حول الكعبه فى جهه اليسار.

بلا خلاف و تدل عليه صحيحه الحلبي و حفص و معاويه بن عمار الآتيه (١). إما لكون هذا الشرط هو شرط تعبدى او لكون ما حواه الحجر من الكعبه و هذه الروايات غير داله على أحدهما بالتعيين، بل هناك العديد من الروايات الداله على نفي الاحتمال الثانى (٢). و إن ذهب إليه جمله من الاصحاب

ص: ٣٠٩

١- ١) أبواب الطواف، ب ٣١.

٢- ٢) أبواب الطواف، ب ٣٠.

الخامس: خروج الطائف عن الكعبه

الخامس: خروج الطائف عن الكعبه و عن الصفه التى فى أطرافها المسماه بشاذروان(١).

السادس: أن يطوف بالبيت سبع مرات متواليات عرفا

السادس: أن يطوف بالبيت سبع مرات متواليات عرفا ، و لا يجزئ الاقل

لروايات عاميه.

حكى الاتفاق عليه بين الفريقين، كما حكى عن التواريخ أنه من اساس الكعبه، إلا أن قريش بنت الكعبه دون ذلك. لا سيما و أن الشاذروان كلمه فارسيه معرّبه بمعنى أساس البناء (١).

وقد ذكر فى البحار جمله من الروايات العامه التى فيها قول النبى لعائشه.. لو لا أن قومك حديثوا عهدٍ بالكفر لهدمت الكعبه و ادخلت فيها ما أخرج منها و أدخلت الجدار.. (٢).

و على أى تقدير فلو فرض الشك فمقتضى الاصل هو الاشتغال للشك فى صدق الطواف بالبيت لو جعل طوافه فوق الشاذروان إذ يحتمل أنه طواف فى البيت لا حوله.

(و دعوى) أن المقام ليس من الشك فى المكلف به بل من الشك فى التكليف لكون الشبهه مفهوميه مردده بين الأقل و الأكثر، كما فى المبيت فى منى فى المواضع المشكوكه أنها منها، و كذا الذبح فيها، و كذلك الوقوف فى عرفات و المزدلفه فى الحدود المشكوكه أنها منها، فإن إخراج المشكوك عن اطلاق المتعلق تقييد زائد. من

ص: ٣١٠

١-١) لاحظ كتاب دهخدا.

٢-٢) البحار ٤٠٨: ٢٩.

السبع، و يبطل الطواف بالزيادة على السبع عمدا كما سيأتي (١).

مسألة ٣٠٣: اعتبر المشهور في الطواف أن يكون بين الكعبة و مقام إبراهيم

(مسألة ٣٠٣): اعتبر المشهور في الطواف أن يكون بين الكعبة و مقام إبراهيم ، و يقدر هذا الفاصل بسته و عشرين ذراعا و نصف ذراع، و بما أن حجر إسماعيل داخل في المطاف فمحل الطواف من الحجر لا يتجاوز ستة أذرع و نصف ذراع، و لكن الظاهر كفايه الطواف في الزائد على هذا المقدار أيضاً، و لا سيما لمن لا يقدر على الطواف في الحد المذكور أو أنه حرج عليه، و رعايه الاحتياط مع التمكن أولى (٢).

(غير صحيحه) و ذلك لأن المقام ليس من الشبهه المفهوميه و انما هو من الشبهه الصدقيه لأن ألفاظ الاعلام موضوعه للموجودات الخارجيه، فالشك في صدق العنوان عليها و بالتالي في المكلف به.

بالضروره عند المسلمين، و تدل عليه الروايات المتواتره (١). أما الموالاه فقد تقدمت، و ان وحده المركب قائمه بالموالاه بمقتضى القاعده و أما الزيادة فسيأتي حكمها.

نسب إلى المشهور تعين ذلك عدا الاضطرار، و خالف في ذلك ابن الجنيدي الا أن التبع يقضى بمخالفه الصدوقين حيث انهما لم يقيداه في الفقه الرضوي و في المقنع و الهدايه بل اقتصر في الفقيه بذكر صحيح الحلبي من دون الاشاره إلى خبر ابن مسلم، و كذا لم يقيد الحلبي في الكافي و المفيد في المقنع، و سلار و الديلمي في المراسم ، و المرتضى في الانتصار مما يدل على عدم كون ذلك سيره

ص: ٣١١

١- ١) أبواب اقسام الحج، ب ٢ و ب ٣ أبواب الطواف ١٩ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٦ و غيرها.

مرتكزه لدى الطائفه تفرّدت بها. نعم قيد بذلك الشيخ فى المبسوط و التهذيب، و القاضى بن براج فى المهذب، و ابن ادريس فى السرائر و ابن حمزه فى الوسيله و الفاضلان، و ادعى ابن زهره الاجماع.

اما الروايات الواردة فى المقام فروايه محمد بن مسلم قال: سألته عن حد الطواف بالبيت الذى من خرج عنه [منه] لم يكن طائفاً بالبيت؟ قال: كان الناس على عهد رسول الله يطوفون بالبيت و المقام، و انتم اليوم تطوفون ما بين المقام و البيت، فكان الحد موضع المقام اليوم فمن جازه فليس بطائف. و الحد قبل اليوم و اليوم واحد قدر ما بين المقام و بين البيت من نواحي البيت كلها فمن طاف فتباعده من نواحيه ابعده من مقدار ذلك كان طائفاً بغير البيت. بمنزله من طاف بالمسجد لأنه طاف فى غير حدّ و لا طواف له (١).

و الطريق ليس فيه من يتوقف فيه سوى ياسين الضرير، ف قيل بجبر الخبر بعمل المشهور، و قد عرفت ان نسبه ذلك للمشهور محل تأمل. لكن حال يس الضرير مستحسن بعد ما اشار إليه فى التنقيح من روايته العهد للأئمه و ظلم الشيخين و نحو ذلك، مضافاً لروايه محمد بن عيسى البغدادي عنه، و محمد بن يحيى، و كونه صاحب كتاب فى رواياته عن الكاظم عند نزوله بالبصره، و لم يغمز عليه بشىء عند النجاشى و الشيخ، مضافاً إلى أن القميين رووا كتابه كسعد بن عبد الله و الحميرى و أحمد بن محمد بن يحيى صاحب النوادر، و لم يستثنه القميون من النوادر، و روى عنه أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري روايه لا ربا بين المسلم

ص: ٣١٢

و الكافر الذى افتى به الكل او الجل، و لا سيما أن الشيخ روى هذه الروايه فى التهذيب عن الاشعري عنه و إن كانت فى الكافى روايه العبيدى عنه و هو الذى يروى كفاره الجمع فى الافطار على المحرم و قد عمل بها المشهور، فمع مجموع كل ذلك لا بأس باعتبار حاله و لو بدرجه الحسن.

الروايه الثانيه صحيحه الحلبي قال: سألت أبا عبد الله عن الطواف خلف المقام؟ قال: (ما أحب ذلك و ما أرى به بأساً فلا تفعله الا أن لا تجد منه بدأً) (١).

و تجدر الاشاره إلى بعض النقاط قبل الخوض فى الجمع بين الروايتين.

الأولى: إن ما يلوح من صاحب المدارك من استظهار اناطه الطواف بذلك الحد لكون الصلاه خلف المقام لأنها توقع خارج المطاف، يدفعه أن المدار فى الصلاه عند المقام او خلفه هو المقام بمعنى الحجر لا موضعه كى يكون تحديداً مكانياً، فلما كان لصيق البيت فى عهده كانت الصلاه خلفه جنب البيت، و الآن خلفه بعيده عن البيت.

الثانيه: فصل بعض اعلام العصر (٢). بين اتصال الصفوف و بين خلو المطاف، فيجوز خلف المقام فى الأولى دون الثانيه. و كأن وجهه أن الطواف فى الصوره الثانيه لا يكون بالبيت بالدقه بل طوافاً بحريم البيت او بموضع المسجد القديم و نحو ذلك، بخلافه فى الصوره الأولى فإنه بالاتصال يكون السيل و المجموع البشرى طائفاً بالبيت لا سيما مع صدق المسجد الحرام على التوسعه.

ص: ٣١٣

١- ١) أبواب الطواف، ب ٢٨، ح ٢.

٢- ٢) السيد الكلبي كاني .

الثالثة: إنه يستفاد من جواز الصلاة خلف المقام بعيداً عنه بمسافه على أن تكون بحياله عند الزحام قريباً من ظلال المسجد كما فى صحيح الحسين بن عثمان (١). أن المطاف متسع حيث أن المسجد الحرام صادق على التوسعه فى زمن الصادق و الكاظم ، و الواجب فى المطاف هو كونه فى فناء المسجد المحيط بالبيت كما هو الحال فى صلاه الطواف.

و بعبارة أخرى : أنه يستفاد من هذه الصحيحه توسعه المسجديه، و سيأتى أنها المدار فى صحه الطواف.

الرابعه: الظاهر أن اصل القول بالتحديد نشأ من الشيخ الطوسى و تبعه عليه بعض من تأخر عنه كالكيدرى فى الاصبح و ابن سعيد فى الجامع و أبى المجد الحلبى فى اشاره السبق و ابن زهره مدعياً الاجماع فى الغنيه . و قد استند فى الخلاف (م١٣٣) إلى قاعده الاشتغال، و حكى تجويز خصوص الشافعى له من العامه و لو مع الحائل كسقاء زمزم و نحوه. نعم منعه ابن حرزم فى المحلى لسيرته و لكون الابتعاد عبثاً، و فى المغنى لابن قدامه يستحب الدنو بالبيت لانه هو المقصود و إن تباعد من البيت فى الطواف اجزأه ما لم يخرج من المسجد سواء حال بينه و بين البيت حائل من قبه او غيره او لم يحل، و قد روت أم سلمه فى المتفق عليه قالت: شكوت إلى رسول الله إني اشتكى. فقال: طوفى من وراء الناس و انت راكبه. فقالت: طفت و رسول الله يصلى إلى جنب البيت.

ص: ٣١٤

أما فقه الروايتين:

أن المدعى فى مفادها أنها ليست فى صدد تحديد المقام شرعاً بتوقيت خاص بما بين المقام و البيت، بل هى فى صدد بيان أن المدار على الصدق العرفى لعنوان (الطواف بالبيت)، غاية الامر أن الصدق العرفى فى عهد رسول الله و عهد الباقر هو ما بين البيت و المقام، لا لامتناع توسع ذلك الصدق العرفى و لا للتوقيت الشرعى. و يشهد لذلك انه ابتداءً الجواب بذكر ما يفعله الناس فى عهد رسول الله، و ما يفعله الناس فى زمنه و لم يسند ذلك إلى رسول الله و لا- إليه فى زمانه فهو دال على أنه ليس هو توقيت منهم: و إنما هو يدور على الصدق العرفى لوجود العنوان المزبور. كما أنه ذكر ايضاً (و أنتم اليوم تطوفون ما بين المقام و البيت) و هو دال على أن المتعارف فى الطواف بالبيت فى زمنه و هو زمن محمد بن مسلم السائل عن حد الطواف هو ما بين المقام و البيت، و تفريعه على المتعارف المزبور بقوله (فكان الحد موضع المقام اليوم فمن جازه فليس بطائف) فالانتفاء عرفى لا بتوقيت خاص شرعى.

و كذا قوله (و الحد قبل اليوم و اليوم واحد) دال ايضاً على عدم التوقيت الشرعى من رسول الله و إلا- لما تصدى فى اثبات الاتحاد فى الحد. و اللام فى اليوم يشار بها إلى عهده اذا المواقيت الشرعية توقت بمجرد توقيت الرسول و يكون الاخذ بها لازم إلى يوم القيامة، فالتصدى لذلك و التعبير بحدين بحسب الزمنين قرينه على عدم التوقيت، بل على كونه بنحو القضية الحقيقية و أنه عنوان قابل للاتساع، كما فى التعبير الدارج مكه فى الماضى و مكه فى الحاضر واحد. و يعضد ذلك أيضاً التعبير ب- (فكان الحد) ب- (فهو الحد او فالحد) مما يدل على

التقييد للفرد لا للماهية و الطبعه فكان فى صدر التنبيه و الارشاد إلى عدم اختلاف موضوع القضييه الحقيقيه و عدم وقوع اتساعه، و ما ذكره بعد ذلك من قوله (قدر ما بين المقام و بين البيت من نواحي البيت كلها فمن طاف فتباعد من نواحيه ابعده من ذلك كان طائفاً بغير البيت) نفى لصدق العنوان العرفى فى حدّ الطواف على عهده إذ قيده باليوم. و الوجه فيه واضح حيث أن المسجد فى زمنه لم يكن متسعاً بالسعه الموجوده فى عصرنا الحاضر او ما بعد عصره ، فكان من يطوف خلف المقام يقارب جدران المسجد، او ربما يحول بينه و بين البيت فى طوافه حائل مما يتعارف وجوده قرب الجدران كالتقرب و نحوها. و قوله معللاً الانتفاء بمنزله من طاف بالمسجد هو تعليل بالنكته العرفيه لانتفاء العنوان. إذ التعبير بطاف بالمسجد يغير عرفاً الطواف بالبيت و لا ينسجم مع التوقيت الشرعى و الحاصل ان التعليل لعدم صحه الطواف بانه طواف بغير البيت و بأنه طواف بالمسجد لا يصدق مع توسعه المسجد لانه يكون طواف فى المسجد لا- بالمسجد و طواف بالبيت لا بغير البيت. و هذا مما يدل على أن التعليل هو بمقتضى العنوان المأمور به فى عمومات الطواف لا بتعبّد خاص.

و بذلك يظهر عدم دلالتها على التحديد و عدم معارضتها لصحيح الحلبى. نعم الروايه الثانيه تدل على افضليه المطاف بين الركن و المقام و لا يخفى وجهه.

ثمّ إنه لا- بد من التنبيه على قيد ذكره بعض الاعلام و هو لزوم اتصال صفوف الطائفين حول الكعبه لمن يطوف وراء المقام مطلقاً، و كأنه لما تقدم من أن الطواف المزبور مع عدم الاتصال و الخلوه لا يصدق معه الطواف بالبيت بل بحريم البيت لكن ذلك فى البعد المفرد مع الخلوه.

و فى صحيح جميل بن دراج قال قال له الطيار و انا حاضر هذا الذى زيد هو

من المسجد؟ فقال نعم انهم لم يبلغوا بعد مسجد إبراهيم و اسماعيل (١).

و روايه الحسن بن النعمان قال سألت أبا عبد الله عما زادوا في المسجد الحرام فقال: (ان إبراهيم و اسماعيل حدّا المسجد الحرام ما بين الصفا و المروه) (٢).

و فى صحيح عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله قال (كان خط إبراهيم بمكة ما بين الحزوره إلى المسعى فذلك الذى كان خط إبراهيم يعنى المسجد) (٣).

و فى صحيح الحسين بن النعمان قال سألت ابا عبد الله عما زاد فى المسجد الحرام عن الصلاة فيه فقال (ان إبراهيم و اسماعيل حدّا المسجد ما بين الصفا و المروه فكان الناس يحجون من المسجد إلى الصفا) (٤).

و هذه الروايات ناصه على كون حدّ المسجد فى عهد النبى إبراهيم اوسع مما كان فى عهد النبى و أن الناس فى عهد ابراهيم كانوا يطوفون و يحجون إلى قرب الصفا و هو اكبر مما عليه المسجد اليوم فعلاً لانه لا يمتد إلى المروه.

و من ذلك يتضح قول الامام فى روايه ياسين الضرير كان الناس فى عهد رسول الله ما بين المقام و الحجر لانه حدّ فى ذلك الوقت مما يومى أن حد المسجد فى عهد إبراهيم مغاير لذلك الحدّ و هذا يعزز تفسيرنا السابق للروايه

ص: ٣١٧

١-١) أبواب احكام المساجد، ب ٥٥، ح ١.

٢-٢) نفس المصدر، ح ٢.

٣-٣) نفس المصدر، ح ٣.

٤-٤) نفس المصدر، ح ٤.

مسأله ٣٠٤: إذا خرج الطائف عن المطاف فدخل الكعبه بطل طوافه

(مسأله ٣٠٤): إذا خرج الطائف عن المطاف فدخل الكعبه بطل طوافه و لزمته الاعاده، و الأولى إتمام الطواف ثم إعادته إذا كان الخروج بعد تجاوز النصف (١).

المزبور، لا سيما و ان الرواه فى هذه الروايات يسألون عن فضيله الصلاه المعهوده فى المسجد و أقرّه عن ان الزياده الجديده فى المسجد الزائد عن حدّ المسجد فى عهد الرسول هى داخله فى المسجد.

ثم انه قيد بعض آخر عدم كونه خلف زمزم و كأنه لحيولوه البناء فيكون طائفاً بها لا بالبيت، و لا بأس بالتقييد المزبور فى كل حائل للوجه المذكور.

ذهب المشهور إلى التفصيل بين ما قبل النصف و بعده لما بناوا عليه من لزوم الموالاه فى النصف الأول دون الثانى كما تقدم الدليل على تلك الكبرى، فالقاطع و الناقض انما يزيل الهيئه الاتصاليه المعتبره فى النصف الأول، و حيث لا تعتبر فى النصف الثانى فلا مجال و لا مورد لاعتبار القاطع و الناقض فيه. و يشير إلى أن دخول الكعبه ناقض ما فى الصحيح إلى ابن مسكان قال: حدثنى من سأل عن رجل طاف بالبيت طواف الفريضة ثلاثه اشواط ثم وجد خلوه من البيت فدخله قال: نقض طوافه و خالف السنه فليعد (١).

و مثله صحيح الحلبى (٢). فلا مجال للتمسك باطلاق صحيح حفص بن البخرى عن أبى عبد الله فىمن كان بالبيت فيعرض له دخول الكعبه

ص: ٣١٨

١- ١) أبواب الطواف، ب ٤١، ح ٤.

٢- ٢) نفس الباب، ح ٣.

مسأله ٣٠٥: إذا تجاوز عن مطافه إلى الشاذروان بطل طوافه بالنسبه إلى المقدار الخارج عن المطاف

(مسأله ٣٠٥): إذا تجاوز عن مطافه إلى الشاذروان بطل طوافه بالنسبه إلى المقدار الخارج عن المطاف، و الأحوط إتمام الطواف بعد تدارك ذلك المقدار ثم إعادته، و الأحوط أن لا يمد يده حال طوافه من جانب الشاذروان إلى جدار الكعبه لاستلام الأركان أو غيره (١).

مسأله ٣٠٦: إذا دخل الطائف حجر إسماعيل بطل الشوط الذي وقع ذلك فيه

(مسأله ٣٠٦): إذا دخل الطائف حجر إسماعيل بطل الشوط الذي وقع ذلك فيه فلا بد من إعادته، و الأولى إعادته الطواف بعد إتمامه، هذا مع بقاء الموالاه، و أما مع عدمها فالطواف محكوم بالبطان و ان كان ذلك عن جهل أو نسيان، و في حكم دخول الحجر التسلق على حائطه على الأحوط، بل الأحوط أن لا يضع الطائف يده على حائط الحجر أيضاً (٢).
فدخلها قال: يستقبل طوافه (١).

تقدم أن الشاذروان في أقوال الأكثر هو جزء من الكعبه، و لا أقل من الشك في ذلك، فلو طاف في بعض الشوط سائراً عليه لما تحقق الطواف بالبيت في تمام الشوط، فلا بدّله من إعادته ذلك المقدار، و هل يعد ذلك من الدخول في الكعبه فيبطل الطواف كله فيما إذا كان في النصف الأول الأقوى العدم و ذلك لعدم صدق العنوان الوارد في الروايات في المسأله السابقه مضافاً لما سيأتي من جمله من الروايات (٢) المتضمنه لاستحباب استلام الأركان و الحجر الأسود في اثناء الطواف و لو كان فريضه، مع أنه يستلزم ميل غالب الجسد فوق الشاذروان.

أما إعادته الشوط فهو المعروف في الكلمات عدا ما عن التذكرة و المنتهى

ص: ٣١٩

١-١) نفس الباب، ح ١.

٢-٢) أبواب الطواف، ب ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٧ و غيرها.

مسأله ٣٠٧: إذا خرج الطائف من المطاف إلى الخارج قبل تجاوزه النصف من دون عذر

(مسأله ٣٠٧): إذا خرج الطائف من المطاف إلى الخارج قبل تجاوزه النصف من دون عذر، فإن فاتته الموالاه معرفيه بطل طوافه و لزمته إعادته، و ان لم تفت الموالاه أو كان خروجه بعد تجاوزه النصف فالأحوط إتمام الطواف ثم إعادته (١).

و الشهيد من كون الحجر جزءاً من البيت الموجب لإعاده الطواف من رأس فيما اذا كان الاختصار في النصف الاول. و الصحيح ما ذهب إليه المشهور لما في صحيح الحلبي عن أبي عبد الله قال: قلت: رجل طاف بالبيت فاختصر شوطاً واحداً في الحجر. قال: يعيد ذلك الشوط (١). و يحمل الاطلاق في صحيح حفص بقضاء الطواف، و كذا الاطلاق في صحيح معاويه بن عمار و روايه إبراهيم بن سفيان على التصريح في صحيحه الحلبي باعاده خصوص الشوط، و للصحيحه في طريق الصدوق التعبير ب- (يعيد الطواف الواحد) و هو بمعنى الشوط. بل قد يستظهر من صحيح معاويه كذلك لمكان التعبير فيها (من الحجر الاسود إلى الحجر الاسود) للدلاله على اعاده الشوط من رأس لا تدارك ما اختصره من الشوط.

ثم إن هذه الروايات داله على عدم كون اختصار الطواف في الحجر دخولاً في الكعبه المبطل لمجموع الطواف، خلافاً لما عن العلامة و الشهيد. مضافاً للروايات (٢) العديده الداله على خروج الحجر عن البيت.

قد ذكر الماتن في هذه المسأله و في خمس مسائل لاحقه فروض متعدده لخروج الطائف عن المطاف و قطعه للطواف ، و ظاهر فرض المسأله ان خروجه من دون

ص: ٣٢٠

١- ١) أبواب الطواف، ب ٣١، ح ١.

٢- ٢) أبواب الطواف، ب ٣٠.

داعى راجح. و أما بقيه الفروض فمنها للحدث او الخبث او الحيض، او عجز طارئ، او لعياده مريض، او قضاء حاجه نفسه او اخوانه، او للاستراحه.

وقد تقدم بيان كبرى الموالات بحسب مقتضى القاعده الأوليه، و بحسب النصوص الواردة فى الابواب المتعدده، و أن الموالات معتبره فى مجموع الطواف بحسب مقتضى القاعده الأوليه دون مقتضى القاعده المنصوصه فانها اعتبرت الموالات فى النصف الأول دون الثانى، و تحقق النصف بتمام الأربعة فإن هناك موالات أخرى معتبره هى الموالات فى الشوط الواحد، فإن اجزاء الشوط الواحد هى هيئه اتصاليه ايضا ينحفظ بها وحده الشوط، و سيأتى الكلام عنها بعد الفراغ من البحث فى الموالات فى مجموع الطواف.

الموالات فى الطواف:

قد تقدم شرط وافر من الكلام فى ذلك، و نضيف إليه فى المقام ذكر بقيه الروايات على القاعده.

الفرض الأول: الخروج من دون داعى راجح.

أما فى النصف الأول فيوجب بطلان الطواف لاعتبار الموالات فيه بحسب القاعده المنصوصه. و أما النصف الثانى فلم يظهر من النصوص المتقدمه على القاعده و لا آتية رفع اليد عن الموالات فى النصف الثانى من دون غرض راجح فيبقى هذا الفرض تحت مقتضى القاعده الأوليه. و لم يظهر لنا من كلمات الاصحاب أنهم يصححون الطواف مع الخروج من دون داعى راجح او غرض عقلاى بمجرد الاراده الاقتراحيه عبطاً.

الفرض الثانى: الحدث.

فقد تقدمت نصوصه (١) و التفصيل بين قبل النصف و بعده.

الفرض الثالث: الخبث:

فالروايات (٢) الواردة فيه داله على جواز مطلق البناء فيه إلا أن القاعده المنصوصه المخصصه لها كالصحيح إلى جميل عن بعض اصحابنا عن احدهما قال فى الرجل يطوف ثم تعرض له الحاجه. قال: لا- بأس أن يذهب فى حاجته او حاجه غيره و يقطع الطواف، و إن اراد أن يستريح و يقعد فلا بأس بذلك فإذا رجع بنى على طوافه و إن كان نافله بنى على الشوط او الشوتين. و ان كان طواف فريضه ثم خرج فى حاجه مع رجل لم يبين و لا فى حاجه نفسه (٣) و هذه الصحيحه داله على عموم جواز القطع فى النصف الثانى لمطلق الغرض العقلانى او الشرعى دون القطع الاقتراحى.

الفرض الرابع: الحيض.

و قد تقدم الكلام فيه

الفرض الخامس: العجز الطارئ كالصداع و وجع البطن و غيره.

و يدل على التفصيل بمقتضى الكبرى صحيح الحلبي عن أبى عبد الله قال: إذا طاف الرجل بالبیت ثلاثه أشواط ثم اشتكى اعاد الطواف - يعنى الفريضه (٤).

ص: ٣٢٢

١-١) أبواب الطواف، ب ٤٠.

٢-٢) أبواب الطواف، ب ٥٢ و ب ٤١، ح ٢.

٣-٣) أبواب الطواف، ب ٤١، ح ٨.

٤-٤) أبواب الطواف، ب ٤٥، ح ١.

و تفسير الراوى بالفريضة لما دلّ (١) على جواز البناء فى النافله حتى فى الشوط الواحد و موثق اسحاق بن عمار عن أبى الحسن فى رجل طاف طواف الفريضة ثم اعتلّ علىه لا يقدر معها على اتمام الطواف، فقال: إن كان طاف أربعة أشواط أمر من يطوف عنه ثلاثه اشواط فقد تم طوافه... الحديث (٢).

الفرض السادس: عياده المريض:

و قد تقدم جملة من النصوص الداله على ذلك عموماً (٣)، و يدلّ عليه بالخصوص روايه أبى الفرج قال: طفت مع أبى عبد الله خمس اشواط ثم قلت إنى اريد أن اعود مريضاً. فقال: احفظ مكانك ثم اذهب فعده، ثم ارجع فأتم طوافك (٤).

الفرض السابع: قضاء حاجه نفسه أو اخوانه

و قد تقدمت الروايات فى ذلك فى الفروع السابقه، مضافاً إلى صحيحه صفوان الجمال قال: قلت لأبى عبد الله: الرجل يأتى أخاه و هو فى الطواف. فقال: يخرج معه فى حاجته ثم يرجع و يبنى على طوافه (٥). و اطلاق الصحيحه مقيد بالروايات المتقدمه و بصحيح ابان بن تغلب، عن أبى عبد الله فى رجل طاف

ص: ٣٢٣

-
- ١-١) أبواب الطواف، ب ٤١، ح ٥.
 - ٢-٢) أبواب الطواف، ب ٤٥، ح ٢.
 - ٣-٣) أبواب الطواف، ب ٤٢، ح ١.
 - ٤-٤) أبواب الطواف، ب ٤١، ح ٦.
 - ٥-٥) أبواب الطواف، ب ٤٢، ح ١.

مسألة ٣٠٨: إذا أحدث أثناء طوافه جاز له أن يخرج ويتطهر ثم يرجع ويتم طوافه

(مسألة ٣٠٨): إذا أحدث أثناء طوافه جاز له أن يخرج ويتطهر ثم يرجع ويتم طوافه على ما تقدم، وكذلك الخروج لإزالة النجاسة من بدنه أو ثيابه، ولو حاضت المرأة أثناء طوافها وجب عليها قطعه والخروج من المسجد الحرام فوراً، وقد مر حكم طواف هؤلاء في شرائط الطواف (١).

مسألة ٣٠٩: إذا التجأ الطائف إلى قطع طوافه وخروجه عن المطاف شوط أو شوطين ثم خرج مع رجل في حاجته.

(مسألة ٣٠٩): إذا التجأ الطائف إلى قطع طوافه وخروجه عن المطاف

شوط أو شوطين ثم خرج مع رجل في حاجته. قال: إن كان نافله بنى عليه، وإن كان طواف فريضة لم بين (١).

الفرض الثامن: الاستراحة

وقد تقدم في صحيح جميل ذكر الاستراحة والتفصيل بين النصف الأول والثاني والنافله والفريضة، فما في اطلاق صحيحه على بن رثاب وصحيح بن أبي يعفور (٢) مقيد بالتفصيل المزبور، او محمول على عدم الاخلال بالموالاه بعدم حصول الفاصل الزمانى المخل بها ففى صحيح على بن رثاب قال: قلت لأبى عبد الله الرجل يعى فى الطواف له أن يستريح؟ قال: نعم يستريح ثم يقوم فيبنى على طوافه فى فريضة او غيرها، و يفعل ذلك فى سعيه و جميع مناسكه (٣). و مثله صحيح ابن أبى يعفور.

قد مرّ الكلام فيها.

ص: ٣٢٤

١-١) أبواب الطواف، ب ٤١، ح ٥.

٢-٢) أبواب الطواف، ب ٤٦، ح ١ و ح ٣.

٣-٣) أبواب الطواف، ب ٤٦، ح ١.

لصداع أو وجع في البطن أو نحو ذلك فإن كان ذلك قبل إتمامه الشوط الرابع بطل طوافه و لزمته إعادته، و ان كان بعده فالأحوط أن يستناب للمقدار الباقي و يحتاط بالاتمام و الاعاده بعد زوال العذر بنيه التمام و الاتمام(١).

مسألة ٣١٠:يجوز للطائف أن يخرج من المطاف لعياده مريض أو لقضاء حاجه لنفسه أو لأحد إخوانه المؤمنين

(مسألة ٣١٠): يجوز للطائف أن يخرج من المطاف لعياده مريض أو لقضاء حاجه لنفسه أو لأحد إخوانه المؤمنين، و لكن تلزمه الاعاده إذا كان الطواف فريضه و كان ما أتى به شوطاً أو شوطين، و أما إذا كان خروجه بعد ثلاثه أشواط فالأحوط أن يأتي بعد رجوعه بطواف كامل يقصد به الاعم من التمام و الاتمام(٢).

مسألة ٣١١:يجوز الجلوس أثناء الطواف للاستراحه

(مسألة ٣١١): يجوز الجلوس أثناء الطواف للاستراحه، و لكن لا بد أن يكون مقداره بحيث لا تفوت به الموالاه العرفيه، فان زاد على ذلك بطل طوافه و لزمه الاستئناف على الأحوط. التقصان في الطواف(٣).

قد مرّ الكلام فيها.

قد مرّ الكلام فيها.

قد مرّ الكلام فيها.

ص: ٣٢٥

مسألة ٣١٢: إذا نقص من طوافه عمداً

(مسألة ٣١٢): إذا نقص من طوافه عمداً فان فاتت الموالاه بطل طوافه، و الا جاز له الاتمام ما لم يخرج من المطاف، و قد تقدم حكم الخروج من المطاف متعمداً (١).

مسألة ٣١٣: إذا نقص من طوافه سهواً

(مسألة ٣١٣): إذا نقص من طوافه سهواً فان تذكره قبل فوات الموالاه و لم يخرج بعد من المطاف أتى بالباقي و صح طوافه، و أما إذا كان تذكره بعد فوات الموالاه أو بعد خروجه من المطاف فان كان المنسى شوطاً واحداً أتى به و صح طوافه أيضاً، و ان لم يتمكن من الاتيان به بنفسه و لو لاجل أن تذكره كان بعد إيباه إلى بلده استتاب غيره، و ان كان المنسى أكثر من شوط واحد و اقل من أربعة رجع و اتم ما نقص، و الأولى إعادة الطواف بعد الاتمام، و ان

النقص تاره يلزم قطع الموالاه، و تاره لا يستلزم ذلك. ففي الثاني يمكنه التدارك بخلاف الأول، و قد تقدم اعتبار الموالاه في النصف الأول دون الثاني فيما عدا القطع الاقتراحي فإنه تعتبر الموالاه مطلقه. نعم يتأتى الكلام في أن نيه القطع او القاطع هل هي موجبه للبطلان أولاً؟ و الصحيح في المقام كما في الصلاة عدم الابطال بهما خلافاً للصوم، و ذلك لعدم كون الآنات المتخلله من اجزاء العمل فيها و إن كانت من أجزاء الهيئه الاتصاليه إلا- أنها حيث لم تكن من أجزاء الصلاة فليست بقصديه، بخلاف آنات الصوم. نعم لو نوى القطع في الأثناء عند الشروع بنحو يؤول إلى تغيير صورهِ الصلاة المقصوده فإنه تشكل الصحه من جهه عدم قصد الصلاة و الطواف المطلوبين . و أما إذا لم يؤول إلى تغيير صورتي الصلاة

كان المنسى أربعه أو أكثر فالأحوط الامام ثم الاعاده(١).

و الطواف فى افق القصد فلا موجب للخلل فى الصحه.

ذكر الماتن عده صور لنقصان الطواف سهواً:

منها: ما لو كان تذكره قبل فوات الموالاه بان لم يخرج من المطاف و لم يحدث فاصل زمانى كبير فيتدارك و لو كان نقصه لأكثر من النصف.

و منها: ما اذا تذكر بعد فوات الموالاه الزمانيه أو المكانيه بأن خرج من المطاف، و كان المنسى دون النصف فقد ذهب المشهور إلى الصحه استناداً إلى صحيحه الحسن بن عطيه قال: سأله سليمان بن خالد و أنا معه عن رجل طاف بالبيت سته أشواط. قال أبو عبد الله: و كيف طاف سته أشواط؟ قال: استقبل الحجر و قال الله أكبر و عقد واحداً. فقال أبو عبد الله يطوف شوطاً. فقال سليمان: فإنه فاته ذلك حتى اتى اهله فقال: يأمر من يطوف عنه (١). و موثق اسحاق بن عمار قال: قلت لأبى عبد الله: رجل طاف بالبيت ثم خرج إلى الصفا، فطاف بين الصفا و المروه، فبينما هو يطوف إذ ذكر أنه قد ترك بعض طوافه بالبيت. قال: يرجع إلى البيت فيتم طوافه ثم يرجع إلى الصفا و المروه فيتم ما بقى (٢).

و الروايه الأولى داله على جواز التبعض فى الطواف نيابه مع عدم القدره، و مثلها فى هذا المضمون موثقه الأخرى (٣).

ص: ٣٢٧

١- ١) أبواب الطواف، ب ٣٢، ح ١.

٢- ٢) نفس الباب، ح ٢.

٣- ٣) أبواب الطواف، ب ٤٥، ح ٢.

و منها: ما لو تذكر نقص أكثر من نصف الطواف، فظاهر اطلاق موثق اسحاق المتقدم يقتضى ج- واز البناء على ما سبق، إلا أن اطلاقه مقيد كما ذهب إليه المشهور و هو الصحيح بما دلّ على اعتبار الموالاه فى النصف الأول فى طواف الفريضة كما تقدم فى مسائل الفصل السابق.

ص: ٣٢٨

الزيادة فى الطواف

الأولى: أن لا يقصد الطائف جزئيه الزائد للطواف الذى بيده أو لطواف آخر

الأولى: أن لا يقصد الطائف جزئيه الزائد للطواف الذى بيده أو لطواف آخر، ففى هذه الصوره لا يبطل الطواف بالزيادة(١).

الثانيه: أن يقصد حين شروعه فى الطواف أو فى أثنائه الإتيان بالزائد على أن يكون جزءا من طوافه الذى بيده

الثانيه: أن يقصد حين شروعه فى الطواف أو فى أثنائه الإتيان بالزائد على أن يكون جزءا من طوافه الذى بيده و لا إشكال فى بطلان طوافه حينئذ و لزوم إعادته(٢).

الصوره الأولى: فلا- تتحقق فيها الزيادة حقيقه، و إن كان فى الصوره الخارجيه هو دور زائد، و ذلك لأن المركبات الاعتباريه إنما تأتلف أجزاءها بتوسط قصد تضمينها فى ماهيه واحده، و إلا فلا رابط بينها بدون ذلك و من ثم لا تتحقق الزيادة فيها إلا بقصد التضمين أى الجزئيه و ظاهر المتن فى هذه الصوره عدم قصده الطواف ايضا بالدور الزائد، و إنما يأتى بها بداعى آخر.

الصوره الثانيه: و هى من قصد الزيادة ابتداء او فى الاثناء مع اتيان الزيادة فى الخارج. فقد استدل لبطلان الزيادة فى الطواف بصحيحه أبى بصير قال: سألت أبا عبد الله عن رجل طاف بالبيت ثمانيه أشواط المفروض. قال: يعيد حتى يثبته. و فى طريق الشيخ حتى يستتمه (١).

ص: ٣٢٩

و اشكل صاحب الحدائق على دلالتها على نسخه الشيخ بأن ظاهرها بقريته الجواب هو أن موردها زياده الشوط الثامن سهواً فيتمه أسبوعاً ثانياً، وهذا الاستظهار قريب على هذه النسخه، و أما على طريق الكليني فظاهرها بقريته الجواب هو اتيان الزائد في حاله الشك ثم تبين ذلك، لأن التعبير ب- (حتى يثبت) أى يحرز له للإشاره إلى شرطيه الاحراز في الطواف و أن الشك مبطل له، و على هذا فتكون الروايه من ادله بطلان الشك في الطواف، و سيأتى أن الادله المزبوره داله بالأولويه، او بالدلاله الائتمانيه على بطلان الزياده العمديه و استدل ايضاً بروايه عبد الله بن محمد عن أبي الحسن قال: الطواف المفروض اذا زدت عليه مثل الصلاه المفروضه إذا زدت عليها فعليكم الاعاده و كذلك السعي (1). و هذه الروايه من حيث الدلاله صريحه في ابطال الزياده مطلقاً و إن وردت روايات مخصصه لها بما عدا السهو و الغفله في الموضوع.

و لكن اشكل على السند باشتراك عبد الله بن محمد بين أربعة، بين الحجال الثقه و الحضيبي الاهوازي الثقه، و عبد الله بن محمد بن علي بن العباس بن هارون التميمي الرازي الذي له نسخه عن الرضا و لم يوثق، و عبد الله بن محمد الاهوازي الذي له مسائل لموسى بن جعفر و لم يوثق ايضاً. و احتمال في جامع الرواه اتحاد الرابع مع الثاني. و الصحيح عدم الاشتراك في الطريق و إن كان هناك اشتراك في الطبقة، و ذلك لانصراف الاسم في ديدن المحدثين و الرجاليين إلى المشهور في الطبقة، و الآخرين نزيري الروايه، بل قيل إنه لم يعثر على مورد لروايه لهما.

ص: ٣٣٠

الثالثه: أن يأتي بالزائد على أن يكون جزءاً من طوافه الذى فرغ منه

الثالثه: أن يأتي بالزائد على أن يكون جزءاً من طوافه الذى فرغ منه بمعنى أن يكون قصد الجزئيه بعد فراغه من الطواف و الأحوط فى هذه الصوره أيضاً بطلان(١).

الرابعه: أن يقصد جزئيه الزائد لطواف آخر و يتم الطواف الثانى

الرابعه: أن يقصد جزئيه الزائد لطواف آخر و يتم الطواف الثانى، و الزيادة فى هذه الصوره و ان لم تكن متحققه حقيقه إلا أن الأحوط بل الأظهر فيها البطلان، و ذلك من جهه القران بين الطوافين فى الفريضه(٢).

و يستدل أيضاً بالروايات الوارده فى ابطال الشك فى الطواف، و جعلها صاحب الحدائق مؤيده. و ذكر فى وجه التأييد و عدم الاستدلال أنها مسوقه لبيان بطلان المضى فى الطواف مع الشك لا لاحتمال الزيادة عند الشك.

و الصحيح دلالتها على بطلان الزيادة العمديه، و تقريب ذلك أن شرطيه الحفظ و اليقين المأخوذه فى الطواف او فى الصلاه إنما أخذت بنحو اليقين الموضوعى على نحو الطريقيه، أى أنه و إن كان شرطاً موضوعياً فى الصحه إلا أن الملحوظ فيه جهه احرازه لعدد الطواف، فغايتته حصر العدد كى لا تحصل النقيصه و الزيادة.

الصوره الثالثه: و فى هذه الصوره و إن وقع قصد الزيادة بعد تمام العمل فضلاً عن نفس الزيادة، إلا أن الصحيح بطلان الطواف أيضاً بالزيادة فيه، و ذلك لعدم حصول الفراغ بمجرد تمام العمل إذ الموالاه باقيه ما دام هو فى المطاف و لم يأت بالصلاه، و من ثم لا تجرى قاعده الفراغ لو شك فى العدد ثمه، بخلاف ما لو خرج عن المطاف او كان فى صلاه الطواف بخلاف الصلاه لو شك فى عدد الركعات بعد التسليم لأنه مخرج تعبدى.

فالحاصل أن الكون فى المطاف يبقى موالاه الطواف على حالها فيكون قابلاً للإلحاق الزيادة به، فتشمله ادله ابطال الزيادة.

الصوره الرابعه: و فى هذه الصوره لا يكون الدور الزائد زياده فى

الطواف لعدم قصد التضمين في الطواف إلا أن البطلان من جهة القران و استدل له بصحيح زراره قال قال أبو عبد الله إنما يكره ان يجمع الرجل بين الأسبوعين و الطوافين في الفريضة فإما في النافله فلا بأس (١).

و الكراهه في الروايات بمعنى الحرمة ما لم تأتى قرينه على الخلاف و صحيحه عمر بن يزيد قال سمعت ابا عبد الله يقول انما يكره القران في الفريضة فأما النافله فلا و الله ما به بأس (٢). و تقريب الدلاله كما تقدم مضافاً إلى أن نفى البأس عن النافله مع الكراهه الاصطلاحيه فيها أيضاً كما في بقيه الروايات دال على أن البأس في الروايات بمعنى الفساد و هاتان الصحيحتان خاصه في الفريضة.

و مثله صحيح ابن أبي نصر قال سألت رجل أبي الحسن عن الرجل يطوف سباع جميعاً فيقرن فقال: لا إلا أسبوع و ركعتان و إنما قرن أبو الحسن لانه كان يطوف مع محمد بن إبراهيم لحال التقية (٣).

و مصحح زراره عن أبي جعفر - في حديث - قال: و لا - قران بين اسبوعين في فريضة و نافله (٤). و لا يتوهم منها تخصيص القران بما بين الفريضة و النافله بجعل الواو للمعيه و ذلك للغويه ذكر الاسبوعين بل ان تثنيه الاسبوع صريح في كون كل منهما واقع في الفريضة و النافله . و في قبال هذه الروايات روايات

ص: ٣٣٢

١-١) أبواب الطواف، ب ٣٦، ح ١.

٢-٢) نفس المصدر، ح ٤.

٣-٣) نفس المصدر، ح ٧.

٤-٤) نفس المصدر، ح ١٤.

أخرى داله على جواز القران فى مطلق الطواف كصحيح زراره أنه قال ربما طفت مع أبى جعفر و هو ممسك بىدى الطوافين و الثلاثة ثم ينصرف و يصلى الركعات ستاً (١).

و فى صحيحه الآخر ثلاثة عشر أسبوعاً قرنهما جميعاً (٢).

و فى مصحح على بن جعفر عن اخيه موسى قال يضم أسبوعين و ثلاثة ثم يصلى لها و لا يصلى عن أكثر من ذلك و هذه الروايات مضافاً لكونها مطلقة تقيد بخصوصيه الصحيحتين السابقتين بأن الجواز فى النافله. مضافاً إلى احتفافها بقريته مقاميه و هو كون تكرار الطواف ثلاثاً و ما فوق إنما يكون فى النافله

ثم ان هاهنا فروع لا بد من ذكرها فى القران:

الأول: قد خالف المحقق الاردبيلى و غيره فى اصل حكم القران فذهب إلى الكراهه، و استدل باطلاق صحيح محمد بن مسلم عن احدهما قال: سألته عن رجل طاف طواف الفريضة ثمانيه اشواط. قال: يضيف اليها سته (٣) و اطلاقها شامل لما إذا اتى بها عمداً. و كذلك اطلاق صحيحه رفاعه قال: كان على يقول: اذا طاف ثمانيه فليتم أربعة عشر. قلت: يصلى أربع ركعات؟ قال: يصلى ركعتين (٤). و بخصوص صحيحه معاويه بن وهب عن أبى عبد الله قال: إن علياً طاف ثمانيه

ص: ٣٣٣

١-١ (١) نفس المصدر، ح ٢.

١-٢ (٢) نفس المصدر، ح ٥.

١-٣ (٣) أبواب الطواف، ب ٣٤، ح ٨.

١-٤ (٤) أبواب الطواف، ب ٣٤، ح ٩.

اشواط فزاد سته ثم ركع أربع ركعات (١).

و مثلها صحيح زواره (٢) الا انه صرح فيها بطواف الفريضة. و تقريب الاستدلال بها ان صدور الزيادة السهويه عنه منفيه، فلا بد أن يحمل طواف الثمانيه على قصده انشاء طواف جديد و القرن بين الطوافين، و الظاهر منه العمد لذلك لعدم تحقق السهو منه، فبهذا التقريب تكون الصحيحتان الأخيرتان ناصتين على جواز القران فى الفريضة كالنافله غايه الامر يحمل ما ورد من النهى عنه فى الفريضة بصوره مؤكده على صوره الكراهه الشديده.

و الجواب عنه: أن فرض الصحيحتين الأوليتين إنما هما فى الزيادة فى الطواف الواحد، لا فى انشاء طواف مستأنف ثانى كى يكون مورد القران. غايه الأمر أن جوابه استتمام الشوط الزائد بسنه ليقع طوافاً ثانياً جديداً هو تعبد باعتبار الشوط الزائد طواف مستأنف، فيكون تعبدًا بتوسعه القران إلى اتیان الشوط و الشوطين زياده، و إن لم يأت بطواف كامل زائداً.

و أما الصحيحتين الاخيرتين، فظهور الفرض فيهما ايضاً كذلك، أى فى الاتيان بشوط زائد فى طواف الفريضة نفسه، غايه الأمر أن نسبه ذلك إلى المعصوم هى للتقيه نظير ما ورد ذلك فى ابواب اخرى، و صحيح زواره كما سيأتى صريح فى عدم الاعتداد بالطواف الأول لا صحته فريضة. و بعبارة أخرى القرآن يبطل الطواف المتقدم.

ص: ٣٣٤

١- ١) أبواب الطواف، ب ٣٤، ح ٦.

٢- ٢) أبواب الطواف، ب ٣٤، ح ٧.

فالصحيح ما هو المعروف عند الاصحاب من مبطلية القران.

الثانى والثالث: فيما لو أتى بشوط زائد سهواً، فهل يجب عليه اتمامه بسته، ام يستحب له ذلك كما ذهب إليه جماعه و على كلا التقديرين فهل الفريضة هو الثانى او الأول، و هل الحال فى السهو و العمد ستيان، أم انهما يبطلان فى العمد و يعيد بمزّه ثالثه.

اختار العلامة أن الفريضة هو الأول، و هو ظاهر جماعه ايضاً، و اختار فى الحدائق أن الفريضة هو الثانى و نسبه إلى الاصحاب، و اختار بعض المعاصرين بطلانها فى العمد. و الصحيح هو مانعاه القران لصحة الأول فريضة بمعنى أن طواف الفريضة يشترط أن لا يلحق به طواف مقرون بدون فصل ركعتين، و هذه المانعاه مطلقه فى العمد و السهو فمانعاه القران ليست بنحو التضاييف، كما أن هذه المانعاه بنحو الكراهه فى طواف النافله، فلو أتى بطواف نافله، ثم قرن به فريضة لصح كل منهما بخلاف العكس. و يدل على ذلك فى كلا الفرعين ما ورد فى من زاد فى طوافه سهواً أنه يتمه بسته، و قد تقدمت صحيحه محمد بن مسلم و صحيحه رفاعه و صحيحه معاويه بن وهب و مثلها صحيحه أبى أيوب (1)، و غيرها من الروايات. و هذه الروايات و إن كانت مطلقه فى من زاد سهواً و عمداً فتباين ما دلّ على بطلان الزيادة مطلقاً سهواً و عمداً. إلا أن هناك روايات خاصه فى من زاد سهواً فتوجب تخصيص كلّ من الطائفتين فتقلب النسبه بينهما. و من تلك الروايات الخاصه صحيحه أخرى لمحمد بن مسلم عن أحدهما قال: إن فى كتاب

ص: ٣٣٥

على اذا طاف الرجل بالبيت ثمانية أشواط الفريضة فاستيقن ثمانية اضاف اليها ستاً و كذلك اذا استيقن انه سعى ثمانية اضاف اليها ستاً (١). و الوجه في اختصاص مورد الصحيحه بالساهى التعبير ب- (استيقن) أى انكشف له و علم بعد ذلك.

و مثلها مصحح أبى بصير قال: قلت له: فى حديث فانه طاف و هو متطوع ثمانى مرات و هو ناسٍ قال: فليتمه طوافين ثم يصلى أربع ركعات، فأما الفريضة فليعد حتى يتم سبعة أشواط (٢). و هذه الروايه قد استظهر منها البعض نفى وجوب الاتمام و جواز اعاده الفريضة من رأس فى طواف مستقل جديد، فيكون إتمام الشوط الزائد مستحباً و هو ضعيف، لأن المقابله فى الروايه بين النافله و الفريضة ليس بلحاظ الاتمام و عدمه إذ قد عبر فى كلا الشقين بالاتمام، بل المقابله بلحاظ الصحه و الفساد، أى أن فى النافله ليس الثانى اعاده للاول بخلاف الفريضة فإن الثانى اعاده لعدم صحه الأول، و بالتالى فيلزم الاعاده، فالصحيحه داله على بطلان القران و لو سهواً فى الفريضة و لزوم الاعاده سواء باتمام ما بيده كما هو مفادها، او رفع اليد عنه بعد حصول الفصل بطواف مستأنف بناء على عدم حرمه إبطال العمل العبادى فى مثل الطواف و غيره، و يتطابق مع مفاد هذه الروايه صحيحه أبى بصير المتقدمه التى فيها قوله يعيد حتى يثبتته او حتى يستتمه. و لعل ظاهر القائلين باستحباب الاتمام هو عدم مبطلية القران فى الفريضة سهواً و لو بشوط

زائد، و دلالة الروايات السابقه تبطله.

و فى صحيح زراره عن أبى جعفر قال: إن علياً طاف طواف الفريضة ثمانيه فترك سبعة و بنى على واحد و اضاف إليه ستاً، ثم صلى ركعتين خلف المقام ثم خرج إلى الصفا و المروه فلما فرغ من السعى بينهما رجع فصلى الركعتين اللتين ترك فى المقام الأول (٣). و صريح هذه الروايه أنه ترك الطواف الأول عن الاعتداد به فريضة، مضافاً إلى قرينه أخرى و هو تركه لصلاه الطواف الأول، إذ لو كان هو الفريضة لما أخرها بعد السعى، و تعبيره بالركعتين اللتين ترك فى المقام الأول أى الطواف الأول، لكون ذلك الترك المزبور هو الذى سبب القران، و قد روى الصدوق روايه مرسله بنفس المفاد حيث قال: و فى خبر آخر أن الفريضة هى الطواف الثانى، و الركعتان الاولتان لطواف الفريضة، و الركعتان الأخيرتان و الطواف الأول تطوع. و الظاهر أن هذه الروايه نقل لما فهمه من صحيحه زراره. نعم فى روايه على بن أبى حمزه عن أبى عبد الله قال سئل و انا حاضر عن رجل طاف بالبيت ثمانيه أشواط فقال: نافله او فريضة؟ فقال: فريضة. فقال: يضيف اليها ستة فإذا فرغ صلى ركعتين عند مقام إبراهيم ثم خرج إلى الصفا و المروه فطاف بينهما فإذا فرغ صلى ركعتين اخرابين فكان طواف نافله و طواف فريضة (٤). و هى ظاهره بقوه فى كون طواف الفريضة هو الثانى.

فتحصل أولاً: ان صحيحه زراره و مصححه أبى بصير، و صحيحه أبى بصير

(١-١) أبواب الطواف، ب ٣٤، ح ١٠ - ١٢.

(٢-٢) أبواب الطواف، ب ٣٤، ح ٢.

٣-٣) أبواب الطواف، ب ٣٤، ح ٧.

٤-٤) أبواب الطواف، ب ٣٤، ح ١٥.

الأولى كلها داله على بطلان الطواف الأول فريضه و صحه الثانى فريضه.

ثانياً: كما انها داله مع بقيه الروايات المطلقه على أن مانعيه القران بمعنى ممنوعيه لحوق الطواف بطواف آخر، لا بمعنى مسبوقيه الطواف بطواف آخر،

ثالثاً: و ان هذه المانعيه غير مخصوصه بحاله العمد بل تشمل السهو أيضاً،

رابعاً: كما أن مقتضى مجموع هذه الروايات توسعه القران لملحوقيه الطواف و لو بشوط زائد. و من ثم يظهر ان الاحتياط فى الشبهات الحكميه او الموضوعيه بالاعم من التمام و الاتمام لا يوجب اليقين بالفراغ، لانه على تقدير صوره الاتمام يكون الزائد قراناً مبطلاً.

خامساً: يظهر من صحيح محمد بن مسلم المروى بطريقتين أن البحث فى القران شامل للسعى ايضاً إجمالاً، و إن كان سعى النافله غير مشروع فى نفسه و من ثم ما قيل من أن الاحتياط فى السعى فى موارد الشك فى الصحه فى الشبهه الحكميه و الموضوعيه هو بالاتيان بالاعم من التمام و الاتمام فى غير محله أيضاً.

سادساً: أنه قد ظهر مما سبق لو قرن عمداً فيبطل المتقدم و يصح الثانى. و أما فى النافله فهو مكروه، و تشتد الكراهه اذا زاد على الثلاثه كما فى مصحح على بن جعفر (1).

الرابع: هل القران يتحقق ببعض الشوط الثامن او بتمامه؟

ظاهر صحيحه عبد الله بن سنان الأول. فقد روى عن أبى عبد الله قال: سمعته يقول: من طاف بالبيت فوهم حتى يدخل فى الثامن فليتم أربعة عشر شوطاً،

ص: ٣٣٧

ثم ليصلي ركعتين (1) و ظاهر بقيه الروايات المتقدمه شرطيه تمام الطواف الثامن، كما فى صحيح محمد بن مسلم و غيره و مفهوم الشرطيه عدم تحقق القران بما دون تمام الشوط الواحد، مضافاً إلى روايه أبى كهمز قال: سألت أبا عبد الله عن رجل نسي فطاف ثمانية اشواط. قال: ان ذكر قبل أن يبلغ الركن فليقطعه (2). و قد حملت صحيحه بن سنان لأجل التعارض على الوهم بمعنى الشك فمن ثم يكون الحكم فيها مخالف لما دل على مبطله الشك، و هذا الحمل لا شاهد عليه.

و احتمال بعض أن الدخول اعم من الاتمام و اتيان البعض، فيقيد اطلاقه بما دل على لزوم الاتمام. و هو و إن كان خلاف الظاهر إلا أنه لا بأس به لعدم كون دلالة الدخول على البعض بدرجة الصراحه.

الخامس: هل الصلاه للطواف الأول الذى وقع نافله يؤتى بها بعد السعى، أم يسوغ اتيانها بعد صلاه الطواف الثانى؟.

نسب فى الحدائق للأصحاب الأول، و أن ذلك مقتضى الجمع بين الروايات المطلقه الآمره بصلاه أربع ركعات، أى الأعم من وصلها او التفريق بينهما بالسعى. و الروايات المفصله صراحه بذلك، مضافاً إلى أن الروايات المفصله هى فى طواف الفريضة، و جملة من الروايات المطلقه هى فى الاعم.

هذا و قد يقال أن ركعتى الطواف الأول بعد انقلابه نافله فالخطب فيه هين لعدم اشتراط صحته بالصلاه فالامر ندبى . و قد يتنظر فيه بأن الحال و إن كان كذلك

ص: ٣٣٩

١- ١) أبواب الطواف، ب ٣٤، ح ٥.

٢- ٢) أبواب الطواف، ب ٣٤، ح ٣.

مسأله ٣١٤: إذا زاد في طوافه سهوا

(مسأله ٣١٤): إذا زاد في طوافه سهوا فان كان الزائد أقل من شوط قطعه و صح طوافه . و ان كان شوطا واحدا أو أكثر فالأحوط أن يتم الزائد و يجعله طوفا كاملا بقصد القربه المطلقه (١).

في الطواف الأول و صلاته إلا أن طواف الفريضة و سعيها و الموالاه بينهما من شرائط الصحة، فلعل صلاه النافله للطواف الأول ممانعه لها و هو كما ترى فالصحيح جواز الجمع بين الركعات و إن كان الأولى و الاحوط الفصل.

قد تقدم الكلام في ذلك مفصلاً.

ص: ٣٤٠

الشك في عدد الأشواط

مسألة ٣١٥: إذا شك في عدد الأشواط بعد الفراغ من الطواف و التجاوز من محله لم يعتن بالشك

(مسألة ٣١٥): إذا شك في عدد الأشواط بعد الفراغ من الطواف و التجاوز من محله لم يعتن بالشك، كما إذا كان شكه بعد دخوله في صلاه الطواف.

مسألة ٣١٦: إذا تيقن بالسبعه و شك في الزائد

(مسألة ٣١٦): إذا تيقن بالسبعه و شك في الزائد كما إذا احتمل أن يكون الشوط الاخير هو الثامن لم يعتن بالشك و صح طوافه، إلا ان يكون شكه هذا قبل تمام الشوط الاخير، فان أظهر حينئذ بطلان الطواف. و الأحوط إتمامه رجاء و اعادته.

مسألة ٣١٧: إذا شك في عدد الأشواط

(مسألة ٣١٧): إذا شك في عدد الأشواط كما إذا شك بين السادس و السابع أو بين الخامس و السادس و كذلك الاعداد السابقه حكم ببطلان طوافه. و كذلك إذا شك في الزيادة و النقصان معا كما إذا شك في أن شوطه الاخير هو السادس أو الثامن.

مسألة ٣١٨: إذا شك بين السادس و السابع و بنى على السادس جهلا منه بالحكم و أتم طوافه

(مسألة ٣١٨): إذا شك بين السادس و السابع و بنى على السادس جهلا منه بالحكم و أتم طوافه لزمه الاستئناف، و ان استمر جهله إلى أن فاته زمان التدارك لم تبعد صحه طوافه (١).

الكلام في مجموع هذه الفروع الأربعة في مبطلية الشك في الاثناء و كون الحفظ من شرائط الصحه أم لا؟ و على التقدير الأول لو جهل الحكم بالبطلان وفاته تدارك الطواف فهل يصح نسكه ام لا؟ أى أن الفرض في الخلل في الطواف يوجب بطلان النسك أولا؟ و هذا البحث الثانى يندرج في الكبرى التى تقدمت

فى أوائل شرائط الطواف من أن الخلل فى شرائط الطواف و السعى من الجهه الموضوعيه لا- يوجب بطلان النسك، بل غايته وجود قضائهما مباشره او استنابه، إلا- أن بعض روايات المقام الآتيه مما يظهر منها صحه النسك أيضا لو كان الخلل حكماً أيضاً كما ذهب إليه جماعه كالمحقق الأردبيلي، و صاحب المدارك، و المجلسي، و صاحب الحدائق، و جماعه من اعلام العصر فى خصوص الشك فى الطواف لا مطلق الخلل الحكمي، و لا الخلل الموضوعي فيما عدا النسيان. فتعمم حينئذ قاعده عدم مبطلية الخلل فى الطواف و السعى لكل من الموضوعي و الحكمي. فالكلام فى مقامين.

الأول: فى مبطلية الشك.

الثاني: عدم مبطلية الشك للنسك مع الجهل و فوات المحل.

أما الأول: فقد ذهب إلى البطلان المشهور كالشيخ الطوسي، و الصدوق كما فى المختلف و ابن براج، و ابن ادريس، و ابن زهره، و ابن سعيد، و العلامه، و الفاضلان، و غيرهم. و خالف فى ذلك على بن بابويه، و المفيد، و ابو الصلاح، و ابن الجنيد، فبنوا على الصحه و أنه يبنى على الاقل فيتم طوافه.

و يدل على القول الأول صححه معاويه بن عمار عن أبي عبد الله فى رجل لم يدر أسته طاف او سبعه، قال يستقبل (١). و مثلها صححه الحلبي (٢)، و صححه

ص: ٣٤٢

١-١) أبواب الطواف، ب ٣٣، ح ٢.

٢-٢) أبواب الطواف، ب ٣٣، ح ٩.

منصور بن حازم (١). و صحيحه محمد بن مسلم (٢). و كذلك موثق حنان ابن سدير (٣). و معتبره أبي بصير (٤). و كذلك صحيحه صفوان (٥).

و يستدل للقول الثاني بصحيحه رفاعه عن أبي عبد الله أنه قال في رجل: لا يدرى سته طاف او سبعة. قال يبنى على يقينه (٦). و ذيل صحيحه محمد بن مسلم المتقدمه. قال: سألت أبا عبد الله عن رجل طاف بالبيت فلم يدر سته طاف او سبعة طواف الفريضة. قال: فليعد طوافه. قيل: أنه قد خرج وفاته ذلك قال: ليس عليه شيء (٧). و ذيل صحيحه منصور بن حازم قال: قلت لأبي عبد الله عن رجل طاف طواف الفريضة فلم يدر أ سته طاف او سبعة، قال: فليعد طوافه. قلت: ففاته. قال: ما ارى عليه شيء و الاعاده أحب إلى و افضل (٨). و مثله صحيحه الآخر (٩). و صحيحه معاوية بن عمار قال سألته عن رجل طاف بالبيت

ص: ٣٤٣

١-١) نفس الباب، ح ٣.

٢-٢) نفس الباب، ح ١.

٣-٣) نفس الباب، ح ٧.

٤-٤) نفس الباب، ح ١١.

٥-٥) أبواب الطواف، ب ٦٦، ح ٢.

٦-٦) أبواب الطواف، ب ٣٣، ح ٥.

٧-٧) نفس الباب، ح ١.

٨-٨) نفس الباب، ح ٨.

٩-٩) نفس الباب، ح ٣.

طواف الفريضة فلم يدر سته طاف أم سبعة؟ قال: يستقبل. قلت: ففاته ذلك، قال ليس عليه شيء (١). و اجيب عنها، أما عن صحيحه رفاعه فبأن البناء على اليقين ليس البناء على الأقل بل هو نظير ما ورد في الصلاة بمعنى اللزوم من تحصيل اليقين بالفراغ، و هو فى المقام لا يحصل الا باعاده الطواف لأن البناء على الأقل لا يأمن فيه الزيادة المحتملة.

و أما بقيه الروايات فغايه دلالتها على عدم بطلان النسك لا على عدم بطلان الطواف و لزوم قضائه و يشهد لذلك.

أولاً: ما فى ذيل صحيحه منصور بن حازم المتقدمه من الجمع بين نفي الشيء عليه و طلب الاعاده، فما فى بقيه الروايات من نفي الشيء عليه هو كما فى بقيه الأبواب من نفي لزوم اعاده الحج من قابل و نحو ذلك،

و يشهد ثانياً لكون مورد السؤال الثانى فى الروايات هو عن صحه الحج أن الراوى سئل ثانيا بعد علمه بلزوم تدارك الطواف فى الاثناء من جوابه الأول فكان ذلك موجباً للشك فى صحه النسك حينئذ، لأن تدارك الطواف هو الوظيفة التى فرض الجهل بها بعد ما بين فى صدر تلك الروايات أنها وظيفة الشاك.

و ثالثاً: ان فرض كون السؤال الثانى هو عن خصوص الطواف و قضائه دون صحه النسك يستلزم مفروغيه صحه الحج عند الراوى و هو خلاف الظاهر مع فرض لزوم تدارك المذكور فى الجواب الأول.

و هذا المفاد فى الروايات هو الاقوى لا ما ذهب إليه الشيخ و جماعه من حمل

ص: ٣٤٤

الشك على ما بعد الفراغ، ولا- ما ذهب إليه جماعه من متأخري المتأخرين كالاردبيلي و صاحب المدارك و المجلسي، و صاحب الحدائق، و جمله من اعلام العصر من تفسير نفى الشيء بنفى لزوم تدارك الطواف.

و رابعاً: يشهد لذلك تكرر هذا التعبير في أبواب الصلاة المنصب لصحتها أولاً، لا- لنفى لزوم التدارك بالقضاء و نحوه الا بالاطلاق الذى هو محل تأمل بعد مسبقه الأمر بتدارك الطواف، و أما التعبير في صحيحه منصور ب- الاعاده احب الى و افضل - فقد تكرر في الروايات استعماله في موارد الوجوب، و لعل هذا الحمل يظهر من الاردبيلي في نهايه كلامه بقريته أنه ساوى بين الخلل الموضوعى و هذا الخلل الحكمى، و جعل بطلان النسك منحصراً في الخلل العمدى، و بالتالى تبين لنا عموم قاعده صحه النسك بالخلل في الطواف و السعى غير العمدى، سواء كان حكماً او موضوعياً فيما إذا لم يتركه من رأس فيتضح الحال في المقام الثانى.

و أما حمل الشيخ الشك على ما بعد الفراغ فخالفاً للظاهر لوحده مورد السؤال الثانى مع السؤال الأول.

و هاهنا فروع:

الأول: لو شك بعد الفراغ و تجاوز المحل فلا يعتنى بشكه لعموم قاعده التجاوز و الفراغ. انما الكلام في تحديد المحل. فقد ذهب في كشف اللثام إلى أن الفراغ يحصل بالنيه و البناء و هو محل تأمل كما حرر في القاعده، مضافاً إلى ما مرّ من دلالة روايات القران على بقاء الموالاه بالكون في المحل، فالفراغ كما مر لا يحصل إلا بالخروج عن المطاف او بالاشتغال بالصلاه او السعى، او بالفاصل المزيل للموالاه.

الثانى: اذا يقن السبعه و شك في الزائد ثمانية فصاعداً فطوافه صحيح، و يدل على ذلك صحيحه الحلبي قال : سألت أبا عبد الله عن رجل طاف بالبيت

(مسأله ۳۱۹): يجوز للطائف أن يتكل على إحصاء صاحبه في حفظ عدد أشواطه إذا كان صاحبه على يقين من عددها (۱).

طواف الفريضة فلم يدر أ سبعة طاف أم ثمانية. قال: اما السبعة فقد استيقن، و انما وقع وهمه على الثامن فليصلى ركعتين (۱). و في موثقتة الأخرى (فلم يدر سبعة طاف أم ثمانية). قال : (يصلى ركعتين) (۲). و مثلها مصححه جميل (۳). ثم إن تعبيره باستيقن و حصره للوهم بالثامن دال على لزوم تيقن و اتمام السابع، و مثله مورد السؤال في الروايتين الاخيرتين و إن لم يكن في جوابه حيث عبر فيهما و في الأول بكلمه (طاف) أى تم شوطه و منه يتضح أن الاظهر البطلان لو لم يتم السابع.

الثالث: لا فرق في البطلان فيما لو شك في عدد الأشواط في النصف الأول او الثاني، ما دام أحد طرفي الشك النقصان.

و يدل عليه صحيح الا-عرج قال: سألت أبا عبد الله عن الطواف أ يكتفى الرجل بإحصاء صاحبه. قال: (نعم) (۴). و مثله مضمرة صفوان قال: سألته عن ثلاثه دخلوا في الطواف فقال واحد منهم احفظوا الطواف، فلما ظنوا أنهم قد فرغوا قال واحد منهم معى سته أشواط . قال: إن شكوا كلهم فليستأنفوا، و إن لم

ص: ۳۴۶

- ۱- ۱) أبواب الطواف، ب ۳۵، ح ۱.
- ۲- ۲) نفس الباب، ح ۲.
- ۳- ۳) نفس الباب، ح ۳.
- ۴- ۴) أبواب الطواف، ب ۶۶، ح ۱.

مسألة ٣٢٠: إذا شك في الطواف المندوب بينى على الأقل

(مسألة ٣٢٠): إذا شك في الطواف المندوب بينى على الأقل و صح طوافه (١).

مسألة ٣٢١: إذا ترك الطواف في عمره التمتع عمدا مع العلم بالحكم أو مع الجهل به

(مسألة ٣٢١): إذا ترك الطواف في عمره التمتع عمدا مع العلم بالحكم أو مع الجهل به و لم يتمكن من التدارك قبل الوقوف بعرفات بطلت عمرته و عليه إعادة الحج من قابل، و الأظهر الاتيان باعمال العمره المفردة لاجل الخروج من إحرامه. و إذا ترك الطواف في الحج متعمدا و لم يمكنه التدارك بطل حجه و لزمته الاعاده من قابل، و إذا كان ذلك من جهه الجهل بالحكم لزمته كفاره بدنه أيضاً (٢).

مسألة ٣٢٢: إذا ترك الطواف نسيانا وجب تداركه بعد التذکر

(مسألة ٣٢٢): إذا ترك الطواف نسيانا وجب تداركه بعد التذکر، فان

يشكوا و علم كل واحد منهم ما في يديه فليبنوا (١). و غيرها.

و تدل عليه موثقه حنان بن سدير المتقدمه (٢)، و معتبره أبى بصير (٣).

قد تقدم الكلام في ذلك مفصلاً في قاعده صحه النسك مع الخلل غير العمدى سواء من جهه الحكم او من جهه الموضوع، و لزوم قضاء الطواف و السعى، عدا ترك الطواف عمداً عالماً كان او جاهلاً و أنه يجب عليه كفاره بدنه كما تقدم ذكر النص على ذلك (٤)، فلاحظ اول مبحث شرائط الطواف و المسائل السابقه في

ص: ٣٤٧

١-١) أبواب الطواف، ب ٦٦، ح ٢.

٢-٢) أبواب الطواف، ب ٣٣، ح ٧.

٣-٣) نفس الباب، ح ١٢.

٤-٤) أبواب الطواف، ب ٥٦، ح ١ و ح ٢.

تذكره بعد فوات محله قضاءه و صح حججه، و الأحوط إعادته السعي بعد قضاء الطواف، و إذا تذكره في وقت لا يتمكن من القضاء أيضاً كما إذا تذكره بعد رجوعه إلى بلده وجبت عليه الاستنابه، و الأحوط أن يأتي النائب بالسعي أيضاً بعد الطواف (١).

هذا الفصل، و يأتي له تتمه في المسائل اللاحقه.

و هذه المسأله هي المورد الثاني الذي يتضمن الطائفه الأخرى الداله على قاعده صحه النسك عند الخلل غير العمدي في الطواف و السعي، و قد تقدم في أول شرائط الطواف نقل كلمات المشهور بذهابهم إلى ذلك و استظهارهم من النسيان مطلق الخلل غير العمدي الموضوعي، و هو في محله كما سيأتي في الروايات، و هي صحيحه على بن جعفر عن أخيه قال: سألته عن رجل نسي طواف الفريضة حتى قدم بلاده و واقع النساء كيف يصنع؟ قال: يبعث بهدي إن كان تركه في حج بعث به في حج، و إن كان تركه في عمره بعث به في عمره، و وكل من يطوف عنه ما تركه من طوافه (١). و صحيح منصور بن حازم قال: سألت أبا عبد الله عن رجل بدأ بالسعي بين الصفا و المروه قال: يرجع فيطوف بالبيت، ثم يستأنف السعي. قلت: إن ذلك قد فاته قال: عليه دم، أ لا ترى إنك إذا غسلت شمالك قبل يمينك كان عليك ان تعيد على شمالك (٢). و يعتضد بصحيحه الحسن بن عطيه قال: سأله سليمان بن خالد و انا معه عن رجل طاف بالبيت سته اشواط. قال أبو

ص: ٣٤٨

-
- ١- ١) أبواب الطواف، ب ٥٨، ح ١.
 - ٢- ٢) أبواب الطواف، ب ٦٣، ح ١.

عبد الله . و كيف طاف سته اشواط. قال: استقبل الحجر و قال الله اكبر و عقد واحداً. فقال أبو عبد الله : يطوف شوطاً. فقال سليمان: فانه فاته ذلك حتى اتى اهله قال: يأمر من يطوف عنه (١).

و حمل الشيخ فى التهذيب للروايه الأولى على خصوص طواف النساء لا- وجه له بعد اطلاق عنوان طواف الفريضة لطواف النسك، بل انصرافه إلى ذلك فضلاً عن الاطلاق. مضافاً إلى اطلاق العمره إلى عمره التمتع و ليس فيها طواف نساء، و أما الروايه الثانيه فتصريحه باتيان الطواف دال على أن المنسى اصاله هو الطواف الذى اوجب الخلل فى الترتيب فيتدارك بالاعاده كما انها داله على لزوم اعاده السعى إذا لم يأت بالطواف الا ما يستثنى مما سيأتى كما لو طاف بعض الاشواط و لم يتم ثم سعى. و يدل على لزوم اعاده السعى ايضاً. صحيحه منصور بن حازم قال: سألت أبا عبد الله عن رجل طاف بين الصفا و المروه قبل أن يطوف بالبيت. قال: يطوف بالبيت ثم يعود إلى الصفا و المروه فيطوف بينهما (٢). و دلالتها بالاطلاق بخلاف السابقه فانها صريحه فى من فاته محل التدارك بلزوم اعادتها. نعم فى موثق اسحاق بن عمار التفصيل قال قلت لأبى عبد الله رجل طاف بالكعبه ثم خرج فطاف بين الصفا و المروه. فبينما هو يطوف إذ ذكر أنه قد ترك من طوافه بالبيت. قال: يرجع إلى البيت فيتم طوافه ثم يرجع إلى الصفا و المروه فيتم ما بقى. قلت: فان بدأ بالصفا و المروه قبل أن يبدأ بالبيت فقال: يأتى البيت فيطوف

ص: ٣٤٩

١- ١) أبواب الطواف، ب ٣٢، ح ١.

٢- ٢) أبواب الطواف، ب ٦٣، ح ٢.

مسأله ٣٢٣: إذا نسي الطواف حتى رجع إلى بلده

(مسأله ٣٢٣): إذا نسي الطواف حتى رجع إلى بلده، و واقع أهله لزمه بعث هدى إلى منى إن كان المنسى طواف الحج، و إلى مكة إن كان المنسى طواف العمرة، و يكفي في الهدى أن يكون شاه (١).

مسأله ٣٢٤: إذا نسي الطواف و تذكره في زمان يمكنه القضاء قضاء بإحرامه الأول من دون حاجه إلى تجديد الإحرام

(مسأله ٣٢٤): إذا نسي الطواف و تذكره في زمان يمكنه القضاء قضاء بإحرامه الأول من دون حاجه إلى تجديد الإحرام، نعم إذا كان قد خرج من

به ثم يستأنف طوافه بين الصفا و المروه. قلت: فما الفرق بين هذين. قال: لأن هذا قد دخل في شيء من الطواف و هذا لم يدخل في شيء منه (١). و منه يظهر أن الأقوى اعاده السعى على التفصيل المزبور و جعل المدار فيه على الاتيان بنصف السعى و عدمه على الأقوى و ذلك لإطلاق اعتبار الموالاه في الطواف و السعى كما تقدم بضميمه مفاد الموثقه المتقدمه و تحصل من ذلك أنه لو نسي بعض الطواف و تذكره أثناء السعى فإنه كان دون النصف استأنفهما و إن كان دون النصف من الطواف خاصه اعادهما ايضا و ذلك لأن ما أتى به من الطواف فاسد لفقد الموالاه فيكون حاله كما لو لم يأت بالطواف من رأس فيلزمه اعاده السعى بعد اعاده الطواف، و إن كان تذكره دون النصف من السعى خاصه اعاده خاصه بعد إتمامه للطواف و ان كان فوق النصف منهما اتمهما مع الترتيب و بيان ذلك أن اطلاق قوله في الموثقه باتمام السعى مقيد بما دلّ على اعتبار الموالاه في النصف الأول في كل من الطواف و السعى.

قد ظهر الكلام فيها مما تقدم.

ص: ٣٥٠

مكة و مضى عليه شهر أو أكثر لزمه الإحرام لدخول مكة كما مر(١).

مسألة ٣٢٥: لا يحل لناسي الطواف ما كان حله متوقفاً عليه حتى يقضيه بنفسه أو بنائبه

(مسألة ٣٢٥): لا يحل لناسي الطواف ما كان حله متوقفاً عليه حتى يقضيه بنفسه أو بنائبه(٢).

مسألة ٣٢٦: إذا لم يتمكن من الطواف بنفسه لمرض أو كسر أو أشباه ذلك

(مسألة ٣٢٦): إذا لم يتمكن من الطواف بنفسه لمرض أو كسر أو أشباه ذلك لزمته الاستعانة بالغير في طوافه و لو بان يطوف راكباً على متن رجل آخر، و إذا لم يتمكن من ذلك أيضاً وجبت عليه الاستتابة فيطاف عنه، و كذلك الحال بالنسبة إلى صلاه الطواف فيأتي المكلف بها مع التمكن و يستتنب لها مع عدمه.

و قد تقدم حكم الحائض و النفساء في شرائط الطواف(٣).

يظهر الكلام في هذه المسألة مما مرّ في أبواب العمرة و أحكام دخول مكة.

و قد مرّ الكلام في ذلك في مبحث الاحرام من أنه حاله مسببه لا يتحلل منها الا باتيان جميع الاعمال مضافاً إلى المحلل و يدل عليه في خصوص المقام صحيح على بن جعفر المتقدم (١).

قاعده في كون افعال النسك و العبادات اربع مراتب:

و المراد بذلك أن النسكين بدأ من الاحرام إلى التقصير بل كذلك الموقفين و كل اجزائها من الافعال هي ذات مراتب أربع و سواء كان النسك نديباً أو واجباً. فالمرتبه الأولى هي ان يأتي بالفعل بنفسه مباشرة استقلالاً، و المرتبه الثانيه عند العجز عن الأولى أن يأتي بالفعل مباشرة بمعونه غيره ، و المرتبه الثالثه أن يوقع الفعل

ص: ٣٥١

فيه إن عجز عن الأوليتين، كما هو الحال في المغمى أو الصبى الذى لا يدرك ولا يميّز وهذه المرتبه هي نحو من النيابة الا أن النائب لا- يوقع الفعل النيابة في بدن النائب نفسه، بل يوقع الفعل في بدن المنوب عنه، فالنيه و اليجاد هي من النائب، و قد شرحنا ذلك مفصلاً في حج الصبيان فلاحظ نعم اللازم نيه من يوقع الفعل في العاجز اذ هو النائب كما دلت على ذلك روايات ايقاع الحج في الصبى فلاحظ ثمه. و المرتبه الرابعه أن يؤتى بالفعل نيابه عنه باتيان النائب نفسه. و قد ذهب إلى ذلك المشهور في عموم افعال النسك حتى الاحرام كما لو اغمى عليه قبل أن يحرم و كذلك في الصبى و كذلك في الموقفين، بل لا يبعد التزام الاجزاء في الحج الواجب في المغمى عليه أيضاً.

بل إن هذه القاعده ساريه في جمله من أبواب العبادات كما في الصلاه و الوضوء و الغسل و كما هو الحال في غسل و تيمم الميت.

و يدل عليه صحيح حريز عن أبى عبد الله قال: المريض المغلوب و المغمى عليه يرمى عنه و يطاف به (١). و فى صحيحه الآخر عن أبى عبد الله سألت عن الرجل يطاف به و يرمى عنه فقال نعم إذا لا يستطيع (٢). و صحيحه معاويه بن عمار عن أبى عبد الله قال: إذا كانت المرأه مريضه لا تعقل فليحرم عنها و يتقى عليها ما يتقى على المحرم و يطاف بها او يطاف عنها و يرمى عنها (٣).

ص: ٣٥٢

١-١) أبواب الطواف، ب٤٧، ح١.

٢-٢) أبواب الطواف، ب٤٧، ح٣.

٣-٣) أبواب الطواف، ب٤٧، ح٤.

و مقتضى هذه الروايه جواز عقد النسك نيابه فى العاجز كما هو الحال فى الصبى و إن كان للحج المفروض، و ذكر الافعال تلو بعضها البعض دال على العموم و أن ذكرها من باب التمثيل. و فى موثق اسحاق بن عمار أنه سئل أبا الحسن موسى عن المريض ترمى عنه الجمار؟ قال: نعم يحمل إلى الجمره و يرمى عنه. قلت: لا- يطيق قال: يترك فى منزله و يرمى عنه (١). قال: قلت: المريض المغلوب يطاف عنه؟ قال: لا و لكن يطاف به (٢). و هذه الروايه داله على أن المرتبه الرابعه متأخره عن المرتبه الثالثه المتقدمه. و فى صحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله قال: الصبيان يطاف بهم و يرمى عنهم قال. و قال أبو عبد الله : إذا كانت المرأه مريضه لا- تعقل يطاف بها او يطاف عنها (٣). و مفاد هذه الروايه هو الفعل فى المرتبتين الثالثه و الرابعه و فى صحيحه اخرى لمعاويه بن عمار عن أبى عبد الله قال: الكسير يحمل فيطاف به و المبطون يرمى و يطاف عنه و يصلى عنه (٤). هذا و قد مرت روايات احجاج الصبيان (٥). و غيرها من الروايات (٦) كصحيح

ص: ٣٥٣

-
- ١- ١) أبواب الرمي، ب ١٧، ح ٢.
 - ٢- ٢) أبواب الطواف، ب ٤٧، ح ٥.
 - ٣- ٣) نفس الباب، ح ٩.
 - ٤- ٤) أبواب الطواف، ب ٤٩، ح ٧.
 - ٥- ٥) أبواب اقسام الحج، ب ١٧.
 - ٦- ٦) بقيه روايات ب ٤٧ و ٤٩ من أبواب الطواف.

حفص بن البختري (١). و معتبره اسحاق بن عمار (٢).

و فى الصحيح إلى جميل بن دراج عن بعض اصحابنا عن أحدهما فى مريض اغمى عليه فلم يعقل حتى اتى الموقف [اتى الوقت] فقال: يحرم عنه رجل (٣).

و هذه الروايه على تقدير نسخه الموقف تدل على اجزاء الوقوف بالمغمى عليه كما افتى بذلك المشهور. و أما على نسخه الاخرى [الوقت] فتدل على جواز

ص: ٣٥٤

-
- ١-١) أبواب الطواف، ب ٥٠، ح ٣.
 - ٢-٢) أبواب الطواف، ب ٤٥، ح ٢.
 - ٣-٣) أبواب الاحرام، ب ٥٥، ح ٢.

صلاه الطواف

و هي الواجب الثالث من واجبات عمره التمتع، و هي ركعتان يؤتى بهما عقيب الطواف، و صورتها كصلاه الفجر و لكنه مخير في قراءتها بين الجهر و الاخفات، و يجب الإتيان بها قريباً من مقام ابراهيم ، و الأحوط بل الأظهر لزوم الإتيان بها خلف المقام، فإن لم يتمكن فيصلى في أى مكان من المسجد مراعيًا الأقرب فالأقرب إلى المقام على الأحوط، هذا في طواف الفريضة، أما في الطواف المستحب فيجوز الإتيان بصلاته في أى موضع من المسجد اختياراً(١).

يقاع الاحرام فيه ونيه الاحرام عنه.

و في صحيحه أبى على بن راشد قال: كتبت إليه اسأله عن رجل محرم سكر و شهد المناسك و هو سكران أ يتم حجه على سكره. فكتب لا- يتم حجه (١). و هذه الروايه داله على أن العجز و الاغماء اذا كان في معصيه فلا تشرع في حقه المرتبه الثالثه فضلاً عن الرابعه.

و يدل عليه قوله تعالى: **وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلِّينَ** (٢). و المشابه الفرد البارز فيها الطواف ، فعطف الامر بالصلاه

ص: ٣٥٥

١- ١) أبواب الطواف، ب ٥٥، ح ١.

٢- ٢) البقره: ١٢٥.

فى ذلك الموضوع لا يخلو من اشعار بترتب الصلاه على الطواف. فيكون ذكر جعل البيت مثابه توطئه إلى مناط تشريع الصلاه كما ذكر ذلك بعض المفسرين.

و تدل عليه أيضاً طوائف عديده من الروايات (١).

إلا أن الكلام يقع فى أمور:

الأول: هل أن ركعتى الطواف من اجزاء النسك، أم أنها لازم مترتب على الطواف كترتب الكفاره على سببها. و على الأول فهل هى ركن يبطل النسك بتركها عمداً او بالجهل التقصيرى أم لا.

نسب إلى المشهور الثانى بل حكى فى الخلاف عن قوم من اصحابنا انهما غير واجبتين (٢). ففى المستند للراقى حكى عن المسالك أن التارك عمداً لهما كالناسى و قال فى الجواهر حاكياً عن المسالك أن الاصحاب لم يتعرضوا لذكر الترك العمدى و الذى يقتضيه الاصل أنه يجب عليه العود مع الامكان، و مع التعذر يصليهما حيث امكن، ثم حكى عن المدارك الاشكال فى صحه الافعال المتأخره عنهما، كما حكى فى المستند استشكال صاحب الذخيره ايضا و استجود كل من صاحب الحدائق و الرياض اشكال المدارك. و قال فى الجواهر: قد يقال بتناول صحيح الجاهل للمقصر الذى هو كالعامد، كما أنه قد يقال بأن الادله المزبوره خصوصاً الآيه و ما اشتمل على الاستدلال بها من النصوص إنما تدل على وجوبها بعد الطواف

ص: ٣٥٦

١- ١) أبواب الطواف، ب ٧١ - ب ٨٠.

٢- ٢) الخلاف كتاب الحج ٣٢٧: ٢.

لا اشتراط صحته بهما، و لذا كان له تركهما فى الطواف المندوب و لم يؤمر باعاده السعى و غيره من الافعال لناسيهما و الجاهل بهما، فليس حيثئذ فى عدم فعلهما بعد الطواف عمداً الا الاثم و وجوب القضاء كما ذكره ثانى الشهيدين لا بطلان ما تعقبهما من الافعال، و جعلهما فى المتن من لوازم الطواف أعم من ذلك، و حكى فى المستند عن صاحب الرياض فى من قصر فى صحه الركعتين أنه لا وجه لبطلان النسك بطلانهما لانهما ليستا من أركان الحج و حكى عن والده الاشكال فى صحه النسك و مال هو لذلك أيضا (١). و ألحق الميرزا النائينى فى مناسكه العامد بالناسى.

هذا و يستدل للأول بما فى الاخبار البيانيه من الحج حيث تضمنت التعبير (طاف ثم صلى ثم سعى) الداله لمكان التعبير بثم على الترتيب، و كذا ما ورد فىمن نسي ركعتى الطواف حتى دخل السعى أنه ينصرف فيأتى بهما ثم يرجع إلى السعى فيتمه (٢)، فتدل على لزوم ترتب السعى حال الذكر على الصلاه، و بما فى بعض النصوص أيضاً كصحيح معاويه بن عمار (و لا تأخرهما ساعه تطوف و تفرغ فصلهما) (٣) و مثله صحيح منصور (٤).

و فيه: انما ذكر أعم من الترتب و وجوب الفوريه فيها إذ لعل وجه تقديمه

ص: ٣٥٧

١-١ (١) مستند الشيعه ١٥٠: ١٢.

٢-٢ (٢) أبواب الطواف، ب ٧٧.

٣-٣ (٣) أبواب الطواف، ب ٧٦، ح ٣.

٤-٤ (٤) نفس المصدر، ح ٥.

الصلاه فى الاخبار البيانىه هو فوريتهمآ و اتساع وقتى السعى و كذلك الحال فى روايات قطع السعى و الاتيان بهما فإنه ينطبق مع الفورىه لاتساع وقت السعى بخلافها، لا ترتب السعى عليهما لا سيما و ان روايات الفورىه الآتىه تشدد على أن وقتهمآ يحدث بمجرد الطواف.

و بعباره أخرى: ان أدله الفورىه مانع عن استظهار الترتب من الادله المزبوره نعم تلك الادله لو لا الفورىه الثابته لكانت داله على الترتب و كذا الحال فيما دلّ (١) على قطع السعى لمن نسى ركعتى الطواف و المبادره لإتيانهمآ.

و بعباره ثالثه: ان العمده فى عدم الشرطيه ما اشار إليه صاحب الجواهر من أن ظاهر ادله الركعتى الطواف هو كون وجوبهمآ مسبب عن الطواف أى أن سبب وجوبها الطواف و هو بنحو الفورىه و قد تقدم أن الآيه تشعر بذلك.

و يستفاد ذلك من صحيحه محمد بن مسلم قال سألت ابا جعفر عن من طاف طواف الفريضة و فرغ من طوافه حيث غربت الشمس قال وجبت عليه تلك الساعه الركعتان فليصلهما قبل المغرب (٢) مع أن النصف الثانى من السعى يجوز قطعه لأداء الفريضة، كما أن التعبير (بوجبت عليه تلك الساعه) ظاهر فى سبب الطواف لوجوبها بنحو الفورىه.

و بعباره أدق إن ما فى صحيح محمد بن مسلم من ترتب وجوب الركعتين على الطواف لا ذات الركعتين على الطواف مقتضاه الارتباط بين الطواف، و حكم

ص: ٣٥٨

١-١) أبواب الطواف، ب ٧٧.

٢-٢) أبواب الطواف، ب ٧٦، ح ١.

الركعتين أى أنّ الطواف من قبيل قيود الوجوب لا- قيود الواجب فالارتباط ليس بين ذات الطواف و ذات الركعتين كأجزاء عملٍ واحد بل بين ذات الطواف و حكم الركعتين، و من ثمَّ يصحُّ التعبير بأن الطواف سببٌ لوجوب الركعتين نظير سببِهِ الزوال لوجود الظهر، لا سيما و أنّ فى صحيح محمد بن مسلم قد عبر عن الوجوب بلفظ وجبت عليه أى بالمعنى الاسمى لا بالمعنى الحرفى من قبيل هيئته الامر مما يؤكّد إرادته الحكم لا- التوطئه لإيراده المتعلق و بيان الارتباط بين ذاتى الطواف و الصلاة، فيكون التعبير المزبور نظير من ظلّل فليكفر أى أنّه من قبيل الواجب المستقل الذى حصل سببه فى ظرف الحج لا الواجب الارتباطى الضمنى، فيكون نظير أعمال منى فى اليوم الحادى عشر و الثانى عشر من رمى الجمرات و لزوم المبيت فى منى أى من أنها واجبات مستقلة ظرفها الحج.

و يؤيد هذا الاستظهار ما فى طواف النافلة من عدم كون ركعتى الطواف شرطاً لصحته فيجوز للطائف نفلًا أن يؤخّر إتيان الركعتين بإتيانه لاسابيع متعدده نعليه ثم يأتى بصلواتها بل لو لم يأت بها لما ضرّ ذلك بصحة الطواف.

و يعضد ذلك أيضاً ما ورد فى التى تحيض بعد الطواف مباشرة أنّها تسعى ثم تقضى الركعتين بعد طهرها كما فى صحيح زواره قال سألته عن امرأه طافت بالبيت فحاضت قبل أن تصلى ركعتين فقال ليس عليها إذا طهرت إلا الركعتين و قد قضت الطواف. و الروايه كما ترى صريحه فى تماميّه صحه الطواف من دون الركعتين و أن الركعتين واجبٌ مستقل (١). و مثله صحيحه أبى الصباح الكنانى ، و فى

ص: ٣٥٩

صحيح معاويه بن عمّار قال سألت أبا عبد الله عن امرأه طافت بالبيت ثم حاضت قبل أن تسعى؟ قال: (تسعى) الحديث (١)، و مثلها رواه سعيد الأعرج: قال سئل أبو عبد الله عن امرأه طافت بالبيت أربعه اشواط و هي معتمره ثم طمشت؟ قال تتم طوافها فليس عليها غيره متعتها تامه فلها أن تطوف بين الصفا و المروه و ذلك لأنها زادت على النصف و قد مضت متعتها و لتستأنف بعد الحج.

و دعوى خصوصيه الحكم بالحائض في هذه الروايات كما هو الحال في المتمتعه التي طمشت و لم تطف أنها تسعى و تقصر ثم تقضى طواف العمره قبل طواف الحج بعد الظهر، مع أن الترتيب لازم بين السعى و الطواف، و قد رفعت اليد عنه للعجز.

و فيه: أولاً أن ظاهر الروايات في المقام أن ذلك بمقتضى القاعده مع أن مسأله تأخير الطواف و تقديم السعى ليس متفق عليه كما سيأتى في السعى . و ثانياً: أن لسان صحيحه زراره أن تماميه الطواف من دون صلاه و إن كانت الصلاه واجباً مستقلاً هو بمقتضى طبيعه الطواف نفسه. و قد يستدل للشرطيه مضافاً إلى ما تقدم من الوجوه السابقه و التي تقدم النظر فيها بصحيحه معاويه بن عمار عن أبي عبد الله قال سألته عن امرأه تطوف بالبيت ثم تحيض قبل أن تسعى بين الصفا و المروه قال فإذا طهرت فلتسعى بين الصفا و المروه (٢) و حمله الشيخ على الافضليه مع سعه الوقت ، فيستظهر منها الدلاله على الترتب بين السعى و صلاه الطواف إذ

ص: ٣٦٠

١-١) أبواب الطواف، ب ٨٨، ح ٢.

٢-٢) أبواب الطواف، ب ٨٩، ح ٤.

تأخير السعى ليس لأجل الحيض فإنه غير مشروط بالطهاره مع أن السعى مشروط صحته بالموالاه مع الطواف بمقدار اليوم فالتأخير ليس الا لأجل شرطيه الترتيب بين الصلاه و السعى.

و يستدل أيضاً بصحيحه رفاعه قال سألت أبا عبد الله عن الرجل يطوف الطواف الواجب بعد العصر أ يصلى الركعتين حين يفرغ من طوافه فقال: نعم اما بلغك قول رسول الله يا بنى عبد المطلب لا تمنعوا الناس من الصلاه بعد العصر فتمنعوهم من الطواف (١).

و فيه: ان الصحيحه الأولى معارضه بصحيحه أخرى لمعاويه بن عمار المتقدمه الداله على أنها تقدم السعى و تراعى الموالاه بينه و بين الطواف، و الترجيح للأولى لأنها بمقتضى القاعده لمراعاة شرطيه الموالاه. مضافاً إلى اعتضادها بروايات أخرى فى الأبواب (٢) أمره بتقديم السعى. و يعزز ذلك ما ورد فيمن نسى ركعتى الطواف حتى شرع فى السعى حيث أنه ورد لسانان فى ذلك: أحدهما أمر بالقطع و تدارك الصلاه ثم العود إلى مكانه و ثانيهما: ما فى صحيحه محمد بن مسلم عن أبى جعفر أنه رخص له أن يتم طوافه ثم يرجع فيركع خلف المقام (٣) و قال الصدوق بالتخير.

الفرع الثانى : تجب الركعتان بنحو الفوريه بعد الطواف و قال الشيخ فى

ص: ٣٦١

١-١) أبواب الطواف، ب ٧٦، ح ٢.

٢-٢) أبواب الطواف، ب ٨٦ - ٨٩.

٣-٣) أبواب الطواف، ب ٧٧، ح ٢.

التهديب: فاما وقت ركعتي الطواف فحين يفرغ من الطواف ما لم يكن وقت صلاه الفريضة سواء كان ذلك بعد الغداه او بعد العصر - إلى ان قال - وقد رويت كراهه ذلك عند اصفرار الشمس، ثم استدل له بصحيحى محمد بن مسلم فيظهر من كلامه نديه الفوريه (١) كما دلت عليه جمله من الروايات كصحيح محمد بن مسلم المتقدم و صحيحى معاويه بن عمار و منصور بن حازم المتقدمين و غيرها من الروايات.

نعم فى صحيح محمد بن مسلم الآخر قال سألت ابا جعفر عن ركعتى طواف الفريضة فقال: (وقتهما اذا فرغت من طوافك، و أكرهه عند اصفرار الشمس و عند طلوعها) (٢).

و حملة الشيخ على التقيه لموافقه العامه، لكن الحمل لا يقتضى ابقاء ظهور الأمر بالفوريه على الوجوب إذ غايته هو مشروعيه و نديه الصلاه فوراً.

و فى صحيح على بن يقطين قال سألت ابا الحسن عن الذى يطوف بعد الغداه و بعد العصر و هو فى وقت الصلاه أ يصلى ركعات الطواف نافله كانت أو فريضه؟ قال: (لا) (٣).

و حملة الشيخ على تأخير ركعتى الطواف عن الفريضة الحاضره. و فى موثق اسحاق بن عمار عن أبى الحسن قال: ما رأيت الناس أخذوا عن الحسن

ص: ٣٤٢

١-١) التهذيب ١٤١: ٥.

٢-٢) أبواب الطواف، ب ٧٦، ح ٧.

٣-٣) نفس المصدر، ح ١١.

و الحسين إلا الصلاة بعد العصر و بعد الغداه فى طواف الفريضة (١). و فى صحيحه رفاعه سألت أبا عبد الله عن الرجل يطوف الطواف الواجب بعد العصر أ يصلى الركعتين حين يفرغ من طوافه؟ فقال: نعم. اما بلغك قول رسول الله (٢).. الخ. و قد تقدم نقله.

و يظهر من هاتين الصحيحتين أن الامر بالفوريه هو لدفع توهم الحضر عند العامه فى اوقات الصلاة المحظوره، مما قد يخذش فى استظهار لزوم الفوريه.

و فى صحيح محمد بن مسلم قال سألت ابا جعفر عن رجل طاف طواف الفريضة و فرغ من طوافه حين غربت الشمس قال: وجبت عليه تلك الساعه الركعتان فليصلها قبل المغرب و ظاهرها بدواً و إن كان هو الفوريه الا أن الأمر بذلك حيث أنه فى مورد توهم الحظر بسبب كون وقت الفريضة اليوميه فلا يتم الظهور فى الوجوب بل غايته النديه.

و فى صحيح معاويه بن عمار قال: قال أبو عبد الله : (اذا فرغت من طوافك فائت مقام إبراهيم فصل ركعتين) إلى أن قال (و هاتان الركعتان هما الفريضة ليس يكره لك أن تصليهما فى أى الساعات شئت، عند طلوع الشمس و عند غروبها و لا تؤخرها ساعه تطوف و تفرغ فصليهما) (٣).

و التقريب فى دلالتها، كما تقدم لتعرضه لدفع توهم الحظر فيكون الامر

ص: ٣٦٣

١- ١) أبواب الطواف، ب ٧٦، ح ٤.

٢- ٢) أبواب الطواف، ب ٧٦، ح ٢.

٣- ٣) نفس المصدر، ح ٣.

وارداً هذا المورد لكن ذيلها شاهد بالفوريه لتأكيد النهى عن التأخير بعد ما دفع توهم الحظر فى صدر الجواب، فالأقوى البناء على الفوريه كما هو مقتضى صحاح عديده متقدمه.

الفرع الثالث: صورته ركعتى الطواف كركعتى صلاه الصبح لإطلاق الامر بالركعتين و كما تدل عليه الروايات الوارده أيضاً (١)، المتضمنه للأمر بالسوره بعد الفاتحه، و هى التوحيد فى الأولى و الجحد فى الثانية، و اطلاقها دال ايضاً على التخيير فى كيفية القراءة جهراً و إخفاً.

الفرع الرابع: اللازم الاتيان بها خلف المقام فإن لم يتمكن فالأقرب الاقرب إليه.

و المعروف فى الكلمات لزوم ذلك إلا- إذا زوحم او ازدحم فمن الجانبين، او وراء المقام بحياله، إلا الصدوق فاستثنى طواف النساء و الشيخ فى الخلاف ذهب إلى استحبابه، و يدل عليه قوله تعالى: **وَ إِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَ أَمْناً وَ اتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلِّينَ (٢)** و ظاهر الآيه الصلاه فى المقام أو عنده لأنه معنى اتخاذه مصلى أى مكاناً للصلاه سواء كانت (من) بيانيه او اتصاليه او ابتدائيه نشويه فهى تقارب عنوان العنديه.

و الروايات الوارده فى المقام: كصحيح إبراهيم بن أبى محمود قال: قلت للرضا أصلى ركعتين طواف الفريضة خلف المقام حيث هو الساعه أو حيث

ص: ٣٦٤

١- ١) أبواب الطواف، ب ٧١.

٢- ٢) البقره: ١٢٥.

كان على عهد رسول الله قال: حيث هو الساعه (١). و صحيح معاويه ابن عمار قال: قال أبو عبد الله : إذا فرغت من طوافك فأت مقام إبراهيم فصلى ركعتين و اجعله إماماً... الحديث (٢). و فى حسنه زراره عن أحدهما قال: لا ينبغي أن تصلى ركعتى الطواف الفريضة الا عند مقام إبراهيم . و أما التطوع فحيث شئت من المسجد (٣). و فى صحيح جميل بن دراج عن أحدهما أن الجاهل فى ترك الركعتين عند مقام إبراهيم بمنزله الناسى (٤). و فى موثق عبيد بن زراره المتقدم عنه يرجع فيصلى عند المقام أربعاً (٥). و فى صحيح أبى الصباح الكنانى المتقدم عنه إن كان بالبلد صلى ركعتين عند مقام إبراهيم فإن الله عز و جل يقول و اتخذوا من مقام إبراهيم مصلى (٦).

و الروايات كما ترى على ألسن مختلفه فأكثرها تضمنت التعبير بخلف المقام، و الظاهر منه المنسب هو الورا القريب، و فى جملة أخرى منها التعبير ب- (عند المقام) و النسبه بين هذا اللسان و السابق هى من وجه إذ الثانى يشمل الجانبين دون الورا البعيد على تقدير شمول اللسان الأول له ، و إلا فتكون النسبه أعم مطلقاً ، و اللسان

ص: ٣٤٥

-
- ١-١) أبواب الطواف، ب ٧١، ح ١.
 - ٢-٢) نفس الباب، ح ٣.
 - ٣-٣) أبواب الطواف، ب ٧٣، ح ١.
 - ٤-٤) أبواب الطواف، ب ٧٤، ح ٣.
 - ٥-٥) نفس الباب، ح ٦ و ح ٧.
 - ٦-٦) أبواب الطواف، ب ٧٤، ح ١٦.

الثالث فيها اجعله (إماماً) وهذا على الكسر (إماماً) ظاهر في مفاد اللسان الأول، و على الفتح (أماماً) ظاهر في مطلق الحيال و الموازاه في جهه القبله و لو من بعد، و الارجح هو الكسر لكونه تفسيراً للآيه في الروايه، و هو الانسب بخلاف الفتح أى اتخذوا من مقام إبراهيم مصلاً أى إماماً - بالكسر - و اللسان الرابع فيها حيال المقام كما فى صحيح الحسين بن عثمان قال: رأيت أبا الحسن موسى يصلى ركعتى طواف الفريضة بحيال المقام قريباً من ظلال المسجد (١). و فى طريق الشيخ التعليل فى الروايه لكثيره الناس (٢). و هو ظاهر فى الاختصاص بالاضطرار على طريق الشيخ و على أى تقدير الفعل مجمل و لذلك حملة صاحب الجواهر على عدم اتساع الوقت ايضاً إذ هو القدر المتيقن.

فتحصل من هذه الألسن عمومات على درجات.

الأول: هو عنوان عند المقام.

الثانى: عنوان خلفه او إماماً.

الثالث: الحيال و الموازاه عند الاضطرار.

و مقتضى تقييد الأول بالثانى هو تعيين الخلف و هو يتسع بالمقدار الصادق عرفاً إلى أذرع و نحوه لأن الخلف من ماده خَلَفَ و يخلف و خليفه و ما يأتى تلو الشىء . نعم لو اضيف إلى المساحات الكبيره يتسع بخلاف ما لو كانت إضافته إلى المساحات المتوسطه أو الصغيره، مضافاً إلى ورود التعبير فى الروايات بالأمر بإتيان المقام و كذلك

ص: ٣٦٦

١- ١) أبواب الطواف، ب ٧٥، ح ٢.

٢- ٢) أبواب الطواف، ب ٧٥، ح ١.

مفاد الآية حيث أن الخلف بيانٌ له و تحديد و أنه معنى العنديه، و مقتضى القاعده حين تعذر الخلف هو سقوطه و بقاء إطلاق الدرجه الأولى من العموم (عند المقام) فيتعين الجانبان بنحو لا يتقدم عليه، إذ الخاص و هو العموم من الدرجه الثانيه إنما يقيد العموم من الدرجه الأول في فرض القدره و لا إطلاق له في فرض العجز مضافاً إلى القطع بعدم سقوط صلاه الطواف على كل حال مع تعذرها خلف المقام و مع تعذرهما يرجع إلى العموم الثالث كما اختاره صاحب الجواهر.

و منه يظهر ضعف التخيير فضلاً عن تعيين العموم من الدرجه الثالثه و تقدمه على الجانبين، نعم لو كان قد ورد التعبير بكونه قبلهً أماماً (بالفتح) لكان عموماً من الدرجه الأولى و نسبتته مع لسان (عنده) هي من وجه فمقتضى القاعده حينئذٍ عند التعذر هو التخيير في العمل بين العمومين بعد عدم إمكان تقييد كلٍّ بالآخر في صوره الاضطرار، نعم لو بنى على عدم التخيير في التعارض فاللازم الاحتياط بالجمع لكن ذلك كله على فرض وجود (أماماً و قبلهً) و لو قرئت أماماً بالفتح فلا بد من حملها على القدام القريب لكونه تفسيراً للاتخاذ المذكور في الآية ليكون المقام موضع الصلاه.

و أما صحيحه الحسين بن عثمان فحيث أن مفادها فعلٌ لا إطلاق له فلا يرفع اليد عن العمومات السابقه مع القدره على اتخاذ المقام مصلاً و مكاناً للصلاه، لا سيما و أن الروايه في طريقها الآخر معلله بكثرة الناس فتكون الصلاه بحيال المقام من بعد ملحقه بعنوان الاتخاذ.

و أما تقييد صاحب الجواهر الصلاه من بعد بضيق الوقت كقدر متيقن فلم يرتكبه المشهور استثناساً بما ورد من التوسع في ناسي الصلاه أنه يأتي بها عند المشقه خارج المسجد مضافاً إلى بعد التقييد المزبور في فعله .

مسألة ٣٢٧: من ترك صلاة الطواف عالماً عامداً

(مسألة ٣٢٧): من ترك صلاة الطواف عالماً عامداً بطل حجه لاستلزامه فساد السعي المترتب عليها (١).

مسألة ٣٢٨: تجب المبادرة إلى الصلاة بعد الطواف

(مسألة ٣٢٨): تجب المبادرة إلى الصلاة بعد الطواف بمعنى أن لا يفصل بين الطواف و الصلاة عرفاً (٢).

مسألة ٣٢٩: إذا نسي صلاة الطواف و ذكرها بعد السعي

(مسألة ٣٢٩): إذا نسي صلاة الطواف و ذكرها بعد السعي أتى بها، و لا تجب إعادته السعي بعدها و إن كانت الإعادة أحوط، و إذا ذكرها في أثناء

ثم إن صدق العنديه إلى سبعة أمتار و نحوها ظاهر أما الزائد بأكثر فالصدق فيها خفى و قد يفصل في الزائد بين اتصال الصفوف و عدمها، لكن الاتصال بصفوف الطائفين لا يخلو من إشكال للحيلولة، و على أى تقدير فعند الدوران بين مشكوك الصدق و الجانبين يتعين الثانى لإحراز الامتثال فى الثانى دون الأول كما أن الخلف يصدق مع عدم المقابله بنحو الخط المستقيم مع المقام و الكعبه و كذا امام بالكسر او الفتح هذا اذا ما كان الانحراف يسيراً، و لك ان تقول أن الحيال يتسع كلما ابتعد المصلى عن المقام بنحو المثلث رأسه عند المقام و قاعدته عند جدران المسجد نظير ما ذكرناه فى محاذاه الحجر الأسود عند بدأ الطواف.

هذا مبتنى على القول بجزئيه الصلاة للنسك، بل قد ذهب القائل بالجزئيه إلى فساد الحج فيما لو أخر الصلاة بنحو تنفى الموالاه العرفيه بين الطواف و الصلاة، و يظهر من البعض ايضاً بطلان الطواف مع التأخير لا خصوص السعي، فعليه إعادته الطواف أيضاً، و كل هذا مبتنى على القول بالجزئيه. و قد عرفت ضعفه فيما تقدم.

قد تقدم أن الأقوى لزوم الفوريه، و انها تكليفيه لا وضعيه، كما قد عرفت أن البعض قد بنى على كون الفوريه وضعيه.

السعى قطعه و أتى بالصلاه فى المقام ثم رجع و أتم السعى حيثما قطع، و إذا ذكرها بعد خروجه من مكه لزمه الرجوع و الإتيان بها فى محلها، فان لم يتمكن من الرجوع أتى إلى الحرم رجع إليه و أتى بالصلاه فى على الأَحوط الأولى، و حكم التارك لصلاه الطواف جهلاً حكم الناسى، و لا فرق فى الجاهل بين القاصر و المقصر (١).

و فى المسأله فروع:

الفرع الأول: اذا نسى صلاه الطواف إلى أن أتم السعى فيأتى بالصلاه و لا يعيد السعى و يدل عليه اطلاق النصوص الوارده فىمن نسى ركعتى الطواف حتى فرغ او انتقل إلى نسك آخر فانها اطلقت الامر باعاده الصلاه من دون التقييد باعاده السعى و كذلك الروايات الوارده فى من نسى ركعتى الطواف حتى أتى ببعض السعى فإنه يأتى بالصلاه ثم يتم ما بقى من دون اعاده (١). و قد نصت الروايات ان الجاهل كالناسى.

الفرع الثانى: إذا نسى الصلاه و أتى ببعض السعى. فمقتضى اطلاقات الروايات الوارده الاتيان بالصلاه ثم البناء على السعى حيث قطعه سواء كان قبل النصف او بعده كما فى صحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله أنه قال فى رجل طاف طواف الفريضة و نسى الركعتين حتى طاف بين الصفا و المروه ثم ذكر. قال: يعلم ذلك مكان ثم يعود فيصلى الركعتين ثم يعود إلى مكانه (٢). و مثلها صحيح

ص: ٣٤٩

١- ١) أبواب الطواف، ب ٧٧.

٢- ٢) أبواب الطواف، ب ٧٧، ح ١.

محمد بن مسلم (١) و الصحيح إلى حماد عيسى عمّن ذكره (٢). نعم روى الصدوق بإسناده عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر أنه رخص له أن يتم طوافه ثم يرجع فيركع خلف المقام (٣). وقال الصدوق في ذيلها بأى الخبرين أخذ جاز.

و الجمع بين اللسانين أسهل مئونه بناء على عدم جزئيه صلاه الطواف فى النسك و انما اللازم هو الفوريه فيمكن رفع اليد فى هذه الصوره لا- سيما إذا كان لم يكمل النصف أى أربع أشواط فانه يوجب ابطال ما فى يده، و إن كانت الروايات المتقدمه مصححه للبناء مطلقا لما أتى به لو قطعه للصلاه، و لكن لا بد من رفع اليد عن اطلاقها للكبرى المتقدمه فى شرطيه الموالاه فى الطواف و السعى فى النصف الأول، و هو بمقدار أربعة اشواط و اطلاق عبائر الاصحاب فى المقام محمول على هذا التفصيل و سيأتى تنصيب بعض الروايات (٤) الوارده فيمن نسي إكمال الطواف حتى شرع فى السعى.

الفرع الثالث: إذا نسي الصلاه و ذكرها بعد خروجه من مكه او فى منى و نحو ذلك، فعن المشهور التفصيل بالمشقه و عدمه فى الرجوع لأدائها خلف المقام، و كذا التفصيل فى الرجوع إلى الحرم إذا تعذر المقام.

ص: ٣٧٠

١-١) أبواب الطواف، ب ٧٧، ح ٣.

٢-٢) أبواب الطواف، ب ٧٧، ح ٤.

٣-٣) نفس الباب، ح ٢.

٤-٤) أبواب الطواف، ب ٦٣، ح ٣.

و الفروض المذكوره فى الروايات ثلاثه منها ما إذا كان فى منى، و الثانى ما إذا كان فى الطريق إلى منى، و منها ما إذا ارتحل عن مكه.

الأول: ما إذا تذكر فى منى و الروايات الوارده على لسانين، اللسان الأول ما دل على جواز أدائهما فى منى كموثقه عمر بن يزيد و صحيح هاشم بن المثنى (١). و كذا موثق حنان بن سدير (٢) الوارد فى قرن الثعالب التى هى من منى كما مرّ فى ميقات قرن المنازل. و الروايتين الأخيرتين هما الروايه المشتركه التى رواها بن بشار عن هشام بن المثنى و حنان، و الاقوى اتحاد هشام و هاشم لما ذكره جامع الرواه من قرائن فلاحظ. نعم فى الطريق الأول لروايه هاشم بن المثنى قوله أ فلا صلاهما حيث ما ذكر.

و اللسان الثانى ما دلّ على رجوعه إلى المقام كصحيح أحمد بن عمر الحلال (٣).

و كذا الروايات الآتية فى الأبطح و الطريق فى منى بناء على عدم الخصوصيه و كذا ايضا بعض الروايات الوارده فىمن ارتحل عن مكه و مضى قليلاً انه يرجع إلى المقام بل فى بعض الروايات (إن جاوز ميقات أهل ارضه فليرجع يصلها).

و الجمع بين اللسانين بحمل الأولى على ما اذا لم تكن مشقه و الثانيه عليها و ان كان أحوط ، و معاضد بما سيأتى بمن ارتحل عن مكه بتعليل الصلاه حيث ذكر

ص: ٣٧١

١-١) أبواب الطواف، ب ٧٤، ح ٨.

٢-٢) أبواب الطواف، ب ٧٤، ح ٩.

٣-٣) أبواب الطواف، ب ٧٤، ح ١٢.

لكى لا يشق عليه كما فى صحيح أبى بصير (١). الا أن فرض عدم المشقه فى منى لا سيما فى زمن صدور النص بعيد، نعم قد يتصور أن تذكره للصلاه كان فى وقت بقى عليه من اعمال مكه او كانت له حاجه فى مكه يذهب اليها فلا- تكون المشقه للرجوع للصلاه و الجمع المزبور على أى تقدير اوفق بالقواعد الاوليه.

ثم انه لو كان فى المزدلفه او عرفات و ذكر نسيان صلاه طواف العمره فالكلام هو الكلام نعم ظاهر المحكى عن الدروس انه يصلى فى الحرم مع القدره، و على أى تقدير لا بد من مراعاة فوريه الصلاه و ان كان الاولى اعادتها عند رجوعه إلى المقام.

الثانى: ما اذا كان فى طريقه إلى منى كالأبطح و نحوه فظاهر الروايات أنه يرجع و يدل عليه صحيح محمد بن مسلم و موثقتى زراره.

و كذا الروايات الآتية المفصله بين مكه و غيرها.

و الثالث: من ارتحل عن مكه و الروايات الوارده فيها بعضها مفصله بين مكه و خارجها كصحيحه أبى صباح الكنانى (٢)، و مثلها صحيحه معاويه بن عمار (٣). و بعضها الآخر الأمر بالتوكيل مطلقا كصحيح محمد بن مسلم (٤). كصحيح ابن مسكان (٥) عن حدثه و مثلها صحيح عمر بن يزيد المتضمن الامر بقضائه بنفسه

ص: ٣٧٢

١-١) نفس المصدر، ح ١٠.

٢-٢) نفس المصدر، ح ١٧.

٣-٣) نفس المصدر، ح ١٨.

٤-٤) نفس المصدر، ح ١٤.

٥-٥) نفس المصدر، ح ١٤.

أو وليه أو رجل من المسلمين (١).

و بعض ثالث كصحيحه عمر بن يزيد الاخرى عن أبى عبد الله فيمن نسي ركعتى الطواف حتى ارتحل من مكه. قال: إن كان قد مضى قليلاً فليرجع فليصليهما، أو يأمر بعض الناس فليصليهما عنه (٢).

و بعض رابع أمر بالرجوع مطلقاً كصحيح بن مسكان قال: و فى حديث آخر إن كان جاوز ميقات أهل أرضه فليرجع و ليصلهما فإن الله تعالى يقول وَ اتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلِّينَ (٣) و قد عرفت جمع المشهور بالتفصيل بين المشقه و عدمها و تعذر الحرم و عدمه، و ذهب بعض اعلام العصر إلى الاحتياط بالجمع بين الاستنابه و التوكيل و بين الصلاه حيث يذكر، لكن ظاهر صحيحه عمر بن يزيد الأخرى أن التوكيل و الاستنابه مقيده بما إذا كان مرتحلاً عن مكه بقرب منها. و مثله صحيح بن مسكان ايضاً (٤). و هذا التقييد فى التوكيل و الاستنابه أوفق بقاعده فوريه الصلاه لأن التوكيل من بلده يلزم منه التأخير إلا أن يفرض فى يومنا الحاضر فى بعض الموارد إمكان مراعاة الفوريه، و الظاهر أنها مقدمه على الصلاه من بعد. و من التفصيل فى هذه الروايات يتبين أن مراتب اداء الصلاه الاولى هى اتيان الصلاه عند المقام مباشره، فإن لم يمكن فنيابه، فإن لم يمكن ففى الحرم و إلا فحيث يذكر، و هذا بحسب

ص: ٣٧٣

-
- ١-١ (١) نفس المصدر، ح ١٣.
 - ١-٢ (٢) نفس المصدر، ح ١.
 - ٣-٣ (٣) نفس المصدر، ح ١٥.
 - ٤-٤ (٤) نفس المصدر، ح ١٤.

(مسأله ٣٣٠): إذا نسي صلاة الطواف حتى مات وجب على الولي قضاءها (١).

القدره و عدم المشقه مع مراعاة الفوريه. و الذى يدل على اعتبار الحرم فى الرتبه اللاحقه كما ذهب إليه الشهيد فى الدروس يستفاد مما ورد من الامر بالصلاه فى منى لمن تذكرهما فيها حيث هى مصداق للحرم. بل قد يستفاد من صحيح معاويه بن عمار (١) المتقدم باستظهار قضائهما فى كل البلد أى مكه.

و يستدل له بصحيح عمر بن يزيد المتقدم عن أبى عبد الله قال من نسي أن يصلى ركعتى طواف الفريضة حتى خرج من مكه فعليه أن يقضى او يقضى عنه و ليه او رجل من المسلمين (٢). باطلاق يقضى عنه و ليه و تقريب أن الاطلاق ايضا يقتضى أن القضاء على الولي و إن لم يأمر بذلك الناسى بوصيه و نحوها.

و يمكن أن يستدل أيضاً بما ورد فى المعذور كالكسير و المبطون، و المغمى عليه و نحوهم مثل صحيحه معاويه بن عمار عن أبى عبد الله قال: الكسير يحمل فىرمى الجمار و المبطون يرمى عنه و يصلى عنه (٣).

و فى صحيح حريز عن أبى عبد الله قال: المريض المغلوب و المغمى عليه يرمى عنه و يطاف عنه (٤). و غيرها من الروايات .
الداله على أن المغمى عليه العاجز

ص: ٣٧٤

١-١) المصدر السابق، ح ١٨.

٢-٢) أبواب الطواف، ب ٧٤، ح ١٣.

٣-٣) أبواب الطواف، ب ٤٩، ح ٧.

٤-٤) أبواب الطواف، ب ٤٩، ح ١.

مسألة ٣٣١: إذا كان في قراءه المصلى لحن

(مسألة ٣٣١): إذا كان في قراءه المصلى لحن فإن لم يكن متمكناً من تصحيحها فلا إشكال في اجتزائه بما يتمكن منه في صلاة الطواف وغيرها، و أما إذا تمكن من التصحيح لزمه ذلك، فإن أهمل حتى ضاق الوقت عن تصحيحها فالأحوط أن يأتي بصلاة الطواف حسب إمكانه و أن يصلحها جماعه و يستنيب لها أيضاً (١).

مسألة ٣٣٢: إذا كان جاهلاً باللحن في قراءته

(مسألة ٣٣٢): إذا كان جاهلاً باللحن في قراءته و كان معذوراً في جهله صحت صلاته و لا- حازه إلى الإعادة حتى إذا علم بذلك بعد الصلاة، و أما إذا لم يكن معذوراً فاللزام عليه إعادتها بعد التصحيح، و يجرى عليه حكم تارك صلاة الطواف نسياناً.

عن الاستنابة يجب على وليه أن يأتي بالاعمال عنه و يصلح عنه. نعم يمكن أن يستدل أيضاً بالعمومات الواردة في الصلاة و الصيام التي على الميت انه يقضيها اولى الناس بميراثه، كصحيح حفص بن البختري عن أبي عبد الله : في الرجل يموت و عليه صلاة او صيام. قال: يقضى عنه اولى الناس بميراثه. قلت: فإن كان اولى الناس به امرأه. قال: لا إلا الرجال (١). و غيره.

قد ذكر الماتن في هذه المسألة و الآتيه أربعة شقوق، الأول: من كان عاجزاً عن القراءة الصحيحة فيجزئه الصلاة بالقراءة الملحونه، و يدل على الصحة، ما دل على الصحة في سائر الأبواب كموثقه مسعده بن صدقه قال: سمعت جعفر ابن محمد يقول: إنك قد ترى من المحرم من العجم لا يراذ منه ما يراذ من العالم الفصيح، و كذلك الاخرس في القراءة في الصلاة و التشهد و ما اشبه ذلك، فهذا

ص: ٣٧٥

بمنزله العجم، و المحرم لا- يراد منه ما يراد من العاقل المتكلم و الفصيح الحديث (١). و موثقه السكوني عن أبي عبد الله قال:
تليبه الاخرس و تشهده و قراءته القرآن

في الصلاة تحريك لسانه و اشارته باصابعه (٢).

الثاني: من تمكن من تعلم القراءه الصحيحه و لم يفعل حتى ضاق الوقت فاللازم عليه أن يصلحها بنفسه و ان يستنوب ايضاً للعلم بأن الواجب احدهما عليه. اما الصلاة جماعه فالظاهر انها غير مشروع، و دعوى مشروعيتها في العجز دون التمكن غريبه جداً غير معهوده في أبواب الصلوات الواجبه. نعم لو بنى على عمومات مشروعيه الجماعه إلا- ما أخرجه الدليل لاتجه الاحتمال، الا أن السيره القائمه على عدم الجماعه فيها، و لم يشر في روايه قط إلى ذلك يقتضى عدم المشروعيه.

الثالث: إذا كان جاهلاً- باللحن مع العذر و صلى فانه تصح منه الصلاة لجريان لا تعاد على الاقوى من عمومها للجهل و عدم اختصاصها بالنسيان.

الرابع: من جهل اللحن في صلاته و صلى من دون عذر، فهو مبني على جريان لا- تعاد و عدمه، كما بنى على الأول المحقق الخراساني و الميرزا محمد تقى الشيرازي ، لكن ما دل على مؤاخذه المقصر يصلح لتقييد الاطلاق فلا تجرى لا تعاد فيكون ترك الصلاة الصحيحه عن جهل كالناسي كما تقدم.

ص: ٣٧٦

١- ١) أبواب القراءه في الصلاة، ب ٥٩، ح ٢.

٢- ٢) نفس الباب، ح ١.

و هو الرابع من واجبات عمره التمتع، و هو أيضاً من الأركان، فلو تركه عمداً بطل حجه سواء في ذلك العلم بالحكم و الجهل به، و يعتبر فيه قصد القربه، و لا يعتبر فيه ستر العوره و لا الطهاره من الحدث أو الخبث، و الأولى رعايه الطهاره فيه (١).

اما كونه من واجبات عمره التمتع فلما تقدم في بحث العمره مطلقاً من كونه من واجباتها مضافاً للروايات البيانيه (١).

و أما كونه من الأركان فلا-ريب فيه ايضاً في ما لو ترك مطلقاً و لكن على التفصيل المتقدم في الطواف في القاعده التي حررناها من أن الخلل غير عمدى لا يوجب البطلان بل يلزم التدارك اما الترك العمدى فيدل على البطلان مقتضى ادله الجزئيه و مثلها قوله تعالى: إِنَّ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا وَ مَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ (٢) مضافاً إلى الروايات الخاصه.

كصحيح معاويه بن عمار قال: قال أبو عبد الله من ترك السعي متعمداً فعليه الحج من قابل و غيرها من الروايات (٣).

ص: ٣٧٧

١-١) أبواب أقسام الحج، ب ٢.

٢-٢) البقره: ١٨٥.

٣-٣) أبواب السعي، ب ٧.

و أما الترك غير عمدى و لو بالاتيان به فاسداً بسبب الجهل بالحكم و شرائط الصحه فالاقوى فيه الصحه و لزوم القضاء كما سيأتى فى الناسى و تقدم شطراً و افرأ فى الطواف.

و أما اعتبار القربه فمضافاً لكونه من أجزاء النسك أن الاضافه فى ماهيته ذاتيه بمقتضى الآيه الكريمه من شعائر الله.

و أما ستر العوره فلم يدل على اعتباره دليل و عموم لبس الأحرام انما هو لستر العوره او فى حاله عقد الاحرام لا بلحاظ اجزاء النسك و كذلك عدم اعتبار الطهاره من الخبث و ان وجب تطهير ثوبى الأحرام اذا تنجس بنحو الفوريه.

و أما الطهاره من الحدث فيدل على عدم الشرطيه صحيحه معاويه بن عمار عن أبى عبد الله قال: (لا بأس ان تقضى المناسك كلها على غير وضوء إلا الطواف فإن فيه الصلاه) (١) و مثلها صحيحه رفاعه (٢).

و فى صحيح معاويه بن عمار الآخر أنه سأل ابا عبد الله عن امرأه طافت بين الصفا و المروه و حاضت بينهما قال تتم سعيها، و سأله عن امرأه طافت بالبيت ثم حاضت قبل أن تسعى قال: تسعى (٣) و غيرها من الروايات.

نعم فى صحيحه الحلبي قال سألت ابا عبد الله عن المرأه تطوف بين الصفا و المروه و هى حائض قال لا إن الله يقول: إِنَّ الصَّفاَ وَ المَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ

ص: ٣٧٨

١-١) أبواب السعى، ب ١٥، ح ١.

٢-٢) أبواب السعى، ب ١٥، ح ٢.

٣-٣) أبواب السعى، ب ١٥، ح ٥.

مسأله ٣٣٣: محل السعى إنما هو بعد الطواف و صلاته

مسأله ٣٣٣: محل السعى إنما هو بعد الطواف و صلاته، فلو قدّمه على الطواف او على صلاته وجبت عليه الاعاده بعدهما، و قد تقدم حكم من نسي الطواف و تذكر بعد سعيه (١).

اللّه (١) و حملها الشيخ على الاستحباب جمعا مع ما تقدم و ان كان ظاهرها الطهاره من الحدث الأكبر و التعليل فيها يناسب الافضليه لأن الموقفين قد وصفا بالوصف المزبور و لا يعتبر فيها ذلك.

و مثله موثق بن فضال قال قال أبو الحسن لا- تطوف و لا- تسعى إلا بوضوء (٢) و كذلك صحيح علي بن جعفر (٣). مضافاً لروايات عديده في المرأه الحائض أنها تسعى و تؤخر الطواف (٤).

و تدل عليه الروايات البيانيه (٥) و الروايات في الأبواب الأخرى (٦).

و أما من نسي و تذكره بعد سعيه فقد تقدم في مسأله (٣٢٢) أن الاقوى التفصيل بين ما اذا كان قد اتى ببعض الطواف فلا يعيد السعى و بين ما اذا لم يأت بالطواف من رأس فيلزمه الاعاده على تفصيل مبسوطٍ تقدّم ثمت فراجع.

ص: ٣٧٩

١-١ (١) نفس المصدر، ح ٣.

١-٢ (٢) نفس المصدر، ح ٧.

١-٣ (٣) نفس المصدر، ح ٨.

١-٤ (٤) أبواب الطواف، ب ٨٥ - ٩٢.

١-٥ (٥) أبواب اقسام الحج، ب ٢.

١-٦ (٦) أبواب الطواف، ب ٦٣ و ٧٧.

مسأله ٣٣٤: يعتبر فى السعى النيه

(مسأله ٣٣٤): يعتبر فى السعى النيه، بأن يأتى به عن العمره إن كان فى العمره، و عن الحج إن كان فى الحج، قاصداً به القربه إلى الله تعالى (١).

مسأله ٣٣٥: يبدأ بالسعى من أول جزء من الصفا ثم يذهب بعد ذلك إلى المروه

(مسأله ٣٣٥): يبدأ بالسعى من أول جزء من الصفا ثم يذهب بعد ذلك إلى المروه، و هذا يعد شوطاً واحداً، ثم يبدأ من المروه راجعاً إلى الصفا إلى أن يصل إليه، فيكون الاياب شوطاً آخر، و هكذا يصنع إلى أن يختم السعى بالشوط السابع فى المروه، و الأحوط لزوماً اعتبار الموالاه بأن لا يكون فصل معتد به بين الأشواط (٢).

الأقوال فى المسأله:

يعتبر فى النيه امران مقومان كما هو الحال فى بقيه أبواب العبادات احدهما هو المعنى و المقصود، اذ الافعال العباديه عناوين قصديه فلا ينطبق العنوان على الحركات الخارجيه الا بقصد العنوان. و ثانيهما و هو الداعى أى الداعى القربى، لكنا قد ذكرنا فى مبحث النيه من الموضوع أن الافعال العباديه طراً عباديتها ذاتيه لتضمنها الاضافه الذاتيه كما هو الحال فى الركوع و السجود، و هذا هو الحال فى السعى، حيث أن السعى المقصود و المنوى هو عنوان السعى الذى هو جزء النسك و هو الحج أى القصد إلى بيت الله الحرام و المسمى بما هو من شعائر الله حيث تعددت حيثيات الاضافه فيه. نعم لو نوى بداعى الامر او غيرها من الدواعى القربيه تأكدت العباديه.

تعرض الماتن إلى عدّه أمور:

الأول: لزوم البدأ بالصفا و الختم بالمروه كما هو ظاهر مفاد الآيه الكريمة إِنَّ الصَّفاَ وَ الْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ

بِهِمَا وَ قَدْ أَشَارَتْ إِلَيْهَا الرِّوَايَاتُ الْعَدِيدَةُ وَ كَذَلِكَ الرِّوَايَاتُ الْبَيَانِيَّةُ (١). كَصَحِيحِ مَعَاوِيَةَ بْنِ عِمَارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ حَيْثُ فَرَّغَ مِنْ طَوَافِهِ وَ رَكَعْتَيْهِ قَالَ: اَبْدِءُوا بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ مِنْ اتِّبَانِ الصَّفَا فَانَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ يَقُولُ: إِنَّ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ٢ وَ فِي مَوْثِقِهِ مَعَاوِيَةَ بْنِ عِمَارٍ الْآخَرَ وَ كَانَ الْمَسْعَى أَوْسَعَ مِمَّا هُوَ الْيَوْمَ وَ لَكِنَ النَّاسُ ضَيَّقُوهُ (٢). وَ فِي مَوْثِقِ غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ أَبِيهِ قَالَ: كَانَ أَبِي يَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ مَا بَيْنَ بَابِ ابْنِ عَبَادٍ إِلَى أَنْ يَرْفَعَ قَدَمَيْهِ مِنَ الْمَسِيلِ لَا يَبْلُغُ زَقَاقَ آلِ أَبِي حَسِينٍ (٣) وَ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ عَدَمَ لَزُومِ الصُّعُودِ عَلَى الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ، وَ أَنَّ حُدَّ الْوَاجِبِ لِلطَّوَافِ بَيْنَهُمَا هُوَ صَدَقَ الْبَيْنِيَّةِ لَا الصُّعُودِ أَوْ اللَّصُوقِ بِهِمَا كَمَا عَنْ الْعَلَامَةِ فِي الْمُنْتَهَى وَ الشَّهِيدِ الْأَوَّلِ وَ ذَهَبَ إِلَى الثَّانِي جَمَاعَةً كَثِيرَةً وَ يَشْهَدُ لِذَلِكَ أَيْضًا مَا فِي مَوْثِقِ مَعَاوِيَةَ بْنِ عِمَارٍ - الْمَتَّقِمِ - مِنْ الْأَمْرِ بِالرُّكُوبِ عَلَيْهِمَا فِي الشُّوْطِ الْأَوَّلِ دُونَ بَقِيَةِ الْأَشْوَابِ حَيْثُ قَالَ (فَاصْعِدْ عَلَيْهَا حَتَّى يَبْدُوَ لَكَ الْبَيْتُ فَاصْنَعْ عَلَيْهَا كَمَا صَنَعْتَ عَلَى الصَّفَا ثُمَّ طَفَّ بَيْنَهُمَا سَبْعَةَ أَشْوَابٍ تَبْدَأُ بِالصَّفَا وَ تَخْتَمُ بِالْمَرْوَةِ ثُمَّ قَصَّرَ) (٤) حَيْثُ أَنَّهُ قَالَ (طَفَّ بَيْنَهُمَا) فَيُبَيِّنُ أَنَّ حُدَّ الْوَاجِبِ الطَّوَافِ بَيْنَهُمَا مَعَ حُدِّ الْأَشْوَابِ وَاحِدًا بَلْ قَدْ يَظْهَرُ مِنَ الْمَوْثِقِ بِالتَّدْبِيرِ أَنَّ الصُّعُودَ عَلَى الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ مُسْتَحَبٌّ وَ الْأَدْعِيَةَ الَّتِي تَذَكَّرُ

ص: ٣٨١

-
- ١-١) أبواب اقسام الحج، ب ٢.
 ٢-٣) أبواب السعي، ب ٦، ح ١.
 ٣-٤) أبواب السعي، ب ٦، ح ٥.
 ٤-٥) أبواب السعي، ب ٦، ح ١.

هو قبل الشوط الأول لانه قال: ثم طف بينهما سبعة أشواط تبدأ بالصفاء و تختتم بالمره) بعد أن أمر بالصعود على المروه من بعد الصفا نعم قد يقال أن ظاهر الآيه الكريمه (أن يطوف بهما) هو لزوم إدخال بعضهما فى الطواف، لأن الطواف هو الدوران حول الشىء ، و حيث لم يمكن فيهما فلا أقل من ادخال بعضهما فى السعى.

و فيه: حيث لم يراد المعنى الاصلى من الدوران حولهما فتعيين احد المعنيين لا بد له من شاهد، فإن الملاسه تصدق بجعلهما منتهى الدوران فى طرفيه كما هو صريح الموثق المتقدم. بل إن استخدام النقاط كحدود لمحض محيط الدوران يطلق عليه طواف بتلك النقاط كما فى قوله تعالى: يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ فيكون استعمال الطواف بمعنى المرور بهم بنحو يكون المجموع دورانى، و مثله قوله تعالى: يَطُوفُونَ بَيْنَهَا وَ بَيْنَ حَمِيمٍ آتٍ (١).

هذا مضافاً إلى ما ورد من جواز الركوب على الدابه فى السعى (٢). بل فى صحيح عبد الرحمن بن الحجاج قال سألت الحسن عن النساء يظفن على الابل و الدواب أ يجزيهن أن يقفن تحت الصفا و المروه؟ فقال: نعم بحيث يرين البيت (٣). و فى طريق الصدوق (تحت الصفا). و فى صحيح محمد بن مسلم عنه

ص: ٣٨٢

١- ١) الرحمن: ٤٤.

٢- ٢) أبواب السعى، ب ١٦ - ١٧.

٣- ٣) أبواب السعى، ب ١٧، ح ١.

إن رسول الله طاف على راحلته و سعى عليها بين الصفا و المروه (١). و مفادهما كالصريح بعدم المداقه فى استيعاب الحد، بل القرب العرفى من الجبلين. فالالصاق او الصعود مبنى على الاحتياط، و أما العنوان الواجب الوارد فى الادله الطواف بينهما لا بالبنيه الهندسيه.

الثانى: أن اللازم البدأ بالصفا و أن حساب الشوط هو بالسعى من أحدهما للآخر، أما الرجوع للأول فهو شوط ثانى، و لم يحك خلاف فيه الا ما حكاه السيورى فى كنز العرفان و الظاهر أنهم من العامه (٢) اذ الروايات متواتره فى ذلك (٣).

الثالث: فى اعتبار الموالاه فى السعى أى فى النصف الأول دون ما بعده فقط اختاره المفيد و الحلبيون و الشهيد الأول، و بعض متأخرى المتأخرين كصاحب الرياض و غيره، خلافا للمحكى عن الاكثر. و فى التذكرة أطلق جواز الجلوس اثناءه للاستراحه، و كذلك لقضاء الحاجه له او لغيره ثم يعود فيتم ما قطع عليه. و قال و لو دخل وقت فريضه و هو فى اثناء السعى قطعه و ابتداء بالصلاه فإذا فرغ منها تم سعيه و لا نعلم فيه خلافاً، ثم استدل عليه بصحيحه معاويه بن عمار الآتية و اطلاق كلامه يمكن حمله على النصف الثانى (٤). لكن فى المستند قال: لا تجب الموالاه فى السعى

ص: ٣٨٣

١-١) أبواب السعى، ب ١٦، ح ٦.

٢-٢) و حكى عن أبى حنيفه أنه جوز البدء بالمروه.

٣-٣) أبواب السعى، ب ٦ - ١٢ - ١٣.

٤-٤) التذكرة ١٣٩: ٨ م ٥٠٠.

بالاجماع كما عن التذكرة للأصل و الاطلاقات (١). انتهى.

و قد عرفت أن اجماع التذكرة في خصوص قطعه صلاه الفريضة، و أن اطلاق كلامه محمول على النصف الثاني او لما لو كانت الصلاه في المسعى فلا تنقطع الموالاه بالخروج عنه.

هذا و استدل لعدم الموالاه باطلاق الروايات الواردة في جواز قطع السعى لأداء الفريضة كصحيح معاويه قال قلت لأبي عبد الله الرجل دخل في السعى بين الصفا و المروه فيدخل وقت الصلاه أ يخفف او يقطع و يصلى ثم يعود او يلبث كما هو على حاله حتى يفرغ قال: بل يصلى ثم يعود او ليس عليهما مسجد (٢).

و في موثق على بن فضال قال: سألت محمد بن علي أبا الحسن فقال له: سعت شوطاً واحداً ثم طلع الفجر فقال: صلّى ثم عد فأنتم سعيك (٣).

و مثلها رواه محمد بن الفضيل (٤)، و مثلها ايضاً صحيحه يحيى بن عبد الرحمن الانزرق الآتيه (٥) الواردة في قضاء حاجه المؤمن. و كذلك روايات جواز الاستراحه (٦).

ص: ٣٨٤

١-١ (١) المستند ١٨٥: ١٢ م ٣.

١-٢ (٢) أبواب السعى، ب ١٨، ح ١.

٢-٣ (٣) نفس المصدر، ح ٢.

٢-٤ (٤) أبواب السعى، ب ٢٠.

٣-٥ (٥) أبواب السعى، ب ١٨، ح ٣.

١-٦ (٦) أبواب السعى، ب ١٩، ح ١.

و يستدل للموالاه:

أولاً: بموثق اسحاق بن عمار عن أبي الحسن في الرجل طاف طواف الفريضة ثم اعتل عليه لا يقدر معها على اتمام الطواف، فقال: إن كان طاف أربعة أشواط أمر من يطوف عنه ثلاثه أشواط فقد تم طوافه، وإن كان طاف ثلاثه أشواط ولا يقدر على الطواف فإن هذا مما غلب الله عليه فلا بأس بأن يؤخر الطواف يوماً و يومين فإن خلت العلة عاد فطاف اسبوعاً، وإن طالت علة أمر من يطوف عنه أسبوعاً و يصلى هو ركعتين و يسعى عنه و قد خرج من احرامه و كذلك يفعل في السعى و الرمي (١). و مفادها اعتبار الموالاه في النصف الأول في السعى و الرمي على حذو الطواف فيقيد بها اطلاقات الروايات المتقدمة. و لا يتوهم أن التشبيه في ذيل الروايه هو بلحاظ الحكم الثاني في الروايه و قد ذكر الذيل متصلاً به، و هو جواز الاستنابه عند العجز، و ذلك لأن في الحكم المزبور قد نص على الاستنابه في السعى كالطواف فلا معنى لتكرار التسويه بينهما مره اخرى و كأنها لم تذكر، فلا محاله هي بلحاظ الموالاه التي سألت عنها الراوي و التي كان معظم الجواب عنها.

كما أنه لا يتوهم الاقتصار في دلاله الروايه على خصوص المورد و هي الاعتلال في الاثناء دون بقيه الموارد فلا تدل على عموم الموالاه، و قد تقدم نظيره في الطواف و الجواب عنه مفصلاً فلاحظ.

و صحيحه أبي بصير عن أبي عبد الله : إذا حاضت المرأه و هي في الطواف

ص: ٣٨٥

و بين الصفا و المروه [او بين الصفا و المروه] فجاوزت النصف فعلمت ذلك الموضع فإذا طهرت رجعت فأتمت بقيه طوافها من الموضع الذى علمته، فان هى قطعت طوافها فى أقل من النصف فعليها أن تستأنف الطواف من أوله (١).

و اضطرار المرأه إلى قطع السعى بمجىء الحيض و إن لم يكن الحيض مانعاً عن صحه السعى إلا أنه بسبب التلوث الحاصل بالحيض، مع أن البعض و منهم صاحب الوسائل ذهب إلى استحباب تاخير السعى للطمث و الطهاره تحمل على معنيين فى الطواف بالبيت بمعنى من الحديثه و فى السعى بمعنى النقاء من التلوث. و الحاصل أنه لا خدشه فى الروايه من هذه الجهه و مثلها روايه الحلال (٢). و ما فيها من قطعه للطمث غير ضائر بعد ذهاب بعض منهم صاحب الوسائل إلى استحباب تأخيره للطمث او تبعض الحجيه بلحاظ الطواف و الموالاه دونه، او تحمل على ما ذكرناه فى صحيحه أبى بصير.

و صحيحه عبد الرحمن بن أبى عبد الله قال: لا يجلس بين الصفا و المروه الا من جهد (٣). و ظاهرها اعتبار الموالاه و استثناء مقدار ما يرد رمقه على نفسه، و هى و إن كانت مطلقه للنصفين الا أنها مقيده بالموثقه الأولى. و لا يعارض الصحيحه ما دل على جواز الاستراحه و الجلوس فى صحيحه الحلبي، و ذلك لأن صحيحه الحلبي و إن كانت صريحه فى الجواز إلا أنها ظاهره فى اطلاق مده الجلوس

ص: ٣٨٦

١- ١) أبواب الطواف، ب ٨٥، ح ١.

٢- ٢) أبواب السعى، ب ٢٠، ح ٤.

٣- ٣) أبواب الطواف، ب ٤٥، ح ٢.

مسأله ۳۳۶: لو بدأ بالمروه قبل الصفا فإن كان في شوطه الأول ألغاه و شرع من الصفا، و إن كان بعده ألغى ما بيده و ستأنف السعى من الأول(۱).

بينما صحیحہ عبد الرحمن صریحہ فی اعتبار الموالاه، و ظاہرہ فی النهی عن أصل الجلوس فیأخذ بصریح کل منها و یحمل الظاہر علیہ. نعم یتظہر من صحیحہ عبد الرحمن ایضاً أن الموالاه فی الشوط الواحد أشد من الموالاه بین الاشواط.

ثانیاً: أن الروایات المستدل باطلاقها علی عدم شرطیه الموالاه لا اطلاق فیها للنصف الأول، و ذلك لأن صحیحہ معاویہ بن عمار لیس فیها خروجه عن المسعی للصلاه بل محتمله الصلاه فیہ لا سیما بقریئہ ذیلها حیث ذکر أن المسجد علی حافه المسعی، أی أنه لا یتتعد عنه كثيراً لتقطع الموالاه، بل الظاهر إرادہ انه یصلی علی المسعی فلا یحصل قطع للمسعی.

و أما موثق بن فضال فالتقطع فیہ بمقدار صلاه الصبح رکعتین لا سیما إذا اتی بهما علی المسعی بل فی طریق الصدوق اسقط لفظ (واحداً) الذی هو تمیز للشوط مع انهم التزموا بعدم قطع الموالاه فی الطواف حول الکعبه فیما لو اتی بالفریضه و لو الرباعیه ما دام هو فی المطاف. و أما صحیح الانزرق فقد نصف فیہ علی الاربعه و إن ذکر الثلاثه عدلاً له، و أما روايات الاستراحه فقد عرفت محصل الجمع بینها بل بعضها دال علی الموالاه.

هذا مع أن جمله منها لا تعرض فیها للإتمام من حیث قطع.

هذا و یقرر مقتضى القاعده فی السعی فی اعتبار الموالاه كما تقدم تقریرها فی الطواف فلاحظ. نعم قد تقدم فی موالاه الطواف أن الموالاه فی النصف الثانی غیر معتبره فیما إذا كان القطع لغرض راجح كما دلت علیہ النصوص.

سواء كان كان أو جاهلاً أو ناسياً یبطل کل ما أتى به من السعی كما

هو المشهور للروايات الواردة الأمره بطرح ما سعى و الامر بالبدء من الصفا و بالاعاده، إلا أن القرائن فى مفاد الروايات متدافعه جداً و متعاكسه كما سيظهر، و إن كان الأقوى مذهب المشهور كما سيأتى، خلافاً لما ذهب إليه فى الجواهر و إن لم يعتمد فى منسكه من الغاء خصوص الشوط الأول و احتساب الباقي، فعلى المشهور تكون البدء بالمروه أحد الموانع كالحديث و التكتف فى الصلاه، و على القول الثانى يكون الخلل حاصل فى الترتيب فى الجزء خاصه.

و الروايات الواردة هى:

صحيحه معاويه بن عمار عن أبى عبد الله قال: من بدأ بالمروه قبل الصفا فليطرح ما سعى و يبدأ بالصفا قبل المروه (١). و مثلها صحيحه الآخر عن أبى عبد الله فى حديث قال: و إن بدأ بالمروه فليطرح ما سعى و يبدأ بالصفا (٢). و فى صحيحه الثالث فليطرح و يبدأ بالصفا (٣). و فى روايه ابن أبى حمزه قال: سألت أبا عبد الله عن رجل بدأ بالمروه قبل الصفا. قال: يعيد أ لا ترى أنه لو بدأ بشماله قبل يمينه فى الوضوء أراد أن يعيد الوضوء (٤) و الرواى و ان كان بن أبى حمزه البطائنى الملعون الا أن الراوى عنه لما كان على بن الحكم فالظاهر روايته عنه أيام استقامته لمقاطعته الطائفه له بعد وقفه . و معتبره على الصائغ إلا أن فيها زياده (كان عليه أن

ص: ٣٨٨

-
- ١-١) أبواب السعى، ب ١٠، ح ١.
 - ٢-٢) أبواب السعى، ب ١٠، ح ٢.
 - ٣-٣) أبواب السعى، ب ١٠، ح ٣.
 - ٤-٤) نفس الباب، ح ٤.

يبدأ يمينه ثم يعيد على شماله (١).

و يستدل للقول الثاني بأمور :

الأول: غايه مفاد الروايات هو الاشاره إلى الاخلال بالترتيب و لذلك أمر فيها بالبدأه بالصفه عقيب الأمر بالطرح او الاعاده و استفاده المانعيه تحتاج إلى مئونه لا يتكفلها لسان الروايات.

الثاني: التشبيه بالوضوء الوارد في الروايتين الأخيرتين مانع عن اطلاق الطرح و الاعاده لكل ما سعى و تفسير الراوى بالتشبيه بإعاده الوضوء لا حجيته فيه بعد كون الحكم المسلم في الوضوء بحسب النصوص الوارده -و لزوم الترتيب في الجزء خاصه لا الاعاده من الرأس.

الثالث: البدأه قهريه لا قصديه حيث ان البدأه بالمروه بعد لغوها تقع البدأه من الصفا قهراً و بعبارته أخرى أن التعبير ببداً بالجزء المتقدم قد ورد في باب الوضوء لا بمعنى استئناف الجزء المتقدم و تكرره من رأس بل بمعنى جعله متقدماً و اعاده المتأخر. نعم لو كان التفت إلى الخلل قبل أن يأتي بالمتقدم لكان بدؤه باحدثه، و يشهد لعدم قصديه البدأه ما في صحيح معاويه بن عمار عن أبي عبد الله قال إن طاف الرجل بين الصفا و المروه تسعه أشواط فيسعى على واحد و ليطرح ثمانيه و ان طاف بين الصفا و المروه ثمانيه أشواط فليطرحها و يستأنف السعى) الحديث (٢) حيث أن صدرها و الفرض الأول فيها كان ما أتى به من الشوط

ص: ٣٨٩

١-١) نفس الباب، ح ٥.

٢-٢) أبواب السعى، ب ١٢، ح ١.

التاسع لم يقصد به البدأه بل اتى به ملحقاً بالسعى الأول و مع ذلك اعتد به كمبدا سواء حمل الفرض على خصوص العامد او الساهى او كلاهما.

و مثلها صحيح محمد بن مسلم (١) الواردة فى كل من الطواف و السعى و انه ان زاد شوطاً ثامناً انه يتمه اسبوعاً ثانياً و قد افتى المشهور بمضمونها فى كل من الطواف و السعى و نظيرها ايضاً صحيح هشام بن سالم الوارد فيمن زاد سهواً اسبوعاً كاملاً انه يعتد بسبعه و يطرح الباقي بناء على ما مال إليه الشهيد فى الدروس من كون الواجب هو الثانى نظير القران فى الطواف فالبدأه قهريه لا قصديه و لك أن تقول ان ذات الجزء المتقدم قصدى لا وصف البدأه و التقدم.

و بعبارة ثالثة: انه لو سلم أن البدأه قصديه فيكفى فى قصديتها قصدها بقاء.

الرابع: ان صحيحى معاويه الآمره بالطرح هى ذيل لروايه صدرها فى الزيادة و قد امر فيها بالطرح للبعض لا للكل (٢). و قد تقدمتا فى الدليل الثالث فيستفاد من السياق أن الطرح أعم من الكل و البعض.

الخامس: ان الطرح ماده تناسب اسقاط شىء من شىء و ان كان ذلك يوجب تقيد متعلق الطرح الا انه يغير الاعاده لا محاله.

السادس: ان التعليل بالاخلاق بالترتيب ظاهر فى أنه هو منشأ البطلان دون مانعيه البدأه بالمتأخر فى نفسها.

و يستدل للقول المشهور - الأول - أمور:

ص: ٣٩٠

١-١) أبواب السعى، ب ١٣، ح ١.

٢-٢) أبواب السعى، ب ١٢، ح ١.

الأول: اطلاق الأمر بالطرح لما سعى و اطلاق الأمر بالاعاده الظاهر فى المجموع لا خصوص الشوط الواحد بل لا محصل له بدواً فى نفسه و ان تحصل بالنسبه إلى حساب المجموع لعدد الاشواط.

الثانى: ان التذكر فى الساهى لا يخلو اما عند تمام الشوط الأول على الصفا أو بعده فى الاثناء او آخر الاشواط. ففى الصوره الأولى لا ترديد فى لزوم قصد البدأه بالصفا و قطع نيه الاعتداد بالشوط المبدو بالمروه.

و أما فى الصورتين الأخيرتين فتلزم الزيادة العمديه فى الصوره الثانيه، و السهويه غير المغتفره فى الصوره الثالثه، لكون الزيادة السهويه المغتفره هى المتأخره عن الاسبوع لا المتقدمه عليه المبدوّه بالمروه و حينئذ تلزم الزيادة المبطله، فمانعيه الزيادة هو وجه لبطلان كل ما سعاه بدواً بالمروه.

إن قلت: إن الزيادة تتحقق سهواً على كل تقدير فى الصور الثلاث لتحققها بمجرد الشوط الأول قبل الالتفات بعد عدم مصداقيتها للواجب فلا يكون اتيان الباقي من الزيادة العمديه.

قلت: لو سلم ذلك فقد اتضح عدم الدليل على اغتفار الزيادة السهويه المتقدمه على السعى. مضافاً إلى كونها زياده عمديه بقاء فى الاثناء، حيث أن الثمانيه لا تتحقق إلا باتيان الباقي، و هذا بخلاف الصوره الأولى، فإن رفع اليد عن النيه و الارتباطيه الأولى موجب لانفصال البدأه بالصفا عما تقدم.

و لك أن تقول إن بين الوضوء و السعى فرقاً و هو أن الزيادة فى الوضوء غير مبطله بخلافها فى السعى و الطواف و الصلاه، و بالتالى فإن الهيئه الارتباطيه فى الوضوء تختلف عن الهيئه الارتباطيه فى السعى و الصلاه.

الثالث: ان التشبيه بالوضوء لا محاله هو من وجه لا بقولٍ مطلق إذ لا يشترط في الوضوء العدد في ماهيته أى بشرط لا فلا تُبطل الغسله الثالثه للوجه و ليد اليمنى الوضوء و إن ابطلت في اليسرى للخلل في المسح ببله الوضوء، و هذا بخلاف السعى فهو مركب ما هوى مأخوذ فيه العدد كالصلاه، فمقتضى القاعده في السعى هو البطلان بالزياده او بالبدء بالمروه كما هو الحال في الصلاه إلا ما استثنى بالدليل لعدم تحقق عنوان العدد المأخوذ في الماهيه، و على ذلك فاطلاق الامر بالطرح لما سعى و الاعاده لا يدفعه و لا يقيدته التشبيه بالوضوء إذ هو من وجه.

الرابع: ما استظهره الصدوق و تبعه كاشف اللثام و جماعه من صحيحه معاويه بن عمار المتقدمه (١) المتضمنه لذكر فرضين في الزياده تسعاً و ثمانيه و ظاهر السياق و اتحاد مورد الزياده مكاناً أى و هو على المروه في الانتهاء، و على ذلك يكون بدأته في الفرض الثانى من المروه و تكون الروايه داله على البطلان في الفرض الثانى و أن اللازم استيناف السعى، فتدل على بطلان كل ما اتى به المبدؤ بالمروه، و قد استظهر نظير ذلك من صحيح محمد بن مسلم (٢) المتضمن لمن استيقن ثمانيه أنه يضيف ستاً و أن ذلك و هو على المروه فيكون السبعه الأولى باطله للبدأ فيها من المروه، و الثامن مبدأ للأسبوع الثانى و قد بدأه من الصفا، لا أن الفرض فيها و هو على الصفا كى تدل على استحباب اتيان السعى الثانى كما ذهب إليه المشهور في مفادها في تلك المسأله.

ص: ٣٩٢

١-١) أبواب السعى، ب ١٢، ح ١.

٢-٢) أبواب السعى، ب ١٣، ح ١ و ح ٢.

(مسأله ۳۳۷): لا- يعتبر في السعي المشى راجلاً، فيجوز السعي راكباً على حيوان أو على متن إنسان أو غير ذلك، و لكن يلزم على المكلف أن

ويمكن تأييد هذا الاستظهار في صحيح محمد بن مسلم بعد تنبيه بقيه الروايات الواردة في الزيادة السهويه على استحباب السعي الزائد بل لسانها طرحه و الغاؤه. و لكن ذكر الطواف بالبيت في سياق واحد في من زاد على العدد الموظف في صحيحه محمد بن مسلم ظاهر فيما ادعاه المشهور في دلاله الصحيح. و أما عدم تنبيه الروايات الواردة في الزيادة السهويه فبمعنى عدم احتسابها من الواجب.

نعم الاحتمال السابق في صحيح معاوية بن عمار يمكن اعتضاده بأن ظاهر الروايه ليس جهل الطائف بلزوم الختم بالمروه، و أن استيقانه بالزيادة عند ختمه ظاهر في كونه على المروه و هو عالم بلزوم الختم بها.

لكن الاستدلال به ضعيف ايضاً لتصريح ذيل الصحيح بفرض ثالث و هو من بدأ بالمروه كما رواه الشيخ و قطع صاحب الوسائل (۱)، فالفرضين الأولين فيها في الخلل من جهه الزيادة لا الترتيب في البدأه.

الخامس: أن الاخلال بالترتيب في المقام يتلازم مع وجود المانع و هو الزيادة، فذكر احدهما صالح لبيان الآخر، فمن بدأ بالمروه و تذكر في الاثناء بين محذورين، اما الاخلال بالترتيب مع الحفاظ على العدد، او العكس. فتحصل قوه ما ذهب إليه المشهور. و من ذلك يتضح الحال في الطواف فيما لو بدأ بركن آخر.

ص: ۳۹۳

ابتداء سعيه من الصفا و اختتامه بالمروه (١).

مسألة ٣٣٨: يعتبر في السعي أن يكون ذهابه و إيابه فيما بين الصفا و المروه من الطريق المتعارف

(مسألة ٣٣٨): يعتبر في السعي أن يكون ذهابه و إيابه فيما بين الصفا و المروه من الطريق المتعارف، فلا يجزئ الذهاب أو الإياب من المسجد الحرام أو أيّ طريق آخر، نعم لا يعتبر أن يكون ذهابه و إيابه بالخط المستقيم (٢).

و تدل عليه النصوص المتقدمة و غيرها، كما طاف رسول الله في الطواف و السعي على راحلته، مضافاً إلى كون ذلك على مقتضى القاعده لإطلاق الامر بالطواف و السعي شامل لذلك، إذ ماهيه الطواف و السعي غير متقومه بالمشى او مباشرة الرجل للأرض.

نعم قد يتأمل في عنوان السعي، و على أي تقدير فالروايات كافيها في المقام. نعم قد ورد فيها أن المشى أفضل (١).

هذا كله لو كانت وسيله الحركة باراده من الطائف، و أما حمل شخص لآخر فلا يسوغ الا مع العجز، و كذا دفع شخص للطائف على كرسى متحرك.

و ذلك لأخذ عنوان الطواف بهما في الآية و السعي بينهما في الروايات و هو لا يصدق مع الخروج عن المسعى و المطاف كما نقحنا ذلك مفصلاً في الطواف حول الكعبه و إلا لما كان طوافاً بينهما ايضاً وسعى بين اشياء أخرى لا بينهما بنحو تكون المقابله بين طرفين خاصه. نعم قد تقدم في صحيحه معاويه بن عمار قوله و كان المسعى اوسع مما هو اليوم و لكن الناس ضيقوه (٢) كما انها قد وردت

ص: ٣٩٤

١- ١) أبواب السعي، ب ١٦.

٢- ٢) أبواب السعي، ب ٦، ح ١.

مسألة ٣٣٩: يجب استقبال المروه عند الذهاب إليها

(مسألة ٣٣٩): يجب استقبال المروه عند الذهاب إليها، كما يجب استقبال الصفا عند الرجوع من المروه إليه، فلو استدبر المروه عند الذهاب إليها أو استدبر الصفا عند الاياب من المروه لم يجزئه ذلك، ولا بأس بالالتفات إلى اليمين أو اليسار أو الخلف عند الذهاب أو الاياب (١).

مسألة ٣٤٠: يجوز الجلوس على الصفا أو المروه أو فيما بينهما للاستراحة

مسألة ٣٤٠: يجوز الجلوس على الصفا أو المروه أو فيما بينهما للاستراحة، وإن كان الأحوط ترك الجلوس فيما بينهما (٢).

في الروايات البيانية أن بدأ تشريع السعى هو لسعى آدم أو إبراهيم أو هاجر في الوادي الذي بين الجبلين (١). و هو يقتضى المطلوب في المقام نعم كل ذلك لا يقتضى الاستقامة في المسعى و الوادي ما دامت الحركة هي فيما بينهما.

و ذلك للزوم الصدق السعى إليه و مع الاستدبار او الحركة الجانبية لا يصدق ذلك العنوان و قد اخذ في لسان الادله و الأبواب و كذا مبدأ تشريعه بل العنوان الصادق حينئذ أنه استدبر راجعاً او رجع قهقري للمروه او مال منعطفاً نحو المروه - في الحركة الجانبية - دون عنوان السعى بينهما.

نعم حركة الرأس يميناً و يساراً او الجسم يسيراً لا يضر بالاستقبال لعنوان السعى المقوم إليهما و كذلك الالتفات بالرأس إلى الخلف يسيراً و يؤيده مرسله الصدوق عن أبي عبد الله و ابي الحسن في من سها عن الهرولة أنه لا يصرف وجهه منصرفاً بل يرجع القهقري (٢).

و يدل على الجواز صحيح الحلبي قال: سألت ابا عبد الله عن الرجل

ص: ٣٩٥

١-١) أبواب السعى، ب ١.

٢-٢) أبواب السعى، ب ٩، ح ٢.

يطوف بين الصفا و المروه أ يستريح؟ قال: (نعم إن شاء جلس على الصفا و المروه و بينهما فليجلس) (١) و مورد السؤال فيها هو الاستراحة اثناء السعى فأجاب بأن الجلوس موكولاً إليه فاستفاده اطلاق الجلوس من الصحيح لا مجال له، لأن ماده الاستراحة فى السؤال انما تصدق فى مورد التعب لا الجلوس المطلق و الايكال؛ إلى المشيئه هو فى ذلك المورد و هو التعب، هذا فضلاً عما تقدم فى ادله اعتبار الموالاه الموجه لحمل الجلوس على ما لا ينافى الموالاه.

و كذا صحيح معاويه بن عمار أنه سأل ابا عبد الله عن الرجل يدخل فى السعى بين الصفا و المروه، يجلس عليهما؟ قال: (أ و ليس هو ذا يسعى على الدواب) (٢) و مراده من الجواب هو دفع ما توهمه الراوى من منافاه أصل عنوان الجلوس و لو اليسير لعنوان السعى حيث أن عنوان السعى منطوق فيه الحركه البدنيه، حتى ان فى بعض الروايات وقع السؤال عن لزوم الهروله طيله السعى فأجاب بأن الهروله فى بعضه. و فى صحيحه الآخر (عن الجلوس على الصفا و المروه قال نعم (٣)، و فى صحيحه عبد الرحمن بن عبد الله عن أبى عبد الله قال لا يجلس بين الصفا و المروه الا من جهد) (٤). و قد تقدم فى الموالاه بيان وجه الجمع بين هذا الصحيح و الروايات التى سبقتة و هو كون الصحيح المزبور دالاً على الموالاه

ص: ٣٩٤

-
- ١-١) أبواب السعى، ب ٢٠، ح ١.
 - ٢-٢) نفس المصدر، ح ٢.
 - ٣-٣) نفس المصدر، ح ٣.
 - ٤-٤) نفس المصدر، ح ٤.

و انه يقتصر فى الجلوس على مقدار الضروره بما لا ينافيها نعم الروايات السابقه داله على جواز أصل الجلوس فى مطلق التعب و أن لم يكن جهداً، فاطلاق النهى فى صحيحه عبد الرحمن بلحاظ أصل الجلوس محمول على الكراهه هذا مضافاً إلى أن أسئله الرواه فى الروايات الأولى مرتكز فيها لزوم الموالاه فى السعى و من ثم حصل لديهم التردد فى منافاه أصل الجلوس لذلك و من ثم يكون مورد السؤال و الجواب بلحاظ أصل الجلوس لا المقدار الممتد الماحى للموالاه. و قد يقال اذا جاز الجلوس للاستراحه جاز مطلقاً و لو للتفرج لعدم الفرق فى الهيئه الاتصاليه تحقّقاً و زوالاً، لكنه ضعيف لوجود الفرق بين الاستراحه و غيرها حيث انها نحو تشاغل بالسعى و يعدّ الجلوس لها مقدمه للسعى، بخلاف الجلوس اقتراحاً كما هو الحال فى الصلاه و من ثم احتاط الكثير فى الجلوس بغير عذر. هذا كله فى الجلوس عند العذر، ان لم يكن ماحيا للاتصال و الا فإن وقع قبل النصف الأول فيلزم الاعاده ثم إن العاجز يؤخر حتى تحصل القدره فيسعى به و الا فيستنبط كما فى صحيح معاويه المتقدم (1).

و هنا فروع:

الأول: فى جواز قطع السعى لقضاء حاجه مؤمن كما ورد فى صحيح يحيى الازرق قال سألت ابا الحسن عن الرجل يدخل فى السعى بين الصفا و المروه فيسعى ثلاثه أشواط او اربعه ثم يلقاه الصديق له فيدعوه إلى الحاجه او إلى الطعام قال : (إن اجابه فلا بأس) (2)، و فى طريق الصدوق زاد لكن يقضى حق الله عز و جل

ص: ٣٩٧

١- ١) أبواب الطواف، ب ٤٥.

٢- ٢) أبواب السعى، ب ١٩، ح ١.

أحبّ الّٰى من ان يقضى حق صاحبه، و كذا فى طريق الشيخ و هو محمول على عدم ضيق وقت الحاجه و إلا فما ورد فى الطواف الذى هو اكثر ضيقاً من السعى دال على خلاف ذلك.

ثم ان الاطلاق فى الصحيح الأول انما هو بلحاظ الحكم التكليفى و أما الوضعى و هو صحه البناء على ما أتى به من الاشواط فالمدار فيه على تجاوز النصف الأول لكبرى الموالاه. مضافاً إلى خصوص مصحح زراره قال سألت ابا عبد الله عن رجل طاف بالبيت أسبوعاً طواف الفريضة ثم سعى بين الصفا و المروه أربعه أشواط، ثم غمزه بطنه فخرج فقضى حاجته ثم غشى أهله قال: يغتسل ثم يعود و يطوف ثلاثه اشواط و يستغفر ربه و لا شىء عليه (١) و هو دال على جواز البناء بعد الاربعه فى السعى لمن خرج لقضاء حاجته.

الثانى: جواز قطع السعى لأداء الصلاه و قد تقدمت جمله من الروايات فى ذلك (٢) و ذكرنا ان جمله مفادها لا إطلاق فيه بنحو ينافى الموالاه فى السعى، إما لعدم كون الخروج من المسعى و ان عليها مسجد او لكون الخروج يسيراً زمنياً بغير فاصل مكانى بعيد.

ص: ٣٩٨

١- ١) أبواب كفارات الاستمتاع، ب ١١، ح ٢.

٢- ٢) أبواب السعى، ب ١٨.

المقدمه ٧

تروك الإحرام ٩

١ -- الصيد البرى ١٢

فى المسأله فروع ١٣

الأول: حرمة الامساك و إن صيد قبل الاحرام.. ١٣

الثانى: حرمة أكل الصيد و إن كان الصائد محلاً.. ١٣

الثالث: حرمة صيد المذبوح بيد المحرم أو المذبوح بيد المحل فى الحرم ١٣

الرابع: حرمة صيد الجراد ٢٠

لا بأس بصيد البحر ٢٠

فى المسأله فروع ٢٠

الأول: اختصاص الحرمة بالصيد البرى ٢٠

الثانى: يحلق بالبرى ما يعيش فى البرّ و البحر ٢١

الثالث: ما يشك فى كونه برياً ٢٤

الرابع: حليته ذبح الحيوانات الأهليه ٢٦

كفاره الصيد ٣٢

فى المسأله أمور: ٣٣

الأول: من كانت عليه كفاره بدنه لم يتمكن منها ٣٣

الثانى: حكى الاجماع أن الكفاره مرتبه ٣٥

الثالث: جنس الطعام ٣٦

الرابع: في المراد من البدنه ٣٧

ص: ٣٩٩

الخامس: المقدار اللازم من الطعام مدّ ٣٧

السادس: الصيام ستون يوماً أم ثمانية عشر يوماً ٣٧

كفاره أكل الصيد ككفاره الصيد نفسه ٤٤

البحث فى مقامين ٤٤

الأول: فى مماثله كفاره الأكل لكفاره الصيد ٤٤

الثانى: فى تكرر الكفاره بهما ٤٤

تكرر الكفاره بتكرر الصيد جهلاً أو نسياناً أو خطأ ٤٩

٢ - مجامعه النساء ٥٣

إذا جامع المحرم فى مطلق العمره، أو خصوص عمره التمتع ٥٤

إذا جامع المحرم للحج امرأته ٦٠

تشتمل المسأله على أربع جهات ٦٠

الجهه الأول: فى ثبوت الكفاره ٦٠

الجهه الثانيه: وجوب إتمام الحج الذى بيده ٦١

الجهه الثالثه: وجوب الحج عليه من قابل ٦١

الجهه الرابعه: وجوب التفريق بينهما من موضع الجماع ٦١

الجهه الخامسه: لو أكره الزوج زوجته ٦٤

٣ -- تقبيل النساء ٧١

لا يجوز للمحرم تقبيل زوجته عن شهوه ٧١

لو قبّل المحرم زوجته بعد طواف النساء وقبل صلاته ٧٣

٤ - مس النساء ٧٦

لا يجوز للمحرم مس زوجته بشهوة ٧٦

٥- النظر إلى المرأة و ملاحظتها ٨٠

إذا لآعب المحرم امرأته حتى يمى فعليه كفاره بدنه ٨٠

ص:٤٠٠

٦ - الاستمناء ٨٤

إذا عبث بذكره فأمنى فحكمه حكم الجماع ٨٤

٧ - عقد النكاح ٨٧

يحرم على المحرم التزويج لنفسه أو لغيره ٨٧

٨ - استعمال الطيب ٩٣

فى المسأله جهات

الجهه الأولى: فى اطلاق الحكم أم تقييده بالأربعه ٩٣

الصحيح ما ذهب إليه المشهور من كون الحصر فى الأربعة إضافياً ٩٩

و ذلك لقرائن ثلاث عشر ٩٩

الجهه الثانيه: الطيب موضوعاً ١٠٣

الجهه الثالثه: فى أنواع الاستعمال ١٠٥

الفواكه و حكم أكلها و شمها ١٠٦

القسم الأول: ما لا ينبت من أجل الطيب ١٠٦

القسم الثانى: ما ينبت لأجل الرائحه الطيبه ١١١

كفاره استعمال الطيب هل تختص بمطلق الاستعمال أم هى بخصوص الأكل ١١٤

٩ - ليس المخيط للرجال ١٢٠

يحرم على المحرم لبس المخيط بالضروره بين المسلمين ١٢٠

يقرب عموم النهى عن الثياب المخيطه و غيرها بأحد عشر وجهاً ١٢٢

هاهنا فروع ١٢٥

فى عقد الإزار و الرداء ١٢٨

كفاره لبس المخيط ١٣٤

١٠ - الاكتهال ١٣٧

الاكتهال على صور ١٣٧

ص: ٤٠١

١١ - النظر في المرآه ١٤١

يحرم على المحرم النظر في المرآه للزينه ١٤١

١٢ - لبس الخف و الجورب ١٤٤

يحرم على الرجل المحرم لبس الخف و الجورب ١٤٤

١٣ - الكذب و السب ١٤٨

و تنقيح الحال بالتعرض إلى مفاد الآيه و الروايات في المقام ١٤٨

١٤ - الجدال ١٥٥

لا يجوز للمحرم الجدال ١٥٥

قاعده تكرر أو وحده الكفاره بتكرر سبها ١٦٣

١٥ - قتل هوام الجسد ١٦٦

في المسأله جهات ١٦٦

الجهه الأولى: في حرمه إلقاء هوام الجسد عنه ١٦٦

الجهه الثانيه: حرمه قتل هوام الجسد ١٦٨

١٦ - التزین ١٧١

حرمه على المرأه لبس الحلی للزينه ١٧٢

١٧ - الأدهان ١٧٦

لا يجوز للمحرم الأدهان ١٧٦

كفاره الأدهان شاه إذا كان عن علم و عمد ١٧٩

١٨ - إزالة الشعر عن البدن ١٨٢

و يستثنى من ذلك حالات أربع ١٨٢

إذا حلق المحرم رأسه من دون ضروره ١٨٤

في المسأله جهات: الجهه الأولى: في حلق الرأس ١٨٤

تنبيه: قاعده في عموم كفاره الدم في التروك ١٨٥

ص: ٤٠٢

الجهه الثانيه: فى ثبوت الكفارہ فى الإبط ١٨٨

الجهه الثالثه: فى عدد المساكين المتصدق عليهم و المقدار

الذى يُتصدق به ١٨٩

الجهه الرابعه: فى نشف شىء من اللحيه ١٩٠

١٩ - ستر الرأس للرجل ١٩٢

لا يجوز للرجل المحرم ستر رأسه ١٩٢

٢٠ - ستر الوجه للنساء ١٩٩

لا يجوز للمرأة المحرمه ستر وجهها بالملاصق ١٩٩

٢١ - التظليل للرجال ٢٠٣

لا يجوز للرجل المحرم التظليل حال المسير ٢٠٣

الجهه الأولى: فى عمومہ لليل ٢٠٣

الجهه الثانيه: فى تقييد التظليل بالسير السفري دون الحضري ٢١٥

الجهه الثالثه: استشكال السبزواري فى لزوم الحكم

فى التظليل لورود لا ينبغي ٢١٩

كفارہ التظليل شاه ٢٢٢

٢٢ - إخراج الدم من البدن ٢٢٥

لا يجوز للمحرم إخراج الدم من جسده ٢٢٥

٢٣ - التقليم ٢٢٩

لا يجوز للمحرم تقليم ظفره ٢٢٩

إذا قلم أظفاره فأدمى ٢٣١

٢٤ - قلع الضرس ٢٣٣

٢٥ - حمل السلاح ٢٣٤

أحكام الحرم ٢٣٧

ص: ٤٠٣

الصيد فى الحرم و قلع شجره و نبتة ٢٣٧

هناك ما تعم حرمة المحرم و المحل ٢٣٧

كفاره قلع الشجره قيمه تلك الشجره ٢٤٠

محل ذبح الكفاره و مورد مصرفها

كفاره الصيد فى العمره مكه، و الحج منى ٢٤٤

الروايات فى المقام على طوائف ٢٤٤

الطائفه الاولى: ما دل على الفداء مطلقاً فى أى موضع ٢٤٤

الطائفه الثانيه: ما دل على تقيد كفاره الصيد بموضع خاص ٢٤٨

الطائفه الثالثه: ما دل على عموم تقيد الهدى الواجب بمنى أو مكه ٢٥٠

الطائفه الرابعه: ما دل لزوم كفاره الصيد حيث صاد ٢٥٣

مصرف الكفاره ٢٥٥

الطواف

شرائط الطواف ٢٤١

قاعده: فى صحه النسك مع الخلل غير العمدى فى الطواف

و السعى ٢٤٢

قاعده: فى موالاته الطواف ٢٤٩

فى المسأله صور: الاولى: صدور الحدث قبل بلوغه النصف ٢٤٩

الثانيه: أن يكون الحدث بعد إتمامه الشوط الرابع دون اختياره ٢٧٥

و فى هذه الصوره ثلاث جهات:

الأولى: فى تحديد النصف الذى عليه مدار التفصيل ٢٧٥

الثانيه: في كيفية الاحتياط في الطواف ٢٧٦

الثالثه: في قطع الموالاه في النصف الثاني اختياراً ٢٧٧

الشك في الطهاره تاره قبل الطواف و أخرى في أثنايه

ص: ٤٠٤

و ثالثه بعد الطواف ٢٧٨

إذا حاضت المرأة أثناء طوافها ٢٨٥

المعدور يكتفى بطهارته العذريه ٢٩٢

ما يعتبر فى الطواف الطهاره من الخبث ٢٩٦

تتمه: هل يشترط فى سائر الطواف كل ما اعتبر فى ثوبى الاحرام

من شرائط أم لا ٣٠٠

واجبات الطواف ٣٠٦

تعتبر فى الطواف أمور سبعة ٣٠٦

كون الطواف بين البيت و المقام ٣١١

الموالاه فى الطواف ٣٢١

النقصان فى الطواف ٣٢٦

الزياده فى الطواف

للزياده فى الطواف خمس صور ٣٢٩

الشك فى عدد الأشواط ٣٤١

و هاهنا فروع ٣٤٥

قاعده: فى كون أفعال النسك و العبادات أربع مراتب ٣٥١

صلاه الطواف ٣٥٥

و يدل عليها ٣٥٥

الكلام يقع فى أمور ٣٥٦

الفرع الأول: هل أن ركعتى الطواف من أجزاء النسك ٣٥٦

الفرع الثاني: تجب الركعتان بنحو الفوريه بعد الصلاه ٣٦١

الفرع الثالث: صور ركعتي الطواف ٣٦٤

الفرع الرابع: اللازم الإتيان بها خلف المطاف ٣٦٤

ص: ٤٠٥

إذا نسي صلاة الطواف و ذكرها بعد السعى أتى بها ٣٦٩

و فى المسأله فروع ٣٦٩

الفرع الأول: إذا نسي صلاة الطواف إلى أن أتم السعى ٣٦٩

الفرع الثانى: إذا نسي الصلاة و أتى ببعض السعى ٣٦٩

الفرع الثالث: إذا نسي الصلاة و ذكرها بعد خروجه من مكه ٣٧٠

السعى ٣٧٨

و هو من الأركان ٣٧٨

يبدأ بالسعى من أول جزء من الصفا ثم يذهب بعد ذلك إلى المروه ٣٨٠

فى المسأله عدّه أمور ٣٨٠

الأول: لزوم البدأ بالصفا و الختم بالمروه ٣٨٠

الثانى: حساب الشوط هو بالسعى من أحدهما للآخر ٣٨٣

الثالث: فى اعتبار الموالاه فى السعى فى النصف الأول ٣٨٣

لو بدأ بالمروه قبل الصفا ٣٨٧

يستدل للقول المشهور خمسه ٣٩٠

يجوز الجلوس على الصفا أو المروه أو فيما بينهما للاستراحه ٣٩٥

و هنا فرعان ٣٩٧

الفهرس ٣٩٩

ص: ٤٠٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية
اصبحان
الغمامة



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

